

تصوير ابو عبد الرحمن الكردي

الثورة العراقية الكبرى

عبد الرزاق الحسني



الثورة العراقية الكبرى

أدق دراسة كتبت، حتى الآن عن العوامل والأسباب السياسية والأدبية التي أدّت إلى نشوب «الثورة العراقية الكبرى» عام ١٩٢٠ م، وعن ميادينها الحربية، وحكوماتها المحلية، وصحافتها الوطنية، وعن الخسائر التي مني بها الطرفان، ونحو ذلك من جليل المعلومات ودقيق الإحصاء

الطبعة المنقحة

بقلم

السيد عبد الرزاق الحسني



مؤسسة المحبين

ایران / قم / شارع انقلاب / بناية ميلاد / هاتف: ۷۷۲۲۶۰۱

اسم الكتاب: الثورة العراقية الكبرى

المؤلف: السيد عبدالرزاق الحسني

الناشر: مؤسسة المحبين

المطبعة: سرور

العدد: ۲۰۰۰

الطبعة: الاولى ۱۴۲۶هـ

الزينكفراف: مدين

شابك: ۹-۹۹-۷۱۰۳-۹۶۴

مركز التوزيع: مكتبة الصفاء

ایران / قم / سوق القدس / الطابق الارضى / رقم ۳۱

تلفون: ۷۷۴۰۳۳۳ نقال: ۰۹۱۲۳۵۱۲۶۰۵

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ثبت بأهم المصادر

الوارد ذكرها في صلب الكتاب، وفي هوامشه، عدا الصحف والمجلات
وعدا المذكرات الشخصية:

أولاً - المصادر العربية:

- ١ - تقارير دار الاعتماد البريطانية السنوية في العراق المرفوعة إلى
عصبة الأمم في جنيف.
- ٢ - تقرير دار الاعتماد عن تقدم العراق خلال السنوات العشر (١٩٢١ -
١٩٣١).
- ٣ - مقررات مجلس الوزراء العراقي.
- ٤ - أحمد عزت الأعظمي (القضية العربية) بغداد ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣
و ١٩٣٥.
- ٥ - أمين سعيد (الثورة العربية الكبرى) القاهرة ١٩٣٥.
- ٦ - تحسين العسكري (الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية) بغداد
١٩٣٦ والنجف ١٩٣٨.
- ٧ - تقويم العراق «الذي أصدرته جريدة العراق البغدادية سنة ١٩٢٢»

بغداد ١٩٢٢.

٨- عبد الرزاق الحسني (العراق قديماً وحديثاً) صيدا ١٩٤٨.

٩- عبد الرزاق الحسني (العراق في دوري الاحتلال والانتداب) صيدا ١٩٣٥ و ١٩٣٨.

١٠- عبد الرزاق الوهاب (كربلاء في التاريخ) بغداد ١٩٣٥.

١١- لودر (القول الحق في تاريخ سوريا وفلسطين والعراق) دمشق ١٩٢٥.

١٢- مجموعة البيانات والإعلانات الصادرة بين ١١ مارس ١٩١٧ و ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠.

١٣- محمد طاهر العمري (مقدّرات العراق السياسية) الموصل ١٩٢٤ وبغداد ١٩٢٤ / ١٩٢٥.

١٤- محمد مهدي البصير (تاريخ القضية العراقية) بغداد ١٩٢٣.

١٥- نيجل دافيدسن (العراق أو الدولة الجديدة) ترجمة الأستاذ عجاج نويهض القدس ١٩٣٢.

١٦- نوري السعيد (استقلال العرب ووحدتهم) بغداد ١٩٤٣.

ثانياً - المصادر الأجنبية:

1 - Antonius, george. arab awakenining (London 1945).

2 - Bell, Lady Florence. the letters of gertrude Bell (London 1927).

- 3 - Foster, h. a. the making of modern Iraq (London 1935).
- 4 - Haldone, Sir I.A.L. the insurrection in Mesopotamia - Edinburgh 1922.
- 5 - Ireland, P.W. Iraq : A study in political development (London 1937).
- 6 - Main Ernesl. Iraq from mandate to independence (London 1933).
- 7 - J. S. Mann, an Administrator in the Making London 1921.
- 8 - Review of the civil administration of Mesopotamia London 1920.
- 9 - Walter, H. R. Criteria of Capacity for independence (Jerusalem 1934).
- 10 - Wilson, Sir A. T. A. clash of Loyalties (Llondon 1939).

كلمة المؤلف

في الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

«رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا * رَبَّنَا آتِهِمْ ضَغْفَيْنَ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَهُمُ لَعْنًا كَبِيرًا»
صدق الله مولانا العظيم

وبعد:

مضت على «الثورة العراقية الكبرى» اثنتان وثلاثون حجة، وهي ما زالت رمزاً مقلداً في أوجه الباحثين والمؤرخين، وسراً دفيناً في قلوب القوميين والمتبعين، فكأن تلك الصرخة المدوية التي صمت آذان ستمائة مليون نسمة، وزعزعت كيان خمس الكرة الأرضية، وانتزعت من بين مخالب الأسد البريطاني هذه المملكة الفتية، بملكها ودستورها، وبرلمانها وسائر تشريعاتها، نقول كأن تلك الصرخة المدوية كانت صيحة في واد أو نفخة في رماد.

وإنه لمن المؤلم حقاً أن نرى أبناء الرافدين يغفلون عن هذا الحدث التاريخي الذي زعزع الاستعمار البريطاني وقوّض أركانه في هذا الجزء من الوطن العربي الأكبر، متناسين تلك الأشلاء التي تمزقت، وتلك الدماء التي هدرت، وتلك الأرواح التي أزهقت، بفعل وسائل القتال البريطانية، التي كانت تصب عليهم جحيم الموت الزؤام، وتهدم بيوتهم، وتدمر ديارهم.

تلقى أبناء الرافدين هذا التقتيل، وذاك التشريد والتجويع، بصدور رحبة، وقلوب عامرة بالإيمان، اعتقاداً منهم أن من وراء ذلك نيل حقوقهم، واستقلال بلادهم والنهوض بها إلى المكانة اللائقة بين شعوب الأرض، ولكن على الرغم من تلك التضحيات العظمى التي بذلها المؤمنون المجاهدون من أبناء العراق، نجد بعض من وهبهم الله ملكة الكتابة والتدوين غاطين في نومهم، تائهين في طريقهم، فإن تحركت أقلامهم، فلتحير المقالات الخيالية، والروايات الغرامية، ولكنها تتعكر في تدوين حوادث هذه الحركة القومية الخالدة، وهذه النهضة الجبارة، وتبيان عواملها، وما جرى في جبهاتها من حركات فيها عجائب الصبر، وألوان من الثبات والشجاعة ومضاء العزيمة.

ولعل إحجام الكتاب والمؤرخين عن الخوض في تاريخ هذه الثورة المجيدة، وإعلان أسرارها الدفينة، وليد المقاومة العنيفة لكل ما من شأنه إظهار الشعور القومي في الوطن العربي، وضرب كل فكرة حرة وهي في المهد، ولذلك كان أحرار الفكر مجردين عن كل فكرة وطنية في هذا المجال الحيوي، والمضمار القومي.

فلهذه الأسباب كلها، وطدنا العزم على تحطيم السلاسل التي قيدتنا، وقمنا بوضع هذا المؤلف عن «الثورة العراقية الكبرى» إظهاراً للحقائق التاريخية، وما تتطلبه العوامل الوطنية البحتة، مخالفين أولئك الذين سخروا أقلامهم لغير هذه الأغراض.

لم يفرّد أحد من الانكليز كتاباً قائماً بذاته عن «الثورة العراقية» التي اندلعت لهيها في عام ١٩٢٠ م غير «الجنرال هالدين» قائد القوات البريطانية المحتلة في العراق، غير أن هذا القائد كانت تنقصه الخبرة التامة بأهداف البلاد الوطنية،

وشعور أبنائها الصادق بالحرية والاستقلال، كما أنه كان يجهل العوامل الحقيقية التي كانت تستفز الهمم من أبناء العراق للإقدام على مناهضة أعظم دولة استعمارية في العالم، فقد كان هو وجنوده لاهين بجمال الطبيعة في «جبال كرد» الإيرانية، وقت انفجار بركان الثورة، بعيدين عن مجريات الحوادث في العراق، فكانت عودته إلى موطن الثورة بعد فوات الأوان لذلك حملت عليه الصحف البريطانية، واتهمته بالتقصير والإهمال، فاضطر إلى وضع كتابه، الذي لمحا إليه^(١) دفاعاً عن نفسه، وتبريراً لموقفه، فهو يسند التقصير فيما حصل إلى غيره. ومع ذلك فإن كتابه هذا يعد مصدراً لا يمكن التقليل من شأنه، بالنسبة إلى القوات المحاربة، والمعارك الطاحنة، والخسائر التي مني بها الفريقان المتقاتلان.

وبعد: فلسنا ندعي العصمة فيما دونا، ولا الكمال فيما جمعنا من أنباء وأخبار، ولكننا نعتقد بأننا قد جمعنا في كتابنا هذا معظم أصول الثورة، وأوردنا أهم مستنداتها، وفتحنا الباب على مصراعيه لمن يريد أن يكتب في هذا الموضوع، وكم ترك الأولون للآخرين من مجال، والله ولي التوفيق.

بغداد - الكرادة الشرقية: سلخ رجب الخير سنة ١٣٧١

عبد الرزاق الحسني

مقدمة الطبعة الثانية

بسم الله وله الحمد

وبعد:

مضى على صدور هذا المؤلف في طبعته الأولى ثلاثة عشر عاماً وما يزال موضوعه بكرة لم يتناوله الكتاب والمؤرخون بالبحث والتمحيص اللذين يستحقهما الموضوع. فللثورة العراقية عناصر وجذور تاريخية ووطنية وقومية لا بد من بحثها بإسهاب، والتعمق في تفهم أسرارها ومقوماتها بإمعان، وهذا ما لم يتيسر لأحد من الكتاب العرب أن يفعله حتى الآن على ما وصل إليه علمنا القليل.

أما الأجانب فلم يكتب أحد منهم عن هذه الثورة كتاباً قائماً بنفسه، إذا استثنينا من ذلك كتاب الجنرال هالدن

HALDANE, Sir A. L. The insurrection in MESOPOTAMIA

«قائد القوات البريطانية في العراق»^(١) فهو المعين الوحيد الذي ما يزال المتتبعون يستقون منه معرفة ما جرى في ميادين الثورة من قتال مرير، وما قدمه الفريقان المتحاربان من خسائر وضحايا في الأموال والأنفس، وما

١ - لصديقي المستشرق الروسي الدكتور ف. كوتلوف، رسالة عن ثورة العراق في عام ١٩٢٠ م باللغة الروسية لا بأس بأسلوبها.

أسفرت عنه هذه الحركة المسلحة من تبدل في نظام الحكم في العراق. ولكن الذي يؤخذ على هذا المعين، أن مؤلفه الجنرال هالدن لم يشأ أن يعرف أسباب هذه الثورة، ولم يكن في وضع من يستطيع فهم أسرارها وأهدافها فحسبها عصياناً على السلطة وتمرداً على القانون والنظام.

ومؤلفنا هذا الذي أعدنا طبعه وإن لم يكن جامعاً مانعاً، فهو يفتح الباب على مصراعيه لمن يريد أن يكتب عن «الثورة العراقية الكبرى» بالأسلوب الذي نوهنا عنه في صدر هذه المقدمة.

وقد رجوت زميلي القديم الأستاذ جعفر الخليلي أن يمعن بالنظر في فصول هذا المؤلف قبل إيداعها إلى المطبعة ثانية، وأن يوافيني بما يترأى له من ملاحظات وتصويبات فكان ما تفضل به شيئاً لا يستهان بقيمته ولا غرو في ذلك «فالمرء صغير بنفسه كبير بإخوانه» وقد أخذت ببعض هذه الملاحظات في هذه الطبعة من الكتاب، وتركت البعض الآخر إلى كتبي الأخرى لعلاقتها بهذه الملاحظات أكثر من علاقة هذا الكتاب بها.

والله أسأل أن يجنبنا مواطن الخطأ والزلل وأن يوفقنا إلى الاستمرار في خدمة الوطن العزيز عن طريق البحث والتأليف إنه أكرم مسؤول.

ظهور الشوير (لبنان) غرة ربيع الثاني سنة ١٣٨٤ هـ

السيد عبد الرزاق الحسيني

مقدمة الطبعة الثالثة

نقدت نسخ الطبعتين: الأولى والثانية من هذه الدراسة التاريخية المتواضعة بأسرع مما كان مقدراً لها، وصار البحث عنها، مثل البحث عن الكبريت الأحمر، فتحتم علينا أن نعيد طبعها الآن بعد أن أضفنا إليها ما تجمع لدينا من معلومات وأخبار وطرائف خلت منها الطبعتان المذكورتان^(١).

وعلى الرغم من مرور أكثر من خمسين حجة على اندلاع لهيب «الثورة العراقية الكبرى» في عام ١٩٢٠ م، فما زال موضوع البحث عنها بكرةً يتطلب الدراسة والتعمق للإحاطة بظروفها، وعواملها، ومقوماتها، ونتائجها، دراسة دقيقة مجردة عن الأهواء والأغراض. فلقد صدرت بعض الكتب الضحلة عن هذه الثورة الجبارة في الآونة الأخيرة فقدت فيها صفة الحياد، ونأت عن الأهداف القومية التي كونتها.

إنّ الزعم بأن ثورة العشرين كانت «ثورة فراتية بحثة» يسيء إليها أكثر مما ينفعها، وإن الادعاء بأنها قامت على أكتاف قبيلة واحدة بالذات يعدّ من

١ - وهذه طبعة الكتاب السادسة التي تلي طبعتيها الرابعة والخامسة وما زال اللسان يردد ما قاله العماد الأصفهاني المتوفى عام ٥٠٧ للهجرة و ١٢٠٠ للميلاد: «إني رأيت ألا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدّم هذا لكان أجمل، ولو ترك هذا لكان أفضل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص في جملة البشر».

سقط المتاع، وقد بذلنا أقصى الجهد في جمع وثائق هذه الثورة، وتسجيل أحداثها بدقة وأمانة. فإن كنا أحسننا في عملنا هذا وخدمنا التاريخ خدمة نافعة فذلك حسبنا ومن الله - جل شأنه - نستمد السداد والتوفيق.

لندن ٨ جمادى الأولى ١٣٩١ (أول تموز ١٩٧١)

السيد عبد الرزاق الحسني

الفصل الأول:

الكفاح القومي العربي

تغلغل الروح العربية:

كان العراق منذ أقدم العصور موطناً للشعوب والدول التي انبثقت من الجزيرة العربية، وكان العرب قد استقروا في العراق، استقرارهم في بقية البلدان العربية، وكونوا لهم دولاً قطعت شوطاً بعيداً في مضمار الحضارة والتقدم، حتى بهرت حضارتهم أنظار العالم، كما أنهم بلغوا من القوة والعظمة درجة تلاشت أمامها أعظم القوى في هاتيك الأيام حتى استطاعوا أن يحطموا عروش القيصرية، ويدكوا صروح الأكاسرة، ويمتدوا بدولتهم من بلاد السند شرقاً، إلى بلاد الأندلس غرباً، فأصبحوا سادة العالم في تلك الحقبة من الزمن، وصاروا أمثلة الدهر في الحضارة والمعرفة وفي العدل والحرية، وكذلك في التسامح الديني.

هكذا بلغ العرب شأوهم، وركزوا كيانهم. ولاشك أن شعوباً هذا شأنها، وهذه مدنياتها، وتلك قوتها وسطوتها، لا يمكن أن تهمل المحافظة على قوميتها،

وجامعتها، وعروبتها، ولا يمكن أن تستسلم لغاصب مهما تعاظمت قوته واشتد بطشه، وعلى هذا نرى العرب على الرغم مما حل بهم من المظالم والنكبات التي سببت لهم الويل والشور، وحملتهم على التخلي عن «أندلسهم الزاهر» والهجرة إلى بلاد المغرب العربية (مراكش، وتونس، والجزائر، وطرابلس) وعلى الرغم من ضياع الحكم العربي، وانتقاله إلى غير العرب، ممن قلدوا العرب وتابعوهم في اعتناق الدين الإسلامي. نقول على الرغم من كل ما تقدم ذكره، بقي هذا الوطن العربي عريباً أهلاً بأكثرية ساحقة من العنصر العربي، وبقي القرآن الكريم دستور العرب الخالد، يحفظ لهم لغتهم، ويصون عقيدتهم، ويحمي حقهم في الاعتزاز بماضيهم، والشعور بذاتيتهم، وحسهم فخراً أنه نزل بلسان عربي مبين، على خاتم الأنبياء والمرسلين، الزعيم العربي الأمين، محمد بن عبد الله ﷺ.

وطبيعي أن يعتز العرب بهذا الماضي المجيد، وأن يفاخروا بهذا التراث الخالد الذي خلفه لهم أجدادهم الميامين، فنشأوا نشأة العز والكرامة، وغدوا يترنمون بالروح العربية السامية، ويتغنون بالمجد العربي المؤثّل حتى تمكنت هذه الروح من التغلغل في نفوسهم، والتشرب في أعراقهم، وحتى صارت الفكرة العربية عندهم مبدأ لا ينمحي، وعقيدة لا تتزعزع.

وقد تجلت هذه الروح، وتلك العقيدة، بحرص العرب على الذود عن حياض أوطانهم، ودفع مطامع الاضطبوط الاستعماري الذي يحاول أن ينشب أظفاره في جسم أمتهم، فضحوا بكل غال ونفيس في سبيل حفظ مزاياهم العربية حتى جعلوا الطامعين في بلادهم من المستعمرين يشعرون بأنهم أمام حصن منيع لا ينفذ إليه، وأمام قوة جبارة لا تقهر، وأمام عقيدة راسخة لا تقلها معاول الحديد.

محاولات المستعمرين اليائسة:

استطاع المستعمرون أن يسيطروا نفوذهم على أجزاء الوطن العربي جزءاً بعد جزء، وأن يقتسموه فيما بينهم، فكان هذا الوطن الكبير ضحية لتنافس الدول الأوروبية فيما بينها وانتزاعه من أيدي العثمانيين.

ولقد حاول الفرنسيون أن يستروا فشل الاندحارات التي مني بها نابليون بونابرت يوم فتح مصر، وسعى للاستيلاء على فلسطين ليغزو الهند ويقضي على الامبراطورية البريطانية في الشرق، وأرادوا أن يعوضوا نكبتهم على يده فأروا أن الاستيلاء على البلاد العربية في شمالي افريقية خير ما يحقق لهم أهدافهم، وينسيهم شرور خذلانهم، فساقوا قواتهم منذ عام ١٨٣٠ م لاحتلال الجزائر فلم يتمكنوا منها ولم يثبتوا أقدامهم فيها إلا بعد مرور ربع قرن تقريباً، حتى إذا استقرت الأمور لهم فيها، أصبحت «الجزائر» مركزاً لامتداد نفوذهم، ففرضوا الحماية على «تونس» في الثاني عشر من شهر آيار سنة ١٨٨١ م، وعلى «مراكش» في الثلاثين من شهر آذار سنة ١٩١٢ م وأسّرت بريطانيا فسطت سيطرتها على مصر في الحادي عشر من شهر تموز سنة ١٨٨٢ م بزعم أنها المفتاح لطريق الهند؛ الدرة اللامعة في التاج البريطاني؛ كما بسطت نفوذها بعد ذلك على الامارات العربية في الخليج العربي؛ كالكويت، والبحرين، ودُبي، ومسقط؛ وحذت فرنسا لاطاليا الاستيلاء على «طرابلس الغرب» ليتم إحكام الحلقة، فاحتلتها هؤلاء في تشرين الأول من عام ١٩١١ م على الرغم من المقاومة التي لقوها من الطرابلسيين مدة من الزمن، وهكذا قطع المستعمرون أوصال البلاد العربية في شمالي افريقية أجزاءً ليسهل عليهم حكمها، وليحققوا

مطامعهم في استغلال ثرواتها ولكن:

ما دروا أن للمظالم حداً ولداجي الظلام من تبديد

فإن أجزاء هذا الوطن العربي ما كادت تمتلئ بالظلم والعدوان، وتجزع من الأئين تحت وطأة الشدة والاستبداد، حتى عمتها موجة الاستياء من الحكم الأجنبي، وسادت فيها فكرة الخلاص من بغي المستعمرين بصورة أشد، وأشد مما كانت فيه في العهد العثماني.

أمل الخلاص:

فكر زعماء العرب في الخلاص من الحكم الأوربي الجائر على يد الدولة العثمانية، بصفة كونها الدولة المسلمة الوحيدة، التي تستطيع إنقاذهم من براثن الأسد البريطاني، وتخليصهم من مخالب النمر الفرنسي، فسارع عرب شمالي افريقية إلى الاتحاد بالجهاد مع العثمانيين، شركائهم في الدين الحنيف، وتردد عرب العراق وعرب بلدان الشرق الأوسط في هذا الاتحاد لاعتقادهم أن الدولة العثمانية تقوم على المركزية في الحكم، وأن نظام الحكم فيها بتعقده، وما فرض من جهل وتأخير كل ذلك يحمل في ذاته جرثومة الفناء، فضلاً عن أن الوعي القومي أخذ يظهر عند المثقفين من العرب، هناك وفضلاً عن انتشار هذا الوعي -بعد تغلغل الفكرة العنصرية لدى الترك من رجال الامبراطورية العثمانية - فكان من الطبيعي أن لا يكتفي المثقفون بالدعوة إلى اللامركزية؛ وقد رفضها الترك فعلاً وشنقوا القائلين بها، بل لابد من انتهاز فرصة الحرب العالمية (الأولى) للتخلص من الحكم التركي، وتكوين دولة عربية واحدة، تضم سوريا بحدودها الطبيعية، والعراق، والحجاز، وربما نجداً، وهو ما وعد به الانكليز

الشريف حسين بن علي، شريف مكة المكرمة في المستندات المعروفة
بمراسلات الحسين - مكماهون.

خيبة آمال العرب:

استغل الحلفاء الغربيون أبناء الوطن العربي في شمالي افريقية، كما
استغلوا ثرواتهم الطبيعية، وخيراتهم الكثيرة، للظفر بالحرب العالمية الأولى،
واستغلوا الثورة العربية في الشرق الأدنى لتيسير القضاء على الامبراطورية
العثمانية وطبّلت صحفهم، وزمّرت دعاياتهم لانضمام «الشريف حسين» إلى
جانبهم، وكالوا الوعود والعهود جزافاً حتى استطاعوا نقض دعوة الجهاد التي
أعلنها سلطان العثمانيين ضدهم وكذلك فعلوا مع مسلمي الهند. فماذا كانت
النتيجة؟

انتهت الحرب العالمية المذكورة بتقطيع أوصال امبراطورية «الرجل
المريض»^(١) وانكشفت أغراض المستعمرين الأوربيين في أساليب توزيع
اسلاب تلك الحرب، واستعمار الوطن العربي، بعد تقسيمه تقسيماً لا يقرّه شيء
من تاريخ الأمة العربية، القديم، ولا من وضع الوطن العربي الجغرافي.

استولت فرنسا على «سوريا الغربية» من الاسكندرونة إلى أواخر حدود
فينيقية على البحر المتوسط، وعملت بريطانيا على تهويد القسم الجنوبي منها
«فلسطين» وإقامة وطن قومي لشذاذ الآفاق فيه، وسعت فرنسا لإيجاد أمة غير
عربية في لبنان، وتشبّثت الدولتان معاً لإحياء دولة آشورية في شمال العراق،
وتكوين دولة كردية في شماله الشرقي، وانتشرت الدعاية لفصل «ولاية

١ - هو اللقب الذي أطلقه على تركيا نيولاً، قيصر روسيا في سنة ١٨٤٤ م.

البصرة» عن العراق، ووضعها تحت الهيمنة البريطانية المطلقة، واتبعت سياسة تيسير الهجرة من الهند وأستراليا وغيرهما إلى العراق لإخراجه من صبغته العربية.

كانت هذه أولى الثمرات التي جناها العرب من نصرتهم للحلفاء، من انكليز وفرنسيين، فلا عجب إذا تغلغل الوعي القومي في نفوس أبناء الوطن العربي كافة، ولا بدع إذا لم يعد هذا الوعي منحصراً في طبقة دون أخرى، كما كان في إبان الحرب العالمية الأولى، ولا سيما وقد زادت في قوة الوعي وسعة انتشاره، أحداث الحرب المذكورة، وما أعقبها من انتشار وسائل المواصلات والمخابرات، والإذاعة، مما قرب أجزاء المعمورة بعضها من بعض، ويسر معرفة ما يجري في كل منها بسرعة وسهولة، فتنبهت المدارك، ونضجت القومية، وتملك حب الاستقلال النفوس والألباب.

ضاعت دماء العرب التي سفكت لنصرة الحلفاء عبثاً، سواء الذين انضموا إلى الثورة العربية التي أوقد نارها شريف مكة المكرمة، أو الذين جندهم الحلفاء من سكان شمالي افريقية، وجحد الحلفاء كل الجهود والمنافع الحربية التي أفادوها من الوطن العربي في مشرقه ومغربيه، وتبددت جميع الأحلام التي علقها الناطقون بالضاد على إنصاف الحلفاء، أو على نجدة الدولة العثمانية بانهايار هذه الدولة، وانكشاف مطامع الدول الاوربية في الاستعمار، وفي حماية مصالحها على حساب أبناء الوطن العربي.

ها هو ذا الاستعمار يكشر عن أنيابه، ويظهر بطانته البالية السوداء، فيضرب بوعوده التي قطعها للعرب بالحرية والاستقلال عرض الحائط، غير مبال للدماء التي سفكت في سبيل قضيته، ولا مكترث لتلك النفوس التي زهقت

من أجله، ولا مقدّر لتلك الخيرات التي أفادها من أجل تأمين الحرية والاستقلال للشعوب المظلومة.

وهكذا شعر العرب بخيبة الآمال ونكت العهود، واتضح لهم ما يراد بهم وبوطنهم من إذلال واستعباد، فأصبحوا يعانون الفقر، والجوع، والمرض، ويتشكون من الشكوى من انتشار النعرات المفرقة بين ظهرانهم، واحتكار لفيف من المتنفذين المناصب الحكومية ضد مصالحهم، وتفشي الاقطاع في ربوعهم.

ها هم العرب يفيقون من سبات عميق، ويجابهون الأحداث الجسام بأنفسهم، لا عون لهم إلاّ الإيمان بعدالة قضيتهم، ولا محفّز لهم غير قوميتهم العربية ومجدهم النالد، وحفظ لغتهم التي صانها لهم دستورهم، وعليهم وحدهم واجب التفكير والعمل للخلاص بأنفسهم، لا يخذ عنهم أحد، ولا يغرر بهم أمل الاعتماد على غيرهم، ولا انتظار المساعدة، أو طلب المعدلة من خصم أو من حليف.

فوجيء العرب بمجابهة هذا الوضع الجديد، الذي أخرجهم من كل عزلة مادية كانت أم معنوية، ودفعهم جميعاً في تيار الحياة الحديثة التي تسيطر عليها المدنية الغربية المادية، والمطامع الاستعمارية الاوربية، فانتفضت أجزاء هذا الوطن، انتفاضة الحي حين تصيب النار أحد أعضائه فيحس بالألم بكليته، ولكنه لا يحسن توجيه الدفاع عن نفسه إلاّ إذا تمرن عقله على معالجة أمور هذا الدفاع.

الوطن العربي كائن واحد:

هذا الوطن العربي، من أقصى المغرب إلى أقصى المشرق، كائن حي واحد، له ذاتية واحدة تميزه عن أجزاء العالم كله وقد أصيب بنكبة الاعتداء عليه، فهل يجمع قواه للتخلص مما أصابه؟

هناك تظهر الحاجة إلى الاستعداد الفعلي، وإلى الدماغ المفكر، أو إلى الفكرة القومية الواحدة التي تنسّق الكفاح القومي بين أبناء العرب جميعاً لتخليص وطنهم كله، وهذا لا يتم إلا بممارسة الكفاح، وتوحيد الجهود القومية بين أبناء «الوطن العربي» كله ولا بدّ للوصول إلى هذه المرحلة من امتداد الزمن، وتعاقب التجارب، ومواصلة الكفاح القومي.

وقبل أن يبلغ العرب هذه المرحلة من وحدة التفكير القومي، وتوحيد الجهود، وتنسيق الكفاح، لتطهير الوطن كله من كل نفوذ أجنبي، نقول قبل أن يبلغ العرب هذه المرحلة، وجد المنتصرون في الحرب العالمية الأولى متسعاً من الوقت لتصريف شؤون الأمة العربية، وتقسيم أجزاء «الوطن العربي» طبقاً لمصالحهم وأغراضهم، مستغلين هذه المفاجأة التي جابهوا العرب بها، مطمئنين إلى أن العرب ما زالوا بعيدين عن أن يجمعوا قوى وطنهم كلها في الكفاح للنظام المنسق، الضامن للخلاص من الحكم الأجنبي، ولجمع أطراف «الوطن العربي» في دولة واحدة تكون قادرة على صد كل اعتداء، وتعيد للعرب مجدهم، وتضمن لهم بناء مدينة جديدة تتفق مع مزاجهم الخاص، وما ورثوه وما يريدون في مستقبلهم.

على أن هذا الكائن الحي (الوطن العربي) لم يعدم القوة على إظهار

ذاتيته، واعتزازه بشخصيته، وطموحه إلى إعادة مجده، وأخذ نصيبه في بناء المدنية، حتى في هذه المرحلة الأولى من مراحل كفاحه القومي، فقد كافح العرب الطامعين من الأوربيين في شمالي افريقية كفاحاً اختلفت قوته عنفاً، وامتداده زمنياً، تبعاً لاستعداد كل جزء من أجزاء هذا الوطن عند تعرّضه للهجوم الأجنبي، أو لتغلغل نفوذه، وكافح العرب في الشرق الأدنى الحكم التركي إلى جانب الحلفاء، وهكذا حدثت ثوراتهم، وتعاقت متفرقة في كل جزء من أجزاء هذا الوطن لتنبه الأجزاء الأخرى إلى ضرورة التضامن القومي لتحقيق الأهداف القومية.

أوهام الحلفاء:

توهم الحلفاء المنتصرون فظنوا أنهم قادرون على العبث بحقوق العرب الطبيعية في حكم أنفسهم بأنفسهم، وبما قطعوا للعرب من عهود، وبما يجب عليهم من وفاء لهم جزاء اشتراكهم بدمائهم، وبموارد بلادهم لنصرتهم، واطمأن هؤلاء المنتصرون إلى تحقيق سياسة الغدر والنكول وإضاعة الحقوق، بفضل تقسيم «الوطن العربي» تقسيماً لا يقره شيء من تاريخ الأمة العربية القديم، ولا يرتضيه شعور العرب القومي، ولا يتفق بشيء مع قاعدة «حق تقرير المصير» التي تسلح بها الحلفاء لإثارة أفكار الأمم ضد أعدائهم.

ونحن في دراستنا «تاريخ الثورة العراقية الكبرى» لا نخرج عن إعطاء صورة حقيقية لهذا الكفاح القومي، ويستطيع المحقق في تاريخ هذا الكفاح أن يرى أن صفحاته في العراق ليست إلا صورة لصفحاته في أجزاء «الوطن العربي» الأخرى؛ وما هو إلا مرحلة من مراحل الحركة القومية العربية في سبيل

تحرير (الوطن المذكور) وإقامة الدولة العربية الكبرى لتحقيق الأماني الوطنية والقومية.

غريزة العرب الجهاد:

كانت «الثورة العربية» صورة من صور الكفاح القومي، فقد احتفظ العرب «بالجهاد» فيما احتفظوا به من مميزات حياتهم، وعلينا أن نعالج هذه الناحية بقدر ما تسمح به الظروف والأحوال.

انتقل الحكم من أيدي العرب إلى الأعاجم «من الفرس والترك» فقاموا خلال العهود التي أظلمت، منذ خرج الحكم من أيديهم إلى أيدي هؤلاء، مصائب كانت حرية أن تذهب بأية أمة أخرى؛ وأن تطمس معالمها، وتفقد مميزات. فقد انتشرت الفوضى في صفوفهم، وعم الخراب جل بلادهم، وتحكم الجهل أكثر طبقاتهم، وطغى الفقر على حياة الكثيرين من أفرادهم، ومع ذلك كله بقي العرب عرباً، وبقي القرآن الكريم دستورهم الحي، يوجه حياتهم، ويحفظ أهم مميزاتهم القومية، عقلاً ولغة، ويدفعهم في كل مكان إلى الجهاد.

وإننا لنرى شأن العرب في العراق، شأن إخوانهم في أجزاء «الوطن العربي» الأخرى، جاهدوا مع الترك الحاكمين لدفع الاستعمار الأجنبي، حتى إذا تبين لهم التواء الترك، وعجزهم عن الاستمرار في الكفاح، انقردوا «بالجهاد» لتخليص بلادهم من شرور الطامعين.

وما حدث في العراق، حدث في غيره مما يثبت أن «الجهاد» طابع عربي، وأن العرب، حتى في أدوار تأخرهم، لم يفقدوا الشعور «بذاتيتهم وشخصيتهم» العربية الخاصة، وإنما تتميز الأمم العارفة لشخصيتها؛ والمعتزة بذاتيتها

بـ «الجهاد» لحفظ هذه الشخصية، وضمان خلود هذه الذاتية.

وفكرة «الجهاد» الأصيلة عند العرب تبرهن على إدراكهم لفكرة الاستمرار والخلود في حياة الأمم. فالقرد يفنى والجيل ينقضي ليحفظ للأجيال المقبلة حريتها، إذ لا حياة بغير الحرية، والشعب الذي يفقد حريته يعيش «عيشة الميت الحي» الفاقد لذاتيته، المسخر لغيره.

أعلن الترك «الجهاد» ضد أعداء الدين الإسلامي الحنيف فعد عرب العراق إعلانه فريضة تلزمهم بحرب أعداء الدولة العثمانية المسلمة، ولا سيما بعد أن أيد هذا الإعلان علماء الدين على اختلاف درجاتهم، وتباين نزعاتهم، غير أن مساوئ الحكم التركي برزت في محنة الحرب، فأذاقت الناس ألواناً من العذاب، وساد الاضطراب التنظيمات العسكرية وغيرها، فلم يجهز الجنود بما يحتاجون إليه من سلاح وغذاء وكساء، وما كان وضع الأهلين أقل سوءاً منهم، وطغى الغرور العنصري في نفوس الغلاة من الشباب التركي، المتحمس للفكرة الطورانية، فلم تخل علاقة العرب بالحكام المذكورين من توتر، أدى إلى نتائج مؤلمة جداً فقد بقي العربي المجاهد في صفوف الدولة العثمانية موصوفاً بالخيانة، مع أنه تبرع بدمه لنصرتها فأدى هذا الوصم إلى ضعف هذه الرابطة، التي استطاع الترك أن يبرروا بها حكم «الوطن العربي» وهي «رابطة الإسلام» وقد زادها ضعفاً، سوء الإدارتين: العسكرية والملكية، ولجاجة الترك في القضاء على المميزات العربية، ولا سيما لغة القرآن.

وهكذا وجد العرب أنفسهم في العراق وفي غير العراق من أجزاء «الوطن العربي» بين نارين متأججتين وعدوين متباينين: وهما الترك والاوربيون، الأمر الذي أدى إلى أن يضطرب موقفهم تجاه هاتين القوتين فحالف الحسين بن علي

«شريف مكة» ومن لحق به من شباب العرب الحلفاء على أمل الظفر باستقلال بلادهم، ووقف غيرهم موقفاً آخر، وبقيت البلدان العربية تشهد الصراع بين الترك وخصومهم زمناً لا يستهان بأجله، راجية أن تنتهي الحرب باسترداد حكم العرب أنفسهم واسترجاع ماضيهم المجيد.

وإذا أراد القارئ الاطلاع على مبلغ تألم الطبقة الراقية من حدوث التفرقة المشؤومة بين العرب والترك خلال الحرب العالمية الأولى، بنتيجة سوء سلوك شباب الترك، وخطل سياستهم، وضعف مداركهم، فليقرأ القصائد العامة التي كانت تنشر آنئذ، وأهمها قصائد العلامة الشيخ محمد رضا الشيباني، وهذه مقاطع من إحدى قصائده:

لا الجبن ثار فأطغانا ولا البخل	الناثر الحقد بالأقوام والدخل
لو كان ما بهم جبناً لما انتقموا	وفي طريق بلوغ النقمة الأجل
السيف قرب منا كل قاصية	لا المنطق الفصل من قوم ولا الجدل
ماذا نؤمل في إدراك غايتنا	من السياسة. كلا إنها حيل
يا من يعز علينا أن نؤنبهم	في حيث لا ينفع التأنيب والعذل
جفوتونا وقلتم نحن ساستكم	منى مطيتها الإخفاق والفشل
تأبى الحوادث إلا أن نملكهم	ولا ودين التآخي ما بنا ملل
كم تنبذون لنا ذنباً فنعذرکم	لقد تقطعت الأعذار والعلل
أما صفحنا عن الماضي لأعينكم	أما اديلت لكم أيماننا الأول
أما استجاشت كما شئتم كتائبنا	حتى تفيض منها السهل والجبل

أما مشت تذرع الدنيا أما انقطعت
أما أطاعوا أما بروا أما عطفوا
قيضتم لحفاظ الملك طائفة
قوم من العرب وخز النحل حظهم
لم يفعلوا ما أردتم من ثباتهم
خانوا ضمائرهم في بذل طاعتهم
عند المغنم تنسونا ويفدحنا
أين الرهين بأموال لنا ذهبت
أما شهيد معلّى فوق شاهقة
وارحمته لمن غابوا فما حضروا
تسري الجنود حفاةً غير ناعلةٍ
أما تخور قوى الشبان إن وصلت
يزجي القوافل بالأقوات حافلة
يا رب من لبلاد ما لها أحد
بها المتايه والغيطان والسبل
أما احتفوا بمواليهم أما احتفلوا
لغيرها الملك والأجناد والدول
وحظ قوم سوانا الارى والعسل
وكان في عكس ما يهوون لو فعلوا
من قبل فالآن ما خانوا ولا خذلوا
من المغارم ثقل ليس يحتمل
ومن يقيد باخوان لنا قتلوا
أو موثق بحبال الأسر معتقل
من الثغور ومن ساروا فما قفلوا
كأنها بأديم الأرض تستعل
أو أنها لتنايى القصد لا تصل
طاوون ما شربوا منها ولا أكلوا
يا رب من لرجال ما بهم رجل

فكرة الخلاص:

لا ينكر أن فكرة الخلاص من الحكم التركي والاستقلال القومي واضحة كل الوضوح في أذهان العرب جميعاً لقدّم صلة الأخوة الإسلامية بين العرب والترك، ولكن مما لا شك فيه أيضاً أن «الثورة العربية» في الحجاز ظاهرة قوية

للوعى العربي القومي، كما أن منشورات الحلفاء، وعودهم للعرب بتحريرهم من كل نفوذ أجنبي، دليل واضح لا يقبل الشك على أنهم أدركوا حق الإدراك ما يختلج في نفوس العرب، من طموح إلى حكم أنفسهم بأنفسهم، واسترداد تالدهم. لهذا لم يكن العرب يطيقون التفكير بأنهم سينتقلون من الحكم التركي، إلى الحكم الأوربي.

وإذا كانت هنالك مبررات للحكم التركي باسم «الاخوة الإسلامية» فيما مضى، فلم يبق أي مسوغ لقبول العرب أي حكم أجنبي. وما دامت نفوسهم الأبية قد ضاقت بالحكم التركي على الرغم من «الرابطه الإسلامية» «والعوامل التاريخية» فمن الأولى أن يستنكروا أي استعمار أجنبي آخر. ولم يمتد الزمن طويلاً حتى تتجلى أخطاء السياسة الاستعمارية فيعلم الساسة الأوربيون وغيرهم أن العرب لا يفكرون في استبدال سيد بسيد آخر، وأنه إذا كان وجود الدولة العثمانية «المسلمة» قد بقي عاملاً مهماً في التغرير بأبناء العرب، وفي شمالي افريقية، فإن زوال الامبراطورية العثمانية، بتقاليدها وعنعاتها المعروفة، بدد جميع الآمال التي كان يعلقها هؤلاء على نجدة العثمانيين لهم.

وهكذا نرى أن انتهاء الحرب العالمية الأولى قد وضع العرب وجهاً لوجه تجاه ما يراد بهم، فأصبحوا مضطرين لمواجهة هذه الأحداث، والعمل على تخليص أنفسهم بأنفسهم.

ويقضي هذا الوضع الجديد تنظيم الجهود، وتوحيد العمل، للخلاص من الحكم الأجنبي، غير أن ذلك لا يتم إلا بعد التنظيم القومي العام، وهذا يقضي زمناً قد يطول فيستطيع المستعمرون أن يشبثوا أقدامهم في «الوطن العربي» وإنما تظهر حيوية الأمة، وتبرز ميزاتها، إذا أبى كل جزء منها الاستسلام والخضوع،

ولذلك نرى أن العراق قد بادر من جهته إلى مقاومة النفوذ الأجنبي، وجاهد في ثورته للتخلص من هذا الحكم.

الفصل الثاني:

عهود الحلفاء، ووعودهم وعبثهم بعهودهم وبوعودهم

لم يخض العرب غمار الحرب العالمية الأولى - حرب ١٩١٤-١٩١٨ م - إلى جانب الحلفاء متطفلين، وعلى غير أسس يركنون إليها في تأييد قضيتهم، بل اشتركوا في الحرب المذكورة بعد أن امتلأت مسامعهم من المبادئ السامية التي ادعى الحلفاء، ولا سيما انكلترا، بأنهم يحاربون من أجلها. فقد صرح الناطقون الرسميون باسم الحلفاء:

«إن الحلفاء لا يستهدفون من حربهم هذه ضم أراض جديدة، أو إلحاق مدن أخرى بأراضيهم، وإنهم يحاربون لتحرير الشعوب التي ترزح تحت الطغيان الألماني والتركي، وليست لهم أية نية في أي توسع إقليمي»^(١).

١ - تمبرلي في كتابه «تاريخ مؤتمر الصلح في باريس» م ٦ ص ٥٠٠.

وقد زاد دخول أمريكا الحرب «إلى جانب الحلفاء هذا المبدأ تأكيداً»^(١) وكان لنقاط الرئيس ولسن الأربع عشرة المتعلقة بتقرير المصير أثر بالغ في نفوس الناس أجمعين.

وليس في الإمكان حصر وعود الحلفاء بتحرير الشعوب المظلومة من نير الاضطهاد، الذي فرضه عليها أعداؤها، وإنما نستطيع أن نأتي على البعض منها ومن ذلك مثلاً:

١- منشور الجنرال مود:

لما احتل الجنرال مود مدينة بغداد في فجر اليوم الخامس عشر من شهر جمادى الأولى سنة ١٣٣٥ هـ، والحادي عشر من شهر آذار عام ١٩١٧ م. أعدت الدوائر السياسية في الهند ولندن منشوراً ليذاع على أهل بغداد باسمه، قبل أن يطلع الجنرال المومى إليه عليه أو يؤخذ رأيه فيه، فأذيع في اليوم التاسع عشر من شهر آذار المذكور.

ويقول «فيليب آيرلند» في كتابه «تطور العراق السياسي»: إن مود احتج على ما جاء في هذا المنشور، لأنه كان يرى أن اتباع هذه السياسة «غير ضروري وفي غير أوانه، واعتبر أن هذا التصريح وهذه السياسة سيخلقان بلبلة في أذهان العرب حول نيات بريطانيا المقبلة، ويثير آمالهم ومطامحهم في وقت يجب أن تكون سلطة الجيش البريطاني هي العليا، ومطلقة في المناطق المحتلة»^(٢).

١- نفس المصدر.

٢- P. W. Ireland, Iraq: a study in political development P. 99.

وهذا - في رأينا - مما يزيد في قيمة هذا المنشور، ولا يدع مجالاً للشك في أنه ما كتب ولا أذيع لمقاصد عسكرية.

أما نص المنشور فهو «بحروفه»:

يا أهالي ولاية بغداد!

إنني باسم جلالة ملكي المعظم، واسم شعوبه التي يحكم عليها، أوجه إليكم الخطاب الآتي:

الغرض من معاركنا الحربية دحر العدو وإخراجه من هذه الأصقاع. فإتماماً لهذه المهمة وجهت إلي السلطات العليا المطلقة على جميع الأطراف التي تحارب فيها جنودنا. إلا أن جيوشنا لم تدخل مدنكم وأراضيكم بمنزلة قاهرين أو أعداء، بل بمنزلة محرّرين.

لقد خضع مواطنوكم، منذ أيام هولاء، لمظالم الغرباء، فتخربت قصوركم، وتجردت حدائقكم، وأنت أشخاصكم وأسلافكم من جور الاسترقاق. لقد سيق أبناءكم إلى حرب لم تنشدها، وجردكم القوم الظلمة من ثروتكم وبدّدوها في أصقاع شاسعة.

تكلم الأتراك منذ أيام مدحت باشا عن الإصلاح، ومع ذلك أفليس دثور اليوم وقفوره برهاناً على بطلان هذه المواعيد؟ إنها ليست أمنية جلالة مليكي المعظم فقط وأمنية شعوبه، بل إنها أيضاً أمنية الأمم العظمى المتحالف معها جلالتهم، أن تفلحوا كما في السابق، وقد كانت أراضيكم مخصصة، وكان العالم يتغذى بالبلان آداب جدودكم وعلومهم وحرفهم، ووقت ما كانت بغداد إحدى غرائب الدنيا.

لقد ارتبط قومكم بايالات جلالة مليكي المعظم بعروة المصالح الوثقى، فقد تعاطى تجار بغداد، وتجار بريطانيا العظمى، بعضهم مع بعض مدة مائة سنة متبادلين المنفعة والصدقة.

أما الألمانىون والأتراك الذين نهبوكم أنتم وذويكم، فإنهم اتخذوا بغداد مدة عشرين سنة، مركز قوة يهجمون منه على نفوذ البريطانيين وحلفائهم في بلاد إيران والأمصار العربية، فعلى ذلك لم تتمالك الحكومة البريطانية من البقاء، ضاربة الصفح عما يحدث في وطنكم حاضراً ومستقبلاً، إذ إنه قياماً بواجب مصلحة الشعوب البريطانية، وشعوب حلفائها، لا تستطيع الحكومة البريطانية المجازفة في وقوع ما عمله الأتراك والجرمان ببغداد أثناء الحرب مرة ثانية. ولكنكم يا أهالي بغداد، يا من حَرَفكم التجارية وتأمينكم من الظلم والغزو أمر يستوجب أدق اهتمام الحكومة البريطانية به أبد الدهر، لا يجب عليكم أن تظنوا بأن رغبة الحكومة البريطانية هي تكليفكم نظمات أجنبية، فأمنية الحكومة البريطانية هي أن تحقق ما تطمح إليه نفوس فلاسفتكم وكتابكم مرة أخرى، ولسوف يسعد أهالي بغداد حالهم ويتمتعون بالغنى المادي والمالي بفضل نظمات توافق قوانينهم المقدسة، وأطماحهم القومية والفكرية.

لقد طرد العرب من الحجاز الأتراك والجرمان الذين بغوا عليهم، وقد نادوا بعظمة الشريف حسين ملكاً عليهم، وعظمته يحكم بالاستقلال والحرية، وهو متحالف مع الأمم التي تحارب دولتي تركية وجرمانية، وهذه هي حقيقة حال أشراف العرب، وأمرء نجد، والكويت، وعسير. وكثيرون هم أشراف العرب الذين راحوا ضحية في سبيل الحرية على أيدي أولئك الحكام الغرباء الأتراك الذين ظلموهم.

إن التصميم لهو تصميم بريطانيا، وتصميم الدول العظمى المتحالفة معها، على أن لا يذهب ما قاساه هؤلاء الأعراب الشرفاء هباءً منثوراً.

إن المأمول لهو مأمول بريطانيا العظمى، والأمنية أمنيته، بل هما مأمول وأمنية الأمم المتحالفة معها، أن تسمو الأمة العربية مرة أخرى عظمة وصيتاً، وأن تسعى كتلة واحدة وراء هذه الغاية بالاتحاد والوثام.

يا أهالي بغداد! تذكروا بأنكم تألتم مدة ستة وعشرين جيلاً. آذاكم الظلمة الغرباء الذين سعوا دائماً أبداً إلى الإيقاع بين البيت والبيت كي يستفيدوا من انشقاقكم. فهذه السياسة مكروهة عند بريطانيا العظمى وحلفائها، إذ أنه، حيث العداوة وسوء الحكم، لا يستقيم سلام ولا فلاح، فبناء عليه إنني مأمور بدعوتكم بواسطة أشرافكم والمتقدمين فيكم سنأ وممثليكم إلى الاشتراك في إدارة مصالحكم الملكية لمعاوضة ممثلي بريطانيا السياسيين المرافقين للجيش كي تناضلوا مع ذوي قرباكم شمالاً وجنوباً، وشرقاً وغرباً، في تحقيق أطماحكم القومية اهـ^(١).

صدر من مركز رئاسة الجيش البريطاني ببغداد في ٢٤ جمادى الأولى ١٣٣٥ الموافق ١٩ آذار سنة ١٩١٧.

الفريق السرف . س . مودسي . بي . سي . ايم . جي . دي . راد

قائد الجيوش البريطانية في العراق

٢- العهد البريطاني للسوريين السبعة:

لم يكتف العرب بالتصريحات العامة التي أذيعت على ألسنة الأوربيين في أويقات مختلفة، فهي وإن كانت ذات قيم أدبية، إلا أنها لا تفيد كثيراً في المواقف السياسية بعد أن تضع الحرب أوزارها. ولذلك فضل العرب العمليات على النظريات، ودخلوا في مفاوضات سياسية مبنية على قواعد ثابتة، وحملوا الحلفاء ولا سيما بريطانيا، على الاعتراف لهم بتحقيق مطالبهم القومية.

فقد «ألف سبعة من العرب المقيمين في القاهرة هيئة منهم للقيام بعمل مشترك في ربيع عام ١٩١٨ م، حين هاج شعور العرب على أثر صدور وعد بلفور، وإذاعة اتفاقية سايكس - بيكو حتى تزعزعت أركان الحلف العربي - البريطاني. وكانوا جميعاً من ذوي المكانة والنفوذ الذين اطلعوا على مضمون اتفاق الحسين ومكماهون في حينه فراحوا يعملون بحماس منذ ذلك الوقت على تأييد الثورة العربية، أما الآن فقد تملكتهم الشكوك والمخاوف الخطيرة بنتيجة القلق الشديد الذي ساد العالم العربي وما انتاب اعتقادهم بصدق الحلفاء من وهن عظيم، فكتبوا تصريحاً في شكل مذكرة موجهة للحكومة البريطانية شرحوا فيها الموقف، كما تراءى لهم من ناحيتيه الخارجية والداخلية، وطلبوا من بريطانيا العظمى تعريف سياستها المتعلقة بمستقبل البلاد العربية بمجموعها في بيان واضح وشامل...

وبعد مضي مدة من الزمن، أي بتاريخ ١٦ يونيو عام ١٩١٨، ورد جواب وزارة الخارجية البريطانية فكان على جانب كبير من الأهمية في مضمونه، وفي الأثر الذي تركه، وقد سلمه إلى السبعة أحد كبار موظفي الاستخبارات، واسمه

المستر والروند، في اجتماع رسمي عقد لهذه الغاية في مقر قيادة الجيش»^(١) وهذا نصه:

أولاً: إن حكومة جلالة الملك ترغب في أن تكون عامة الشعوب التي تتكلم اللغة العربية منقذة من السلطة التركية، وأن تعيش فيما بعد، وعليها الحكومة التي ترغب فيها.

ثانياً: إن بعض البلاد العربية، إما كانت تتمتع باستقلالها التام منذ مدة، أو حصلت عليه الآن، وهو استقلال اعترفت به انكلترا اعترافاً تاماً، وهذا يكون شأنها أيضاً مع البلاد التي تحصل على استقلالها من الآن حتى نهاية الحرب.

ثالثاً: إن سائر البلاد العربية هي الآن إما خاضعة للترك، أو تحتلها جيوش الحلفاء، فحكومة جلالة الملك تأمل، ولها الثقة، أن شعوب هذه البلاد تحصل أيضاً على حريتها واستقلالها، وأن يتخذ بشأنها، عند انتهاء الحرب، قرار يتفق مع رغائبها.

رابعاً: إن حكومة جلالة الملك تعتقد أن العوائق والصعوبات المقدرة التي تقف في سبيل إحياء هذه الشعوب، سيتغلب عليها تغلباً ناجحاً. وهي تعد بكل مساعدة لمن يسعى في إزالتها، ومستعدة لأن تنظر في أية خطة لعمل مشترك يلتزم مع الحركات العسكرية الحاضرة، ويتفق مع المبادئ السياسية لبريطانيا وحلفائها^(٢).

ويرى المتتبعون للسياسة البريطانية أن هذا التصريح يعدُّ أخطر بيان

١ - جورج انطونيوس في كتابه «يقظة العرب» ص ٢٩٨ - ٢٩٩ (تعريب: علي حيدر الركابي).

٢ - نوري السعيد في كتابه «استقلال العرب ووحدهم» ص ٤٦.

أصدرته بريطانيا لتوضيح سياستها نحو «الثورة العربية» ونحو البلاد العربية التي انسحخت عن تركيا حرباً.

٣- برقية وجوابها:

اصطنعت السلطات البريطانية في العراق رجالاً معلومين من طبقات مختلفة، فيهم المتزوي بزى رجال الدين، وفيهم من يتعاطى التجارة، وآخر ممن يتظاهر بالوجاهة والزعامة، لإيهام الرأي العام في خارج العراق - وأحياناً في داخله - بأن السلطة المحتلة متمتعة بثقة العراقيين، وحائزة على رضاهم.

وقد زار جماعة من هؤلاء المتزوين بزى رجال الدين وغيرهم، الحاكم العسكري السياسي في النجف في يوم ٣ تشرين الأول ١٩١٨ م، وأعربوا له عن فرحهم بانتصار الحلفاء في أحد الميادين الحربية، فاهتبل الحاكم هذه الفرصة، وطير البرقية التالية إلى الحاكم الملكي في بغداد:

«زارني علماء النجف، وأعيانها، وتجارها، والقنصل الإيراني فيها، وطلبوا إلي أن أنوب عنهم بتبليغ القائد العام تبريكاتهم في انتصار جيوش الحلفاء في بلغاريا وفلسطين وسوريا»^(١).

فرد الحاكم الملكي العام في الرابع من تشرين الأول على هذه البرقية بما يلي:

«الرجاء أن تبلغوا علماء النجف، وأعيانها، وتجارها، والقنصل الإيراني فيها، شكر القائد العام على تبريكاتهم. والقائد العام يودّ منكم أن تذكروهم بما هو

معروف عند كل أحد: أن بريطانيا العظمى تحارب ألمانيا لأجل صيانة العهود التي لا يحل نقضها، وتأمين حرية الشعوب الصغيرة التي تكون سعادتها متوقفة على رعاية هذه العهود. والنتيجة الحاضرة، للفوز الذي أحرزته جنود الحلفاء في الشرق الأدنى هي تحرير الشعوب التي قاست العذاب من جور الدول الوسطى وحلفائها، وقد أذعنت بلغاريا للصلح بعد أن كسرت فأجليت جيوشها عن صربيا، وألبانيا، والجبل الأسود، وعلى حسب ما تقتضيه حقوق الشعوب، فإن المناطق البلغارية، التي يسكنها اليونان تعطى إلى اليونان، والمناطق التي يسكنها الصربيون تعاد إلى صربيا، وأن عين الاهتمام الذي يعمل به الحلفاء، في تأمين حقوق الشعوب هو الذي يتخذونه منهاجاً في سياستهم نحو العرب. وكما أن الصربيين اشتركوا في استرداد بلادهم فالعرب أيضاً حاربوا جنباً لجنب مع الحلفاء لتحرير قطر عربي» اهـ (١).

٤- البلاغ الإنكليزي الفرنسي:

لما دخل الملك فيصل ثالث أنجال الملك حسين، مدينة الشام في اليوم الأول من شهر تشرين الأول ١٩١٨ م على رأس الجيش العربي، أراد أحد رجاله، السيد شكري الأيوبي، أن يعلن قيام السيادة العربية في أرض سوريا، فرفع العلم العربي في اليوم الثالث من الشهر المذكور، فاستاء الفرنسيون من هذا العمل، وحملوا الجنرال «النبني» على إنزاله فوراً؛ فكان إنزال العلم ضربة «قاضية» على آمال العرب المحررين، كما سبب هيجاناً عنيفاً في دمشق، فاحتج الأمير فيصل لدى «النبني» معلناً عجزه عن كبح جماح القوات العربية ما

لم يصدر الحلفاء بياناً يوضحون فيه نياتهم نحو العرب، على صورة رسمية، فسارع الحلفاء إلى إصدار البيان التالي في الثاني من شهر صفر سنة ١٣٣٧ هـ (٧ تشرين الثاني ١٩١٨).

وكان مما حمل الحلفاء على الإسراع في إجابة رغبة الأمير فيصل، نشر الشيوعيين للوثائق السرية التي عثروا عليها في ديوان وزارة الخارجية القيصرية في ٣ تشرين الأول ١٩١٧ م، وبضمنها اتفاقية سايكس - بيكو المعروفة التي جزأت البلاد العربية إلى دويلات تحت انتداب الحلفاء، وظهور وعد بلفور في الثاني من شهر تشرين الثاني ١٩١٧ م، وسائر الحركات الاستفزازية التي جعلت العرب قلقين على مستقبلهم، وناديين على تحالفهم مع الانكليز والفرنسيين فأرادت الحكومتان «الانكليزية والفرنسية» تبديد هذه المخاوف فأذاعتا هذا المنشور:

«إنّ الغاية التي ترمي إليها كل من فرنسا وبريطانيا العظمى في خوض غمار الحرب في الشرق من جراء أطماع ألمانيا، هي تحرير الشعوب التي طالما رزحت تحت أعباء استعباد الأتراك تحريراً تاماً نهائياً، وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمدّ سلطتها من رغبة نفس السكان الوطنيين ومحظ اختيارهم. وتنفيذاً لهذه الغايات قد اتفقت كل من فرنسا وبريطانيا العظمى على تشجيع ومساعدة إنشاء حكومات وإدارات وطنية في كل من سوريا والعراق، وقد حررها الحلفاء فعلاً، وفي الأقطار التي يسعى الحلفاء في تحريرها، والاعتراف بهذه الأقطار بمجرد تأسيس حكوماتها تأسيساً فعلياً. وإن فرنسا وبريطانيا العظمى لا ترغبان في وضع نظمات خاصة لحكومات هذه الأقطار، بل لا هم لهما إلا أن تضمننا بمساعدتهما، ومعاونتهما الفعلية سير أمور هذه

الحكومات، والإدارات التي يختارها السكان الوطنيون، سيراً معتدلاً وأن تضمننا سير العدل الشامل الخالي من شوائب المحاباة، وأن تساعدنا التقدم الاقتصادي بإنهاض همم الأهلين وتشجيع مشاريعهم، وأن تساعدنا على تعميم التعليم والتهذيب، وأن تضعنا حداً للتفرقة التي طالما توخاها الأتراك في سياستهم.

هذه هي الخطة التي ستسير عليها الحكومتان المتحالفتان في الأقطار المحررة»^(١).

٥- خطاب الحاكم الملكي العام:

زار الحاكم الملكي العام في العراق، السير اي . تي . ولسن، مدينة البصرة في مطلع شهر كانون الثاني من عام ١٩١٩ م فأقيم له احتفال باهر حضره وجهاء المدينة وأعيانها وسراتها، وقد انتهز هذه الفرصة فألقى على مسامع المحتفلين به هذا الخطاب:

يا حضرات السادة الأمجاد!

ذكر لكم من قبل كبار الرجال البريطانيين بأننا لم ندخل بلادكم بقصد الاستعمار لمنفعتنا الخاصة، وإنما دخلناها محررين لكم من ربقة الذل،

١ - لودر: في كتابه «القول الحق في تاريخ سوريا وفلسطين والعراق» ص ٢٥ و ٢٦.

ويقول المستر فليبي في ص ١٧ من رسالته «أيام فليبي في العراق» للأستاذ جعفر الخياط: «إن التصريح البريطاني - الفرنسي كان بمثابة قبلة حقيقية أطلقت فحطمت مقدماً الجهاز الاستعماري الجسيم الذي كان - ولسن - يحلم بتشميله منذ مدة طويلة على جميع بلاد الشرق الأوسط» اهـ.

ولننقذكم من مظالم الاستعباد، ونخلصكم من الضيق الذي ثقلت به كواهلكم ربحاً طويلاً من الزمن ذقتم في خلاله الأمرين بين ظلم واعتساف وجور واقتسار للحقوق، واغتصاب لأموالكم وغيرها من الأسباب التي قضت على مجدكم القديم قضاء مبرماً، وتركتم حيارى بين عوامل اليأس والحيرة من أمركم، بعيدين عن أسباب المدنية الصحيحة، والرفاهية التي يتمتع بها غيركم من الأمم الأخرى.

وها أنذا أقف بينكم اليوم لأقول لكم، بعد أن أؤيد ما قاله من سبقني من كبار الرجال: لقد آن أوان الوفاء بالوعد، وإننا نريد أن نقرن أقوالنا بالفعل، ولا نقصد من وراء ذلك إلا استعادة مجدكم القديم قبل خمسمائة عام. نعم نريد ذلك، ونريد لكم خيراً، وأن نكون مرشدين لكم في أعمالكم، وتأكدوا أن العثمانيين لن يعودوا إلى بلادكم مطلقاً.

وثقوا يا حضرات السادة بأن ستشكل حكومة جديدة، ومحاكم عديدة أيضاً في بلادكم.

بقي أمر واحد وهو مسألة استئناف القضايا، وهذا على ما أظن سيكون في بغداد، عاصمة دياركم المجيدة، فإن لم يرق لكم فمن السهل أن نجعله مدينة البصرة أيضاً ولا نريد منكم أكثر من أن تنهضوا بأنفسكم لإحسان أعمالكم وإصلاح شؤونكم، وثقوا بأننا لا نقصد لكم إلا كل خير في الحاضر والمستقبل اهـ^(١).

ما تقوله المس بيل:

وتقول «المس بيل» في مذكرة لها نشرها الكولونيل اي . تي . ولسن الحاكم الملكي العام في العراق في كتاب له:

«إن نشرنا للتصريح الانكليزي - الفرنسي أدى، على أهميته السياسية العظيمة، إلى نتائج يؤسف لها في العراق. والواقع أنه يكاد يردد ما جاء في التصريح الذي سبق لنا أن أدلينا به عند احتلال بغداد، إلا أنه يختلف عنه في نقطة واحدة مهمة، هي أن الأول جاء ونتائج الحرب لا تزال بين الشك واليقين فاعتبره الناس حيلة عسكرية، ولم يعيروه اهتماماً زائداً. أما الثاني فجاء بعد أن انتصر الحلفاء، وبعد أن آمن الناس بهذا النصر. وكان أهل العراق قبل أن ينشر فيهم هذا التصريح قد أيقنوا، بعد الذي رأوه من نجاحنا في إنهاء الحرب، أن البلاد ستبقى تحت السلطة البريطانية، وأن عليهم أن يرضوا بما يمليه السيف، ولكن هذا التصريح فتح لهم أبواباً جديدة للأمل، ظلوا خائفين عليها»^(١).



هذه صفوة ما نشر في صحف العالم من وعود الحلفاء للعرب عامة، والعراقيين خاصة في أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها، وهي عهود صريحة يتضح منها أن الحلفاء كانوا يزعمون التصميم على منح الشعوب العربية الحرية التامة «لتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من نفس رغبة السكان الوطنيين ومحض اختيارهم» فهل حققت الأيام هذه الأحلام؟

الحلفاء يعبثون بعهودهم ووعودهم:

كان الجنرال مود، فاتح بغداد في ١١ آذار ١٩١٧ م قد توفي في يوم ١٩ تشرين الثاني من هذه السنة اثر إصابته بالهيبضة، فأسندت القيادة العامة على الجيوش البريطانية في العراق إلى الجنرال مارشال.

فما كادت تركيا تهادن الحلفاء في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ م حتى دعا القائد الجديد رهطاً كبيراً من أعيان بغداد، وسراتها، وممثلي الأقليات فيها، إلى اجتماع عقد في الساعة الرابعة والنصف، من يوم السبت الموافق ٢٧ المحرم ١٣٣٨ هـ ٢ تشرين الثاني ١٩١٨ م فلما استقر المجلس بالمدعويين سلم إليه «الحاكم الملكي العام» الخطاب التالي قتلاه صاحب الدعوة على المجتمعين بصوت جهوري، وهذا نص الخطاب بأغلاطه الإنشائية والصرفية قال:

«حينما دخل بغداد المرحوم القائد السر ستانلي مود على رأس جنوده المنصورة قبل ثمانية عشر شهراً، كان أول عمل قام به هو إصدار منشور إلى أهالي بغداد وبواسطتهم إلى سكان العراق، وكان الخطاب الذي حواه ذلك المنشور تأمينا في الحاضر، ورجاء في المستقبل، ولا بد أن كثيراً من الحاضرين يتذكرون كلمات القائد مود، وعندهم أيضاً صور من منشوره، فقد قال لكم «إن الجيش البريطاني جاءكم منقذاً لا فاتحاً، ولا يوجد تحت الحكم البريطاني تعرض لديانة أي رجل كان، ولا لأعماله الخاصة، ولكن تكون عدالة شاملة يتساوى فيها كل أحد، ويكون فيها مجال لسعي الجميع» وقد وعدكم أن نبذل قصارى جهدنا في تنشيط التجارة وزيادة التقدم، وأن نسخر أنفسنا لرفع منار الحرية، وكذلك لأجل ارتقاء منافعكم المادية. ولكن القائد مود - كما تعلمون

أيها السادة - لم يجد فسحة في عمره لإنجاز هذا الوعد، فقد وضع الأساس وبقي علي إتمام البناء.

وفي هذا اليوم الذي يقع فيه، على حسب التقريب، ذكرى مرور سنة على وفاة القائد مود المأسوف عليه، تلك الوفاة التي جاءت في غير أوانها أتيت لأذيع بينكم انتهاء القتال مع الجيوش التركية بصورة ظافرة. وفي مدة البضعة أشهر الماضية، بعد قتال شديد دام طويلاً، تغير وجه الحرب تغيراً فجائياً عجيباً. فـ «بلغاريا» أذعنت بدون شرط، و «النمسا» سلمت تسليماً مطلقاً، و «الجيوش الألمانية» تنسحب انسحاباً كاملاً و «تركيا» طلبت الصلح. وقد علمتم أن «الجيوش البريطانية» تقدّمت في أيام قلائل من «الناصرة» إلى «دمشق»، ومن «دمشق» إلى «حمص» و «حما» ومن هناك إلى «حلب» ولم يكن التقدم في «سوريا» فقط، بل إننا على دجلة «أيضاً» أخذنا نصيبنا. وبعد أن دمرنا وأسرنا الجيش التركي بأجمعه، نحن الآن في موقف يجعل مقادير «الموصل» بيدنا، فعليه تكون الحرب قد انتهت في البلاد التي تتعلق بهذه الساحة، ويمكننا اليوم أن نبين أن الوعود التي أعطيت مراراً يجب أن تنجز في أول فرصة ممكنة، وبمثابة عربون في الوقت الحاضر، يدل على نوايانا الحسنة، أبلغكم ما يأتي:

أولاً: أن أسرى الحرب، ما عدا الذين هم من الجنس التركي، المعتقلين في الهند، يسمح لهم بالرجوع إلى أوطانهم.

ثانياً: أنه، في داخل الأراضي المحتلة، تطلق الحرية التامة للتجارة فتخفف تضيقات الحصار.

ثالثاً: يكون تخفيف أيضاً من التضيق على المسافرين الشخصية.

رابعاً: يسمح مرة ثانية بنقل الجثث للدفن في كربلا، والنجف، بشروط مناسبة.

خامساً: تفتح الطرق من جديد للزيارات المنظمة من قبل الأهالي للأماكن المقدسة.

سادساً: أن موظفي الحكومة الثابتين، الذين لا يخدمون فعلاً في صفوف الجيش، وقد قاموا بوظيفتهم بصورة حسنة، يعطون جائزة معاش شهر.

سابعاً: ينتخب بعض المسجونين في السجون الملكية ويطلق سراحهم.

ثامناً: يوزع طعام وألبسة على فقراء بغداد والمدن الأخرى، وتخفف القوانين الحالية تخفيفاً قليلاً.

أيها السادة:

لا أجد عندي ما أقوله غير ذلك، ولكنني أطلب إليكم أن تعتقدوا أن التضييقات والازعاجات التي لا بد من وقوعها بسبب وجود جيش بين ظهرانيكم لم تكن ناشئة عن رغبة فينا، ولكن اقتضتها الضرورة العسكرية، وإني أعد باسم جلالة الملك الامبراطور، أن أقوم بإزالة كل سبب يدعو إلى الشكوى بالسرعة الممكنة. وفي الوقت ذاته أطلب إليكم أن تشاركوني بتحية هذا العلم البريطاني المرفوع أمامكم، وأن تهتفوا ثلاثاً لجلالة الملك «جورج الخامس» المحبوب الشفوق حيا الله الملك^(١).

ويقول الكولونيل اي . تي . ولسون إنه أذاع هذا البيان دون إذن من

حكومته البريطانية ودون علمها^(١).

والمتمأل في هذا الخطاب يرى أن حكومة الاحتلال البريطانية ترى في تسريع أسرى الحرب، والسماح بنقل الجنائز، وتخفيف المراقبة على الأسفار، وإعانة بعض الفقراء نوعاً من الحكم الذاتي فهل رأيت رأياً أسخف من هذا؟

أما المس بل فتقول في رسالة موجهة إلى والدها في لندن:

«إن النقد الذي يوجه إلينا هو أننا وعدنا بحكم ذاتي. ولكن ليس أننا لم نخط خطوة نحو هذه الغاية حسب، بل أننا أقمنا نظاماً يختلف تماماً عن الحكم الذاتي وقد قالت جريدة عربية بحق إننا وعدنا بقيام حكومة عربية يساعدها مستشارون بريطانيون ولكننا في الواقع أقمنا حكومة بريطانية يساعدها مستشارون عرب» اهـ^(٢).

١ - راجع كتابه ١٠٢ من طبعة سنة ١٩٣٦ م وهذا تعريب كلامه حرفياً:

«وكننت أنا الذي وضعت صورة هذا البيان، دون أن أراجع الحكومة البريطانية، ودون أن يصلنا شيء يدل على نياتها، وتظهر منه الأسس التي أملنا أن نسير عليها، ومنها إعادة الأحوال المعتادة في أسرع ما يمكن ريثما نستطيع الإعلان عن سياستنا» اهـ.

The letters of gertrude Bell P. 407. - ٢

الفصل الثالث:

أسطورة الحكم الوطني

تأسيس مجلس بلدي:

لم يكن في العراق، قبل إعلان الدستور العثماني في ٢٣ تموز ١٩٠٨، غير ثلاث صحف كانت تنشرها الحكومة العثمانية باللغتين العربية والتركية في كل من مراكز الولايات الثلاث «بغداد والبصرة والموصل» فلما أذن مؤذن الحرية والمساواة بين الناس، انتعشت الأفكار وانتشرت الصحف في العراق حتى صدر منها زهاء سبعين صحيفة خلال ثلاث سنوات، ولكن لم يكد الاتحاديون يتقلدون زمام الحكم في الاستانة حتى كموا الأفواه وحرموا الصراحة في القول، فقضي على الصحف وعلى الحرية الصحفية.

ولما احتل الانكليز العراق أصدروا جريدة «الأوقات البصرية» في البصرة سنة ١٩١٥ م وجريدة «العرب» في بغداد عام ١٩١٧ م وجريدة «الموصل» في الموصل عام ١٩١٨ م لتعبر هذه الصحف عن سياستهم، وتنطق بلسانهم. وقد صدرت جريدة «العرب» يوم السبت الموافق ١٦ تشرين الثاني

١٩١٨ م تحمل في عددها المرقم «١٤١» مقالاً خطيراً عن «الحكم الذاتي» الذي وعد به الانكليز العراقيين هذا نصه:

* * *

«أذيع على أهالي العراق، من وقت إلى آخر، أن سياسة الحكومة البريطانية ترمي دائماً إلى تنشيط روح الوطنية والاستقلال في جميع البلاد التي يمتد إليها النفوذ البريطاني. والنفع الذي يعود على أهالي البلاد من إنعاش هذا الروح هو عظيم جداً، لكنه لا يمكن للذين لم يحصلوا على اختبار عملي في الأمور إحراز كل ذلك مرة واحدة. بل إنهم يرقون إليه تدريجياً.

ولا ريب أن الطريقة المثلى التي يخطو بها الأهالي أول خطوة، تكون باشتراكهم فعلياً في إدارة أمورهم المحلية الخاصة، ومنها يرتقون مع الزمان إلى أمور أوسع نطاقاً. وطبقاً لهذه الخطة قرر أن ينشأ في بغداد من أول شهر كانون الثاني المقبل «أي كانون الثاني ١٩١٩ م» مجلس بلدي للنظر في أمور البلدية. ويتألف هذا المجلس من رئيس، ونائبين ثانين، ومن كاتم أسرار، ومعاون كاتم أسرار، وكل من هؤلاء يكون موظفاً من لدن الحكومة، ويكون أيضاً في المجلس عشرة أعضاء غير رسميين يعينهم الرئيس، وستة أعضاء غير رسميين آخرون - كذا - ينتخبون على طريقة تشرح فيما بعد. ويرتأى أن هذا المجلس، عند تأليفه، ينظر في أمور رسوم البلدية وواردات بغداد، تحت رعاية ونظارة الإدارة الملكية، ولذلك يزود بسلطة مالية تامة يمكنه معها أن يصادق على صرف مبلغ نهايته ٥٠٠٠ ربية في السنة، ويمكنه أيضاً التصديق على صرف مبلغ قدره ١٥٠ ربية في الشهر لكل أمر واحد، وتكون هذه السلطة على كل حال تابعة لما خصص في الميزانية لهذا الصرف. وعلى المجلس الذي أعطي هذا

المقدار من السلطة المالية، أن يعتني في الأمور الآتية:

التنظيف، والصحة العامة، والمستشفيات، وإسعاف الفقراء، والطرق، والمتنزهات، والأسواق، والحرف، وتخطيط الدور، والأبنية، والتجارة النهرية، والأمور الأخرى الراجعة إلى إدارة البلدية.

وقد وضعت قوانين العمل وصادق عليها، وعين فيها عدد الجلسات التي يعقدها المجلس في كل شهر، والطريقة التي يتبعها في المناقشات. ويكتب محضر المجلس في اللغتين: العربية والانكليزية، وتنشر من وقت إلى آخر المعاملات ليطلع عليها العموم. وينشأ مثل هذا المجلس في جميع المدن الكبيرة في العراق، ويكون عرضة للتغييرات حسبما تقتضيه الحالة المحلية.

وهذا العمل المذكور يكون عربوناً يدل على نوايا الحكومة البريطانية الحسنة نحو أهالي العراق، الذين يؤمل منهم أن ينتهزوا الفرص السانحة لهم، ويبادروا بروح الإخلاص لخدمة الغرض المشترك» اهـ.

* * *

حقاً إنها لمهزلة، وأية مهزلة أعظم من اعتبار العناية بالمتنزهات، وتنظيف الطرق، نوعاً من «الحكم الذاتي» و «الاستقلال السياسي»؟ ومتى كانت المجالس البلدية، والعناية بالشؤون المحلية مظاهر للسيادة الشعبية، والاستقلال الوطني، نعم بها الانكليز على العراقيين وفاءً بالعهد الذي قطعه، والفرنسيون، في البلاغ الانكليزي - الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ م بينما ينص البلاغ على:

«إن الغاية التي ترمي إليها كل من فرنسا وبريطانيا... تحرير الشعوب تحريراً تاماً نهائياً، وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من

رغبة نفس السكان المحليين ومحض اختيارهم».

لهذا فلا عجب أن يلقى هذا التوجيه صدوداً من معظم العراقيين، ومعارضة في المحافل الوطنية شديدة. لأنه، على الرغم من صراحة الوعود التي منحها الانكليز لأهل العراق، وعلى الرغم من أن بعضها صدر في أيام السلم وبعد إعلان الهدنة فإن الانكليز لم يكونوا جادين - كما يظهر - في منح العراق الاستقلال الذي كان ينشده.

كيف تكونت المجالس البلدية؟

كانت الحكومة العثمانية قد أحدثت دوائر للبلديات في كل مدينة عراقية، كبرت أم صغرت. فلما حل الانكليز محل العثمانيين في حكم هذه البلاد، أقروا بقاء بعض هذه البلديات وألغوا البعض الآخر. كما أنهم أقرضوا بعض البلديات مبالغ طائلة من الخزينة العامة لمقاصد سياسية معروفة.

«وكان مشروع تشكيل مجلس بلدي لبغداد، موضوع بحث في تشرين الثاني ١٩١٨ وقد عرض على اللجنة البلدية الاستشارية التي كانت موجودة، وكانت أهم نقطة يجب أن تتقرر هي كيفية انتخاب المجلس البلدي. لكن الموافقة حصلت على أن يكون الحاكم العسكري رئيساً للمجلس، وأن يعتبر نائباً الحاكم العسكري عضوين في المجلس لهما حق التصويت....»

وقد تأخر تشكيل المجلس البلدي المنتخب في بغداد بالنظر للشعور الحزبي الذي أثارته عملية الاستفتاء عن الحكم الذاتي... وفي أوائل الصيف كان تشكيل هذا المجلس موضوع نظر جدي من جديد، وقد سبق أن تقرر اتخاذ الخطوة الأولى في طريق الحكم الذاتي في المدينة بتعيين نائب للحاكم

العسكري، وكانت الحاكمة العسكرية منذ نهاية ١٩١٨ منصباً سياسياً، برغم احتفاظها باسم الحاكم العسكري.

وفي النقطة الفاصلة هذه وصل إلى بغداد من حلب في أوائل حزيران ناجي أفندي السويدي الذي عرض عليه المنصب فباشر عمله في الثالث من تموز... لكنه قدم استقالته في ١٤ تموز... أما مجالس البلدية في المناطق والأقضية فأول مجلس تشكل منها كان في البصرة سنة ١٩١٩ وشكلت في شتاء ١٩١٩ - ٢٠ المجالس الأخرى في كركوك، والحلة، والديوانية، وسامراء، والعمارة، وديالى، والرمادي. وتأخر تشكيل المجلس في بغداد إلى ما بعد إجراء أول انتخاب للمجالس في الأماكن الأخرى»^(١).

ولما حان موعد تكوين مجلس بغداد البلدي «انتقد جعفر چلبی أبو التمن بعض نصوص هذا القانون - قانون العمل في المجلس البلدي - عند عرضه على المجلس البلدي لإبداء رأيه فيه وكان المنتقد عضواً في المجلس... وقد دارت بينه وبين الكولونيل بلفور مجادلة عنيفة بهذا الصدد أدت إلى عدم تنفيذ ذلك المشروع في بغداد، مع أنه نفذ في أغلب ألوية العراق.

وغير خفي أن الجريدة الرسمية أعلنت بأن رئيس المجلس ومعاونيه وكاتم الأسرار ومعاونيه يكونون من موظفي الحكومة... إلا أن القانون والجريدة الرسمية لم يعينا جنسية أولئك الموظفين ولكن الكولونيل ولسن حل هذه العقدة بخطابه الذي ألقاه ليلة الاحتفال بمولد جلالة الملك جورج الخامس سنة ١٩١٩ فقد قال في عرض كلامه عن المجالس المزمع إنشاؤها إن الحكام السياسيين

في الألوية يرأسون هذه المجالس، وإن كتابها يكونون من الوطنيين ليدخل الأهلون في طور جديد من الحكم»^(١).

استغلال المجالس البلدية:

لم يستقر الرأي بصورة نهائية، على الاسم الذي يجب أن تسمى به المؤسسات، موضوعة البحث فكانت تسمى تارة «المجالس البلدية» وطوراً «مجالس الإشراف» ودعيت مدة من الزمن «بالجمعيات الاستشارية» ولكن أعمالها كانت واحدة، كما أذيعت في جريدة العرب لأول مرة.

ولعل «مجلس بلدية الشامية والنجف» الذي تألف من اثنين وعشرين عضواً بينهم السيد علوان الياسري، وعبد المحسن شلاش، والسيد نور السيد عزيز، كان أهمها وأجدرها بالذكر فقد اجتمع لأول مرة، وتليت فيه مواد قانون العمل المعد له، فاستنكف أعضاؤه أن تكون مهامهم مراقبة الأمور الصحية والزراعية ونحوها فاستقالوا مرة واحدة، وعزت «المس بيل» هذه الاستقالة إلى تأثر الأعضاء بما كان يجري في الشام. وسرعان ما اتخذ المشروع سبباً لا يقاطح حمية الجمهور، وإشعال نار الحماسة في صدور الناس.

ولعل من الفائدة بمكان أن ننشر هنا خطاب الحاكم الملكي العام الذي ألقاه في حفلة إحياء ذكرى ملك بريطانيا في مساء ٢٩ أيار ١٩١٩ وعرض فيه إلى موضوع المجالس البلدية.

خطبة الكولونيل ولسن:

أيها السادة:

إننا نحتفل في هذه الليلة بذكرى ميلاد حضرة صاحب الجلالة البريطانية، ملك بريطانيا العظمى وإمبراطور الهند المعظم، فلا بد لي من القول أن الامبراطورية البريطانية التي خاضت غمار الحرب مدة خمس سنوات، قد احتلت القطر العراقي الكريم بجنود بريطانية أتت بها من جميع أقطار العالم، وقد مكثنا بين ظهرانيكم في بغداد خلال السنتين الماضيتين، فأصبحنا شركاء لكم، نشاطركم العمل لتأسيس مستقبل باهر لقطركم السعيد.

لقد طرأت جملة تغييرات خلال الاثني عشر شهراً الماضية، وألغيت جملة تضييقات، ولا شك عندي أنه ستطراً أيضاً جملة تغييرات أخرى أثناء الاثني عشر شهراً المقبلة فيزول عن حكومة العراق تدريجياً شكلها الحالي الموقت، ويستبدل بشكل حكومة وطنية ثابتة الأركان.

نعم، لقد استغرقت جلسات «مؤتمر السلام» مدة أكثر مما قدرها بعضنا، لإتمام المهمة التي أقيمت على عاتقه لتنظيم أمور العالم، وترتيب أحواله بصورة تكفل له عدم وقوع الحروب مرة أخرى في المستقبل. على أن مصير هذه البلاد، والبلاد الأخرى عامة، لم يتقرر بعد رسمياً فلا بد إذاً، في الوقت الحاضر، من إبقاء شكل الحكومة العسكري الحاضر على ما هو عليه شكلاً معنوياً.

وقد أعلنت الحكومة البريطانية قبل الآن نيتها على إبداء المعاونة لتأسيس حكومة في العراق توافق مشارب الأهلين، وأن تكفل في الوقت نفسه سير العدل سيراً مستقيماً لا تشوبه شائبة المحاباة، وأن تنشط التجارة والموارد

الاقتصادية، وتنشر العلوم والمعارف، فهذه وعودها ستمتها، وسوف لا تقصر البتة في إبداء كل المساعدة المطلوبة لتحقيق تلك الغايات والأمان. وكم كنت أود أن يكون الوقت قد حان لإيقافكم جهازاً على قرارات مؤتمر السلام النهائية، ولكن الصلح طال أمده، فلا بد من الانتظار ريثما يتاح لنا إعلان تلك القرارات.

ومهما يكن الحال، فلا بد إنكم تودون الوقوف على ما قامت به السلطة من الأعمال التمهيدية لتأسيس نظام لحكومتم العراقية، ذلك النظام الذي سيساعد العراقيين على الاشتراك مع السلطة في إدارة شؤونهم من أول الأمر. فأبين لحضراتكم أن العراق قد قسم إلى جملة ألوية: منها لواء البصرة، ولواء العمارة، والكويت، والمنتفك، وبغداد، والفرات. وفي النية تأليف مجلس يعين أعضاؤه من الأعيان في كل لواء بأسرع ما يمكن، وينعقد في أوقات معلومة لإبداء المشورة إلى الحكومة في الأمور والمهام المحلية، كالتهليم، والزراعة، والري، وفتح الطرق، وتوسيعها، وما شابه ذلك، ويرأس كل مجلس الحاكم السياسي في اللواء، على أن يكون كاتم أسرارهِ عراقياً، يشتغل معه غالباً بصفة مشاور له. وفائدة ذلك هي تبادل الآراء مع الأهليين والوقوف عليها وقوفاً كلياً.

وأما في إدارة الحكومة الأخرى: كالمالية، والمعارف، والعدلية، ففي النية أيضاً تعيين عراقي كفوء ليكون مستشاراً لرئيس دائرته، ويؤمل من هذه الطريقة أن تتمكن الحكومة من تأهيل عدد متزايد من المأمورين والموظفين العراقيين لخدمة الحكومة، وتدريبهم على أصول الإدارة الحديثة، وأن تكفل الحكومة، في الوقت نفسه، تماسها مع الأهليين، للوقوف على مشاربيهم، ومآربهم، وتحقيقها.

على أن هذه الطريقة هي الخطوات الأولى التي تخطوها السلطة لإدراك هذه الغاية، ويجب أن تعتبرها عربوناً مقدماً للإصلاحات التي في النية. فلا تعتبروا إذن هذه الخطوة الأولى بأنها الخطوة الأخيرة التي قررت الحكومة جعلها دستوراً لها في أعمالها وإني لأذكر أولئك الذين يطمعون في الحصول حالاً على دستور أكثر توسعاً وصلاحيّة من الذي نحن بصدده، أن العراق مفتقر إلى مديرين خبيرين لإرشاد البلاد، ومفتقر أيضاً إلى معاونة خارجية إذا أراد أهلوه الخلاص من الوقوع في الحضيض الذي وقعت فيه البلاد المجاورة له، وأرادوا رفع وطنهم إلى السماء العليا.

هذا ويعلم أبناء العراق أن تدريبهم على مبادئ الإدارة الحديثة الصحيحة يستغرق وقتاً من الزمن، ويجب أن يتم بتؤدة، إذ من المشهور الذي لا مشاحة فيه، أن التسرع في إدخال الإصلاحات التي زعموا إدخالها في حكومتي تركيا وأفغانستان قد أفضى بهاتين المملكتين إلى ارتباك أمورهما، وتشويش إدارتهما، بصورة أورثتهما عدم النظام في الحكم، وتشتت الآراء والأفكار، وفقدان الاتحاد، وهذا التسرع بعينه هو الذي جلب المصائب والازاياء على الممالك الأخرى، كإيران مثلاً، ولا غرو في ذلك ففي العجلة الندامة وفي الثاني السلامة.

وإذا فالأمل ضعيف في إنشاء حكومة تدير أمورها بادية بدء بدون مساعدة الخبيرين ومعاونتهم لأننا نرى الحكومات حولنا تهوي إلى الحضيض الأسفل، وأهاليها يقعون في المآزق الحرجة، من جراء ذلك التسرع، فلنعتبرها ولنسير نحو رقينا سيراً حثيثاً.

ومن المشهور لدى العموم أن الوسيلة الوحيدة التي أبلغت الأمم شأواً

عظيماً في الحكم الذاتي كانت مدنها التي توجد فيها مجالس تدير أمورها الإدارية الوطنية من تلقاء أنفسها إذا ففي بغداد والبصرة والعمارة ستكون إدارة الأمور البلدية ملقاة من الآن فصاعداً على عواتق المجالس البلدية، تحت إشراف الحاكم السياسي إشرافاً عاماً، على أن يكون رئيس المجلس البلدي عراقياً تنتخبه الحكومة وتدفع له راتباً لقاء خدماته، وستعم هذه الطريقة الإدارية في البلاد الأخرى التي يكفل حجمها وأهميتها الأمل بنجاح تلك الطريقة فيها ويتم انتخاب أعضاء تلك المجالس البلدية عامة، حالما تتوفق الحكومة إلى إيجاد طريقة مناسبة لانتخابهم، ويكون هؤلاء الأعضاء، أعضاء شرف لا يتقاضون عن وظائفهم رواتب.

هذا وقد أخبرت بعض حضراتكم عن اهتمام جلالة الملك المعظم اهتماماً شخصياً بهذا القطر العراقي الكريم، وعن أمل جلالته بمستقبله العظيم، فعلياً علينا «بريطانيين وعراقيين» أن نحقق آمال جلالته.

لقد سفكنا دماءنا سفكاً، وأسرفنا أموالنا إسرافاً، في سبيل تحرير العراق من مساوئ الأتراك التي آلت إلى إفقار البلاد وانحطاطها، ولقد عاوننا كثير من الأعراب على القيام بهذه المهمة، فستوقع إذن أن نشارككم في إتمام هذه الأعمال والمجهودات، كي نكفل من موارد أراضي العراق الغني بزراعته، السعادة والهناء لهذا الوطن السعيد حالاً، ومستقبلاً إذا اهتممنا بذلك.

وفي الختام أرجوكم أيها السادة أن تنضموا إلي لرفع الابتهالات إلى رب العزة الإلهية، لحفظ حياة مولانا الأعظم، وملاذنا الأكبر، ولي النعمة، الملك جورج المعظم، دام سلطانه وسؤدده، حيا الله الملك - انتهى - (١).

حكومة لندن لا تقر ولسناً:

جاء في الجزء السادس من كتاب «تاريخ مؤتمر الصلح في باريس» ص ١٨٠:

«لم تعد القضية العراقية محلية وإدارية في بدء المفاوضات لمعاهدة الصلح، بل أصبحت قضية سياسية عملية وهذا ما أشير إليه - كما يظهر - في البلاغ البريطاني - الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ الذي نصّ على - أن الغرض الذي ترمي إليه كل من بريطانيا وفرنسا في الشرق، هو تأسيس حكومات وإدارات وطنية، تستمد سلطانهما من تأييد رغبة السكان الوطنيين أنفسهم، ومحض اختيارهم، واعترافهما بهذه الحكومات - عندما يتم تأسيسها تأسيساً فعلياً - وكان موضوعاً بصورة أولية يشمل وضع سوريا والحجاز، ولكن العراقيين طلبوا شموله العراق كأمر طبيعي، وفي الوقت نفسه برزت فكرة الانتداب» اهـ (١).

أسطورة الاستفتاء:

فتصرفات اي. تي. ولسن، نائب الحاكم الملكي العام في العراق، وإعلانه سياسة بريطانيا تخالف مقررات مؤتمر الصلح، لم تكن لترضي الحكومة البريطانية، فوجهت إليه البرقية التالية من قبل وزارة الهند بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ م:

١ - تاريخ مؤتمر الصلح في باريس لتمبرلي ص ١٨٠ من الجزء السادس.

«كان غرض البلاغ الانكليزي - الفرنسي أن يجلو مبدئياً الوضع القائم في سوريا، الذي نجم عن شكوك العرب في نيات الفرنسيين.

يجب أن يعلم الجميع، أن مؤتمر الصلح سيبت نهائياً في مستقبل البلاد العربية كلها. أما في الوقت الحاضر، فقد ذكر البلاغ أن حكومة صاحب الجلالة ستساعد على تأسيس حكومة وطنية في المنطقة المحررة، كجزء من سياستها، وإنها لا تنوي أن تعرض على الأهليين أية حكومة تكون كرهية لديهم. إننا نرغب أن تقوم حكومة في العراق ليس أقوى منها، ولا أكثر استقراراً، ويتوفر فيها ذاك الشرطان. وبلوغاً لهذه الغاية فنحن مستعدون أن نقدم كل المساعدة البريطانية الضرورية بما فيها جيش احتلال.

ومما لا شك فيه أن الضرورة تقضي، قبل كل شيء، إيجاد مشاركة بريطانية واسعة، وأن تبقى العلاقات الخارجية بكاملها في أيد بريطانية. إننا لا نفكر بضم هذه البلاد، وكذلك - بحسب ما يتضح لنا في هذه اللحظة - سوف لن نعلن الحماية عليها. وإن حالة مشابهة لما نقصده، هو وضعية مصر قبل الحرب، باستثناء الامتيازات الأجنبية.

يجب أن تتخذوا من المبادئ المقررة أعلاه نبزاً لكم في أعمالكم الإدارية، وبياناتكم الرسمية، وسيكون من الممكن لكم أن تستجلبوا رضاء أصدقائنا، في أننا لا ننوي هجرهم، ولا أن ننقطع عن إنجاز الأعمال الهامة التي باشرناها، وفي الوقت نفسه فإننا مهتمون بحل مسألة الشكل الحكومي الأفضل لحكم هذه البلاد، ويسرنا أن نحصل على أية مساعدة أو مشورة يكون في استطاعتكم وفي استطاعة مستشاريكم، أن يقدموها حول هذا الأمر. وإننا نرغب بصورة خاصة أن تقدموا إلينا بياناً موثقاً عن وجهة نظر السكان

المحليين في مختلف المناطق حول الأمور المعينة فيما يلي:

أولاً: هل يرغبون في دولة عربية واحدة، تحت الوصاية البريطانية، تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل حتى الخليج «العربي» الفارسي؟
ثانياً: هل يرغبون، في هذه الحالة، في رئيس عربي بالاسم يرأس هذه الدولة الجديدة؟

ثالثاً: من هو الرئيس الذي يريدونه في هذه الحالة؟

من المهم جداً في نظرنا أن يكون التعبير عن آراء السكان المحليين حول هذه الأمور حقيقياً، بحيث إن إعلانه للعالم يكون تعبيراً نزيهاً عن رأي سكان العراق» اهـ (١).

عهد جديد لكنه خطير:

في الساعة التي تسلم السير اي . تي . ولسن، نائب الحاكم الملكي العام، برقية وزارة الهند - التي أثبتنا نصها فوق هذا - استدعى معظم السياسيين في الأولوية والأفضية، ليطلعهم على ما جاء فيها، وليرشدهم إلى الطريق التي عليهم أن يسلكوها في استفتاء الأهلين.

وبعد أن زودهم بالأسئلة الثلاثة، وطلب إليهم الحصول على مضابط بالأجوبة المؤيدة لسياسته، عاد الحكام إلى مناطقهم فسلوكوا سلوكاً متبايناً لتحقيق رغبة ولسن، فكان بعضهم يستدعي معارفه ويكلفه بالتوقيع على مضابط يطلبون فيها استمرار الحالة الراهنة، والبعض الآخر يوعز بأن تتضمن هذه

المضابط طلب الحماية البريطانية المطلقة، ويسعى غيرهم لجعل هؤلاء المعارف أكثرية تطلب أميراً عربياً تحت الهيمنة البريطانية، وهكذا دواليك. فكان إجبار الرؤساء والزعماء على طلب السلطة البريطانية المطلقة أو المستترة، سبباً من أسباب «الثورة العراقية الكبرى» التي اندلع لهيبها بعد حين.

على أن الطبقات المثقفة ما كانت لتتخذه بمثل هذه الألاعيب، ولم تنطل عليها هذه الحيل فوقفت مواقف وطنية مشكورة، بحيث جعلت نتائج الاستفتاء تتفاوت تفاوتاً كبيراً حمل نائب الحاكم الملكي العام على الاعتقاد بأنها لا تمثل الرأي العام في البلاد تمثيلاً صحيحاً^(١).

١ - لما أعلنت الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ م كان للسياسة البريطانية مركزان مهمان في الشرق: اصطلاح على أحدهما «المدرسة البريطانية الهندية» أو «المدرسة العربية - الشرقية» واصطلاح على الثاني «المدرسة البريطانية المصرية» أو «المدرسة العربية - الغربية» فأصحاب المدرسة الأولى يعتقدون أن التوغل البريطاني في البلاد العربية يجب أن يبدأ من (عدن) وينتهي إلى (بغداد)، ولما كان لعاهل نجد «السلطان ابن سعود يومئذ» نفوذ غير منازع عليه في هذه المنطقة فإن مصلحة البريطانيين تقضي بموالاته واتخاذ زعيماً مطلقاً للعرب. أما أصحاب المدرسة الثانية فيرون أن تسيطر بريطانيا على (مصر) وتستولي على (سوريا) فتصون طريق (الهند) وتستحوذ على المدن المقدسة (مكة والمدينة والقدس) وتجعل العرب يدينون لها بالولاء، ولما كانت سيادة الشريف حسين بن علي، شريف مكة المكرمة، في هذه المنطقة لا غبار عليها، فإن مصلحة الانكليز تقضي بتأييده وجعله [زعيم العرب الأكبر] وقد سادت المدرسة الأولى (الهندية) على المدرسة الثانية (المصرية) فكان أقطابها يهيمنون على السياسة البريطانية في العراق هيمنة مطلقة. ولما تلقى الكولونيل اي . تي . ولسن - وهو زعيم المدرسة الهندية - برقية حكومته هذه، حرص على أن تكون أجوبة الاستفتاء محققة لآراء مدرسته الهندية فحصر التصويت في الطبقات الممالة للاحتلال، وعمل على إكراه الغير على طلب استمرار الحكم البريطاني

الموقف في كربلاء:

ذهب الميجر «تيلر» إلى كربلاء، ودعا رهطاً من تجارها، ووجوهها، وأهل الرأي فيها إلى اجتماع عقده في سراي الحكومة أعرب فيه عن رغبة حكومته البريطانية في إيفاء العهود التي قطعتها للعرب عامة، وللعراقيين خاصة، وطرح الأسئلة الثلاثة - موضوعة البحث - طالباً إبداء الرأي حولها، فنهض السيد عبد الوهاب آل الوهاب وقال:

«إن هذه الجمعية لا تمثل مدينة كربلاء تمثيلاً صحيحاً، وإن هنالك طبقات مختلفة يجب أن تستشار في هذا الموضوع، وإنه لا بد من إمهال المجتمعين ثلاثة أيام على الأقل، للبحث في هذا الأمر الخطير وموافاة الحكومة بما يستقر الرأي عليه».

واستحسن الميجر تيلر هذا الرأي فأجل الاجتماع إلى المدة التي طلبها السيد المحترم، وهي ثلاثة أيام، وشعر الوطنيون أن هنالك روحاً خبيثة دبّت في البلاد، وأن مساعي تبذل تحت الخفاء لتجيء الأجوبة مطابقة لرغبة السلطة فاستفتى أحد فتيان المدينة، المرجع الديني المطاع، الشيخ محمد تقي الحائري، في جواز انتخاب غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين، بالنص التالي:

«ما يقول شيخنا وملاذنا حضرة حجة الإسلام والمسلمين، آية الله في

→ في العراق، أو على تنصيب السريسي كوكس ملكاً على البلاد، أو نحو ذلك من الآراء المصطنعة فكانت معظم المضايقات، المؤيدة لاستمرار حكم الانكليز، قد أخذت إما بالإكراه أو بتأثير النفوذ الاحتلالي، ولا ننسى أصحاب الأغراض والمصالح الذين ضعفت نفوسهم ورك ضميرهم الوطني.

العالمين، الشيخ مرزه محمد تقي الحائري الشيرازي متع الله المسلمين بطول بقائه في تكليفنا معاشر المسلمين، بعد أن منحنا الدولة المفخمة البريطانية حق انتخاب أمير لنا نستظل بظله، ونعيش تحت رايته ولوائه، فهل يجوز لنا انتخاب غير المسلم للإمارة والسلطنة علينا أم يجب علينا اختيار المسلم؟ بينوا تؤجروا. فلم يتردد العلامة الحائري عن إصدار الفتوى الصالحة، فكتب في ذيل الإفتاء ما نصه:

ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب ويختار غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين.

محمد تقي الحائري الشيرازي

وقد صفت هذه الفتوى السلطة المحتلة، ومن والاه، صفقة قوية، واستنسخ عشرات النسخ منها إلى سائر الأطراف وتشجعت كربلاء فقدمت هذه العريضة:

صورة مضبطة كربلاء:

بمنه تعالى

حسب تبليغ حضرة حاكم الحلة لنا عن الدولة المفخمة البريطانية العظمى، أنها قد تفضلت على العراقيين بطلب انتخاب أي أمير يختارونه. وقد أمرنا أن نجتمع وتداول الرأي في ذلك ثم تقدم النتيجة إلى حاكم كربلاء، فتلقينا أمره بتمام الرغبة، وقد سبق الوعد، المنشور من الدولة المفخمة البريطانية بالاتفاق

مع الدولة الفرنسية بالعبارة الآتية وهي «إن غرض الحكومتين من الحرب في الشرق تحرير الشعوب تحريراً تاماً نهائياً، وإنشاء حكومات وإدارات وطنية في سوريا، والعراق، تقوم بها الشعوب بذاتها من خالص رغبتها، ومحض اختيارها» كما نشرته جريدة العرب نمرة ١٤٠ الصادر في (١٥) تشرين الثاني سنة ١٩١٨، وقد اجتمعنا نحن أهالي كربلاء امتثالاً لأمركم، وبعد مداولة الآراء، وملاحظة الأصول الإسلامية، وطبقاً لها، تقرر رأينا على أن نستظل بظل راية عربية إسلامية، فانتخبنا أحد أنجال سيدنا الشريف ليكون أميراً علينا، مقيداً بمجلس منتخب من أهالي العراق، لتسنين القواعد الموافقة لروحيات هذه الأمة، وما تقتضيه شؤونها.

تحريراً في اليوم الخامس عشر من شهر ربيع الأول ١٣٣٧ (١).

واستطاع الحاكم البريطاني، في كربلاء، أن يغري السذج والعوام فاستكتبهم ما يلي:

لحضرة الأجل الحاكم الملكي بكربلاء المحترم.

معروضات عموم أهالي كربلاء المقدسة هو أنه حسب الأمر الصادر علينا من حكومتنا العادلة البريطانية العظمى دامت عدالتها، بالانتخاب باختيارنا أميراً للعراق من خليج فارس إلى موصل (كذا) فأطعنا الأمر المذكور، وقد اجتمعت أفكارنا عموماً، وصار نظرنا على ما فيه صلاح العموم، بأن نكون تحت

١ - عن الصورة الشمسية للمضبطة في كتاب (كربلاء في التاريخ) للسيد عبد الرزاق الوهاب

ظل حكومتنا العتوفة الرؤوفة البريطانية العظمى مدة من الزمان لترقي العراق خصوصاً ممالكنا وتعمير بلادنا ويكون بذلك مصلحة للعموم والأمر لمن له الأمر.

٢١ ربيع الأول سنة ١٣٣٧ هـ (١)

الموقف في الموصل:

أما في الموصل فقد اجتمع بعض العلماء، والأشراف، والسراة، في دار نامق أفندي آل قاسم آغا، ووقعوا على مضبطة خطها القاضي، أحمد أفندي الفخري^(٢)، وبقيت موضع سخط المخلصين الغيارى عامة وأبناء الموصل خاصة وهذا نصها:

صورة مضبطة الموصل:

نعرض الشكر لدولة بريطانيا العظمى على إنقاذنا من الأتراك، وتخليصنا من الهلاك، وإعطائنا الحرية والعدالة، والسعي في ترقى ولايتنا بالتجارة،

١ - عبد الرزاق الوهاب في (كربلاء في التاريخ) ص ٥٢ - ٥٣ ويقول الكولونيل لورانس في مقال نشرته جريدة الصنداى تايمز الصادرة بتاريخ ٢٢ آب ١٩٢٠ م:

«إن وثائق الحكم الذاتى - المفيد للانكليز قبل كل شيء آخر - كانت تؤخذ من العراقيين خلال سنة ١٩١٩ بضغط من الجهات الرسمية وإكراه منها أى باستعراض الطائرات المخيفة والتهديد بالنفى إلى الهند».

٢ - كافأه الانكليز بأن جعلوه وزيراً للعدلية في (الوزارة العسكرية الأولى) المؤلفة في أواخر عام ١٩٢٣.

والزراعة، والمعارف، ونشر الأمن في جميع الأطراف، ونؤمل من الدولة المشار إليها أن تحسن علينا بحمايتنا، وإدارة شؤون ولايتنا إلى زمن يمكن فيه أن نفوز بالنجاح، ويحصل لنا الترقى والصلاح، ونسترحم إبلاغ معروضاتنا هذه من سعادتك إلى عرش الملك جورج الأعظم والأمر لمن له الأمر.

حرر في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩١٩ (١)

الموقف في الحلة:

وأما الموقف في الحلة الفحياء فـ«إن الحاكم السياسي في لواء الحلة أحب أن يستشير السيد محمد علي القزويني بشأن استطلاع رأي الأهلين في الإجابة على الأسئلة الثلاثة. فقال للحاكم مشيره بأنه يرى وجوب توجيه الأسئلة إلى سبعة رجال فقط من مجموع أبناء الحاضرة، على أن يختارهم هو ويرأسهم. وأكد للحاكم بأن هذه أحسن طريقة يمكن سلوكها بصدد الاستفتاء فوافق الحاكم على هذا الرأي، ولكن صدر ذلك الوجه ضاق عن سره فأفشاه. ولما تحقق الوطنيون صحة خبر هذه الدسيصة عقدوا في بيت أحدهم مجلساً كبيراً تباحثوا فيه بما يجب أن يتخذ من التدابير لإحباط الدسيصة الآنف ذكرها، وقر في الأخير قرار المجتمعين على إرسال خطاب إلى الحاكم السياسي يعلمونه فيه بأنه قد اتصل بهم من مصادر مهمة أن سعادته عازم على استفتاء سبعة رجال فقط من أبناء المدينة كلها، ويطلبون فيها عطف الحكومة على حقوقهم القانونية المكتسبة. فسجلت هذه العريضة ووقعها جمع كبير من أرباب

الثراء والجاه، بينهم رئيس البلدية الحاضر، وقدمها الأخير إلى الحاكم السياسي فرفض أن يتسلمها منه، وطلب إليه أن يقابل السيد محمد علي القزويني، فأبى هذا إجابة طلب الحاكم، ونفذ في النهاية رأي الوجه الناصح الأمين للسلطة، فاجتمع سبعة رجال ورأسهم حضرته، وقرروا طلب تعيين السر برسي كوكس ملكاً على العراق على أن تبسط الحكومة البريطانية ظل حمايتها عليه»^(١).

الموقف في الكاظمية:

أما في الكاظمية فقد اجتمع العلماء والوجهاء والأشراف في اليوم الخامس من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٣٧ والثامن من شهر كانون الثاني ١٩١٩ ووقعوا هذه المضبطة:

بسم الله الرحمن الرحيم

بناء على الحرية التي منحتنا إيها الدول العظمى، وفي مقدمتهن الدولتان الفخيمتان انكلترا وفرنسا، وحيث إننا ممثلو جمهور كبير من الأمة العربية العراقية المسلمة، فإننا نطلب أن تكون للعراق، الممتدة أراضيها من شمال الموصل إلى خليج فارس، حكومة عربية، إسلامية يرأسها ملك عربي مسلم هو أحد أنجال جلالة الملك حسين، على أن يكون مقيداً بمجلس تشريعي وطني والله ولي التوفيق.

حرر يوم الأربعاء في ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٣٧^(٢)

١ - البصير في كتابه (تاريخ القضية العراقية) ص ٦٩ - ٧٠.

٢ - الحسني في كتابه (العراق في دوري الاحتلال والانتداب) ١ - ٧٢.

وكانت أبرز التواقيع في هذه المضبطة للذوات:

محمد مهدي صدر الدين، والسيد أحمد السيد حيدر، والحاج عبد الحسين الجليبي، والشيخ عبد الحسين آل الشيخ ياسين، والسيد إبراهيم السلماسي، والسيد حسن الصدر، والسيد محسن السيد حيدر.

وقد احتج على تنظيم هذه المضطبة كل من:

السيد جعفر عطيفة، والشيخ حسن السهيل، وعمه الشيخ محمد السهيل وكذا الحاج عبد الحسين الصراف، فخرجوا من الاجتماع لأنهم كانوا يفضلون استمرار الحكم البريطاني.

الموقف في بغداد:

عهدت السلطة المحتلة إلى السيد عبد الرحمن أفندي، نقيب أشراب بغداد، وإلى القاضي الجعفري فيها، الشيخ شكر الله، أن ينتدب كل منهما خمسة وعشرين شخصاً من أبناء طائفته للاشتراك في اجتماع تعقده الحكومة في الثاني والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩١٩ م لاستطلاع رأي أهل بغداد في مستقبل بلادهم، كما طلب إلى الحاخام الأكبر أن ينتدب عشرين رجلاً من كبار اليهود، وإلى رؤساء الطوائف المسيحية أن ينتخبوا عشرة من كبار المسيحيين ليشتركوا في هذا الاجتماع. وقد اعتذر السيد النقيب عن الاضطلاع بهذه المهمة، ووافق على أن يحل القاضي السني الحاج علي الألوسي محله. وبدلاً من أن ينتخب القاضيان: السني والجعفري وجهاء طائفتيهما فإنهما طلبا إلى الشخصيات البارزة في الطائفتين المذكورتين أن ينتخبوا الممثلين عنهما لحضور الاجتماع الذي قررت السلطة عقده.

وعلى كل فما كاد يلتئم عقد المنتدبين والمدعويين في حديقة ملت بغچه سي في اليوم المقرر، وتجري المذاكرة حول الأسئلة الثلاثة، حتى أجمعت الأكثرية الساحقة على طلب «حكومة عربية لا تحميها دولة أوربية» كما أيدت ذلك المس بيل في مذكرتها التي رفعتها إلى حكومتها البريطانية في اليوم الثاني والعشرين من شهر شباط سنة ١٩١٩ م. فارتبكت السلطة لهذه المفاجأة، وأوعزت إلى بعض الموالين لها بالانسحاب من الاجتماع كما قبضت على السيدين محمود السنوي ورشيد الشبلاوي وفتتهما إلى الهند فالاستانة.

«على أن موقف النقيب كان يختلف عن موقف المرشحين الآخرين. فإنه كان يصرح جازماً في أحاديثه الخاصة مع الحكام السياسيين بأنه ضد تعيين أمير على رأس الحكومة في العراق على أساس أن البلاد لم تكن على درجة من النضوج تؤهلها لأي نوع من أنواع الحكم العربي. ولذا كان يدعو إلى استمرار الإدارة البريطانية التي يتحتم عليها أن تتعاون مع سكان البلاد وتكثر من استخدامهم بصورة تدريجية. وكان يؤكد على الحاجة إلى وجود الحاميات البريطانية في البلاد من أجل المحافظة على السلم كما أنه كان أولاً وآخرأ يعرب عن تعجبه وأسفه لاستفتاء الرأي العام عن مستقبل البلاد»^(١).

وعلى الرغم من هذا الضغط الشائن في حرية المنتدبين، وفي حمل الموالين للسلطة على أن تكون أجوبتهم مطابقة لرغباتها فقد أسفر الاجتماع عن توقيع هذه المضبطة:

صورة مضبطة بغداد:

بسم الله الرحمن الرحيم

لما علم أن الغاية التي ترمي إليها كل من دولتي بريطانيا العظمى وفرنسا في الشرق هي تحرير الشعوب، وإنشاء حكومات وإدارات وطنية، وتأسيسها تأسيساً فعلياً بكل من سوريا والعراق حسبما يختاره السكان الوطنيون، فإننا ممثلو الإسلام، من الشيعة والسنة، من سكان مدينة بغداد وضواحيها، بما أننا أمة عربية وإسلامية، قد اخترنا أن تكون لبلاد العراق، الممتدة من شمال الموصل إلى خليج العجم، دولة واحدة عربية يرأسها ملك عربي مسلم، وهو أحد أنجال سيدنا الشريف حسين، مقيداً بمجلس تشريعي وطني مقره عاصمة العراق بغداد.

حرر يوم الأربعاء ١٩ ربيع الآخر سنة ١٣٣٧ هـ الموافق ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩١٩ م^(١)

وإلى جانب هذه المضبطة نظمت بغداد مضبطة ثانية هذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

إننا معشر العرب العراقيين قد حضرنا في المحكمة الشرعية ببغداد الساعة الرابعة من يوم ١٤ ربيع الثاني سنة ١٣٣٧ إجابة لدعوة قاضي بغداد المفخم. وبعد أن تلي علينا كتاب الحاكم العسكري المتعلق بمستقبل العراق ومصيره، قد

١ - البصير في (تاريخ القضية العراقية) ص ٨٦.

اتفقنا واجتمعت كلمتنا على أن يكون مصير العراق ومستقبله وفقاً للمواد الثلاث الآتية وهي:

أولاً: إن العراق من شمال الموصل إلى خليج فارس له القدرة على إدارة نفسه بنفسه، فإنه رشيد والله الحمد على إدارة الحكم الذاتي.

ثانياً: إن القطر العراقي يدعو إلى أن تكون الحكومة عريية لا شائبة فيها.

ثالثاً: إن أكبر مجاهد ومناضل عن حمى العرب على اختلاف مللهم ونحلهم، هو السيد الشريف ملك العرب وأنجاله، فلا بد وأن يكون أحد أنجاله الفخام أمير العراق فلا يؤذن بانتخاب أحد غيره، حيث لا يوجد أحق منه لذلك. على أن يكون مقيداً بالمجلس التشريعي الوطني كسائر الحكومات المتمدنة.

فنحن قد قررنا وقبلنا ذلك بلا تحوير، ولا تبديل، ولا محو، وإثبات يعتد بها، ولا يسوغ لأحد أن يقوم بما يخالفها. وقد خولنا حضرة القاضي بانتخاب من ينوبون عنا دفاعاً عن هذا المبدأ حفظاً لكياننا، ويناضلون عنه، وعلى هذا قد أمضينا هذه المضبطة إيداناً بما جرى وقبلناه توثيقاً للعهد، وإجماعاً للرأي، ونأمل أن تكون كلمة الله هي العليا والله ولي التوفيق.

١٤ ربيع الثاني ١٣٣٧

وكانت أبرز التواقيع في هذه المضبطة للذوات الآتية أسماؤهم:

محمود السنوي، حسن راجي الپاچه چي، السيد محمود الكيلاني، فخر الدين جميل، مجيد الشاوي، عبد الوهاب النائب، رفعت الپادرجي، محمد صالح الپاچه چي، يحيى الوتري، الشيخ سعيد النائب.

وقد طلب اليهود، على أثر نشر التصريح الانكليزي الفرنسي، الذي بث الذعر في قلوبهم، أن يصبحوا رعايا بريطانيين، وراحوا إلى الطوائف المسيحية، فاجتمعوا بها، واتفقوا على خطة واحدة للعمل^(١) وعلى هذا فحين اجتماع الأعضاء يوم ٢٢ كانون الثاني، أبى اليهود والمسيحيون أن يوقعوا على العريضة التي وضعها المسلمون... فقد اتفق المسلمون على طلب دولة عربية تمتد من أقصى حدود ولاية الموصل الشمالية إلى خليج البصرة، وأن يرأس هذه الدولة ملك مسلم، يكون أحد أبناء الشريف... يدلّه في تسيير أمور الدولة مجلس من الأهلين... أما اليهود فوقعوا في النهاية على عريضة منفصلة طلبوا فيها استمرار الإدارة البريطانية واقتدى المسيحيون بهم^(٢).

الموقف في النجف:

أما النجف، التي كانت قذًى في عين السياسة البريطانية كما يصفها السير برسي كوكس^(٣) فقد كانت أول مدينة تحسست بثقل السلطة الأجنبية، وأول مدينة عراقية فكرت بالتخلص من الاستعمار البريطاني، بالنظر لما كانت قد تشبعت به من روح الحرية والنزوع إلى الديمقراطية بسبب ما كانت تلقاه من

١ - «عرفت أن البريطانيين قد روجوا إشاعات فحواها: أن المسلمين يريدون أن تكون حكومة إسلامية بحتة وإبعاد اليهود والنصارى عن البلد، وقد روجت تلك الإشاعات لغرض دفع اليهود والنصارى إلى المجاهرة ببقاء الاحتلال البريطاني في العراق لحمايتهم من التعصب الإسلامي» اهـ.

علي الباركان في كتيبه «الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية» ص ٦٧.

٢ - 334 - 335. A. T. Wilson, P.

٣ - 518. The letters Of Gertrud Bell P.

دروس متواصلة عن فلسفة نهضة الإمام أبي عبد الله الحسين بن علي عليه السلام، وبسبب كونها مهد العلماء ومركز الروحانية ولذا فقد اهتم بها الحاكم الملكي العام اهتماماً عظيماً، وأراد أن يعرف رأي سكانها والمحيطين بها في مستقبل بلادهم، معرفة دقيقة، فسافر إليها في اليوم الحادي عشر من شهر كانون الأول سنة ١٩١٨ م بعد أن أوعز إلى الميجر نوربري، الحاكم السياسي للواء الشامية والنجف، أن يدعو علماء النجف وأشرافها، وزعماء القبائل وساداتها، في أبو صخير والشامية، للاجتماع به.

وكان «مصطفى خرمة البيروتي» أحد الموظفين العرب المستخدمين في دائرة الحاكم السياسي، الميجر نوربري، على علم من موضوع الاستفتاء، ومن قرب مجيء الحاكم الملكي العام إلى النجف، ومن الدعوة التي وجهت إلى من سيجتمع به، فدفعه شعوره القومي إلى إطلاع «السيد سعيد كمال الدين» أحد الشبان الوطنيين المتحمسين، على كل ذلك، وكان طبيعياً أن يطلع السيد سعيد زملاءه على الموضوع، وأن تتخذ التدابير اللازمة لمجابهة طواغيت الاحتلال.

ووصل الحاكم الملكي العام في الموعد المضروب، واجتمع بالعلماء والزعماء، والأشراف والسراة، في سراي الحكومة، خارج المدينة، وبعد أن استقر به المجلس أعلن الغاية من مجيئه، وهي أن بريطانيا وحلفاءها قرروا استمزاغ آراء سكان البلدان المحرّرة من السلطة العثمانية في شكل الحكومة التي يختارونها. ثم عرض الأسئلة الثلاثة المذكورة، وطلب الإجابة عليها، فجرت مناقشة حادة نوجزها فيما يلي:

- الحاج عبد المحسن شلاش: هل إن الحكومة البريطانية تريد أن تعامل العراقيين بهذه المعاملة رافعة منها بحال السكان أم أن هنالك عوامل أخرى

تستدعي هذا الاستفتاء؟

- الحاكم العام: إن بريطانيا عادلة، ومن عدلها أنها تريد معرفة رأي السكان في تقرير مصيرهم.

- السيد هادي الرفيعي نقيب الأشراف: «لا نريد غير الانكليز».

- الشيخ عبد الواحد الحاج سكر: «بل نريد حكومة عربية وطنية»^(١).

- الحاكم العام: هل هذا هو رأيك أم رأي الجميع؟

فأجابه الشيخ عبد الواحد هو رأيه الشخصي ولا بد من أن أكثر الحاضرين يؤيدونه.

- الشيخ محمد رضا الشيباني: إن الشعب العراقي يرتأي أن الموصل جزء لا يتجزأ من العراق، وإن العراقيين يرون من حقهم أن تتألف حكومة وطنية مستقلة استقلالاً تاماً، وليس فينا من يفكر في اختيار حاكم أجنبي.

فاحتدم الحاكم غيظاً، وقاطع المتكلم مراراً، ضارباً يده على المنضدة التي أمامه. وحاول أن يطلع على رأي بقية المدعوين، فلم يعترضوا على الأقوال السالفة، فكانت تلك أول مجابهة جوبهت بها سياسة الاحتلال، وطواغيت المحتلين، ثم سرت في العراق سريان النار في الهشيم^(٢).

١ - ينسب بعض الكتاب هذا الجواب للسيد علوان الياسري دون الحاج عبد الواحد سكر، أما نحن فقد سمعنا من السيد علوان ومن الحاج عبد الواحد «وكنّا معهما في معتقلي الفاو والعمارة سنة ١٩٤٢ م» بأن الحاج عبد الواحد هو الذي رد على السيد هادي الرفيعي بالجواب المثبت نصه فويق هذا.

٢ - السيد عبد الرزاق الحسني في «العراق في دوري الاحتلال والانتداب» ١ / ٧١ ص ٧١-٧٢.

ثم تكلم السيد علوان الياسري قائلاً: لما كان المدعون غير مسبوقين بالموضوع، فهم يرجون إمهالهم إلى الغد، لدرس الأسئلة الثلاثة، وتوحيد الأجوبة عليها، وذلك بعد الاتصال بالعلماء، وبيقية الرؤساء.

فلم ير الحاكم مانعاً من ذلك، إلا أنه طلب أن ترسل الأجوبة إليه بواسطة «حاكم النجف والشامية» الميجر نوربري.

وتفرق المدعون، فذهب رؤساء القبائل إلى الكوفة لاستطلاع رأي الزعيم الروحي الجليل السيد محمد كاظم اليزدي في الموضوع، فلما عرضوا عليه الأسئلة قال: إن الأمر لخطرير جداً، ولكل أحد حق إبداء الرأي، سواء أكان تاجراً أم بقلاً، زعيماً أم حمالاً.

ونصحهم بالاجتماع والمداولة وموافاته بالنتيجة، فعادوا إلى النجف وعقدوا اجتماعاً في اليوم التالي في دار «الشيخ محمد جواد صاحب الجواهر»^(١) حضره رهط من العلماء والزعماء، والتمولين والمتعلمين، والأشراف والسادات، وغيرهم، فجرى الكلام حول الأسئلة والأجوبة بنطاق واسع، وتشعبت الآراء فحمي وطيس الجدال، فأراد الشيخ عبد الواحد أن يقضي على هذا التبلبل، فألقى كلمة موجزة أقره المجتمعون عليها قال:

«لسنا اليوم أيها السادة أكفاء للجمهورية، ولسنا فرساً، أو تركاً، أو انكليزاً، فنختار أميراً فارسياً، أو تركياً، أو انكليزياً، وإنما نحن عرب، فيجب أن نختار أميراً عربياً، وحيث إن البيت الشريف في مكة أكبر بيت في العالم العربي، فإننا نرغب أن تكون لنا حكومة عربية مستقلة يرأسها أحد أنجال جلالة الملك

حسين»^(١).

وهكذا تفرق القوم وذهب الرؤساء إلى الكوفة، وطالبوا «السيد الزيدي» بإبداء الرأي فتراجع وقال إنه كرّجل ديني لا يعرف غير الحلال والحرام، ولا دخل له بالسياسة مطلقاً. فلما ذكرّوه بما قاله بالأمس، قال: «اختاروا ما هو أصلح للمسلمين» مما دل على أن السلطة اتخذت للأمر عدته^(٢) إذ لم يكّد المجتمعون ينتقلون إلى دار «السيد نور الياسري» لمواصلة البحث، ووضع المضابط المتفق عليها، حتّى داهمتهم الشرطة فشتتهم أيدي سباً، واضطرت الرؤساء إلى الاعتصام بقبائلهم في الشامية، وأبو صخير.

وبعد يومين دعاهم حاكم الكوفة وحاول أن يحصل منهم على ما يريد، فأخفق إذ وقع الجميع مضبّطة طالبوا فيها «أن يكون للعراق الممتدة حدوده من شمالي الموصل، إلى خليج فارس، حكومة عربية إسلامية يرأسها ملك عربي مسلم، هو أحد أنجال الملك حسين، على أن يكون مقيداً بمجلس تشريعي».

ما تقوله المس بيل عن النتائج:

«... كان هنالك إجماع عام على نقطة واحدة، حيث إن الجميع كانوا يرون أن ولاية الموصل يجب أن تنضم إلى ولايتي البصرة وبغداد. أما فيما عدا ذلك

١ - أمين سعيد في كتابه «الثورة العربية الكبرى» ص ١٩ من المجلد الثاني.

٢ - كان السيد كاظم الزيدي غير مؤيد للنظام البرلماني ولا لحكم الشعب نفسه بنفسه، وكان موقفه من المشروطة والانتخابات السياسية في الاستانة وطهران سنة ١٩٠٨ م موضوع أخذ ورد بين المثقفين والمتعلمين ولما احتل الانكليز بغداد في عام ١٩١٧ م جعلوا السيد الزيدي موضع ثقّتهم واعتمادهم رغبة في الإفادة منه في حكم العراق حكماً مباشراً فأسأوا بذلك إلى منزلته في النفوس وإلى أنفسهم أيضاً من حيث يشعرون أو لا يشعرون.

فإن الجواب الواضح الوحيد الذي استخرج من سبعة عشر استجواباً، كان قد استحصل من منطقة الحلة التي صرح فيها السكان الذين كان يرشدهم على الأغلب السيد محمد علي القزويني، تصريحاً قليلاً بأنهم يحبذون استمرار الإدارة البريطانية، رافضين الإذعان للدعاية الوطنية وغيرها. وفي مناطق ست أخرى طلب بقاء الحكومة البريطانية من فوق أمير عربي. وفي أربع أخرى كانت الرغبة أن يرشح السر برسي كوكس مندوباً سامياً. واستحصل جواب مماثل من مناطق خمس غيرها. وقد ورد اعتراضان على انتخاب أمير من أسرة الشريف. وكان هنالك اختلاف واضح في الرأي في منطقة بعقوبة، حيث إن سكان بلدة بعقوبة التي كانت تتأثر ببغداد، طلبوا أميراً من أسرة الشريف، وربما كان ذلك ينطوي على عدم الحاجة إلى أية سيطرة أجنبية بينما طلبت القبائل بقاء الإدارة البريطانية. أما في النجف ومنطقة الشامية التي تتبع لها النجف فإن الرأي العام كانت له عدة أوجه، لكنه كان من الممكن أن يستنتج أن الناس هناك كانت تفضل تنصيب أمير مسلم يستظل بالحماية البريطانية. وقد ذكرت أسرة الشريف بهذه المناسبة. وقد حرّم المجتهدون في كربلاء والكاظمية على المسلمين أن يصوّتوا لغير تشكيل حكومة إسلامية»^(١).

«...وعسير معرفة الآراء في البصرة، إلا أن الحاكم السياسي فيها بحث في الأمر مع كبار رجالها بصراحة. وهم يجمعون على الحكم البريطاني المباشر على أن تكون غايته هنا - كما هي في الهند - تدريب العرب على فن الحكم. وكانت بين الناس رغبة عامة أن يروا تشجيع اشتراك العرب في الحكم، وهم يرون أن تعيين أمير عربي يأتلف والمصالح العربية، إلا أن الأمير غير

ميسور»^(١).

وقد نشرت السلطة المحتلة مجموعة بالاستفتاءات التي زعمت أنها كانت تعبر عن مشاعر العراقيين، فكانت ثورة الناس، بعد مدة وجيزة، عنوان سخطهم، ودليل عدم ارتضائهم الحكم البريطاني بأية صورة من صورته.

ولسن يشوّه الحقائق:

أبرق الكولونيل اي . تي ولسن. نتائج الاستفتاء إلى حكومته البريطانية مدعياً «أن الأكترية في العراق لا ترغب في تبديل الحكم القائم، وأن الأقلية ترغب في أمير عربي، تحت الهيمنة الانكليزية، وأنه يرتأي رأياً، لو أخذت الحكومة به وسمحت بعرضه على الجمهور لما تأخر أحد عن تأييده، وهذا الرأي هو أن يكون للعراق مندوب سام بريطاني يساعده بعض الوزراء العرب، المسندين من قبل الانكليز... الخ»^(٢).

فلم ترق هذه المقترحات للحكومة البريطانية فأبرق إليه، مونتاكو وزير الهند، برقية بتاريخ ١٦ شباط ١٩١٩ هذا نصها:

«إن حكومة صاحب الجلالة تقدّر كثيراً العناية والدقة اللتين اتخذتموهما في سبيل إنجاز المهمة الدقيقة التي عهدت إليكم، ولكنها سوف لا تتخذ أي عمل - إذا استطاعت تجنبه - حتى تصل المس بيل، وتعرض الإيضاح التام حول الموضوع^(٣). إلا أنها في الوقت نفسه ستكون ممتنة لو أبرقتم خلاصة القانون

١. - A. T. Wilson P. 113.

٢. - Loyalties P. 114.

٣. - كان «ولسن» قد اقترح على حكومته الموافقة على إرسال السكرتيرة الشرقية المس ←

الأساسي لحكومة عربية، أو مجموعة حكومات عربية الذي تقترحونه، على أن يكون مبنياً على رغبات السكان، كما أوضحتم ذلك في برقياتكم، وكذلك على الهيمنة البريطانية المطلقة الفعالة.

إننا ملزمون بموجب التصريح الانكليزي - الفرنسي أن نمنح إدارة وطنية، وعلينا أن نتمسك بذلك نصاً وروحاً.

إن غرضنا تنظيم قانون أساسي مرن، يتمثل في جميع السكان على اختلاف عناصرهم، ويعترف بالميزات، والسجايا الوطنية، ويقضي باشتراك العرب الفعلي بمرور الأيام في إدارة الحكومة الفعلية، وإدارة البلاد، ويحول دون توجيه القومية العربية إلى معارضة السيطرة البريطانية. إن هذه الآراء العامة قد لا تكون عائقاً كبيراً في سبيل سعيكم لوضع حلٍّ لهذه المشكلة العسرة جداً، وقد تساعد في تبيان ما في خاطرنا لكم»^(١).

تقرير ولسن عن مستقبل العراق:

لم يكتف مونتاكو وزير الهند، بالبرقية التي طيها إلى نائب الملك العام في العراق - وقد أثبتنا نصها أعلاه - فطلب إلى المومئي إليه أن يشخص إلى باريس «بنفسه» ليكون على مقربة من «هيئة مؤتمر الصلح» التي عهد إليها درس موضوع البلدان المنسلخة من الدولة العثمانية.

→ بيل إلى لندن لعرض نتائج الاستفتاء بذاتها، وإيضاح ما غمض من الحوادث، فوافقت الحكومة على ذلك، وسافرت «بيل» فوراً فقدمت تقريراً مفصلاً بتاريخ ٢٢ شباط ١٩١٩ وهو التقرير الذي اقتبسنا منه الشيء الكثير في مؤلفنا هذا.

وقد غادر ولسن العراق في ٢٥ شباط ١٩١٩. وبعد رحلة جوية متعبة، وصل إلى باريس في ٢٠ آذار من هذه السنة، فاجتمع بأقطاب السياسة، وحادث رجال الاستعمارين «السياسي والمالي» من الفرنسيين والانكليز والصهيونيين، وحظي بالمشول بين يدي الملك جورج الخامس في لندن يوم ١٤ نيسان ١٩١٩ فنال التفاتاً خاصاً، ولما سئل عن رأيه في مستقبل العراق ورغبة الأهلين في نوع الحكم الذي يرتضونه قدم المقترحات التالية وقد عرضت على اللجنة الشرقية:

أولاً: سوف لا يكون هنالك أمير عربي، وإنما يكون معتمد سام بريطاني. ثانياً: سوف تلحق ولاية الموصل ودير الزور بالعراق، كما تلحق به تلك الأنحاء الكردية التي تؤلف الآن جزءاً من ولاية الموصل، ولا تدخل ضمن الدولة الأرمنية المنتظرة، أعني سقي الزاب الأكبر برمته، وهذا ضروري لتأمين ضم الآتوريين.

ثالثاً: إن الهيمنة البريطانية، التي مهما عبّر عنها باللسان، سيظهر أثرها عند التنفيذ، وعندما تتأيد بإبقاء قوات عسكرية، وجوية كافية تتوزع بحسب قدرتها لتساعد السلطة المدنية على توطيد الأمن.

رابعاً: أن تسند الحكومة العراقية في أولى مراحلها إسناداً بريطانياً كافياً، ويتم ذلك أولاً بقرضٍ تضمنه الإيرادات العامة، وثانياً بالسماح للإدارة المدنية لتستولي على الفائض من الموجودات العسكرية كالقاطرات، والجسور، وأحواض السفن، ومؤسسات الكهرباء... الخ بثمنين بخس، فإن هذه البلاد كانت قد جهزت بأدوات، وأديرت بجهاز حكومي أثناء الحرب، يتعذر علينا أن نسير عليه في زمن السلم، والحل الوحيد الذي يجنبنا الاضطراب المالي، وما

ينتج عنه من الارتباكات السياسية، أن نأخذ هذه الممتلكات بأثمان بخسة، وأن نديرها بتكاليف قليلة.

وبعد تقديم ما صنفناه أعلاه، نعرض المقترحات التالية:

(أ) يحكم العراق معتمد سام، يليه أربعة معتمدين، يديرون المناطق

الآتية:

منطقة البصرة: تشمل ولاية البصرة القديمة، عدا الكويت.

منطقة بغداد: تشمل ولاية بغداد القديمة، عدا أنحاء الفرات.

منطقة الفرات: تشمل أنحاء الفرات الممتدة من «عنة» نفسها إلى

«الساوة» ذاتها، مع مدينتي النجف وكر بلاء.

منطقة الموصل: تشمل ولاية الموصل القديمة برمتها، وكذلك الجهات

الشمالية لولاية الموصل، التي لا تدخل ضمن الدولة الأرمنية الجديدة، وبوجه

تقريبي يجب أن يكون الحد الشمالي للموصل مسقط المياه بين بحيرة «وان»

و «الزاب الكبير» وهذا يجعل الآثوريين ضمن العراق كما يشتهون.

أما منح أكراد كردستان نوعاً من الحكم الذاتي فالأفضل أن يترك ذلك

إلى حكمتنا، والآنضعه ضمن أبحاث مؤتمر الصلح إذا كان في الإمكان تجنبه.

أما إذا منح كردستان كياناً خاصاً فتصبح المناطق خمس.

(ب) أما المجالس الإدارية، المشار إليها في برقيتي المؤرخة ١٠ تشرين

الثاني، فيستفاد منها كمجالس استشارية، وإدارية، دون سلطات تشريعية، ومع

هذا تكون ذات نفوذ. وتوحي الاختبارات أن إقامة هيئات انتخابية لا يلائم

الظروف الحاضرة.

(ج) تؤسس مجالس مناطق في كلٍّ من المناطق الميينة أعلاه، من أعضاء ينتخبون من المجالس الإدارية، فتكون هذه المجالس هيئات ممتازة، وتمنح مجالس المناطق سلطات واسعة إنما لا تتمتع في الوقت الحاضر بسلطة تشريعية أ. هـ^(١).

الفصل الرابع:

الجمعيات السرية وأثرها في الثورة العراقية الكبرى

جمعية العهد:

قليلون جداً هم الذين يعلمون أن «عزيز علي المصري» الذي بعث النهضة العربية من مرقدها، وتعهدا في أخطر مراحلها، يتحدّر من أسرة عراقية كانت تقطن البصرة في أوائل القرن الثالث عشر الهجري، ويقال لها «آل عرفات» وأن هذه الأسرة رحلت إلى القفقاس، فالاستانة، فمصر، حيث يقيم «عزيز علي» الآن. ولكن الذي لا يجهله أحد أن الرجل عربي المحتدّ، قحطاني النجار، عريق في المجد والغنى، وأنه تلقى دروسه العالية في الاستانة، وتخرج في مدارسها الحربية، شأنه في ذلك شأن زملائه في الأقطار العربية الأخرى.

وقد شرع «عزيز علي» وهو في الاستانة في تأليف جمعية سياسية سرية توحد صفوف العرب، وتجمع كلمتهم، وتضمن لهم أمناً بعد خوفهم، وعزاً بعد ذلهم، فكانت «جمعية العهد» التي شرع في تكوينها بتاريخ ٢٨ تشرين الأول

من سنة ١٩١٣ م، وانضم إليها لفيف من العراقيين^(١) والسوريين، الذين كانوا يدرسون في مدارس الاستانة نواة القضية العربية في عهدها الجديد.

ومع أنه يتعذر على جلّ الباحثين في «القضية العربية» نشر صورة صحيحة لبرنامج هذه الجمعية، فإن الكلمة تكاد تجمع على أن المادة الأولى من هذا البرنامج كانت تنص على ما يلي:

«إن جمعية العهد، جمعية سياسية سرية، أنشئت في الاستانة، وغايتها السعي وراء الاستقلال الداخلي للبلاد العربية، على أن تكون متحدة مع حكومة الاستانة اتحاد المجر مع النمسا»^(٢).

وبينما كانت هذه الجمعية تتحين الفرص للشروع في تحقيق أهدافها، انفجر بركان الحرب العالمية الأولى في السنة التالية، ففرق رجالها في جبهات القتال، وخمدت نارها وقتاً ليس بالقليل، حتى إذا تطورت الحرب المذكورة، وأعلن الحسين بن علي، شريف مكة المكرمة الثورة على العثمانيين في التاسع

١- كان «عزيز علي» قد أملى «منهاج جمعية العهد» على العميد الركن طه الهاشمي «كما قال الهاشمي لنا ذلك» ثم طبعه وسلم نسخة منه إلى نوري السعيد حيث تولى دعوة الضباط العرب للانضمام إلى الجمعية.

وقد قام «طه الهاشمي» بتكوين فروع لهذه الجمعية في البلاد التي مر بها في طريقه إلى اليمن فتألف «فرع بيروت» برئاسة شريف الشريف، وتكون «فرع الشام» من السيدين صادق الجندي وخالد الحكيم. أما «فرع الموصل» فتكون من السادة: ياسين الهاشمي، وعلي جودة، ومولود مخلص، وتكون «فرع بغداد» من السادة: حمدي الباجه جي، ورشيد الخوجه، وعبد الحميد الشالجي، ثم انضم إليه السيدان: تحسين العسكري وعاصم الجلبلي، واقتصر «فرع البصرة» على السيد مزاحم أمين الباجه جي في أول الأمر.

٢- أحمد عزت الأعظمي في (القضية العربية) ٤ - ٥٣ وأمين سعيد في (الثورة العربية الكبرى) ١ - ٤٦ ومحمد مهدي البصير في (تاريخ القضية العراقية) ص ٣٣.

من شعبان ١٣٣٤ الهجرية، والعاشر من حزيران ١٩١٦ الميلادية، ودخل الجيش العربي دمشق الشام في أول تشرين الأول من سنة ١٩١٨ م، بعثت فكرة إحياء «جمعية العهد» من مرقدتها ولكن بأسلوب جديد.

الانشقاق في جمعية العهد:

أدرك أقطاب «جمعية العهد» الذين دخلوا الشام مع الأمير فيصل بن الملك حسين «أن دول التحالف لا توافق على تأليف دولة عربية مستقلة فلذلك رأى رجال جمعية العهد أن ينقسموا إلى شطرين: كل منهم يبذل جهده في سبيل تحرير القطر الذي ينتمي إليه، كما نطق بذلك البيان الذي أصدره أعضاء جمعية العهد أثناء اجتماعهم في الشام»^(١) وعلى هذا انقسمت الجمعية إلى «أ» حزب العهد العراقي و «ب» حزب العهد السوري فكان لهذا الانقسام رنة حزن عميق في نفوس الغيارى من العرب حيث نددوا بذلك كثيراً.

حزب العهد العراقي:

جاء في المادة الأولى من المنهاج الأساسي «لحزب العهد العراقي» وقد تأسس في عام ١٣٣٧ الهجري وعام ١٩١٩ الميلادي:

«إن غاية الجمعية الأساسية هي كما يلي:

(أ) استقلال العراق استقلالاً تاماً ضمن الوحدة العربية، وداخل حدوده الطبيعية وهي:

يقسم العراق إلى ثلاث مناطق: الأدنى والأوسط والأعلى، ويمتد من حدود الفرات، الواقعة شمالي دير الزور، وضفة دجلة الممتدة من قرب شمالي ديار بكر إلى خليج البصرة، ويشمل ضفتي دجلة والفرات من الشمال واليمين المحدود بالموانع الطبيعية.

(ب) أن يكون للعراق الخيار في انتخاب من يشاء من الأمم الراقية للمعاونة في الشؤون الفنية والاقتصادية إذا اقتضت الحاجة، على أن لا تمس تلك المساعدة بالاستقلال التام^(١).

(ج) إنهاض الشعب العراقي ليباري أرقى الأمم العربية.

(د) السعي لخير الأمة العربية عامة^(٢).

وكان المشتغلون في السياسة العراقية، والمنضمون إلى «حزب العهد العراقي» وإلى الأحزاب والجمعيات السياسية الأخرى في العراق على قسمين: يدين أحدهما بالقومية العربية، ويرى أن التعاون مع الانكليز إنما هو انتصار للقضية العربية. ويقول الآخر بضرورة الاستغناء عن معاونة هؤلاء الانكليز، ما داموا يعملون على تفويض الخلافة الإسلامية في تركيا.

وكان القائلون بالرأي الأول يمثلون الأكثرية في «حزب العهد العراقي»

١ - نصت المادة ٤٢ من منهاج الحزب على أن «للمركز العام الحق بتعديل هذا البرنامج أو

تعديله، أو حذف بعض مواد... الخ» وقد عدلت هذه الفقرة بهذا النص:

(ب) ترى جمعية العهد طلب المساعدة الفنية والاقتصادية من بريطانيا العظمى على أن تكون هذه المساعدة ثمنية، وأن لا تمس باستقلال العراق هـ.

٢ - تجد المنهاج الأساسي لـ «حزب العهد العراقي» كاملاً في المصدرين التاليين:

(أ) تاريخ القضية العراقية لمحمد مهدي البصير ص ١٠٠.

(ب) مقدرات العراق السياسية لمحمد طاهر العمري ٢ - ٣٧.

فكان من الطبيعي أن ينتصروا على مخالفيهم، ولا سيما وهم أقلية.

وعلى كل حال فقد أسدى «حزب العهد العراقي» في الشام خدمات جليلة للقضية العراقية بما قدمه من الاحتجاجات على سياسة الحكومة المحتلة في العراق إلى رؤساء حكومات الحلفاء، وإلى ممثلي الدول الأجنبية في مؤتمر فرساي، وبما قام به من دعاية واسعة منظمة لحركة الكفاح الوطني في العراق، ولإنشاء دولة عراقية مستقلة فيه.

احتلال دير الزور:

كانت «متصرفية دير الزور» ملحقة بالاستانة مباشرة. فلما جلا الترك عن «مدينة عانه» العراقية، عين الانكليز أحد ضباطهم حاكماً عليها حتى يبت في أمر الحدود بين سوريا والعراق.

ولما بلغ مسامع «الديرين» قيام الحكومة العربية في الشام، طلبوا إلى الشريف علي ناصر أن يتوسط لديها لاحتلال مدينتهم وإحاقها بها، فرتبت الحكومة العربية المذكورة مفرزة من لواء الهجانة احتلت «دير الزور» في منتصف شهر كانون الأول من عام ١٩١٨ م وعين مرعي باشا الملاح متصرفاً لهذا اللواء كما عين «الشريف علي ناصر» قائداً للدرك فيها.

وفي الوقت الذي كان «متصرف دير الزور» ينظم النظم الإدارية، ويقيم قسطاس العدل بين الأهليين، كان الشريف علي ناصر وجماعته يتدخلون في شؤون الناس، ويرونهم من التعسف ألواناً، الأمر الذي أغضب الديرين واضطرهم إلى تنظيم «مضبطة وقعوا عليها سراً يطلبون فيها إدخال بلدتهم تحت

الحكم البريطاني»^(١) وأرسلوا هذه المضبطة إلى حاكم «عانه» البريطاني فأصدرت حكومة لندن أوامرها إلى السلطة المحتلة في بغداد لترسل من يحتل «دير الزور» ويحكمها باسم الانكليز. فأرسلت هذه «الكابتن جامير» لاستلام المتصرفية المذكورة، ولكن المتصرف العربي مرعي باشا، اعتذر عن قبوله لعدم وجود أوامر سابقة لديه بهذا الصدد، وبعد أخذ ورد سافر الطرفان إلى «حلب» فتقرر إدخال «دير الزور» في منطقة النفوذ البريطاني حتى يقرر مؤتمر الصلح مصيرها، ويعين الحدود النهائية بين سوريا والعراق.

وأدرك «الديريون» بعد حين أن سياسة الانكليز أصبحت أشد وطأة من سياسة ممثلي الحكومة العربية في الشام، فندموا على ما فرط منهم، ولكن «سبق السيف العذل» فبقي أمرهم بيد من أرادوهم مدة سنة أو أكثر.

وكان «رمضان شلاش» رئيس البوسراي^(٢) «القبيلة المجاورة لدير الزور» أحد الناقمين على سياسة الانكليز، فأقدم على احتلال «الدير» بتحريض من «حزب العهد العراقي» وذلك في يوم ١٠ كانون الأول من عام ١٩١٩ م، وأسر القوات البريطانية فيها، وما لبث أن زحف على قصبتي «الميادين» و «البوكمال» وإلى ذلك يشير البيان البريطاني التالي:

«وافت الأخبار أن رجلاً يدعى رمضان الشلاش، الذي عينته الحكومة العربية مؤخراً قائماً مقاماً في الرقة، أغار مع جماعة كبيرة من القبائل على دير

١- العمري في «مقدرات العراق السياسية» ٣-٣٣٦.

٢- درس رمضان الشلاش في مدرسة أبناء العشائر في الاستانة وتخرج ضابطاً فيها، ثم انضم إلى الثورة العربية في الحجاز. وكان أحد الذين نالوا ثقة «حزب العهد العراقي» في الشام، وقد وعده الحزب بمتصرفية لواء دير الزور إذا احتلها.

الزور عند فجر اليوم الـ ١١ من شهر كانون الأول الموافق ١٧ ربيع الأول. ويستدل من الأخبار أن الأسواق نهبت، ونشبت النيران في منازل الحكومة، وسجن الغائرون الموظفين الانكليز والعرب من العسكريين، والملكيين، لكننا لا نرتاب أن الأمر وقع بدون رضا الحكومة العربية وبغير معرفتها. ويظهر أنه كان يصحب رمضان الشلاش مندوبون أرسلهم إبراهيم باشا الملي من جهة الحدود التركية، ويظهر أن لأرباب الأمر على الحدود التركية يد في هذه الحادثة. أما دير الزور فكان قد احتلها الانكليز في السنة الماضية، بعد جلاء الترك عنها، وقد تم ذلك بالاتفاق مع الحكومة العربية والحكومة الفرنسية، وفقاً لشروط الهدنة مع تركيا، وانتزاعها الآن من أيديهم يعدّ تعدياً على سلطة مؤتمر الصلح كما على سلطة جميع الدول المشتركة فيه. وقد بعث خبر هذه الحادثة إلى الحكومة الانكليزية، وينتظر الآن أوامرها بخصوصها، والهدوء سائد في عانه وقد أنكرت قبائل عنزه، والعكيدات، والجبور، والبكاره، وغيرها الضاربة في جوار دير الزور، على رمضان الشلاش وأصحابه هذا العمل، المخالف للقانون، وأعربوا عن استيائهم منه»^(١).

وقد بذل «حزب العهد العراقي» جهداً كبيراً في سبيل استبدال رمضان الشلاش بمولود باشا مخلص على حاكمية الدير ليبعد عن نفسه وعن الحكومة العربية في الشام تهمة التحريض على احتلال «دير الزور» كما بذل جهداً آخر في سبيل رفع الحصار عن الحامية البريطانية التي اعتقلها رمضان في الدير حتى صدر البلاغ البريطاني التالي في ١٦ شباط ١٩٢٠ م.

«قد عزل رمضان إشلاش وذهب إلى دمشق، وخلفه مولود باشا ممثلاً

للحكومة العربية. وقد جعل مؤتمر الصلح نهر الخابور حداً مؤقتاً بين سوريا والعراق. وعلى حسب هذا الترتيب تقع الميادين ضمن منطقة العراق. على أن مرخص الحكومة العربية أبى قبول هذه الحدود المؤقتة واحتل الميادين، وطلب منا أن ننسحب إلى موضع تحت عانه، وطلّاع جنودنا مرابطة في البوكمال، والصالحية، التي تبعد مسافة ٢٠ ميلاً من الميادين إلى الجنوب، وستبقى هناك حتى تحسم هذه المسألة حسماً نهائياً»^(١).

وقد «تمكن مركز جمعية العهد العراقي في الشام من الحصول على مقدار خمسة آلاف جنيه مساعدة مالية من... الأمير زيد لكي تنفق على أموال الحركات في دير الزور، وحصلت الجمعية أيضاً على مئات الجنيهات من تبرعات المنتمين للجمعية وغيرهم من العراقيين، الذين كانوا حينئذ في سوريا»^(٢).

رجوع الضباط العراقيين إلى وطنهم:

لاحظ الضباط السوريون من أعضاء «حزب العهد السوري» أن الضباط العراقيين يحتلون الوظائف العليا في الحكومة الفيصلية بحق وبغير حق؛ وكانت قد صدرت بعض الصحف في الشام تحمل تحت أسمائها عبارة «سورية للسوريين» فارتأى «حزب العهد العراقي» أن يخفف من حدة الموقف فأوعز إلى بعض الضباط والجنود العراقيين في الجيش العربي بالاستقالة من مناصبهم والتوجه إلى «دير الزور» و«بغداد» لخدمة القضية العراقية فيهما، وقد أكد لي

١ - جريدة الموصل الصادرة في الموصل بتاريخ ١٦ شباط ١٩٢٠.

٢ - تحسين العسكري في «الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية» ٢ - ٥٦.

أحد الثقات بأن الملك فيصل نفسه كان يشجع العراقيين على ذلك ليخفف من حدة السوريين.

إعلان ملكية الأمير عبد الله:

بينما كانت الأمور تسير على هذا المنوال، اجتمع أصحاب الرأي في سوريا في اليوم الثامن من شهر آذار سنة ١٩٢٠ م ونادوا بالأمير فيصل بن الحسين ملكاً على سوريا، فاجتمع العراقيون الموجودون في الشام في التاريخ المذكور^(١) ونادوا بشقيقه «الأمير عبد الله» ملكاً على العراق وقد قصد السوريون والعراقيون بعملهم هذا وضع الحلفاء تجاه الأمر الواقع، كما سعى الأمير فيصل لإقناع الحلفاء بذلك فلم ينجح.

وعلى كل فقد توج الأمير فيصل فعلاً، وبقيت ملوكية الأمير عبد الله موقوفة على ما يبذله العراقيون من جهود للتخلص من الاحتلال البريطاني

١ - كان العراقيون في دمشق يجتمعون تارة في دار السيد نوري السعيد، وطوراً في دار جعفر العسكري لاتخاذ مقرراتهم وقد انتخبوا أعضاء المؤتمر العراقي الذي نادى باستقلال العراق من الذوات:

- ١ - جعفر العسكري ٢ - تحسين علي ٣ - إسماعيل نامق ٤ - صبيح نجيب ٥ - محمود أديب ٦ - فرج عمار ٧ - ناجي السويدي ٨ - توفيق السويدي ٩ - محمد نوري القاضي ١٠ - يونس وهبي ١١ - محمد رضا الشيببي ١٢ - حمدي صدر الدين ١٣ - سعيد الشихلي ١٤ - رشيد الهاشمي ١٥ - سامي الاورفلي ١٦ - أحمد رفيق ١٧ - عبد اللطيف الفلاح ١٨ - توفيق الهاشمي.

وكان هؤلاء يمثلون بغداد، وقد مثل الموصل في المؤتمر المذكور السادة:

- ١٩ - جميل المدفعي ٢٠ - علي جودت ٢١ - إبراهيم كمال ٢٢ - عبد الله الدليمي ٢٣ - ثابت عبد النور ٢٤ - الحاج محمد خير ٢٥ - مكّي الشربتجي.

الجائهم على بلادهم، وقد أنكرت كل من بريطانيا وفرنسا عمل السوريين والعراقيين في إعلان ملكية الأخوين فيصل وعبد الله ولم تعترف به.

احتلال تلعفر:

لما عهد الحلفاء بالانتداب البريطاني على فلسطين والعراق، وبالانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، قابل العراقيون والسوريون هذا العمل بسخط شديد واستنكار بليغ. ولما بلغ مسامح حزب العهد في الشام استعداد العراقيين للقيام بثورة مسلحة في العراق، قرر «الحزب» إسناد هذه الثورة بتشكيل عصابات تعيث بأمن البلاد شمالاً، وتقطع طرق المواصلات على السلطات العسكرية البريطانية فيها. وقد توجه جميل المدفعي إلى دير الزور على رأس عصابة ضمت القواد والضباط ورؤساء القبائل المنتشرة في هاتيك الأطراف مستعيناً بسلاح الجيش العربي في سوريا، وبالمساعدات القبلية المحلية، وقد سلك طريق الخابور. فلما بلغ شمالي سنجار شعر بأن الفقير حمّو شيرو، رئيس الطائفة اليزيدية هناك، لا يقرّ الحركات التي تستهدف إلحاق الأذى بأصحابه الانكليز، فعدل عن سنجار إلى تلعفر لاعتقاده بموالاته الرؤساء فيها لحركة التحرر العربي. وعلى هذا أوفد السيدين: عبد الحميد الدبوني وسليم الجراح لاستنفار القبائل المحيطة بها من شمر والجبور وطي وجحيش والكركية ومتيوت والعكيدات، وكسب ودّها بعد أن زوّدهما بالرسائل المقتضاة.

وقد جاء الدبوني إلى قرية قبك واجتمع بالسيد سلمان آغا التلعفري وطلب إليه أن يوصله إلى أخيه السيد عبد الله آغا بعد أن أطلعه على مهمته. وسافر الرجلان إلى تلعفر فعلاً واجتمعا برؤسائها في دار السيد عبد الله، ومهد

الجميع الاستيلاء على قلعتها.

وكانت في «قلعة تلعفر» حامية محلية قوامها ستون دركياً مع ضابطين وبعض الجنود الانكليز ومدفعاً رشاشاً فانضم قائد الدرك المدعو جميل محمد الخيال مع أفراد الدرك إلى الثوار، وقتل الضابط الانكليزي ستيوارت وفرّ زميله بارلو إلى واد قريب فتاه بين الصخور واستولى الثوار على خزانة الحكومة وكان فيها ٨٢,٠٠٠ ربية فسلموها إلى جميل المدفعي كما استولوا على السلاح والعتاد، وكان المدفعي قد وصل على رأس القوة التي قصدت تلعفر لهذا الغرض وقد أنزل العلم البريطاني عن السارية ورفع العلم العربي بمحله.

وأسرعت السيارات المصفحة للانكليز إلى إنقاذ المدينة من الثوار، وصعدت إلى القلعة فقاومها الثوار مقاومة عنيفة وأوقعوا فيها خسائر فادحة بعد أن عطلوا عجلاتها. ثم جاءت قوة أخرى أخافت السيد عبد الله آغا فحملته على الفرار إلى تركيا وتشتت شمل الثوار ولم يعد الآغا إلى وطنه إلا بعد صدور قرار العفو العام، وبعد تغريمه بمبلغ ٣٦,٠٠٠ ربية.

وننقل فيما يلي ما كتبه المس بيل عن حادثة احتلال تلعفر، قالت:

«وفي شهر مارت بدأت غارات صغيرة تشن على سكة حديد وطرق بغداد - الموصل، وفي ٢١ نيسان ١٩٢٠ وصلت إلى الموصل عن طريق دير الزور أول قافلة من حلب فدشن وصولها هذا حلول فترة مليئة بالشغب والفتن في الموصل نفسها، حيث عقدت الاجتماعات الوطنية وعلقت على الجدران في الليل الاعلانات المناوئة للبريطانيين، حاملة ختم جمعية العهد العراقية كما ازدادت الغارات على خطوط مواصلاتنا، وبلغت ذروتها في ٢٤ مايس بحرق القطار فيما يقرب من عين دبس فكانت جميع المعلومات تدل على قرب وقوع

هجوم على الموصل. ثم وصلت الأخبار منبئة بوقوع تحشدات في الفدغمي، على الخابور، بقيادة جميل بك - المدفعي - أحد الضباط الموصليين في الجيش السوري العربي....

وفي ٢ حزيران كتب معاون الحاكم السياسي بأن اجتماعاً وطنياً قد عقد في تلعفر، القرية المنعزلة في غرب الموصل، التي يسكنها خليط من الأكراد، والتركمان، والعرب، وبعد يومين دخلتها خيالة القبائل المحيطة بها، فكان ذلك إشارة تدل على وقوع الثورة، حيث إن الخطة لها كانت قد وضعت بعناية فكانت نية جميل بك أن جميع الضباط البريطانيين والموظفين يجب أن يقضي عليهم الدرك قبل وصوله... فقتل ضابط الدرك الكابتن ستوارت من قبل الضباط التابعين إليه^(١) ثم حصر البريطانيون الثلاثة الباقون، وهم مدرّب، وكاتب، وجندي رشاش، في سطح الدار التي كانوا فيها حتى وصلت عصابة جميل، وعندئذ قتلوا بقبيلة هناك، كما قبض على الكابتن بارلو، معاون الحاكم السياسي الذي كان يتجول في المنطقة وجيء به إلى تلعفر، وعندما قارب البلدة أبصر سيارتين مصفحتين كانتا قد أرسلتا من الموصل للاستعلام فحاول الفرار للحاق بهما غير أنه أطلق عليه الرصاص فقتل، ثم اختبأ قسم من قوة جميل في كمين للسيارتين فانقضت عليهما القوة وقتل من كان فيهما من دون أن يسلم أحد منهم فكان سقوط تلعفر إشارة إلى القبائل بالثورة... وقبل أن يسمح الوقت

١ - كان في تلعفر قائد للدرك اسمه جميل محمد الخيال أو جميل محمد آل خليل فلما جاءت قوة جميل المدفعي إلى تلعفر اشتركت قوة الدرك المحلية مع قوة الثوار، وقتل أحد أفرادها الضابط البريطاني ستوارت. ولما كان قائد الدرك مسؤولاً عن قوته فقد استثناه قرار العفو العام من عقوبة الإعدام التي فرضت عليه غيائياً وظن الناس أن هذه العقوبة صدرت بحق جميل المدفعي.

لجميل بالتحشد استعداداً للزحف على الموصل، فوجيء برتل بريطاني، ففرّ مع ضباطه إلى دير الزور ثم تفرقت القبائل من غير مقاومة تذكر فاحتلت تلعفر مفرزة من الجنود وأعيدت الإدارة المدنية إليها»^(١).

فرض الانتداب على العراق:

بينما كان حزب العهد «بفرعيه: السوري والعراقي» في دمشق، يسعى لخير العرب، ويعمل على مناهضة السلطان البريطاني والفرنسي في سوريا وفي شمال العراق، كان الحلفاء يقلبون أوجه خلافاتهم في كيفية توزيع غنائم الحرب، واقتسام البلدان المنسلخة عن الامبراطورية العثمانية حرباً، وإذا بهم يقررون في الخامس والعشرين من نيسان سنة ١٩٢٠ وضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، ووضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وإذا بجريدة العرب تنشر هذا المقال:

«أذاعت شركة برقيات روتر في لندن أن مؤتمر سن ريمو قضى فعهد إلى بريطانيا بالوصاية على العراق وفلسطين، وإلى فرنسا بالوصايا على سوريا. فليثق الشعب العراقي أن الحكومة البريطانية قبلت هذه الوظيفة التي عهد بها إليها، وهي تعلم حق العلم ما يترتب عليها من التبعة في سبيل القيام بها، فإن مهمة الوصاية تتطلب مطالب جمّة من الدولة التي تقوم بأعبائها، وتبذل قصارى جهدها لإنجاز مقاصد عصبة الأمم التي تعمل بأمرها.

والغاية المثلى التي يتحتم على تلك الدولة أن تسعى وراء بلوغها، هي تكوين هيئة سياسية مستندة إلى نظام سالم من كل شائبة، تقوم بمهامها بإرشاد

ومشاركة رأي عام قويم المبادئ، لا تأخذه في الحق لومة لائم. ولبلوغ هذه الغاية، لا ينبغي أن تقتصر مساعي الوصي على الاعتناء بترقية البلاد الموصى بها ترقية مادية فقط، بل إنه يترتب على الدولة الوصية أن تجعل نفسها ذلك الحارس العاقل النبيه، البعيد النظر، الساهر على مصلحة البلاد، فيأخذ بيد شعبها ويسير به نحو الرقي، ويدربه تدريجاً يجعله صالحاً للجلوس في مصاف شعوب العالم.

قاسى العراق الأمرين من سوء الإدارة، والظلم، والاعتساف مدة عدة قرون خمدت أثناءها براعة شعبه، وأجذبت أراضيها، فإن آثار الماضي المبتوثة في طول البلاد وعرضها هي شهود ناطقة، وبراهين ناصعة على المدنية الباهرة، التي أوجدها أجداد الشعب الحالي بذكائهم، ومواهبهم التي فطروا عليها، تلك المواهب التي ما زالت راسخة في نفوس أبنائهم الحاليين، وقوى الابتكار هذه، قد لبثت في خمول ساقها إليه غفلة الحكام، وعدم اكتراثهم لأموال الشعب، وإرشاده إلى ما فيه نفعه وخيره. بيد أن الإصلاح والتجديد، وإن كانا لا يتمان بيوم واحد، فإنه لا يعسر القيام بهما مع شعب ذكي، كالشعب العربي، السريع الإدراك والتعلم، الغيور على السعي وراء الانتفاع من نتائج العلم. فقد بدت علامات الانتعاش والنهوض في كل مكان، واستتب الأمن مكان الاضطراب، وتحولت الأراضي المقفرة إلى صروح خصبة زاهية وأصبح الفقير آمناً جور القوي وبغيه، وأمسى الغني يتنعم بسلم وطمأنينة بثروته.

لم يكن في الإمكان إدراك هذه النتائج بدون مساعدة الأهالي ومناصرتهم والحكومة البريطانية تعتمد في مهمتها على هذا الروح، روح التعااضد الذي برهن عنه الشعب العراقي، وسيستع للشعب العراقي بإنشاء

الإدارة المدنية مجال واسع تتسابق فيه الهمم، ويتمكن بانتشار العلوم والمعارف بين جميع طبقاته من الانتفاع من الأغراض التي يخبئها له المستقبل. وكما يستبشر الوصي ويفرح بنمو القاصر الموصى به حتى يبلغ سن الرشد ويصبح رجلاً حراً مستقلاً، كذلك تستبشر الدولة الوصية وتبتهج عندما ترى المعاهد السياسية آخذة بالرقى والتقدم حتى تصبح حرة مستقلة، قوية الدعائم، ثابتة الأركان. وهناك الدليل الواضح على نجاح العمل الذي شرع به، وهو الأساس الثابت الذي يبنى عليه الاعتماد المتبادل والصداقة الدائمة»^(١).

جمعية حرس الاستقلال:

لما بعث المفكرون من العرب «جمعية العهد» من مرقدها بعد دخولهم الشام، وشطروها إلى «حزب العهد العراقي» و «حزب العهد السوري» على نحو ما فصلناه، عاد لفيف من العهدين العراقيين إلى بلادهم، وألقوا في بغداد فرعاً لحزب العهد العراقي كان من أبرز أعضائه أعضاء الهيئة الإدارية وهم:

- ١- أحمد عزت الأعظمي.
- ٢- حسن رضا المحامي.
- ٣- بهاء الدين سعيد.
- ٤- نوري فتاح.
- ٥- علاء الدين النائب.
- ٦- أمين زكي «الذي أصبح مفتشاً في وزارة المعارف بعدئذ».

وقد أصدر هذا الفرع «مجلة اللسان» لتكون لسان حاله، فكانت إدارة المجلة بمثابة «مركز الفرع» يجتمع فيه الأعضاء، ويتخذون مقرراتهم، وكان نوري فتاح همزة الوصل بين هذا الفرع وبين مركز الحزب الرئيسي في دمشق. وشعر الوطنيون في بغداد بضرورة تأليف جمعية سياسية سرية تأخذ على عاتقها إنقاذ البلاد من براثن الاحتلال البريطاني، وتُعيد للكرامة العراقية مقامها^(١) وللعزة القومية قوتها، فألف الذوات العشرة التالية أسماؤهم «جمعية

١ - كانت قد تأسست في النجف في عام ١٣٣٦ للهجرة وعام ١٩١٨ للميلاد جمعية عربية إسلامية سرية باسم «جمعية النهضة الإسلامية» استهدفت الدعوة إلى تخليص البلاد العراقية من براثن السيطرة الانكليزية، وتأليب المسلمين عليها لضمان استقلال البلاد، وكان من أبرز أعضاء الجمعية العاملين: الشيخ محمد جواد الجزائري، السيد محمد علي بحر العلوم، والشيخ محمد علي الدمشقي، والشيخ عباس الخليلي. ولأجل أن تحقق هذه الجمعية أهدافها، نشرت دعوتها بين القبائل المحيطة بالنجف وبين حملة السلاح من أهل النجف، فكان ممن انضم إليها من القبائل الحاج مرزوك العواد رئيس العوابد، والشيخ رداي رئيس آل علي، والشيخ سلمان الفاضل رئيس الحواتم. ومن حملة السلاح النجفيين: آل صبيي وآل غنيم وآل حاج راضي وآل شيع وآل كرماشه وآل العكايشي وأبو كلل وغيرهم ممن لم نستطع إحصاء أسمائهم. وقد قررت هذه الجمعية انتهاز زيارة عيد النوروز الذي يؤم النجف فيه عدد كبير من الناس لقتل حاكم المدينة «وهو يومئذ الكابتن مارشال» وهنا تنشب الثورة وتندلع نيرانها عند القبائل الداخلة في الجمعية وغير الداخلة التي سيحملها الكره لحكومة الاحتلال على مجارة الثورة.

وهكذا كان فقد قصد نفر من المسلحين برئاسة الحاج نجم البقال سراي الحكومة في فجر اليوم التاسع عشر من شهر آذار ١٩١٨ - وكانوا قد تزيوا بلباس الشبان - فقتلوا الحاكم البريطاني وطبيبه الايرلندي فساد الهرج والمرج مدينة النجف في الصباح، وخرج الزوار هارين بأنفسهم. وانتظر رجال الجمعية أن تستجيب القبائل لهذه الدعوة العملية المتفق عليها، ولكن الانكليز كانوا قد اتخذوا للموقف أهبة فوصلت قواتهم في الوقت المناسب،

حرس الاستقلال» في أواخر جمادى الثانية ١٣٣٧ هـ ونهاية شباط سنة ١٩١٩ م:

١- جلال بابان.

→ وحاصرت المدينة، وقطعت المياه الصالحة عنها، وصارت تقاتل الأهلين قتالاً مريعاً حتى إذا ملّ الأهليون القتال - إذ اقتصرَت الثورة على النجف وحدها - مكن السيد مهدي السيد سلمان من رؤساء النجف المخالفين لفكرة الثورة ؛ مكن القوات البريطانية من احتلال التلول المحيطة بمحلة الحويش والدخول إليها بعد أيام حيث نصبته زعيماً عليها فشرع أصحابه في القبض على المسلحين والثائرين وإيصالهم إلى مقر الجيش في الكوفة حيث أعدم أحد عشر نجفياً في ٣٠ آيار ١٩١٨ ونفي أكثر من مائة إلى الهند ولم يفلت من حبل المشنقة غير الشيخ عباس الخليلي الذي استطاع الإفلات إلى إيران على صورة هي إلى الخيال أقرب منها إلى الواقع. وهذه أسماء الذين شنقوا في اليوم المذكور:

كريم وأحمد ومحسن أولاد الحاج سعد الحاج راضي ورابعهم عبد هم سعيد. وعباس علي الرماحي، وعلوان علي الرماحي، وكاظم صبي، وجودي ناجي، ومجيد بن مهدي الحاج دعبيل، والحاج نجم البقال، ومحسن أبو غنيم. وفي ٤ آيار رفع الحصار عن النجف.

ويرى المتتبعون لمجرى الحوادث بأن إخفاق ثورة النجف في تحقيق أهداف «جمعية النهضة الإسلامية» المار ذكرها، والتدابير القاسية التي لجأت السلطة إليها زاد من حقد الوطنيين على حكومة الاحتلال، وكانت من أهم العوامل التي مهدت الأمور لاندلاع نيران «الثورة العراقية الكبرى» في عام ١٩٢٠.

ومما تحسن الإشارة إليه في هذا الصدد أن الشيخ محمد جواد الجزائري لما يئس من مساعدة القبائل المحيطة بالنجف ارتأى أن يستعين بالأتراك الذين كانوا ما يزالون يقاتلون في العراق فأرسل مع عباس الحاج نجم النجفي ثلاث رسائل إلى القائد التركي نور الدين وإلى محمد العصيمي وعجمي السعدون. وقد وصل الرسول إلى عانه وسلم رسالة القائد التركي إليه فترجمت إلى اللغة الألمانية ليطلع القائد الألماني في عانه وهو يومئذ «فلكن هايم» عليها فلما احتل الانكليز عانه استولوا على هذه الرسالة وربطوا بينها وبين ثورة النجف موضوعة البحث.

٢- شاكر محمود المرافق.

٣- محمود رامز.

٤- عارف حكمة.

٥- حسين شلاش.

٦- سعيد حقي.

٧- عبد المجيد يوسف.

٨- عبد اللطيف حميد.

٩- الحاج محيي الدين السهروردي.

١٠- علي أفندي.

وقد اهتم الوطنيون المتطرفون بتكوين هذه الجمعية، فأخذوا يستمون إليها. وكان ممن انضم إليها من الشخصيات البارزة: السيد محمد الصدر، والسيد يوسف السويدي، والسيد ناجي شوكت، والحاج محمد جعفر أبو التمن، والسيد مكي الاورفلي، والسيد بهجت زينل والشيخ محمد باقر الشيبلي، والدكتور سامي شوكت، والحاج رمزي بك، الذي أصبح فيما بعد وزيراً للداخلية، وعبد الغفور البدري، وعبد المجيد كنه، وشاكر قنبر علي وغيرهم.

ونظمت «جمعية حرس الاستقلال» أمورها وانتخبت هيئة إدارتها من

السادة:

١- جلال بابان.

٢- شاكر محمود.

٣- محمد جعفر أبو التمن.

٤- ناجي شوكت.

٥- السيد محمد الصدر.

٦- عارف حكمة.

٧- علي أفندي.

٨- محيي الدين السهروردي.

٩- محمود رامز.

١٠- بهجت زينل.

وكانت الجمعية تعقد جلساتها، في أكثر الأحيان، برئاسة السيد محمد الصدر وتسترشد بآرائه وتوجيهاته الثمينة.

وإلى جانب هذه الجمعية تألفت جمعية سرية أخرى عرفت بـ «جمعية الشبيبة» كان بين أعضائها البارزين:

١- جعفر حمندي.

٢- صادق حبه.

٣- صادق الشهرستاني.

٤- عباس مهدي.

٥- قاسم العلوي.

٦- سامي خونده.

٧- السيد محمد عبد الحسين.

٨- سعد جريو «سعد صالح».

ولكن «أعضاء هذه الجمعية المخلصين لم يكونوا مدرّبين على القيام بالأعمال السياسية. ولحسن الحظ كانت بينهم وبين أكبر مؤسسي «الحرس» علاقات ودية حسنة جداً حملت رجال الحزبين على تبادل الثقة، وأفضت في الأخير إلى اندماج «حزب الشبيبة» بعضوية الحرس»^(١).

فروع الحرس ومنهجه:

وقد شمرت اللجنة التنفيذية للحرس عن ساعدي الجد والاهتمام فأنشأت فروعاً للجمعية في كل من الكاظمية، والنجف، والحلة، والشامية، ودلتاوه وغيرها من الحواضر التي كان الوطنيون فيها يكافحون الاحتلال البريطاني جهاراً.

أما المنهاج الأساسي «لجمعية حرس الاستقلال» فكان كما يلي:

أولاً: تأسست في بغداد جمعية سرية سياسية باسم حرس الاستقلال.

ثانياً: تسعى الجمعية المذكورة وراء استقلال البلاد العراقية استقلالاً مطلقاً.

ثالثاً: تعترف الجمعية بإسناد منصب الملوكية في هذه البلاد إلى أحد أنجال جلالة الملك حسين، على أن يكون ملكاً دستورياً ديمقراطياً.

رابعاً: على الجمعية أن تتخذ أقصى ما يمكن من التدابير، على طريقة التدريب، لإحراز الغاية السياسية المذكورة في المادة الثانية.

خامساً: يجب على الجمعية أن تفرغ قصارى جهدها في سبيل ضم المملكة العراقية إلى لواء الوحدة العربية.

سادساً: على الجمعية أن تتعاون وتتآزر بكل قواها مع الجمعيات والأحزاب التي تشترك معها سواء في مبدئها المقرر في المادة الثانية، أو في سياستها المنصوص عليها في المادة الخامسة.

سابعاً: يجب على الجمعية أن تبدأ قبل كل شيء بتوحيد كلمة العراقيين على اختلاف مللهم ونحلهم، وأن تبذل أقصى ما يمكن من المجهودات للقضاء على كل بواعت الافتراق في الدين والمذهب.

هذه أهم مواد المنهاج الأساسي لـ «جمعية حرس الاستقلال» أما بقية موادها فتتعلق بكيفية الانتماء إلى الجمعية، وكيفية إدارة شؤونها ونحو ذلك مما لا يمس موضوعنا.

بين العهد والحرس:

لما رأى «العهديون» في العراق أن «رجال الحرس» فاقوهم، وبرزوا عليهم في أساليب مكافحة الاستعمار، كتبوا إلى «حزب العهد العراقي في الشام» يتهمون الحرسيين بالاشتغال لحساب الترك، فأوفد الحزب المذكور كلاً من جميل المدفعي وإبراهيم كمال للتحقيق في ذلك، ولما اتضح للرسولين كذب الفرية، عملاً في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، كما أنهما وقفا على مواطن الضعف في السياسة البريطانية في العراق. ولما عادا إلى دمشق رفعاً تقريراً عن الحالة في العراق، وعن سوء الحالة فيها، وعن الأوضاع الحزبية، ومطالب البلاد المجمعّة على وجوب تكوين حكومة وطنية في البلاد يرأسها أحد أنجال الملك

على أن الخلاف بين العهدين والحرسين عاد من جديد، فقد كان «الحرسيون» يأبون ربط القضية العراقية بحزب العهد في الشام لبعد العراق عن الشام من جهة، ولانشغال العهدين في مكافحة الفرنسيين بمساعدة البريطانيين من جهة أخرى، في حين أن الحرسين يكافحون الانكليز في العراق فالاستعانة بالعهدين في الشام، أو ربط الحركة العراقية بهم يفقدها قوتها، ولا يبعد أن يقربها إلى الخطر، وعلى هذا أخذ «حزب الحرس» العراقي الشروع في العمل المثمر دون الاستعانة بأحد من الخارج.

وفاة مجتهد الشيعة:

قلنا إن المجتهدين، من علماء الشيعة الإمامية، مرجع أبناء هذه الطائفة الإسلامية الكبرى في تلقي الفتاوى والأحكام الدينية، وأن الشيعيين يعتقدون أن علماءهم نواب أئمتهم، فلا يخالفون لهم أمراً، ولا فتوى، ولا حكماً من الأحكام الشرعية.

وكانت الزعامة الدينية، في العراق في بدء الاحتلال البريطاني الأول، للسيد محمد كاظم اليزدي، وقد توفاه الله في مساء اليوم الثامن والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٣٧ هـ «٣٠ نيسان ١٩١٩ م» عن عمر تجاوز الثمانين^(١) فأكبر الشيعيون وفاته، ورأى السنيون أن يشاطروا إخوانهم في مصابهم، فأقاموا للفقيه العظيم الحفلات التأيينية الكبرى، وأنشدوا المراثي العظمى^(٢) فكانت هذه

١ - جريدة العرب: العدد (٥٤١) الصادر بتاريخ ١ أيار ١٩١٩.

٢ - كانت أول حفلة تأيينية أقيمت للسيد اليزدي في جامع الحيدرخانة في يوم ٩ أيار ←

الوفاة سبباً مباشراً لتقارب المسلمين في العراق، وعاملاً كبيراً من عوامل استحكام الصلات الحسنة بينهم، وقد استغل المفكرون السياسيون هذه القوة الكامنة وراحوا يدعمونها، ويستعينون بها في القضايا الوطنية الكبرى.

وانتقلت الزعامة الدينية - بعد وفاة السيد اليزدي - إلى الشيخ محمد تقي الحائري الشهير بالشيرازي^(١)، وقد نقلنا طرفاً من مواقفه الوطنية وفتاواه الشرعية في «عدم جواز انتخاب غير المسلم إلى الإمارة على المسلمين»، فوسع مفكرو الطائفتين أساليب الاستعانة بنفوذه الديني الواسع، لتحقيق مقاصدهم السياسية، فكان الشيخ يؤيد الصلات الأخوية بين طوائف المسلمين بكل قواه، ويحث على التآلف، والتآزر، ليقف الجميع صفّاً واحداً في وجه الأجنبي.

ولما كانت رابطة رؤساء القبائل الدينية بمقام الإمام الشيرازي قوية جداً، اتخذت هذه الرابطة صبغة سياسية واضحة، وأخذ الإمام يث الدعوة بينهم إلى المطالبة باستقلال العراق بكل وسيلة ممكنة.

تأسيس مدرسة أهلية:

كانت «جمعية حرس الاستقلال» سرية كما قدمنا، وكانت السلطة تحصي

→ ١٩١٩ فكانت أشبه بمؤتمر توحدت فيه كلمة المسلمين في العراق منها بحفلة دينية تقام لفقيد كبير.

١ - كان الإمام الشيرازي يقطن «سامراء» فعمل الوطنيون في «النجف» على نقله إليها فلما أجاب الإمام رغبة الوطنيين، ارتأى هؤلاء جعل مقامه في «كربلاء» بدلاً من «النجف» لحفظ التوازن في القوى الوطنية، ولا سيما وقد كانت الحركة الوطنية في كربلاء مشلولة.

على الوطنيين أنفاسهم، فارتأى رجال الحرس تأسيس مدرسة أهلية ظاهرها تهذيب أبناء العراق، وحقيقتها اتخاذها مركزاً لعقد اجتماعات الجمعية، والمذاكرة في قضية البلاد السياسية، فلم تجد السلطة المحتلة مانعاً من تأسيس هذه المدرسة فتأسست المدرسة الأهلية المأمولة، وفتحت أبوابها في منتصف شهر أيلول سنة ١٩١٩ م.

«وكانت هيئاتها التعليمية تتألف من الشبان الوطنيين المتحمسين، الذين كانت أكثريتهم من الموظفين السابقين، وبلغ عدد طلابها الستين إلى السبعين طالباً فكان مستواها أرفع بقليل من مستوى مدارس الحكومة الابتدائية، لكنها بالنسبة لسيرها كانت شيئاً لا اعتراض عليه ولذا لم تجد الحكومة بأساً من مدها بمنحة مالية عندما طلبت ذلك، ولكن أهميتها السياسية سرعان ما أصبحت أكثر من أهميتها التعليمية، وما حل الربيع حتى كانت مقراً للوطنيين المتطرفين»^(١) ونادياً يرتاده الشباب الوطني للمداولة في أمور الوطن وأحداثه والمدرسة موضوعة البحث تدعى «مدرسة التفيض الأهلية» اليوم.

إقامة المواليد:

كان الشيخ محمد باقر الشيببي العضو البارز في «جمعية حرس الاستقلال» همزة الوصل بين مقر الجمعية في بغداد، وفروعها في الفرات الأوسط، كما كان السيد هادي آل زوين همزة الوصل بين العلماء الأعلام في كربلاء والنجف والرؤساء والزعماء في أبو صخير والشامية، وبين الوطنيين المتطرفين في بغداد.

وكما أن «الأستاذ الباقر» رحل عدة رحلات إلى مدن الفرات الرئيسية لإيقاد جذوة نار الوطنية، وتهيئة الرأي العام للتضحية، فإن السيد «زوين» جاء إلى بغداد مراراً عديدة ليقص على زعماء الحركة الوطنية فيها قصص الاستعداد الهائل الذي يجري في أواسط الفرات للقيام في وجه السلطة المحتلة.

وكان للحاج عبد المحسن شلاش التاجر النجفي المعروف، مقام مرموق عند علماء الدين فندبوه والسيد هادي زوين للشخص إلى بغداد، والوقوف على جليلة الأمر فيها، وبسط الحالة في الفرات أمام أنظار الوطنيين، فلما حضر المومني إليهما العاصمة اجتماعاً بأقطاب «جمعية حرس الاستقلال» وأطلعاهم على حقيقة الموقف في النجف^(١).

وفي الثالث من شهر شعبان سنة ١٣٣٨ عقد اجتماع خطير في دار حمدي باشا آل بابان حضره مندوبو النجف «شلاش وزوين» كما حضره كل من السيد محمد الصدر، ويوسف أفندي السويدي، وجلال بابان، وفؤاد أفندي الدفتر، وعبد الوهاب أفندي النائب، والشيخ سعيد النقشبندي، والسيد محمد مصطفى الخليل، ومحمد جعفر أبو التمن، ورفعت أفندي الجادرجي، وفتاح باشا «والد نوري فتاح»، وصادق حبه، وصادق الشهر بانللي، وأحمد الداود وغيرهم من أعضاء «جمعية حرس الاستقلال» ومن بعض رجال العهد، فكان السيد هادي زوين الكوكب الوهاج في هذا الاجتماع، فقد بسط الحالة في الفرات

١ - وكان هناك عدد كبير من الأشخاص الذين تولوا الاتصال أيضاً بين كربلاء والنجف من جهة وسائر المدن والأطراف من جهة أخرى وقد حمل بعض هؤلاء الرسائل والفتاوى إلى القبائل وزعماء العشائر في مختلف الجهات العراقية نذكر منهم الشيخ حسين الصحاف والشيخ رحومي الظالم الذي لعب دوراً كبيراً في إثارة قبائل الرميثة فيما بعد، والشيخ محمد الخالصي الذي مثل أباه الشيخ مهدي الخالصي في بعض الجهات.

بسطاً كافياً، وأعرب عن استعداد الأهلين للقيام في وجه السلطة المحتلة التي أذاقتهم ضروب الظلم والاعتساف - على حد قوله - فرد عليه الحاج محمد جعفر أبو التمن بأن قادة الرأي في بغداد مستعدون للعمل بنسبة استعداد العلماء الأعلام ورؤساء القبائل الكرام له، وإن كان هو لا يشك في ما بسطه السيد هادي.

وقرر المجتمعون أن يجوس الحاج محمد جعفر أبو التمن خلال الفرات الأوسط بنفسه ليقف على الأمور عن كثب، فيقرر زعماء الحركة في بغداد موقفهم في ضوء المعلومات التي يعود بها الحاج المشار إليه، وقد سافر أبو التمن إلى كربلاء في اليوم الثالث عشر من شهر شعبان ومعه السيد هادي وحضرا اجتماعاً خطيراً عقد في دار الإمام الشيرازي في ليلة النصف من هذا الشهر، ثم ذهب إلى النجف لإبلاغ علمائها بما جرى ومن ثم عاد إلى بغداد فأكدوا لزملائهما صحة ما نقله السيد زوين.

كان ذلك في ٢٠ شعبان ١٣٣٨ هـ الموافق ليوم ١٠ آيار ١٩٢٠ م وكانت الحكومة المحتلة قد أعلنت في يوم ١٤ شعبان و ٣ آيار قرار «مؤتمر سان ريمو» القاضي بفرض الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين، وفرض الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان تنفيذاً لما جاء في المادة (٩٤) من معاهدة سيفر^(١).

١ - هذا نص المادة الـ ٩٤ من معاهدة سيفر:

المتعاقدون السامون متفقون على أن تكون سوريا وما بين النهرين معترف بهما وقتياً دولتين مستقلتين بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من الجزء الأول من عهد عصبة الأمم، بشرط أن يسترشدا في أمر إدارتهما بنصائح ومعونة دولة منتدبة إلى أن تصبحا مستعديتين لتمشية أمورهما وحدهما، وستتألف في ظرف ١٥ يوماً، من إبرام هذه المعاهدة،

ونشرت جريدة العرب «الرسمية» في عددها المرقم (٨٤٨) مقالاً خطيراً في هذا الموضوع، نشرناه في موضع آخر من هذا الفصل؛ فلا نعود إليه الآن.

وقد ارتأى أعضاء «جمعية حرس الاستقلال» إقامة مواليد نبوية أسبوعية في أهم مساجد المسلمين في بغداد، والأعظمية، والكاظمية، من غير تفريق بين المساجد «الشيعية» والمساجد «السنية» حيث تتلى المنقبة النبوية الشريفة، وتختتم بطرف من جهاد سيد شباب أهل الجنة الحسين بن علي عليه السلام، ثم يعرج الخطباء على قضية البلاد السياسية بقدر ما تسمح به الظروف فيوفضون الناس ويلهبون مشاعرهم ويرهفون احساسهم وكان أبرزها حفلات جامع الحيدرخانة.

وكان يحضر هذه الحفلات «أو المواليد» الصفوة البارزة من العلماء والوطنيين إلى سواد الشعب المتحمس. كما كان الشعراء والخطباء يتبارون فيما يكتبونه من نظم ونثر لإلهاب الحماس في النفوس وقد أقيمت حفلة المولود الأولى في آخر ليلة من شهر شعبان ١٣٣٨ فكان الإقبال عليها قليلاً لعدم تنبه الناس إلى الغاية من إقامتها، ولكن سرعان ما تبدل الوضع، فأصبحت المواليد حفلات سياسية هامة تحسب لها السلطة ألف حساب.

→ لجنة تعين على الأراضي خط الحد المذكور في المادة الـ ٢٧ من القسم الثاني ٢ و ٣، وتشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء تعين أحدهم فرنسا والآخر بريطانيا العظمى والثالث إيطاليا، ومن عضو تعينه تركيا، ويساعد هذه اللجنة حسب الأحوال ممثل سوري، فيما يخص حد سوريا، وممثل عراقي فيما يخص حد العراق، أما سائر حدود الدول المذكورة وكذلك اختيار الدولة المنتدبة، فتعين من قبل الدول المتحالفة الرئيسية. اهـ.

حادث خطير:

وفي ليلة السادس من شهر رمضان سنة ١٣٣٨ بينما كانت حفلة المولود المعتادة مقامة في «جامع الحيدرخانة» انبرى أحد موظفي دائرة الأوقاف؛ واسمه «عيسى عبد القادر» وألقى قصيدة حماسية ألهمت مشاعر السامعين فقبضت السلطة عليه في الحال، وأبعدته إلى البصرة في صباح اليوم التالي، فاعتبر الوطنيون هذا الإبعاد تحدياً لشعور الجمهور، فقرروا إقامة مظاهرات صاخبة على هذا التحدي، وندب خمسة عشر من الوطنيين لمفاوضة الحكومة المحتلة في قضية البلاد الرئيسية.

وبينما الجموع المحتشدة «في جامع الحيدرخانة» تنتخب المندوبين الخمسة عشر ظهرت سيارتان مصفحتان في الشارع العام، وأخذتا تطلقان النيران في الفضاء لإرهاب المتظاهرين، وتخويفهم، وأبت الصدف أن ينتهي الحادث بسلام فأصيب رجل أخرس من محلة الفضل يسمى عبد الكريم بن رشيد النجار بطلق ناري أصاب مقتلاً منه وقيل بل دهسته إحدى المصفحتين فأكبر الأهلون موته وشيعوه إلى مرقده في اليوم التالي بمظاهرة وطنية كبرى تحدوا فيها السلطة.

وبعد الانتهاء من مراسيم دفن «شهيد الوطن الأول» كما سمي الأخرس، استدعى بلفور، حاكم بغداد العسكري في الثامن من رمضان كلاً من السادة: محمد جعفر أبو التمن وعلي أفندي ومحمد مهدي البصير والشيخ أحمد الداود.

وبعد أن حملهم تبعة ما حدث في الليلة الماضية، ذكّرهم بما لدى

الحكومة من قوات تستطيع أن تسحق بها كل حركة وطلب إليهم التخفيف من حدة الموقف لحفظ النظام.

مقابلة الحاكم الملكي العام:

أقر المتظاهرون في «جامع الحيدرخانة» انتداب الذوات الآتية أسماؤهم

وهم:

- ١- السيد محمد الصدر.
- ٢- يوسف السويدي.
- ٣- فؤاد الدفترى.
- ٤- محمد جعفر أبو التمن.
- ٥- الشيخ أحمد الظاهر.
- ٦- الشيخ أحمد الداود.
- ٧- علي أفندي.
- ٨- عبد الوهاب النائب.
- ٩- السيد عبد الكريم الحيدري.
- ١٠- السيد أبو القاسم.
- ١١- الشيخ سعيد النقشبندى.
- ١٢- محمد مصطفى الخليل.
- ١٣- الحاج ياسين الخضيرى.

١٤ - عبد الرحمن الحيدري.

١٥ - رفعت الجادرجي.

وقد وجه هؤلاء المندوبون «الخمسـة عشر» عريضة إلى الحاكم الملكي العام في اليوم التاسع من شهر رمضان ١٣٣٨ والثامن والعشرين من شهر آيار ١٩٢٠ يطلبون فيها تعيين وقت لمقابلته والمفاوضة معه في قضية البلاد السياسية. فرد عليهم الحاكم في اليوم التالي أنه يرحب باستقبالهم في دائرته الرسمية في اليوم الرابع عشر من شهر رمضان، والثاني من شهر حزيران في الساعة العاشرة صباحاً.

وارتأى الحاكم الملكي العام ألا يقتصر تمثيل العراقيين على المندوبين الخمسة عشر حسب، فدعا إلى حضور الاجتماع المذكور «خمسة وعشرين شخصاً آخرين من أبرز وجوه بغداد بينهم عدد من اليهود والمسيحيين»^(١) وقد نشرت جريدة العراق في عددها الصادر في يوم ٣ حزيران أسماء عشرين منهم وهم:

١ - السيد محمود النقيب.

٢ - السيد داود النقيب.

٣ - عبد المجيد الشاوي.

٤ - ساسون حزقيـل.

٥ - محمود الشاندر.

- ٦- السيد جعفر عطيفة.
- ٧- محمد حسن الجوهر.
- ٨- عزرة مناحيم دانييل.
- ٩- جميل الزهاوي.
- ١٠- عبد الحسين الجليبي.
- ١١- عبد الجبار الخياط.
- ١٢- يهودا زلوف.
- ١٣- صالح الملي.
- ١٤- القاضي الشيخ شكر.
- ١٥- عبد القادر الخضير.
- ١٦- خسرو قيو مچيان.
- ١٧- محمود اطرقي.
- ١٨- محمود استربادي.
- ١٩- عبد الكريم الجليبي.
- ٢٠- الحاج علي الالوسي.

وشعر المندوبون «الخمسة عشر» بالدعوة التي وجهها الحاكم الملكي العام إلى الأشخاص المدرجة أسماؤهم أعلاه، فدعوههم إلى الاجتماع بهم في دار السيد رفعت الجادرچي. قبل الذهاب إلى الحاكم الملكي العام، فلم يتردد هؤلاء عن قبول هذه الدعوة، ولا سيما وقد كانت القضية التي دعوا من أجلها،

تمس كيان البلاد ونوع الحكم الذي سيقام بها.

وأعدَّ المندوبون «الخمسة عشر» مذكرة مختصرة لرفعها إلى الحاكم الملكي العام في يوم الاجتماع، فعرضوها على الذوات الذين دعوا إلى هذا الاجتماع، وبعد مذاكرة قصيرة استقر رأي الجميع على أن المذكرة، موضوعة البحث، خير ما يمكن عرضه على السلطات البريطانية.

وحلت الساعة العاشرة زوالية صباحاً من يوم الأربعاء الموافق ١٤ رمضان ١٣٣٨ (٢ حزيران ١٩٢٠) فتقاطر على دائرة الحاكم العسكري والسياسي العام أربعة عشر مندوباً، حيث تخلف السيد أبو القاسم عن الحضور، منيماً عنه عبد الهادي الحاج جواد الجليبي، وتخلف من الأشخاص الذين دعاهم الحاكم الملكي العام، قاضي الشرع الحنفي الحاج علي الالوسي وقد أقفلت المخازن والحوانيت في المدينة واحتشدت الجماهير حول قاعة الاجتماع.

وأقبل السراي . تي . ولسن، يصحبه السربونام كارتر، ناظر العدلية، ومعهما الستنتن كولونيل بلفور، الحاكم العسكري ونائبه، ومعاونيه، فما كاد المجلس يستقر بالحاضرين حتى انتصب السراي . تي . ولسن فقال:

خطاب الحاكم الملكي العام:

أيها السادة!

اجتمعنا اليوم لنصغي إلى اقتراحاتكم، وللمداولة معكم بخصوص مطالبكم، ولي كلمة يتلوها عليكم حضرة السيد حسين أفندي افنان.

وهنا انتصب السيد حسين افنان وألقى الخطاب المكتوب التالي:

«اتصل بي أن بعضاً من حضراتكم يريد أن يقدم لي في هذا اليوم مطالبهم بخصوص مستقبل العراق لعرضها على حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى، فلا حاجة لي أن أبين لكم سروري من هذه الفرصة، التي يتاح لي فيها أن أرحب بحضراتكم، وأشرح لكم بقدر ما لي من الصلاحية شرحاً إجمالياً، ماهية سياسة حكومة جلالة الملك بإزاء هذه المسألة.

لا بد أنكم قرأتم تصريحات الحكومتين البريطانية والفرنسية، التي سبق نشرها في اليوم الثامن من شهر نوفمبر ١٩١٨. ولا بد أيضاً أنكم قرأتم في المادة العشرين من معاهدة عصبة الأمم التي وقع عليها أغلب أمم العالم منذ سنة، ومن باب التذكير، أقرأ على مسامعكم نصوصها مرة أخرى:

أولاً: نص تصريح حكومتي بريطانيا العظمى وفرنسا المنشور في ٨ نوفمبر ١٩١٨:

إن الغاية التي ترمي إليها بريطانيا العظمى وفرنسا من مواصليتهما في الشرق تلك الحرب التي أثارتهما مطامع الألمان، هي تحرير الشعوب الراضحة منذ زمن تحت نير الاستبداد التركي، تحريراً تاماً، وتشديد حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من رغائب الأهالي الوطنيين الصادرة عن رضاهم وحسن اختيارهم. وتوصلاً لهذه الغاية، قد اتفقت بريطانيا العظمى وفرنسا على تشجيع ومساعدة تنظيم حكومات وطنية في سوريا والعراق اللتين قد تم تحريرهما فعلاً على يد الحلفاء، وفي البلدان الأخرى التي يسعى الحلفاء لتحريرها، والاعتراف بهذه الحكومات عندما يتم تنظيمها فعلاً. وأن بريطانيا وفرنسا لا يخطر في خلدیهما قط إرغام هذه البلدان على قبول نظمات معينة من أي نوع. وجل اهتمامهما هو أن تضمننا لهذه البلدان بمساعدتهما ومعاونتهما

الفعالة، سير الحكومات والإدارات التي يتخذونها عن محض إرادتهم، سيراً منتظماً فالخطة التي ترمي إليها الحكومتان المتحالفتان في البلدان المحررة، هي العمل على ضمان إقرار العدل والإنصاف بين طبقات الناس المختلفة، بدون مراعاة ولا محاباة، وتسهيل الرقي العمراني بتنشيط قوى الأهالي الفكرية والعملية وشحذها، والمساعدة على نشر العلوم والمعارف، ووضع حد للانشقاقات التي طالما أثارها الأتراك لأغراضهم الشخصية» اهـ.

ثانياً: نص المادة العشرين من معاهدة عصبة الأمم:

«إن المستعمرات والبلدان التي قضت نتائج الحرب الأخيرة بخروجها عن سلطة الدول التي كانت تسيطر عليها في الماضي، والتي تسكنها شعوب لا تزال إلى الآن غير قادرة على الوقوف منفردة في معترك الحياة الحديثة المحتدم، يجب أن يطبق عليها المبدأ القاضي بوضع سعادة شعوبها وتقدمها، وديعة مقدسة في يد العالم المتمدن، ويجب أن يدرج في هذا العهد الضمانات على حسن القيام بهذه الوديعة، وأن الطريقة المثلى لتطبيق هذا المبدأ عملياً هو أن يعهد بالوصاية على هذه الشعوب إلى الدول الراقية التي تمكنها مواردها المالية واختباراتها، أو مواقعها الجغرافية من القيام بهذه المسؤولية أحسن من غيرها، وتكون مستعدة لقبول هذه المسؤولية، وتقوم هذه الدول بالوصاية على سبيل الانتداب من قبل جمعية الأمم. وتختلف طبيعة الوصاية باختلاف درجات هذه الشعوب في التقدم، وموقع البلاد الجغرافي، وأحوالها العمرانية، وما أشبه من الظروف.

إن بعض الشعوب الصغيرة التي كانت سابقاً ضمن السلطة العثمانية وقد وصلت إلى درجة من الرقي بحيث يمكن الاعتراف احتياطياً بكيانها كشعوب

مستقلة، عرضة لتقديم المشورة والمساعدة الإدارية لها من قبل إحدى الدول المنتدبة إلى أن يصير بإمكانها الوقوف منفردة في معترك الحياة الحديثة، وإن رغائب هذه الشعوب، فيما يختص باختيار الدولة المنتدبة للوصاية عليها، يجب أن تحل محلاً رفيعاً من الاعتبار.

يجب في جميع الأحوال على كل دولة من الدول المنتدبة أن تقدم تقريراً سنوياً إلى مجلس عصبة الأمم عن البلاد التي وضعت في عهدها. وإذا لم يسبق تعيين أعضاء جمعية الأمم لنوع السلطة أو المراقبة أو الإدارة التي تخول الدولة المنتدبة ممارستها يجب تعيينها صريحاً من قبل المجلس، ويجب تشكيل لجنة دائمة لاستلام تقارير الدول المنتدبة السنوية وفحصها وإمداد المجلس بالرأي في جميع الأمور المتعلقة بمراعاة شروط الوصايات» الخ.

فهذه التصريحات تبين لكم سياسة حكومة جلالة الملك، وتوضح مراميها، تلك السياسة التي لم تنحرف الحكومة البريطانية عنها قيد شبر في أي وقت من الأوقات، وأصرح لكم أن حكومة جلالة الملك ترغب في تأسيس حكومة وطنية في العراق، وقد أرادت تنفيذ ذلك في أسرع وقت ممكن، على أنه حصل تعطيل في تنفيذه، وكنت أشد الناس أسفاً على هذا التأخير الذي حدث بدواع وأسباب لم يكن في وسعنا تلافيها، فإن الإطالة التي حدثت في الحرب الحاضرة، والصعوبات التي حالت دون عقد الصلح، واختلال النظام في البلاد المجاورة للعراق سواءً من جهة إيران أو من جهة تركيا أو من جهة سوريا، كل هذه الاضطرابات أعاقتنا عن تأليف حكومة ملكية بالسرعة التي كنا نتمناها.

وأملّي أن تعتقدوا أنه لم يكن في وسعنا قط اجتناب هذا التأخير، وإنّي أؤكد لحضراتكم أن الأفراد الذين يرمون إلى تأسيس حكومة ملكية بصورة

مستعجلة بالحضّ على استعمال العنف، وبتهيج أفكار البسطاء من الأمة، يجنون على وطنهم مهما كانوا مدفوعين إلى أعمالهم هذه بدوافع الوطنية، أو بعوامل أخرى، ولا يوجد أمل بتأسيس حكومة ملكية بالصورة التي تريدونها، قبل أن يستتب الأمن العام، وتثبت أركان النظام في هذه الآونة الحاضرة، التي تتطور فيها البلاد.

وليعلم أولئك الذين يحرضون على الإخلال بنظام البلاد الحالي، ويشيرون خواطر الأهلين ويهيجونها على السلطة الحالية، إنما يشيرون عوامل تستطيع الحكومة أخذ التدابير اللازمة لها، وستستعمل الحكومة هذه التدابير إذا اقتضت الحال. على أن هذه التدابير قد تؤثر على وضعية ونظام الإدارات الوطنية التي نقترح تأسيسها من عهد طفولتها.

وإني بصفتي رئيساً وقتياً للحكومة الملكية الحاضرة، أحذركم: أن كل تحريض على العنف، أو الإخلال بنظام البلاد، سيقابل بالعزم والحزم من السلطتين العسكرية والملكية، واعلموا أن القوة هي في جانبنا، وإننا قد عزمنا على توطيد دعائم النظام في هذه البلاد، إلى أن تؤسس الحكومة الملكية التي تنشدها، ولن أتردد في الاستعانة بالسلطة العسكرية لاستخدام القوة الكافية لاستتباب النظام في البلاد، ولن تقصر السلطة المذكورة في إمدادي بتلك القوات، التي تكفل حفظ النظام، وتمنع العبث به، وأملّي أن لا أضطر إلى إعادة هذه التحذيرات عليكم، كما وأملّي أن لا تقضي الظروف المقبلة باستخدام الجنود أو باتخاذ التدابير الخصوصية حفظاً للنظام العام.

ونخوض الآن في الكلام عن حكومة العراق المقبلة:

وطدت الحكومة البريطانية عزمها على وضع نظام للحكومة العراقية

المقبلة في أقرب وقت ممكن، بعد استشارة الرأي العام في ذلك، وعلى ذلك جرت مخابرات، كما يعلم أكثركم، بيني وبين حكومة جلالة الملك، وكبار رؤساء الحكومة الملكية هنا، توصلاً إلى تشكيل حكومة ملكية مؤقتة، تقوم بعبء الإدارة إلى أن تتم مذاكرات الحكومة مع الأهالي، ويوضع نظام ثابت للحكومة الجديدة. وقد طبعت الإدارة الملكية هنا دستور هذه الحكومة المؤقتة الذي كانت رفعته إلى حكومة جلالة الملك وكان في النية نشره على الأهالي، غير أن حكومة جلالة الملك لم يكن في وسعها التصريح لي بنشره كما تقدم قبل انتهاء مفاوضات الصلح مع تركيا، أو على الأقل تقرير شيء منها، ومع هذا فلا بأس من أن أقول لكم على وجه الإجمال أن ما نؤيه هو تشكيل مجلس للأمة يرأسه رئيس عربي يتولى الرئاسة إلى أن يرفع دستور العراق الأساسي إلى المجلس التشريعي المنوي أيضاً تشكيله، ونعتقد بضرورة إعطاء البلاد متسعاً من الوقت إلى أن تستقر أمورها، وإعطاء الأهاليين فرصة لتأسيس فكرة صحيحة تنشر بواسطة المجلس التشريعي بعد تشكيله، وليس هناك خير يرجى من التسرع في أمور كهذه.

هذا وأذكركم بأن العراق يختلف عن سائر الممالك بأنه لم يتأثر من ويلات الحرب، مع أن رحاها دارت فيه، وهذه الأخبار تأتيني عن الحالة في سوريا، والقفقاس، وقسم من إيران وتركيا، حتى من فلسطين، وكلها تدل على الغلاء، وسوء الإدارة. وقد استحوذ الفقر على أهالي تركيا وسوريا، وبلغ استياء الأهالي هناك ما بلغ.

إننا لننكت بعهودنا إذا تراخينا في إدارة شؤون الحكومة، قبل أن يحين الوقت لتسليم زمامها إلى الحكومة الوطنية التي ننوي تشكيلها في المستقبل، فلا

تغرنكم الظواهر فقد كان العراق تحت سيطرة حكومة أجنبية مدة مائتي عام، ومهما سلمت النيات، فلا يمكن تأسيس حكومة وطنية في لحظة واحدة، بل لابد من التدرج في هذا السبيل، وإلاّ فالفشل مؤكد، واعتقدوا بأنني وجميع رجال الحكومة متشربون بروح الرغبة في تنفيذ «البيان» الذي تلوته عليكم، غير أننا لا نستطيع القيام بالأمر المستحيلة، واعلموا أن مصالحنا موحّدة، وما يهمكم يهمنا، وأشكركم في الختام لاستماعكم أقوالي، ويسرني معرفة اقتراحاتكم، وسأرفعها إلى حكومة جلالة الملك المهمة كل الاهتمام بمصير العراق^(١).

مناقشة سياسة الحكومة:

كان هذا نص الخطاب الذي ألقاه «نائب الحاكم الملكي العام» على المندوبين والمدعويين وقد نشرناه هنا، كأحسن وثيقة تحدد أهداف السياسة البريطانية في العراق.

ونود الآن أن ندرج آراء المندوبين في هذه الأهداف، فقد انتصب السيد محمد الصدر فقال:

إن الحركة في البلاد، هي حركة سلمية لا يقصد منها إثارة القلاقل، وجل مطلبنا هو تأليف حكومة وطنية تؤلف على حسب تصريحات الحلفاء، وفي مقدمتهم بريطانيا وفرنسا في تصريحهما الذي أذاعته في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨ م^(٢) وعملاً بقرارات مؤتمر سان ريمو، وقد انتدبتنا الأمة

١ - جريدة العراق العدد (٣) الصادر بتاريخ ٣ حزيران ١٩٢٠.

٢ - كتب الكابتن Mann حاكم الشامية السياسي رسالة إلى والدته في ٤ حزيران ←

للمفاوضات معكم بهذا الأمر، وهي تنتظر بفارغ الصبر تحقيق ذلك، وطلب الإسراع في تنفيذ هذه القرارات لتطمئن قلوب الأمة.

أما طلبهم اليوم فهو عقد مؤتمر وطني يمثل الأمة، ينتخب أعضاؤه من كافة أهالي البلاد العراقية وفقاً لأصول تأليف المؤتمرات، وتكون مهمته المفاوضة مع حكومة الاحتلال للبت في صورة تأليف الحكومة... ومنح الحرية في المخابرات بين سائر أنحاء هذا القطر، وتطلق الحرية للصحافة... وأن الذي أورده شفهاً قد تقرر بين أعضاء الوفد، وكتب ووقع عليه جميعهم^(١).

قال السيد الصدر هذا، فسلم السيد يوسف السويدي إلى نائب الحاكم الملكي العام هذه الوثيقة:

→ ١٩٢٠ جاء في ختامها:

«ولا شك أن هؤلاء - يريد المعارضة - يضربون على وتر حقيقي واحد وهو أن الحلفاء، ونحن في ضمنهم، حنثوا بالوعود. فإذا قرأتم التصريح البريطاني - الفرنسي المذاع في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨ والبيان الذي أذيع على أهالي بغداد في يوم دخولنا المظفر إليها في آذار ١٩١٧ سوف تجدون بأن هذا القول صحيح تمام الصحة. كما أن تعاملنا مع الصهيونيين أيضاً لم يكن شيئاً سديداً، وعلى هذا فإن الدعاية المبنوثة ضدنا دعاية محكمة إحكاماً مدعهاً، كما أنها تدعو جميع الناس إلى أن يهبوا ويطالبوا بحقوقهم بموجب وعود الحلفاء من دون أن تشير إلى العنف أو تغرق في الحط من شأن الحكومة الحاضرة. ولا أدري ماذا يمكننا أن نفعله تجاه هذه الوعود التي نكثت فليس هناك غير الحمق والسياسيين كان يمكن أن لا يبرؤوا بالوعود لأنها ما دامت قد أعطيت فقد أصبحت شيئاً ملزماً».

١ - جريدة العراق العدد (٣) الصادر بتاريخ ٣ حزيران ١٩٢٠ م.

الوفد يقدم مذكرته:

إلى سعادة الحاكم الملكي العام المحترم

تعلمون أن الشعب قد انتدبنا بمظاهرتة التي أقامها ليلة ٧ رمضان الحالي، الموافق ليلة ٢٦ مايو، للنيابة عنه في مطالبة السلطة المحتلة، ومفاوضة رجالها بشأن تنفيذ ثلاثة مطالب جوهرية يرى جمهور الشعب ومعظم قادة آرائه ضرورة تنفيذها حالاً وهي:

أولاً: الإسراع في تأليف مؤتمر يمثل الأمة العراقية ليعين مصيرها فيقرر شكل إدارتها في الداخل، ونوع علاقاتها بالخارج.

ثانياً: منح الحرية للمطبوعات ليتمكن الشعب من الإفصاح عن رغائبه وأفكاره.

ثالثاً: رفع الحواجز الموضوعة في طريق البريد والبرق بين أنحاء القطر أولاً، وبينه وبين الأقطار المجاورة له والممالك الأخرى ثانياً، ليتمكن الناس هنا من التفاهم مع بعضهم، ومن الاطلاع على سير السياسة الراهنة في العالم.

فبصفتنا نواباً عن أهالي بغداد، والكاظمية، نطلب إليكم أن تصادقوا على تنفيذ هذه المطالب الثلاثة بكل سرعة ممكنة، وأن تهتموا حالاً بمراجعة حكومة جلالة الملك في ما تلزمكم مراجعتها به من تنفيذ المطالب المذكورة. ولا يعزب عن بال سعادتكم ما في قبول هذه المطالب وإحلالها محل الإجراء والتنفيذ من صيانة الأمن، وحفظ النظام والسلام العام. وإنا ننتهز هذه الفرصة فنقدم إلى سعادتكم فائق الاحترام والإكبار.

مندوب آخر ينطق:

وقد أردف السويدي المذكرة التي سلمها إلى الكولونيل اي . تي . ولسن بقوله:

«إن ما ذكرتموه في خطابكم بخصوص مستقبل هذه البلاد ينطبق كل الانطباق على مطالبنا. فقد قلتم إن المؤتمر قرر استقلال سوريا والعراق باتفاق بريطانيا وفرنسا، وقلتم إن هذا الأمر لا يتم إلا بانتخاب مجلس عال يمثل العراق ويرأسه رئيس عربي لكي تجري التشكيلات الإدارية بمعونه. وذكرتم أنكم ترغبون أن يتم هذا الأمر ساعة أقدم لكن الموانع أعاقتكم عن تنفيذه. ونحن نبدي أسفنا العظيم لذلك ونقول: لم هذا التأخير؟ فإن حياة كل فرد من الأمة تتوقف على تحقيق ذلك، والأمن مستتب في البلاد، فلا داعي هناك إلى تأخير إنشاء الحكومة الوطنية، التي هي مطمح أنظار جميع الأهالي»^(١).

وألح السيد يوسف السويدي على الإسراع في تأليف «الحكومة الوطنية» حتى أسند إلحاحه إلى مقررات «مؤتمر سان ريمو» فردّ عليه ولسن: إن مؤتمر سان ريمو قرر استقلال سوريا والعراق، على أن تكون الأولى تحت وصاية فرنسا، والأخير تحت وصاية انكلترا. فأجابه السويدي بقوله «عليكم أن تشكلوا الحكومة الوطنية الآن، أما الوصاية فهذه مسألة بيننا وبينكم لأنه لا بد وأن يكون لنا فيها رأي»^(٢).

١ - جريدة العراق العدد (٤) الصادر بتاريخ ٤ حزيران ١٩٢٠.

٢ - تاريخ القضية العراقية: ص ١٧١ - ١٧٢.

وقد أنحى الناس والمندوبون باللائمة على السيد السويدي إذ إنه بهذا التصريح، أو هذا الإلحاح، يكون قد اعترف بشرعية «اتفاقية سان ريمو» التي كان العرب قد أعلنوا سخطهم عليها، وعدم اعترافهم بها. كما أن السيد محمد الصدر احتج على صاحب «جريدة العراق» نافياً ما أسنده إلى سماحته من أنه قال «وعملًا بقرارات مؤتمر سان ريمو».

وردّ الحاكم الملكي العام على أقوال السידين «الصدر والسويدي» أنه سيرفع مذكرة المندوبين العراقيين إلى حكومته البريطانية، ويحثها على الإسراع في تنفيذ السياسة المقررة بحق العراق، وإن لم تكن «هي» مطلقة اليد والإرادة بالنظر لوجود عصبة الأمم.

وتقول المس بيل:

«إن الكولونيل ولسن وعد بأنه سيطلب إلى حكومة صاحب الجلالة أن تعجل بالأمر على قدر الإمكان. وعند إيصال مقررات الاجتماع إلى لندن اقترح صرف النظر عن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة، واتخاذ ما يلزم لجمع المجلس التأسيسي، واستشارته حول شكل الحكومة المقبل حالما يتم وضع شروط الانتداب»^(١).

الحكومة البريطانية تقرر سياستها:

في الوقت الذي كانت هذه الأمور تجري في بغداد، كانت الحكومة البريطانية في لندن قد قررت سياستها النهائية فيما يتعلق بالعراق، وذلك ببلاغ

نشرته جريدة العراق الصادرة في يوم ٤ شوال ١٣٣٨ هـ و ٢١ حزيران ١٩٢٠ م تحت العدد المرقم «١٧» وهذا نصه:

«منشور رقم ٧٠»

حيث إن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قد تقررت وكالتها في خصوص العراق، فتتوقع أنه سيكون من الشروط المزبورة:

أولاً: جعل العراق حكومة مستقلة تضمن استقلالها جمعية عصبة الأمم وتوكل بريطانيا العظمى وكالة بها.

وثانياً: تكليف الحكومة البريطانية بالمسؤولية عن حفظ السلم الداخلي والأمن الخارجي.

وثالثاً: إلزامها بتشكيل قانون أساسي. وبأن تستشير أهالي العراق في مسألة تشكيله، مع ملاحظة حقوق الأجناس المختلفة الموجودة في بلاد العراق ورغائبها ومنافعها، فتحثوي الوكالة المذكورة على شروط لتمهيد مسالك الرقي للعراق، بصفة حكومة مستقلة إلى أن تتمكن على الوقوف بنفسها، فحينئذ تنتهي مدة الوكالة.

فقررت حكومة جلالة الملك تكليف سير برسي كوكس بتنفيذ هذه المهمة، فعليه سيرجع سعادته إلى بغداد في موسم الخريف، ويتقلد وظيفة الممثل الأعلى للحكومة البريطانية في العراق، بعد انقضاء الإدارة العسكرية الموجودة الآن، وستعطى السلطة لسير برسي كوكس لتنظيم موقت:

أولاً: مجلس شورى تحت رئاسة عربي.

ثانياً: مؤتمر عراقي يمثل جميع أهالي العراق ينتخب أعضاؤه

باختيارهم، فيكون مما يجب عليه تجهيز القانون الأساسي المار ذكره
باستشارة المؤتمر العراقي.

بغداد ١٧ حزيران سنة ١٩٢٠ (١)

ولم يشأ الحاكم الملكي العام أن يمر ببيانه المذكور مر السحاب فصحه
بيان خطير آخر هذا نصه:

بيان

«حيث إنه يظهر أن بعض الأشخاص قد أشاعوا بأن الحكومة البريطانية
على وشك أن تسحب قواتها العسكرية من العراق، وإشاعات أخرى تفضي إلى
الإخلال بالأمن العام، فعليه أنا سير أرنولد تالبوت ولسن . كي . سي . آي . ثي .
سي . ايس . اي . سي . ايم . جي . دي . اس . ا . و . نائب الحاكم الملكي العام في
العراق، أنشر لأجل إفادة العموم: بأن الحكومة البريطانية من حيث إنها مسؤولة
عن السلم الداخلي والأمن الخارجي في هذه البلاد، ليس لها أدنى مقصود بأن
تسحب من البلاد قواتها العسكرية، بعضها أو كلها، بل بالعكس لا تزال تحفظ
قوات عسكرية من جميع أنواع الأسلحة، تكفي لقضاء واجبات حفظ السلم
الداخلي، والأمن الخارجي، كفاية تامة، وإني عند اللزوم لا أقصر أن أطلب من
السلطات العسكرية المساعدة الكاملة للقوة الملكية

حرّر في اليوم السابع عشر من شهر جون سنة ١٩٢٠

قائم مقام اي . تي . ولسن

نائب الحاكم الملكي العام في العراق

١ - تجد نص هذا المنشور في «مجموعة البيانات والاعلانات» الصادرة بين ١١ مارت
١٩١٧ و ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠ ص ٣٤٤ - ٣٤٥ أيضاً.

ويقول ولسن، إنه أراد بهذا البيان أن يوقف الوطنيين عند حدّهم إلّا أنه لم يأت بأية نتيجة^(١).

جمعية شورية أم مؤتمر عام:

في الوقت الذي كان المندوبون ينظمون مطالبهم الوطنية، ويستحثون الجهات العليا للشروع في عقد مؤتمر عام يمثل الأمة العراقية تمثيلاً صحيحاً، فيقرر مصيرها تقريراً صريحاً، أصدر نائب الحاكم الملكي العام، أمراً إلى الحاكم العسكري والسياسي في بغداد، يأمره فيه انتخاب هيئة من أفاضل البغداديين لتعاونه على تأليف جمعية شورية لولاية بغداد، يكون لأعضائها وظيفتان:

الأولى: تقديم المشورة فيما يعرض عليهم من المسائل.

الثانية: تنبيه الحكومة إلى المسائل المتعلقة بسكان البلاد التي يرى أحد الأعضاء لفت نظر الحكومة إليها^(٢).

١ - ولسن في كتابه Loyalties ص ٢٦٥.

٢ - هذا هو نص الدعوة التي وجهها السراي . تي . ولسن:

إلى الحاكم العسكري والسياسي في بغداد
أصرح لك أن تنتخب هيئة من أفاضل البغداديين، وتدعوهم إلى معاونتك على تأليف
جمعية شورية لولاية بغداد يكون لأعضائها وظيفتان:
الأولى: أن يقدموا لك مشورتهم فيما يعرض عليهم من المسائل.

الثانية: أن ينهوا بواسطتك الحكومة المركزية إلى المسائل المتعلقة بسكان البلاد التي يرى
أحد الأعضاء لفت نظر الحكومة إليها.

ويجب على الأخص أن تستشير هذه الجمعية الشورية في المسائل العمومية: كالزراعة،

ولكن تطوّر الموقف الحربي في الفرات الأوسط، وإعراض المندوبين عن الإسهام في هذه الجمعية الشورية، أحبطا المشروع فوطدت السلطة عزمها على دعوة ممثلي العراق السابقين في المجلسين العثمانيين «مجلس الأعيان ومجلس المبعوثان» إلى تأليف لجنة تشترك مع الحكومة القائمة في وضع التعليمات المقترضة لإجراء الانتخابات اللازمة لتأليف المؤتمر الذي أشار إليه بيانها الصادر في ١٧ حزيران ١٩٢٠ م، فأصدرت هذا البيان:

منشور:

قد أعلنت إجازة حكومة جلالة ملك بريطانيا في تكوين مؤتمر عام منتخب من أهالي العراق بمنشور مؤرخ ١٧ حزيران سنة ١٩٢٠ وإذ يجب قبل تكوين المؤتمر المذكور، سن قانون للانتخابات وتنظيم الأمور المتعلقة بذلك،

→ والري، وتحسين الطرق، والمواصلات، والأمن العام، والصحة العمومية، واستملاك الأراضي، وضرب الضرائب، والرسوم الأميرية. أما مسائل البلدية المحضة، فالقاعدة أن يترك أمر النظر فيها إلى مجالس البلدية الذي أمل أن يتم انتخاب أعضائه قريباً، ولا يجوز للجمعية الشورية التي تؤلفها أن تبحث في المسائل والدعوى التي كانت قد قدمت أو تقدم إلى المحاكم المدنية أو الجنائية للحكم فيها، وليس للجمعية الشورية سلطة للبت في أية مسألة لا تتعلق رأساً بولاية بغداد ولا تخصها، وبموجب هذه الشروط يكون مجال مباحثات الجمعية الشورية واسعاً ما أمكن. وفي المسائل الفنية والخصوصية يجوز لك أن تستعين على حلها بأعضاء إضافيين ذوي خبرة فنية، تعينهم للنظر في تلك المسائل المعروضة على بساط البحث.

وقد تألفت في البصرة وغيرها جمعية شورية كهذه، وتمت على يدها أعمال نافعة تدعو إلى مزيد الإعجاب، فلي أمل وطيد في جمعيتك الشورية أن تثبت أنها ليست أقل فائدة لحكومة العراق وأهاليه. ولي أمل وطيد أيضاً أن تقوم الجمعية بنصيب كبير من المعاونة إلى الأهالي بسرعة لتمهيد السبيل إلى الحكم الذاتي. انتهى.

فقد فوضت حكومة جلالة ملك بريطانيا الحاكم الملكي العام أن يدعو الأشرفين من مندوبي الأمكنة المختلفة، إلى الاشتراك مع الحكومة الملكية في تشكيل المشاريع اللازمة للانتخابات المقرر إجراؤها، وتخطيط الساحات الانتخابية، وإعداد سجلات المنتخبين، وإحضار مقتضيات الانتخابات. وإذ يوجد الآن في العراق من انتدبوا فيما سبق من الأيام عن هذه البلاد للمجلسين العثمانيين «مجلس الأعيان ومجلس المبعوثان» وكان لهم سابق معرفة في الأمور العائدة إلى الانتخابات والمصالح العامة، فقد دعاهم جميعاً الحاكم الملكي العام للحضور ببغداد في يوم غير بعيد، لكي تتشكل منهم لجنة تشترك مع الحكومة الملكية في وضع المشاريع اللازمة للانتخابات المقرر إجراؤها، وتخطيط الساحات الانتخابية وإعداد سجلات المنتخبين، وإحضار مقتضيات الانتخاب كما سبق.

وسيطب من أعضاء اللجنة المذكورة تعيين أحد منهم للرئاسة عليهم، وانتداب أعضاء زيادة على عددهم من الساحات التي لم يحضر منها عضو، لموت بعض الذين انتدبوا سابقاً، وغياب بعضهم، أو لتعذر حضوره لأسباب أخرى.

أما مسألة عدد الأعضاء اللازم انتدابهم كما سبق، والساحات التي يلزم الانتداب عنها، فهذه مسألة ستخبر اللجنة الحاكم الملكي العام عنها، وعلى نتيجة المخابرات يصدر القرار.

حرّر في بغداد في اليوم التاسع من شهر جولاى (تموز) سنة ١٩٢٠

القائم مقام أي. تي. ولسن: وكيل الحاكم الملكي العام^(١)

أثر هذا المنشور:

لقيت فكرة «تشكيل المشاريع اللازمة للانتخابات المقرر إجراؤها وتخطيط الساحات الانتخابية» الوارد ذكرها في هذا المنشور بعض الارتياح في الأوساط الوطنية، وطالب المندوبون في عريضة رفعوها إلى نائب الحاكم الملكي العام، في ٢٥ شوال ١٣٣٨ و ١٢ تموز ١٩٢٠:

«أن تستند المشاريع كلها إلى مستند قانوني لتنطبق على أساس قويم. وأن ينفذ ما هو ملائم من احكام قانون مجلس النواب العثماني، في تأليف المؤتمر العراقي، كي يكون الأمر موافقاً لرغائب الأهلين، ومطابقاً لقرار الدولتين الفخيمتين البريطانية والفرنسية، اللتين أعلنتا فيما سبق أنه لا يخطر في خلديهما قط إرغام سكان البلاد العراقية والسورية على قبول نظمات وقوانين مخصوصة»^(١).

ولا سيما وأن الحقوق الدولية والأساسية تقضيان بتنفيذ قوانين الدولة التي انفصلت عنها البلاد حرباً إلى أن يبت في مصيرها نهائياً.

واستدعي السيد طالب النقيب من البصرة ليرأس اللجنة التي تألفت من تسعة عشر عضواً من النواب والأعيان السابقين، واجتمعت اللجنة في ٦ آب ١٩٢٠ وقررت دعوة بعض الوطنيين للاشتراك فيها «وإن لم يكونوا في البرلمان العثماني السابق» فأبى الوطنيون التعاون معها فضاقت السلطة بالمعارضين ذرعاً فقررت إنهاء المواليد والمظاهرات، ووضع حد لذلك.

إنهاء المواليـد وإبعاد الزعماء:

وفي فجر يوم ٢٧ ذي القعدة ١٣٣٨ و ١٢ آب ١٩٢٠ كبست الشرطة دور أربعة من الوطنيين المتطرفين وهم:

الحاج محمد جعفر أبو التمن، ويوسف السويدي، والشيخ أحمد الداود، وعلي أفندي فـهـرب الأول والثاني والرابع إلى ربوع الفرات الأوسط^(١) وأرسل الثالث إلى «جزيرة هـنـجـام» في الخليج العربي.

وقومت الشرطة في محلة «خضر الياس» في أثناء تحريها دار السويدي، وتبادل إطلاق النار بينها وبين المجاورين للدار المذكورة، فاستنجدت بالقوى اللازمة، لإعادة النظام إلى نصابه، فأسفرت المقاومة عن قتل ستة من الأهلين، وجرح ثلاثة من الشرطة و ١٢ من الأهـلـين ثم جرت محاكمة ستة آخرين أمام محكمة عسكرية قضت بإعدامهم فقتلوا مساء ١٧ من الشهر المذكور رمياً بالرصاص، وهذه أسماؤهم كما جاءت في العدد (٧٠) من جريدة العراق بتاريخ ٢١ آب ١٩٢٠:

١- سلمان بن أحمد.

٢- شامي بن محمود.

٣- حسن بن حميد.

١ - على أثر وصول هؤلاء الثلاثة إلى النجف كتب أحدهم إلى مس بل في بغداد يتنصل من تبعة العمل الذي أسند إليه ويعرض استعداداه لخدمة السلطة المحتلة بكل ما أوتي من حيوية ونشاط.

٤- محمد بن سلمان.

٥- صالح بن محمد.

٦- أحمد بن عبد الله.

ولم تكتف السلطة بما عملت فأبعدت إلى هنجام في الخليج العربي كلاً
من السادة:

١- جلال بابان.

٢- عارف السويدي.

٣- خليل مصطفى الخليل.

٤- محمد جعفر الشيبلي.

٥- محمد مصطفى الخليل.

٦- نوري فتاح.

٧- أحمد شهاب الجنابي.

٨- عبود زيدان الجنابي.

٩- السيد أمين المتولي.

١٠- السيد أحمد المختار.

١١- عبد الحميد كنه.

١٢- السيد مهدي رئيس البونيسان.

١٣- المحامي إبراهيم ناجي.

١٤ - محمد صبري سعيد.

١٥ - مصطفى بك الأطرش.

كما أبعدت من الناصرية كلاً من عبد الكريم الروضان وجايد الظاهر ومنجي، وهما من رؤساء آل إبراهيم، ومن البصرة يوسف كمال، ومن الديوانية الحاج مخيف ومن قرية بلد عبد الحميد، وأرسلت مع هؤلاء الذوات المدعو عبد الغني المندلاوي ليكون عيناً عليهم.

وقد انحل «حزب حرس الاستقلال» السري بعيد تشتيت شمل أعضائه بنفي بعضهم واختفاء البعض الآخر.

وادعت السلطة أنها عثرت أثناء تحريها دار السويدي على مكاتب موقعة من قبل «عبد المجيد كنه» تثبت بأن «كانت له يد قوية في تأليف عصابة من القتلة ترمي إلى إرهاب وقتل كل من لا يجاري المبادئ المتطرفة التي اتخذها حزبه، وقد ثبت عليه الجرم فحكمت عليه المحكمة - العسكرية - بالإعدام شقاً فتأيد الحكم وشنق ليلة السبت ٢٥ أيلول سنة ١٩٢٠»^(١).

السلطة تسوغ الاضطهاد:

أما الأسباب التي ركنت إليها السلطة لإنهاء حفلات المواليد فقد تضمنها بلاغها الصادر في ١٢ آب على لسان أمير اللواء «ساندرز» القائد المنوط بأمره

١ - جريدة العراق العدد (١٠٠) والذي نعرفه عن هذه الحادثة أن الفقيه كان قد حكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات فقط من قبل المحكمة العسكرية ولكن خصومه خافوا بأسه إذا ما خرج من سجنه، بعد انتهاء مدة محكوميته، فوشوا به لدى السلطة، وحسنوا لها إعدادهم ليأمنوا بطشه وليرتهب الناس.

الدفاع عن بغداد وهو:

منشور إلى أهالي بغداد

اعتاد بعض المفسدين، منذ شهر رمضان، أن يعقدوا المواليد في ليالي الجمعة، ظاهراً لمقاصد دينية، ولكن في الحقيقة لتهييج أفكار الناس ضد الحكومة، وللبث روح الاختلاف، ولكي لا يجد الناس مجالاً لسوء الظن بأن السلطة المحتلة تريد الممانعة في المذاكرة العلنية الحرة فهي اجتنبت إلى الآن المداخلة في هذا الموضوع. ولكن كما تبين في أن الحرية الممنوحة قد أساؤوا استعمالها، وأن المحركين يضلون العوام بضلال مبین، بجسارتهم ومذاكراتهم في مجالس المولود، فلهذا وجب علينا أن نعلن أن انعقاد المواليد ممنوع، وأن انعقاد الاجتماعات لمقاصد سياسية تعرض القائمين بها لأشد العقاب، إلا إذا كان ذلك مطابقاً للقانون العثماني في هذا الموضوع، وبإذن من حاكم بغداد العسكري والسياسي. ولقد شكل مجلس عرفي للنظر في مثل هذه الجرائم التي تقع ضد الأمن العام. اهـ^(١)

ساندرز: أمير لواء القائد المنوط بالدفاع عن بغداد

عن القائد العام للجيش المحتلة في العراق

في دار عبد القادر الخضير:

قال اي . تي . ولسن، في ص ٢٦٨ من كتابه «تصادم في الولاء»:

إنه أراد قبل أن يبطش بالوطنيين، ويعلن الإدارة العسكرية في البلاد، الاجتماع بالمطرفين للوقوف على آرائهم في الحالة العامة، وما تتطلبها من تدابير، فاجتمع بثلاثة منهم في دار عبد القادر باشا الخضير على دجلة في بغداد، وبعد أن جاملهم بالعبارات المعتادة. وتحدث عن السياسة الخارجية، عرج على الموضوع الذي اجتمعوا من أجله، وتكلم في أمر الانتداب الذي عهد به إلى بريطانيا «فقالوا إنهم يصدقون أقواله إلا أن بينه وبينهم فارقاً كبيراً: فقد عرف العالم أن الانتداب إلحاق مستور، وأيد الفرنسيون هذا الاعتقاد بالعمل... أما اعتزام انكلترا إنشاء حكومة وطنية فلا يكفي ولا يقبل به الناس، لأن جعل العراق في وضعية دون الاستقلال التام يأتي بأضرار جمة. ولما أنذرهم ولسن بأن الحكومة البريطانية ستضطر إلى محافظة النظام بالقوة العسكرية، ورجاهم أن يمنعوا ما يؤدي إلى سفك الدماء، أجابوه أن الدم المسفوك أرخص أثمان الاستقلال. فلما قال لهم إن الثورة ربما أخرت تحقيق ما ترمي إليه البلاد عشر سنوات أجابوه بهدوء: إن الحرية تؤخذ ولا تعطى، وإن الثورة سواء أنجحت أم لم تنجح فإنها أفضل طريق، بل الطريق الوحيد لنيل الاستقلال، وإن الشعوب الأوربية لا تسلم إلا للقوة، وقد سلمت بريطانيا للقوة في الأفغان... وهي تضعف أمامها في مصر.

وهكذا انتهى الاجتماع على غير نتيجة.

ومن طريف ما يروى في هذا الصدد أن الكابتن مان Mann حاكم الشامية

السياسي، كتب إلى المستر غوردن في لندن رسالة بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٢٠ م قال فيها:

«نحن الآن وسط موجة هدامة من الوطنية تستهدف - بطرق الأفضل أن لا أقول شيئاً عنها - استنهاض البلاد لتعلن أنها لا تريد الانتداب، وأنها تريد تكوين ولايات عربية متحدة ومستقلة. إنني ما زلت متطرفاً بوطنيته كما كنت في انكلترا لكن الوطنية إذا استغلتها عناصر جاهلة لا تريد الخير لبلادها تصبح وطنية خطيرة»^(١) اهـ.

الفصل الخامس:

الأسباب المباشرة للثورة

توطئة:

للثورة العراقية مؤثرات خارجية متنوعة، وعوامل داخلية كثيرة، نوجزها فيما يلي:

لما أعلن الحسين بن علي، شريف مكة المكرمة، الثورة على الترك في اليوم التاسع من شهر شعبان سنة ١٣٣٤ هـ، والعاشر من شهر حزيران سنة ١٩١٦ م، عمِل الانكليز على دعم ثورته كثيراً. فقد أمدوه بالمال والسلاح والعتاد، ومهدوا للأسرى العرب الذين كانوا يقتلونهم في صفوف الجيش العثماني للالتحاق بالثورة المذكورة، وقاموا بدعاية واسعة النطاق لتفجير العرب من الترك، ونقض دعوى الجهاد التي أعلنها سلطان العثمانيين ضدهم. ولما كان معظم الضباط والجنود الذين التحقوا بثورة الحسين من العراقيين، كان من الطبيعي أن تنتشر أخبار هذه الثورة في العراق انتشاراً عظيماً، وأن تذاع أغراضها وأهدافها بين أبنائه ذيوماً واسعاً، هذا إلى الدعاية التي نظمها الانكليز

لها في العراق، وفي أجزاء الوطن العربي، والكتب والمجلات والصحف التي نشرها في سبيلها، مما نبه الغافل، وهيج المشاعر. هذا من جهة.

ومن الجهة الأخرى فإن أنباء الثورة التي قام بها الأحرار المصريون في العشرة الأولى من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٣٧ هـ (آذار ١٩١٩ م) في وجه الطغيان الانكليزي، والأعمال الخارقة التي أتوا بها لمكافحة الاستعمار البريطاني في سقي النيل، ألهبت الحماسة في نفوس العراقيين المثقفين، وجعلتهم يفكرون في ضرورة الاستفادة من هذه الأحداث للانعتاق من ربقة الاحتلال الذي كانوا فيه.

يضاف إلى ذلك أن قيام الحكومة الفيصلية في الشام قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى، وانخراط معظم الضباط العراقيين فيها، وتمتعهم بالمراكز المهمة في دواوينها، وسعي «حزب العهد العراقي» في دمشق لأن تكون للعراق حكومة عربية، مثل الحكومة الفيصلية في الشام، كل ذلك أوجد غلياناً سياسياً زاد في شدته ظهور نيات الانكليز السيئة نحو مستقبل البلاد.

فالثورة الحجازية، والوثبة المصرية، وقيام الحكومة الفيصلية في الشام، وعبث الحلفاء قبلئذ بالعهود التي قطعوها للعرب، على النحو الذي بسطناه «في الفصل الثاني» كانت كل هذه من المؤثرات الخارجية في الثورة العراقية.

أما عواملها الداخلية فتكاد تنحصر فيما يلي:

١ - سوء الإدارة المحتلة

أ - بيانات الحملة العسكرية:

لما جرّدت الحكومة البريطانية حملتها العسكرية لاحتلال العراق في الرابع من شهر تشرين الأول عام ١٩١٤ م، عينت ممثلها السياسي في الخليج العربي «السير برسي كوكس» ممثلاً سياسياً لها في هذه الحملة، فما كاد «كوكس» يتقلد زمام منصبه الجديد، حتى أذاع بلاغاً على الحكام والشيوخ العرب تأريخه ٣١ تشرين الأول ١٩١٤ يطمئنهم فيه على أموالهم، ومعتقداتهم، ويطلب إليهم المحافظة على الحياد، وعدم القيام بما من شأنه الإضرار بالمصالح البريطانية^(١).

فلما كان اليوم التالي أصدر «كوكس» بلاغاً آخر عن اعتزام حكومته البريطانية المحافظة «وعدم التعرض للأماكن المقدسة، مادام الحجاج أو الزوار الهنود القادمون من الهند، لا يعترضهم أحد في طريقهم»^(٢).

فلما احتلّ الجيش البريطاني مدينة البصرة في غرة المحرم عام ١٣٣٣ هـ و ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩١٤ م، أبدلت القيادة العسكرية عنوان وظيفة السير برسي كوكس من «الممثل السياسي» إلى «رئيس الحكام السياسيين» ووضعت تحت تصرفه عدداً من الضباط العسكريين، الذين أمكنها الاستغناء عن

١ - السير برسي كوكس في The letters of Gertrude Bell P. 507 أما أصل البلاغ

فتجده في كتاب نبي . تي . ولسن ص ٣٠٩.

٢ - E. T. Wilson, A clash of Loyalties P. 310.

خدماتهم في الوحدات العسكرية، فأصدر «كوكس» بلاغاً ثالثاً إلى «أهل البصرة» ذكر فيه الأهلين بأن الجيش البريطاني إنما يحارب الحكومة التركية، لا الأهلين الذين يضمّر لهم كل خير وفلاح.

وكان القصد من جميع هذه البيانات، الفتّ في عضد الوحدة الإسلامية، وإثارة النفرة بين العراقيين والحكومة العثمانية، جرياً على قاعدة «فرق تسد»، وهي السياسة التي تتمسك بها الحكومة البريطانية في مختلف الظروف والأحوال، ولا سيما وأن العرب يؤمّد كانوا موالين للدولة العثمانية المسلمة، ولم يكن الحسين قد ثار بعد، ولم يقطع الانكليز عهودهم له في احترام استقلال العرب في حدود وطنهم الأكبر.

وفي يوم ١٤ شباط ١٩١٥ م أذاع «السير برسي كوكس» بلاغاً جديداً، لكنه كان خطيراً، وهذا نصه:

«إلى جميع من يعينهم الأمر

يعلم الجميع، أن مناطق العراق فيما بين الفاو والقرنة، قد أصبحت الآن محتلة من قبل القوات البريطانية منذ شهرين مضياً.

لقد بينا مراراً إلى الجمهور، أن الحكومة البريطانية قد اضطرت ضد رغبتها، إلى محاربة تركيا بسبب الأعمال العدوانية التي قامت بها الحكومة التركية بتحريض من ألمانيا، غير أن أعمال القوات البريطانية الحربية موجهة نحو الحكومة التركية وجنودها فقط. أما العرب فإن الحكومة البريطانية ليست لها رغبة في أن تعاملهم كأعداء لها، طالما ظلوا هم أنفسهم أصدقاء ومحايدين، وطالما امتنعوا من حمل السلاح ضد جيوشها. بل إن الحكومة البريطانية على العكس ترغب في تحرير العرب من ظلم الترك، وتيسير التقدم لهم، وزيادة

رفاههم، وصناعتهم.

لقد أبدى الكثير من شيوخ العرب والقبائل في ولاية البصرة، مدركهم مصالحهم الخاصة، رغبتهم في التسليم إلى السلطات البريطانية، أو وقفوا بعيداً عن الحركات الحربية، بين الحكومتين بمحض إرادتهم، غير أن بعض الأشخاص من الطائشين^(١) قد أغراهم العدو على حمل السلاح لمساعدته ضد الجيوش البريطانية.

لقد أصدرنا هذا التنبيه لنحذر جميع الشيوخ، والقبائل، في ولاية البصرة، وبضمنها مناطق البصرة، والقرنة، والعمارة، والمتفق، أن أولئك الذين ينحرفون عن طريق الصداقة والحياد، ويحملون السلاح لمعاونة العدو، ستستحوذ الحكومة البريطانية على أملاكهم التي تقع ضمن النفوذ البريطاني، وسوف يعلن في حينه عندما ينفذ أمثال ذلك. هذا ما وجب بيانه».

بأمر قائد القوات^(٢)

ب. ز. كوكس رئيس الحكام السياسيين

«فاقتنع شيوخ الخليج بهذه التطمينات، ولم يصدر منهم خلال مدة الحرب كلها ما يدل على وقوفهم موقفاً معادياً بالنسبة إلينا. وأثبتت الصداقة الراسخة بيننا وبين البارزين من الأمراء كشيخ المحمرة، وشيخ الكويت، وأمير نجد، أنها شيء لا يثمن ليس للحكومة البريطانية فقط بل للقضية العربية أيضاً»^(٣).

١ - يريد بهم المجاهدين.

٢ - Wilson P. 312.

٣ - Review of the civil administration of Mesopotamia للآنسة بيل، تعريب

الأستاذ جعفر خياط، ص ٣.

ب - احتياجات الجيش المحلية:

وقد أدت احتياجات الجيش المحلية، إلى إصدار عدد كبير من البيانات، والإعلانات، والأوامر المعقدة، هيمنت على العلاقات بين الجيش والأهلين، فكانت شديدة الوطأة، صعبة التنفيذ، بحيث انتقدها العسكريون قبل السياسيين. فالسخرة، وجمع الطعام، وإشغال العقارات ببدلات ضئيلة جداً، واستخدام وسائل النقل، وتقييد التجوال والأسفار، وعدم السماح بنقل الجنائز إلى المراقد المقدسة وتعالى الموظفين على الأهلىن، واتباع السياسة الاستعمارية المألوفة فى الهند من حيث عدم المبالاة بالأهلين، ومعاملة الناس بالخشونة، وإذلال المراجعين، ووقوف الحجاب فى وجه مختلف الطبقات، وتولى العسكريين مهام رجال السياسة ورجال الإدارة الذين ألفت طباعهم إلقاء الأوامر بدون اعتراض كل هذه كانت حالات لم يألفها الناس على الرغم من أنهم ذاقوا مرارة الحرب أثناء القتال بين الجيشين: البريطانى والعثمانى، الأمر الذى أدى إلى توسع الهوة السحيقة، التى كانت بينهم وبين العثمانيين.

وقد زاد الطين بلة أن الذين عهدت إليهم إدارة المناطق المحتلة، كانوا يجهلون نفسيات العرب عامة، والعراقيين خاصة، بل الظاهر أنهم حسبوا العراقيين هنوداً، فأسمعوهم قارص القول، وعودوا متشرديهم على امتهان الكرامات^(١) ومس العواطف، وكلم الصدور.

١ - «فكان الحاكم حين يخرج من دائرته يتقدمه أحد الجلاوزة فيصرخ بالناس على طريقة ما تنقله قصص ألف ليلة وليلة عن خروج الملوك وكان معظم هؤلاء الجلاوزة من أكراد

فهيمنت على البلاد جيوش القوضى، والإرهاب، والرشوة، في الوقت الذي أعلنت الحكومة البريطانية، في بلاغاتها المتعددة، أنها جاءت لتتعاون مع العرب، على تحريرهم من ظلم الترك المعتدين، فكانت المعاملة التي عومل بها السكان، لا تختلف عن المعاملة التي يعامل بها المعادون. وأغرب من هذا كله، أن الانكليز كانوا كلما احتلوا مدينة من مدن العراق أبطلوا العمل بقوانينها المدنية، وضربوا بعاداتها وعنعناتها عرض الحائط، إلا ما كان منها موافقاً لسياستهم، وأعلنوا ما يشبه الإدارة العرفية، الأمر الذي أوجب أن تسمى الإدارة الانكليزية في العراق بالحكومة العسكرية، على حين أن اتفاقات لاهاي لستني ١٨٩٩ و ١٩٠٨ تقتضيان على الدول التي تحتل مملكة ما أن تتخذ كل الوسائل الممكنة لتطبيق القوانين المرعية الاجراء، في تلك المملكة.

وقد انتشر تعيين الضباط العسكريين في المناصب السياسية حتى عم العراق بأسره وأصبح مصدر خطر عظيم حتى قال الجنرال ايلمر هالدين في كتابه ثورة العراق في سنة ١٩٢٠:

ج - شهادة قائد القوات البريطانية:

«وعندما تغنت الدول بالسلم، انهمر سيل من الطلبات من قبل الضباط، للاستخدام في الدوائر الإدارية، والسياسية ولما كان هؤلاء الجنود، والضباط،

→ كرمشاه. كانوا يصرخون بالناس بلهجة ملؤها الخشونة صائحين - اخرسوا والزمو جانبي الطريق - أو كانوا يصرخون هائجين - انتبهوا وقفوا على قارعة الطريق صماً بكماً - فإذا مر الحاكم من السوق ولم ينتبه أحد إنما لأنه كان مشغولاً بالحديث مع رفيق له أو مشغولاً بابتياح حاجة فما أسرع ما تهبط السياط على ظهره أو رأسه» اه - على هامش الثورة: ص ١٠١ -

لم يألفوا الاشتغال في المناصب الإدارية، عينوا في المناطق الصغيرة: كالشرطة، وقلعة سكر، والديوانية، وعفك، بينما في المراكز المهمة، عينت القيادة موظفين أكفاء من هيئة الإدارة الهندية... وشغل المناصب والوظائف الصغيرة، ضباط وأفراد من الجيش الانكليزي الذين كانوا يحاربون خلال الحرب العامة في المستعمرات والمناطق البعيدة، ولما كان هؤلاء الضباط لم يطلعوا على وسائل الإدارة، ويجهلون الأحوال والظروف التي تحيط بهذه البلاد - أي بالعراق - عينوا كوكلاء للحكام السياسيين، وأحياناً كحكام سياسيين، وذلك عادة في الألوية الصغيرة. فيظهر من ذلك أن أغلب الموظفين الإداريين والرؤساء العسكريين، يجهلون أحوال هذه البلاد، وعادات سكانها، وأخلاقهم. فكانوا يسألون من حين لآخر الأشخاص، الذين سبق لهم الاشتغال في هذه البلاد، ودرسوا أحوال أهلها في اتباع الطرق الناجعة، والوسائل المفيدة، وبحكم الطبع كانت جميع الأوامر العامة والتقارير، تصدر من قبل الموظفين الذين اشغلوا شتى المناصب في الهيئات الإدارية الهندية. ولما كان العراقيون يختلفون عن الهنود أخلاقاً، وخلقاً، كانت الطرق التي يتبعها رؤساء الدوائر عقيمة وصعبة التنفيذ... وتبين لي خلال رحلاتي هذه، وأحاديثي مع الحكام السياسيين، أن فريقاً كبيراً منهم ضعيف في الإدارة، ضعيف في السياسة، ضعيف في النشاط، وغير كفؤ للقيام بوظائفه، ومنهم من كان يرسل تقريراً ويعقبه بآخر، يختلف فحواه تماماً عن التقرير الأول، وهكذا كانت تنهال عليّ التقارير المتناقضة، فأحار في كيفية تحليلها وتفسيرها»^(١).

د - سلب ثروة البلاد المعاشية:

ولم يكتف الانكليز بما فعلوه بقوانين البلاد وعاداتها، فعمدوا إلى سلب الثروة من أبناء البلاد، ولا سيما المسلمين منهم. فاحتكروا الأقوات وابتاعوها بأبخس الأثمان، ثم باعوها بأثمان غالية جداً، الأمر الذي أدى إلى حدوث مجاعة عامة. وأقاموا في دوائرهم موظفين من أراذل النصارى واليهود، حتى أراذل المسلمين، فكانوا عوناً على هتك حرمان الأعراض، وأزعجوا العقائل في خدورهن، وابتزوا الأموال، وفعلوا المنكرات^(١).

وفي الواقع إن الانكليز أرادوا أن يحكموا البلاد حكماً مباشراً فعينوا لكل لواء، ولكل قضاء حاكماً عسكرياً، وكان هؤلاء الحكام من ضباط المستعمرات، الذين ألقوا الحكم والسيطرة، أو من ضباط الجيش، الذين لم يمارسوا الشؤون الإدارية المدنية، وقد انتقلوا من الخنادق إلى الكراسي فانتفخت أوداجهم صلفاً وغروراً، وازدروا الناس واحتقروهم وساروا فيهم سيرة خشنة، وأوصلوا أنواع الأذى لهم، ولم يكتفوا بذلك، بل اصطنعوا طائفة ممن لا خلاق لهم، فقرّبوهم، وأدنوهم، حتى جعلوهم أخلص مستشاريهم إمعاناً في الإرهاق وتنكيلاً بأهل البلاد الشرعيين لأن السياسة البريطانية كانت تستهدف سحق العنصر الإسلامي. «وهكذا أقامت الحكومة البريطانية الدلائل الملموسة على دحض

١ - هاجمت المانجستر غارديان في عددها الصادر في ٢٤ تموت ١٩٢٠ الإدارة البريطانية في العراق في سنة ١٩٢٠ «لا لأنها تحقق آمال العرب في الحرية والاستقلال حسب، بل إنها رفعت ضرائبهم إلى ثلاثة أضعاف عما كانت عليه قبل الاحتلال البريطاني».

المدعيات التي أغرت بها أهل البلاد، من مساعدة العرب على حكم بلادهم بأنفسهم، وتحريرهم من ظلم الترك المستبدين، فقد أصبحت كل بلد من بلادنا، بل كل قرية من قرانا، يحكمها حكام بريطانيون أو هنود، يجهل معظمهم عادات أهل البلاد وحالتهم الروحية، فأصبح الحلّ والعقد بيد هؤلاء الشيبية الذين تعودوا الحكم في بلاد الهند، ولقد أطلقت يدهم ولم تحدّد سلطتهم، فقاسى الشعب العراقي ما قاسى من أحكامهم الشخصية المخالفة لرغائب الشعب وآماله، ومما يزيد الحالة تعاسة أن هؤلاء الضباط قربوا إليهم نقرأ لا يعتمد عليهم الشعب لمجرّد ظهورهم بمظهر الولاء والخلوص للحكومة فسئمت الأمة لتلك الأعمال، وضجرت من توديع المصالح إلى غير ذويها، وبالرغم عن تدمير الأمة من هذه الحالة لم يفسح لآمالها مجالاً، ولهذا رأت نفسها مضطرة إلى التكاتف والتحاليف في سبيل تأمين المصلحة الوطنية وإعطاء حدّ للأعمال الكيفية»^(١).

أجل! هكذا كانت الإدارة في المدن. أما في الأرياف القبلية، وأما إدارة القبائل، فقد وضع لها نظام مستمدّ من عادات وأوضاع القبائل الأفغانية كان قد وضعه السير هنري دوبس يوم كان مراقباً للشؤون المالية والقضائية في بلوچستان قبل الحرب العالمية الأولى فاعترف بشيخ واحد في كل قبيلة، وأصبح كل شيخ، عُين أو انتخب على هذا الأساس، مسؤولاً أمام السلطة المحتلة عن السلم والنظام في قبيلته، وعن القبض على المجرمين، وحفظ خطوط المواصلات وممتلكات الانكليز، وعن قطع جميع المساعدات والمؤن عن الترك، وكذلك عن جمع الضرائب. ولقاء ذلك أعطي الشيوخ المشاهرات والمساعدات، وأحياناً الأسلحة، فتأيّدت حدود نفوذهم وغض النظر عن

ضرائبهم، وكان كل رئيس يضطر لموالة السلطة لئلا يفقد المساعدة والحنوة^(١).

٢ - موقف علماء الدين

أتينا في المعلومات المتقدمة على بعض العهود والوعود، التي قطعها الحلفاء لضمان عطف العرب على قضيتهم في غضون الحرب العالمية الأولى، وذكرنا طرفاً من كيفية عبث الحلفاء بهاتيك العهود وتلك الوعود، فكان هذا العبث في مقدمة الأسباب التي سلبت الثقة منهم، وبعثت الشك في حسن نياتهم. ثم جئنا على ذكر جملة من الأخطاء الكثيرة، التي ارتكبتها الحلفاء، ولا سيما الانكليز، في إدارتهم البلاد، وما نجم عن ذلك من تفسخ في الأخلاق، واضطراب في الأحكام، وامتهان للكرامات، وأثأت في الصدور، بحيث أصبح سوء الإدارة عاملاً قوياً من العوامل التي أدت إلى نشوب نار الثورة.

ونود الآن أن نعالج سبباً آخر من أسباب الثورة، وهو في نظر الكثير من البحاّث والمؤرخين من العوامل الرئيسية المهمة لاندلاع لهيبتها، ونعني بهذا السبب رجال الدين:

لا يخفى أن المجتهدين من علماء الشيعة الإمامية، مرجع جميع أبناء هذه الطائفة في تلقي الفتاوى والأحكام الدينية. والشيعة يعتقدون أن علماءهم نواب أئمتهم فلا يخالفون لهم أمراً، ولا فتوى، ولا حكماً من الأحكام الشرعية. وقد ظهرت من قديم الزمان طبقات مختلفة من العلماء المذكورين، واختلفت

اجتهاداتهم في كيفية كفاح الغزاة من الغربيين الاستعماريين، فكان بعضهم يرى المسالمة في حالة الضعف، مقتصرأ على القيام بوظائفه الدينية. وقسم آخر يعتقد عقيدة راسخة «بأن الإسلام لا يجتمع مع السيطرة الأجنبية تحت صعيد واحد مهما كانت الأحوال» فعلى كل مسلم أن يستमित في الدفاع عن نفسه، متى هاجمه أو أراد الاستيلاء على بلاده قوم آخرون من غير أبناء دينه المسلمين.

وقد كان من هذين الحزبين جماعات في كربلاء، والنجف، والكاظمية، وسامراء، فلما اندلع لهيب الحرب العالمية الأولى، جرت مناقشات، ومداولات كثيرة، في المحافل الدينية الموجودة في هذه المدن المقدسة، في موضوع الجهاد، والقتال، فكان فريق يدعو إلى المسالمة بسبب ضعف الاستعداد وقلة وسائل الدفاع، وعدم ملاءمة الظروف للقتال، وكانت أكثرية العلماء والطلاب، ولا سيما العرب، من دعاة الحرب والدفاع. وقد تغلب هذا الحزب أخيراً فكان لآرائه وفتاواه النفوذ على جمهور الناس في العراق.

ولما تم للانكليز الاستيلاء على العراق، وظهرت بوادر سياستهم الخرقاء، وأنزلوا بالعراقيين ضروب الظلم والإرهاق، بث العراقيون شكواهم من سوء سياسة السلطة المحتلة إلى العلماء، وأشعروهم بأنهم يفضلون الموت على الحياة، تحت هذا النوع من سيطرة المحتل، وما زالوا يراجعون العلماء، ويؤكدون لهم قدرتهم على مكافحة الجيوش البريطانية، حتى اتفق الطرفان وأيد كل منهما الآخر، على الشروع في مقاتلة الغاصيين^(١).

١ - وقد رأى المشتغلون بالحركة الوطنية من المثقفين أن كسب رجال الدين إلى جانب الحركة التحررية يحقق لها هدفين: أولهما تزييف ادعاء الأتراك في نظر الجماهير على الأقل في أن خلفاء آل عثمان حماة الدين وأنهم يعملون لمصلحة الإسلام؛ وثانيهما

أضف إلى ذلك أن العرب مطبوعون على الأخلاق الكريمة، ومن جملتها الشمم، والإباء، وعدم الصبر على الظلم وعلى تعسف الحكام، فكانوا يستهونون الموت في ساحة الشرف والنضال، على حياة الذل والهوان، فجاءت فتاوى العلماء الأعلام «بامتشاق الحسام في وجه هذا الظلم» ومحاربة هذا الاستبداد، محفزاً لهممهم، ومهيجاً لشعورهم، ولا غرو في ذلك فقد قاد رجال الدين الرأي العام في أيام الانقلاب الدستوري وفي أثناء الحرب العامة فكانوا من أصدق القواد المتفانين في سبيل مبادئهم، ومن أخلص الزعماء المؤمنين بعقائدهم، وكان كل ما لديهم في هذه القيادة الإيمان والعقيدة الدينية التي استفزوا بها الناس للجهاد سواء أكان ذلك في الحرب العالمية أم في هذه الثورة الكبرى.

٣ - تنبه رجال القبائل

لقد بعثت الحرب، وسوء الإدارة، وعنف الموظفين البريطانيين في رجال القبائل، روح التكتل، وتناسي الضغائن والعصبيات القبلية، حيث حلت محلها العصية القبلية العامة.

وقد توهم الانكليز أن بذلهم المال - خلال الحرب - يؤمن لهم امتلاك عقول الناس وقلوبهم، غير أن تحسن الوضع الاقتصادي والمالي، واليسر الذي نشأ بسبب الحرب، وحاجة الجيش المحتل إلى المنتج الزراعي المحلي، مهما بلغت أثمانه، قد يسر تجمع ثروات طائلة بأيدي بعض العراقيين، الذين يحفزهم

→ الاستفادة من نفوذهم في كسب تأييد الجماهير ورؤساء القبائل في الوسط والجنوب للحركة الوطنية ليكتب لها النجاح كلياً وجزئياً.

الأستاذ عبد الله الفياض في كتابه «الثورة العراقية الكبرى» ص ٨٠ - ٨١.

الطموح إلى الحرية إلى البذل في سبيلها، فاستعان بعض القبائل بهذه الثروة الطارئة، وبأسعار الحبوب الفاحشة، على شراء العتاد، والسلاح، والبذل بسخاء في سبيل تحرير البلاد من الهيمنة الأجنبية.

يضاف إلى ذلك أن القبائل في العراق كانت تتمتع بنفوذ واسع، واستقلال غير منكور مدة حكم الأتراك العثمانيين، وكانت كل قبيلة تخضع إلى رئيس تحكمه في أمورها وقت السلم وتسير تحت قيادته وقت الحرب فلما احتلت الجيوش البريطانية العراق، خففت من هذا النفوذ وقضت على هذا الاستقلال وقربت البعض من السراكيل والفلاحين، للقضاء على السلطان الذي كان يتمتع به الرؤساء، مدة حكم العثمانيين هذا إلى الإهانات التي كان الضباط البريطانيون يتعمدون توجيهها إلى هؤلاء الرؤساء، إمعاناً في خضد شوكة نفوذهم، وكلم صدورهم، والخط من مقامهم.

وقد بلورت السلطة المحتلة العادات القبلية في نظام أسمته «نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية» فاعتمد هذا النظام حلّ مشاكل القبائل على التحكيم القبلي واكتفت هي بأخذ الدية (الفصل) وكان صدور النظام في ٢٧ تموز ١٩١٨ مكوناً من ٦٢ مادة وجرت عليه تعديلات عديدة أهمها (قانون تعديل نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية لسنة ١٩٢٤) كما عدل في عام ١٩٣٣ م ثم ألغته الثورة التي أطاحت بنظام الحكم الملكي في العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨.

ولا يخفى أن الزعامة في القبائل العربية عامة، وفي القبائل العراقية خاصة، تكاد تكون وراثية. فالأفراد يعتقدون أن سلطة الشيوخ إنما هي سلطة تكاد تكون مقدسة، وإن أسعد ساعة عندهم تلك التي تتاح لهم الفرصة ليبرهنوا على استعدادهم بتضحية نفوسهم في سبيل مرضاة رؤسائهم، ولهذا نرى الأفراد

يساقون إلى الحروب مسرورين جذلين دون أن يعرفوا الأسباب التي يساقون من أجلها، ودون أن يبتغوا غير مرضاتهم، فكان سعي الانكليز لتقليص هذا النفوذ أو القضاء عليه من جملة الأسباب التي ألّبت عليهم الأفراد والرؤساء معاً، ولهذا وجدنا الانكليز - بعد انتهاء الثورة - يوجهون سياستهم للقضاء على الزعامة بالتفريق، والوشايات، ونحو ذلك لئلاّ يجرأ الرؤساء على استخدام قوة الأفراد مرة أخرى ضد السلطان الحكومي^(١).

٤ - المتزلفون والمتملقون

انتهينا إلى الآن من تعداد أهم العوامل التي أدت إلى حدوث ثورة عام ١٩٢٠ م. ويجب أن لا يفوتنا جعل سلوك المتزلفين، والمتصيدين في الماء العكر، سبباً آخر لذيالك الانفجار التاريخي الخالد.

فقد ألقت حكومة الاحتلال نفسها في أحضان زمرة من الأغنياء، والأشراف عرفوا بالملق إلى السلطة المحتلة. وقد أفنع هؤلاء الاستغاليون ممثلي السلطة بأن الشعب في قبضتهم ورهن إشارتهم، وأنهم يديرون مقاصده وأفكاره حسبما يشاؤون، وهم يفتخرون بتطبيق رغائب الحكومة مهما كان نوعها، فلقيت هذه الوسواس صدوراً رحبة في دوائر المحتلين، لأنها تقتضي

١ - كتب الكابتن مان إلى الليدي ماري في لندن رسالة بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٢٠ م مما جاء فيها:

لقد أضعفنا كثيراً استبداد الشيوخ بحيث أن أفقر الفلاحين أصبح في إمكانه تقديم عريضة إلى معاون الحاكم السياسي لسماع قضيته من دون أن يكلفه ذلك سوى بضعة فلوس. وعلى هذا فإن الفلاحين لا ينظرون إلى الشيوخ اليوم كما كانوا ينظرون في السابق.

تخفيف عبء النفقات عن كاهل دافع الضريبة البريطاني، فلا حاجة إلى حامية كبيرة في بلاد يضعها أشراف أبنائها في قبضة الحكومة المحتلة عن طيبة خاطر، وقد غاب عن بال السلطة أن الرأي العام غير مرتاح لتقرب أولئك المتزلفين منها، وأن له مقاصد ومآرب غير مقاصدهم ومآربهم، وأنه - بقول واضح - بات ينشد الاستقلال، ويحلم بالحرية خصوصاً وأن أخبار قيام الحكومة الفيصلية في الشام، ونشوب نيران الثورة المصرية، كانت ملء الأسماع.

وليت المتزلفين وقفوا عند حد في حيلهم ودسائسهم، فإن بعضهم لم يقتصر على اكتساب عطف الحكومة عليهم، وقبولها برسم العبودية منهم، بل إنهم عمدوا إلى الوشاية والسعاية بالناس فأشاروا بنفي هذا وحبس ذاك. ومن البلية أن أقوالهم الكاذبة كانت تلقى آذاناً صاغية^(١).

قالت المس «بيلا» في مذكرتها التي رفعتها إلى حكومتها البريطانية في شباط ١٩١٩، وهي تستعرض هذه الحوادث:

«وقبل أن نختم هذا السجل العجيب نقول: إن الأشراف الذين وقعوا على العريضة المضادة للعريضة الثانية - التي طالب فيها الأهلون إنشاء حكومة عربية مستقلة - قالوا لوكيل الحاكم الملكي العام إن الكتلة المعارضة للانكليز لا تزال تبث دعاية قوية ضدهم في المقاهي، وطلبوا نفي بعض الزعماء باعتبار أنهم يكونون خطراً لا على الحكومة البريطانية حسب، بل على كيان العراق وسلامته، وقد قبض فعلاً على... الخ»^(٢).

١ - راجع ما كتبه محمد مهدي البصير في كتابه «تاريخ القضية العراقية» ص ٦٨ - ٦٩.

٢ - تجد أصل المذكرة في كتاب اي . تي . ولسن «Loyalties» ص ٣٣٠ - ٣٣٦.

٥- الأحزاب السرية

أما تأثير الجمعيات والأحزاب السياسية في «الثورة العراقية الكبرى» فقد أشبعناه بحثاً وتفصيلاً في «الفصل الرابع» المتقدم فليراجع من جديد.

٦- سياسة الإرهاب

كانت سياسة الانكليز إزاء الحركة الوطنية في العراق سياسة قسوة وتشريد، وفتك وتدمير، دون رحمة ولا شفقة، ولما جدّ الكربلائيون في تنظيم مضابطهم، على أثر إلقاء السلطة المحتلة أسئلة الاستفتاء الثلاثة، وسعوا أن تكون محققة لرغباتهم، مطمئة لمصلحة بلادهم، أضمرت السلطة المحلية لهم السوء. فلما اتسع الخرق على الراقق، وأصبحت المناوءة علنية أمرت الحكومة بالقبض على ستة منهم في اليوم الخامس من شهر ذي القعدة ١٣٣٧ هـ «أول تموز ١٩١٩ م» وهم:

١- عمر الحاج علوان.

٢- عبد الكريم العواد.

٣- طليح الحسون.

٤- محمد علي أبو الحب.

→ ومن الغريب أن يتبع الانكليز في الحرب العالمية الثانية وما أعقبها، السياسة التي اتبعوها في الحرب العالمية الأولى على الرغم من ظهور أخطائها، وتضررهم بسببها، ولا غرو في ذلك فالبريطانيون محافظون حتى على الخطأ.

٥- السيد محمد مهدي المولوي.

٦- السيد محمد علي الطباطبائي.

وقد أساءت هذه البادرة المرجع الديني الإمام الحائري، فكتب إلى «الكولونيل ولسن» كتاباً في اليوم التالي «ملؤه تأنيب وتبكيك لعمله هذا المخالف للشرائع العالمية ويبرىء فيه ساحة المبعدين من كل تهمة خلا مطالبتهم السلمية بحقوق البلاد المغتصبة المشروعة وطلب إليه أن يخلي سبيلهم»^(١) فلم يلتفت الكولونيل إلى هذا الطلب وإنما كتب الجواب التالي:

التاريخ ٩/٨/١٩١٩

العدد ٥٣٩٤٥

حضرة آية الله العظمى حجة الإسلام المرزة محمد تقي الحائري الشيرازي دامت بركاته.

لي الشرف أن أعرض لكم أنه وصلنا كتابكم المؤرخ ٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٧ تذكرون بكل أسف أن الأعمال التي أقدمت عليها حكومة بريطانيا العظمى لإجراء واجبات وظيفتها، ولحفظ أحكام القوانين والأنظمة، أوجبت استياء وتشويع العلماء الأعلام دامت بركاتهم في كربلاء. وكنت أعتقد أن تجارب الأربع سنوات الماضية قد أثبت لدى حضرتكم ومتعلقكم أن الحكومة البريطانية اعتنت بصيانة وسلامة العتبات المقدسة أكثر من أية دولة أخرى.

كانت كربلاء، منذ مدة طويلة، بؤرة للاغتشاشات والثورات بين الأهالي والحكومة، وكما لا يخفاكم بأن هذه الثورات كانت تحدث أضراراً وخسائر

١- عن كتاب «كربلاء في التاريخ» للسيد عبد الرزاق الوهاب.

وتلفيات كثيرة من قبل الجنود التركية على الأهالي والمدينة، لا سيما أن شرف العلم والعلماء كان غير مصون في تلك العصور مما أدّى إلى تيقظ الحكومة البريطانية، واهتمامها بمثل هذه الأحوال المخالفة للعادات البريطانية.

لقد حصلت لنا اطلاعات كافية في مدة الاثني عشر شهراً الماضية، تثبت أن بعض الأشخاص في كربلاء يقومون بتشويش الأذهان، وينشرون أخباراً غير مرضية، وغايتهم من ذلك تشويش أفكار الناس ضد الحكومة البريطانية. وكنت منتظراً من مدة طويلة، انتهاء هذه الإشاعات الغير مرضية بعد إعلان الصلح، لكنني ألاحظ أن الأمر قد انعكس، وأن بعض الجاهلين قد زادت جسارتهم، وكثر سعيهم في تشويش الناس. فلذا لاحظت أن من الواجب القبض على بعض الأفراد، وأن الأشخاص الذين قبض عليهم هم أربعة من أهالي المدينة الذين لم تكن لهم أية علاقة معكم، ولا مع العلماء الأعلام والروضات المطهرة، والاثنتان اللذان هما من السادة، وإن لم يكونا من ذوي الأهمية، إلاّ أنهما كانا ينشران الإشاعات الكاذبة ضدّ الانكليز، وهو باعث لتشويش أفكار الأهالي.

ونظراً لإقداماتكم فقد عزمنا على تسريح السيد محمد علي الطباطبائي وإرساله إلى سامراء، على أن يسكن هناك، ولا يخرج منها بدون إجازة منا، فرجوكم إشعاره بهذا الأمر تحريرياً عند وصول كتابنا هذا إليكم، مع إخباره بأن يبقى هناك ساكناً، وأن لا يتدخل في أمور الناس. وإذا تخلف عن التقيد بهذا الأمر، فإننا بكمال حريتنا نفيه عن هذه المملكة، إلى محل لا يتمكن فيه من إحداث أي تشويش.

وأما السيد محمد مهدي المولوي فإن له اليد الطولى في تشويش أفكار

العموم، وبما أنه هندي الأصل، فقد استحسننا إرساله إلى وطنه الأصلي، حيث يعيش بكمال الحرية، لأنه لا يمكن إبقاؤه في كربلاء، حيث وجوده موجب لعدم استراحة الناس فيها.

لنا وثيق الرجاء أن بعض الأشخاص في كربلاء قد انتبهوا، واحترزوا من بعض أعمالهم التي توجب عليهم المسؤولية، وإن حكومة بريطانيا ترغب في إعطاء جميع الناس الرفاهية التامة، لكنها لا تود أن يستعمل بعض الأشخاص هذه الحرية والرفاهية لأغراض تولد الاغتشاشات والتشويشات بين الناس. وقد قدمت هذه الرسالة بواسطة النواب محمد حسين خان، المعروف بالخدمة لدينا، وفي الحقيقة إنه الرجل الوحيد الذي نعتمد عليه، وقد زودته ببعض معلومات شفوية ليعرضها على حضرتكم والسلام.

لفتنتت كولونيل اي . تي . ولسن

القائم بأعمال الحاكم الملكي العام في العراق^(١)

لقد ساء وقع هذا الكتاب في نفس المجتهد الحائري الأكبر، فاعترم مغادرة العراق احتجاجاً على امتهان السلطة المحتلة لكرامات الوطنيين، وضغطها على حريات الأهلين، ولكن جمعاً من الأخيار والأغيار اعتبروا سفر الإمام على هذه الصورة هرباً من ميدان الجهاد فحال دون ذلك.

وبعد مرور أربعة أشهر على هذا الإبعاد، عقدت الحكومة البريطانية معاهدة ودّ وصداقة مع وثوق الدولة، رئيس الوزارة الإيرانية، فرأت أن تطيب نفوس العلماء الأعلام في العراق لما لهم من منزلة سامية في نفوس الإيرانيين

١ - السيد عبد الرزاق الحسني في كتابه «تاريخ العراق السياسي الحديث» ١ - ١١٢.

خاصة، فأمرت بإرجاع المبعدين الكربلائين إلى وطنهم فعادوا في اليوم التاسع من شهر ربيع الأول سنة ١٣٣٨ الهجرية، وفي الوقت نفسه فإنها سحبت «الميجر بوفل» من حاكمية كربلاء مستبدلة إياه بالمرزه محمد خان بهادر، الإيراني التابعة، كما ربطت إدارة كربلاء بالهندية بعد أن كانت تابعة للحلة.

أما التعليمات الشفوية التي قال الكولونيل ولسن إنه زوّد بها محمد حسين النواب رسوله إلى الإمام الحائري فكانت بضعة آلاف من الربيات الهندية رفضها الإمام بكل أنفة وإياء، شأنه في ذلك شأن العلماء الصادقين.

إيفاد الشيببي:

رأى الانكليز أن أجوبة الاستفتاء جاءت ضد رغباتهم، فامتنع حكامهم السياسيون من تسلم المضابط التي تضمنت تلك الأجوبة.

ورأى الفراتيون أن ما قاموا به من الأعمال، لبيان رأيهم في شكل الحكومة الواجب إقامتها في العراق، لم تكن كافية فقرروا الاتجاه بأفكارهم إلى خارج العراق، لبث الدعاية اللازمة للقضية العراقية تنفيذاً للقرار الخامس الذي اتخذته المؤتمر السري الأول في بيت السيد علوان الياسري وفكروا بانتداب من يقوم بهذه المهمة الخطيرة في سوريا، والحجاز فوق اختيار الطبقات على اختلاف درجاتهم، من زعماء الفرات، وعلماء النجف، وكربلاء، والحلة، وشباب البلاد المثقف، على انتداب الشيخ محمد رضا الشيببي، ونظموا بذلك مضابط كثيرة موقعا عليها من قبلهم، وكلها تنطق إجمالا بانتدابه ليسط ما جرى في العراق من استفتاءهم، وما أجمعوا عليه من اختيار أحد أنجال الشريف حسين ليكون ملكاً على العراق، وطلب إنشاء حكومة دستورية مستقلة

استقلالاً تاماً خالياً عن الحماية والانتداب، وصرحوا في كتبهم إلى الحسين بأنهم مستعدون لتضحية النفس والنفيس في سبيل تحقيق هذه الغايات، إذا لم تدعن السلطة البريطانية لمطالب العراقيين.

وقصد الأستاذ الشيببي «لواء المنتفق» فأتم المذاكرات التي جرت في الفرات، والنجف، مع بعض زعماء هذه الديار، وأخذ تواقعهم على مثل هذه المضابط التي حملها من الفرات الأوسط، وقد حل في الناصرية في دار عبد الكريم السبتي وفي الشرطة قام آل الشعر باف والسيد عبد المهدي والشيخ علي الشرقي «وكانوا على صلة بالمهمة التي جاء بها الشيببي» بتعقيب توقيع الوثائق من قبل الشيوخ والوجوه في الغراف. ورافق الشيخ إبراهيم الاطيمش الشيخ الشيببي في سفرته هذه حيث قصد «البصرة» متنكراً للسفر إلى «جدة» بطريق البحر، فلم يحصل على جواز سفر، وشعر بأن الجواسيس يتعقبونه في «البصرة» فآثر السفر براً إلى «الحجاز» وركب مع إحدى القوافل التي كانت متأهبة للرحيل برئاسة ضيدان بن حثلين، أحد زعماء العجمان النجديين، مع فريق كبير من عرب العجمان.

وفي الساعة التي غادر فيها الأستاذ «مدينة البصرة» متوجهاً إلى «الزبير» كبست السلطة المحل الذي كان يقيم فيه في «الفيحاء» فلم تعثر على شيء وكان ذلك في سلخ شوال ١٣٣٧ هـ.

ووصل الأستاذ «حاييل» وغادرها دون أن يعرف الناس أمره، فسافر إلى «المدينة» وقصد «مكة» فاجتمع في وادي فاطمة - على مسافة مرحلة من مكة - بالأمرين الجليلين «علي» و «عبد الله» فقابلهما هناك بلباس الإحرام - وكانا مسبوقين بسفره إلى الحجاز - مقابلة وجيزة، علما منها إجمالاً خطورة

الحال في العراق، ثم فارقهما على أن يكون الاجتماع في «مكة».

وواصل سفره حتى وصل «أم القرى» واجتمع بالحسين، حيث تسلم المضابط التي كان يحملها إليه، وأرسلها إلى ممثله «الأمير فيصل» في مؤتمر الصلح إذ ذاك.

وقد ذكر لي العلامة الشيبلي أن الحسين كان يتضرّم غيرته على العرب وقضيتهم، وأنه كان شاعراً بمسؤولية عظمى ينوء بثقلها، وقد بدرت منه بوادر تدل على تزعزع ثقته بالحلفاء الذين انضم إليهم في الحرب العظمى مقاتلاً الأتراك.

وبعد أن أقام الأستاذ في الحجاز أربعين يوماً، بارح الديار الحجازية بطريق السكة الحديدية إلى «سوريا» فلبث فيها نحو سنة، كان خلالها على اتصال بالعراق والعراقيين، وعاد إلى وطنه في آخر مراحل الثورة، وبعد أن أرسل أجوبة «الحسين» إلى زعماء العراق، وعلمائه، ورؤساء قبائله، مع من اعتمد عليهم من الرسل.

أما صورة المضابط التي كان معاليه حملها إلى الحسين بن علي في مكة فهذه إحداها:

إلى ملك العرب الحسين بن علي

السلام عليك ورحمة الله.

أما بعد فإن الحلفاء في الحرب العظمى، أذاعوا على سكان العراق في هذه الأيام منشوراً عاماً فحواه أنهم لم يحاربوا إلاّ لتحرير الشعوب، وأن يكون لكل شعب من الشعوب حق تقرير مصيره بنفسه، وإدارة شؤونه من قبله، ولم يكن

لهم نية الفتح والاستعمار، وبناء على هذا طاف الحاكم الملكي العام في العراق، واجتمع بكافة الزعماء والرؤساء، والعلماء، طالباً إليهم أن يبدوا رأيهم في النقاط التالية:

أولاً: في حدود المملكة العراقية، وما إذا كانت الموصل جزءاً من العراق أم لا؟

ثانياً: في الحكومة التي يرغبون فيها، والأمير الذي يملكونه في البلاد؟
وبعد المداولات والمذاكرات، أبلغوا الحاكم السياسي البريطاني العام في العراق بأن الموصل جزء لا يتجزأ من العراق، وطلبوا إليه تأسيس حكومة، عريية، دستورية، على أن يكون أحد أنجال جلالته ملكاً على العراق كما يبلغكم تفصيله المندوب من قبل عموم العراقيين الشيخ محمد رضا الشيباني والله ولي التوفيق.

الفصل السادس:

مقدمات الثورة

الفرات مهد الثورة:

«للفرات مقام خاص في العراق، نشأ عن وضعه الجغرافي، والقومي، والديني، وتشمل كلمة الفرات المنطقة الممتدة من حدود دير الزور حتى خليج البصرة، فجميع سكان ذلك السهل الفسيح الرحب، ولا يقلّون عن مليونين، فراتيون لهم طابع خاص، وآداب خاصة، وتقاليد خاصة، تميزهم عن بقية المناطق العراقية الأخرى، ولعلّ في مقدمة هذه المميزات ائتمارهم بأوامر رؤسائهم، وانقيادهم إلى المجتهدين العلماء الأعلام.

والفراتيون من الشيعة الإمامية في الغالب، ويكثر السلاح في بلادهم، فقلّ أن يخلو بيت في الفرات من بنديات تدربوا على استعمالها، كما ألفوا بذل الأرواح تلبية لأوامر رؤسائهم وشيوخهم، ولا يزال معظمهم على الفطرة، ويعولون على العصبيتين الدينية والعنصرية.

ولم تكن العلاقات الودية بين الترك والفراتيين على ما يرام في العهد

العثماني، لأن هؤلاء كانوا يسيئون الظن بهذا الفريق القوي من رعاياهم، ويعتقدون أنه يفضل الفرس عليهم ولذلك كانوا يضطهدونه ويقصونه عن الحكومة وعن أبواب الوظائف الحكومية مما أدّى إلى جفاء فنفور استغله الانكليز زمن الحرب العظمى لمصلحتهم فوقاهم كثيراً من الولايات والخطوب.

وترك الانكليز الفرات وشأنه في ابتداء زحفهم فلم يدنوا منه، ولم يسيروا إليه جنداً، ولم يتدخلوا في شؤونه... على أنهم ما لبثوا بعد الهدنة أن مدّوا شباكهم في الفرات، فاتصلوا بالشيوخ والرؤساء، وأخذوا يوجهون إليهم الدعوات لزيارة العاصمة فيجزلون قراهم، ويهدونهم الهدايا الثمينة، ويمنّونهم الأمانى المعسولة، وتدرجوا من ذلك إلى العمل لبسط نفوذهم السياسي وإدخال البلاد في حظيرة الطاعة»^(١).

مجاملة فاضطهاد:

لما احتلت الجيوش البريطانية أرض العراق وثبتت أقدامها في مدنه وقراه، وضعت نظاماً لجباية الأموال الأميرية من الحاصلات الزراعية، قابله الرؤساء بالرضاء والقبول، وكان هذا النظام يقضي بتسليم العائدات الحكومية من الانتاج الزراعي عيناً «لا بدلاً» مع تساهل خاص في الكمية، وأحياناً في الثمن وذلك طمعاً في كسب ولاء الرؤساء، الذين كانوا يتشكون من عدم جودة الحاصل حيناً، وتضرره بسبب الحالب والبرد أو الغرق، حيناً آخر. فلما أعلنت الهدنة، وتوقف القتال في شتى الجبهات، انتفت الغاية من المصانعة فأخذت السلطة تتحكم في تقدير الحاصلات، وتفرض ضرائب ورسوماً لا يقرّها واقع

الحال، ولا يرتضيها وجدان، كما أن السلطة المحتلة شرعت في جمع التبرعات الاختيارية بعناوين مختلفة مثل «تبرعات الصليب الأحمر» وتبرعات لـ «جمعية بناء الملاجئ للجنود في بريطانيا» وتبرعات عمل تمثال للجنرال مود فاتح بغداد وغيرها وقد قيل لرؤساء القبائل بأن تبرعاتهم ستكون برهاناً قاطعاً على إخلاصهم للجيش البريطاني منقذ البلاد والعباد. فكثر الضجيج، وعمت الشكوى، وبعثت النقمة.

استغلال النقمة:

وكانت الرسائل بين بغداد والنجف متواصلة، وأسفار العاملين على بعث التذمر في النفوس غير منقطعة، كما كان الوطنيون في سائر الجهات يبذلون أقصى الجهود لاستغلال نقمة الرؤساء، وعجز السلطة عن كبح جماح الوطنية هذا إلى سلوك الضباط العسكريين البريطانيين الذي أحدث فجوة عميقة بين الشعب والحكومة، وإلى تحسس بعض الرؤساء بالوطنية وتمنيهم الشديد بزوال الاستعمار الذي خفف من نفوذهم، وباعد بينهم وبين أفرادهم.

الاجتماعات السرية:

وفي أواخر شهر جمادى الأولى من سنة ١٣٣٨ عقد اجتماع سري آخر في مدينة النجف الأشرف حضره لفيف من العلماء، والزعماء، والأحرار، ووضعت فيه سياسة السلطة المحتلة موضوع المناقشة، فتقرر نشر دعوة واسعة النطاق، ولا سيما بين رؤساء القبائل، لنبذ الخصومات، وتوحيد الكلمة، والاستعداد لمجابهة طواغيت الاحتلال بكل الطرق الممكنة، وعهد إلى بعض

الخطباء الفضلاء: كالشيخ محمد علي الجسّام، والشيخ باقي الحلّي^(١)، والشيخ محسن أبو الحبّ، وغيرهم القيام بهذه المهمة، فذهب الأول إلى «المشخاب» والثاني إلى «السماوة» والثالث إلى «كربلاء» للقيام بهذه المهمة. وانتقل الخطيب المفوّه الشيخ محمد مهدي البصير من الحلة إلى بغداد لإيقاد جذوة نار الحقّد على السلطنة المحتلة.

وشعر الميجر ديلي «حاكم الديوانية السياسي» بخطورة الموقف، فطلب إلى الحكام البريطانيين في «أبو صخير»، والشامية، وغيرهما، أن يكلفوا الرؤساء «الذين حضروا اجتماع النجف» بسوق الحشور «العمال» لحفر نهير يبدأ من هور ابن نجم، وينتهي إلى نهر الديوانية يقال له «نهير الرشادي» على أن يحضر الرؤساء مع حشورهم، للقيام بهذا العمل فكان اجتماع الرؤساء والزعماء مؤتمراً طبيعياً تغامزوا فيه وتهامسوا، فلم تمض عشرون يوماً حتى أدرك «ديلي» خطأه فأمر بالرؤساء والحشور ففتقروا.

الاستعداد للثورة:

وقصد مدينة كربلاء لزيارة النصف من شعبان ١٣٣٨ - على العادة السنوية - جمع كبير من رؤساء الدين، وزعماء القبائل، وسادات العشائر، فعقد اجتماع تمهيدي في دار السيد نور السيد عزيز الياسري حضره ليف من رؤساء

١ - يعود الفضل الكبير في إلهاب روح الحماسة الثورية في منطقة السماوة إلى الشيخ باقر الحلّي بما كان يضعه من أهازيج وهوسات على ألسنة الثوار وإلى هذا الشيخ تنسب جميع الهوسات التاريخية البليغة في الثورة العراقية الكبرى وما بعدها حتى قال عنه السيد هادي المكوتر - أحد زعماء الثورة - إن ثمنه يساوي مئات المدافع والرشاشات فهو الوحيد الذي استطاع أن يلهب الحماس في الحجر الأصم.

«المشخاب» و «الشامية» و «الرميثة» وغيرها أضراب السادة: علوان الياسري، وقاطع العوادي، وهادي زوين، ومحمد رضا صافي، ومحسن أبو طيخ، والمشايخ: عبد الواحد آل سكر، ومجبل آل فرعون، وعلوان الحاج سعدون، وعبادي الحسين، ومرزوك العواد، وشعلان العطية، وسعدون الرسن، وشعلان أبو الجون، وغثيث الحرجان، وشعلان الجبر، كما حضره من سادات كربلاء ورؤسائها: السيد محمد علي هبة الدين، والسيد عبد الوهاب آل الوهاب، وعمر العلوان، ومهدي القنبر، وطليفع الحسون، ورشيد المسرهد، وعبد الكريم العواد، وترأس الاجتماع الشيخ محمد رضا، نجل الإمام الشيخ محمد تقي الحائري.

وقد تداول المجتمعون في الوضع الراهن، وأقسموا يمين الإخلاص لكل حركة تستهدف تحرير العراق وتخليصه من براثن الاستعمار والاحتلال.

ثم عقد اجتماع آخر «لكنه سري للغاية» في دار الإمام الحائري^(١)

١- الشيخ محمد تقي الحائري، زعيم روجي كبير، صادق الغزيمه، نافذ الكلمة، واسع النفوذ، ولد في شيراز سنة ١٢٥٦ هـ وهاجر إلى كربلاء سنة ١٢٧١ هـ لارتشاف مناهل العلم والعرفان، وبعد أن درس على أشهر رجالاتها مدة قصيرة من الزمن، انتقل إلى سامراء وتعلم على وحيد زمانه وكبير مجتهديه، المرزّه حسن الشيرازي الكبير، فضرّب بسهم وافر في الفضل والكمال حتّى خلفه في منصب الرئاسة الدينية. فلما كان الاحتلال البريطاني للعراق، واشتدت الحاجة إليه، طلبه علماء النجف، ورؤساء القبائل، للسفر إليهم، فوافق على إجابة طلبهم، ولكن لما رأت الأوساط الوطنية أن حاجة كربلاء إلى وجوده أعم وأفضل، انتقل إليها فوضع عصا ترحاله فيها يوم ١٨ صفر المبارك من سنة ١٣٣٦ هـ فعمل الوطنيون على الاستفادة من نفوذه الواسع، فكان عاملاً كبيراً من عوامل بعث الروح الوطنية، وتنشيطها، كما كان قائداً روحياً للثورة. فقد تمكن من رفع أسباب النفور والعداء الكامن في نفوس رؤساء القبائل، فألف بين الشيوخ، وأحل الصفاء محل العداء، وبذل بسخاء عظيم في سبيل جلب الرجال وتأمين حاجاتهم بما وهبه الله من مال ونعم.

وتحت رئاسته مباشرة حضره العلامة الشيخ عبد الكريم الجزائري، والزعيم البغدادي الحاج محمد جعفر أبو التمن، كما حضره من السادة: السيد نور السيد عزيز، والسيد علوان السيد عباس، والسيد هادي آل زوين، وحضره من الرؤساء: شعلان أبو الجون، وغثيث الحرجان رئيسا قبيلة الظوالم، والشيخ عبد الواحد الحاج سكر رئيس آل قتلة، والشيخ شعلان الجبر، فدارت بين المجتمعين مداولة ترمي إلى إصلاح الحالة العامة. وتعرض بعضهم إلى موضوع الثورة، فانتبه الإمام الحائري، فقال:

«إن الحمل لثقيل، وأخشى أن لا تكون للعشائر قابلية المحاربة، مع الجيوش المحتملة».

فأكد له الزعماء أن فيهم الكفاية التامة لهذا العمل الخطير، وأن الثورة أمر لا بد منه وإن كانوا هم لا يريدون الحرب ولا يرغبون فيها. ولكن الإمام تردّد في إعطاء الجواب الحاسم اعتقاداً منه أن الحمل ثقیل فأجابهم بقوله:

«أخشى أن يختل النظام، ويفقد الأمن، فتكون البلاد في فوضى، وأنتم تعلمون أن حفظ الأمن أهم من الثورة، بل وأوجب منها».

فأجابه الحضار أن قابليتهم على حفظ الأمن والنظام يجب أن لا يرتقي الشك إليها، وإنه لا مناص من إعلان الثورة، وأكدوا له أنهم سيبدلون كل ما في وسعهم لحفظ النظام واستتاب راحة العموم.

فلما رأى الإمام أن الرؤساء قد ضايقوه من كل جانب لم يرَ بداً من القول: «إذا كانت هذه نياتكم، وهذه تعهداتكم، فالله في عونكم».

وعلى هذا الأساس فارق الزعماء المرجع الديني الكبير، واجتمعوا ليلة ١٦ شعبان ١٣٣٨ في الحضرة الحسينية فعاهدوا الله ورسوله وفرقائه المييين على أنهم لا يذخرون وسعاً في تحقيق آمال البلاد الوطنية، وأنهم سيلفظون آخر نفس في سبيل إنقاذ بلادهم من الحكم الأجنبي، ثم قرروا الشروع في إعلان الثورة في مواضع مختلفة، وفي يوم واحد، ليتمكنوا من مشاغلة القوات الانكليزية في ميادين مختلفة، وكلفوا الشيخين: شعلان أبو الجون، وغثيث الحرجان أن يستعدا للقاء في السماوة، وأن يحرضا بقية الرؤساء على الانضمام تحت هذا اللواء المقدس.

موقف الإمام الحائري:

لم تكذب أنباء توكيل البغداديين، للمندوبين الخمسة عشر تصل مسامع الإمام الحائري حتى وجه نسخاً من الكتاب الآتي إلى الرؤساء والزعماء والأشراف والأفراد، في أنحاء مختلفة من العراق يستحثهم فيها على الاستعداد والتهيؤ ففعل الكتاب فعله في النفوس وبان أثره بعد أيام قليلة. أما نصه فهو:

إلى إخواننا العراقيين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أما بعد فإن إخوانكم في بغداد، والكاظمية، والنجف، وكربلاء، وغيرها من أنحاء العراق، قد اتفقوا فيما بينهم على الاجتماع والقيام بمظاهرات سلمية، وقد قامت جماعة كبيرة بتلك المظاهرات، مع المحافظة على الأمن، طالين حقوقهم المشروعة المنتجة لاستقلال العراق إن شاء الله بحكومة إسلامية، وذلك أن يرسل كل قطر وناحية إلى عاصمة العراق (بغداد) وفداً للمطالبة بحقه، متفقاً

مع الذين سيتوجهون من أنحاء العراق عن قريب إلى بغداد.

فالواجب عليكم، بل على جميع المسلمين، الاتفاق مع إخوانكم في هذا المبدأ الشريف، وإياكم والإخلال بالأمن، والتخالف والتشاجر بعضكم مع بعض، فإن ذلك مضر بمقاصدكم ومضيع لحقوقكم التي صار الآن أوان حصولها بأيديكم، وأوصيكم بالمحافظة على جميع الملل، والنحل التي في بلادكم، في نفوسهم وأموالهم وأعراضهم، ولا تنالوا أحداً منهم بسوء أبداً. وفقكم الله جميعاً لما يرضيه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٩ - ١٠ رمضان ١٣٣٨ الأحقر محمد تقي الحائري الشيرازي

مضابط التوكيل:

على أثر انتشار صور كتاب الإمام الحائري وتوزيع نسخه، شرع سكان مدن الفرات الرئيسية في تنظيم مضابط التوكيل التي أَرادها الإمام وقد رأينا أن نأتي على صورتين لمضبطتي كربلاء والنجف ليطلع على محتوياتهما القاريء الكريم:

النص الرسمي لمضبطة كربلاء

نحن الموقعين أدنى هذا التحرير، من ممثلي أهالي كربلاء المشرفة، وما حولها: علمائها، وأشرافها، وساداتها، وكبرائها، وعموم أفرادها، من جميع طبقاتها، قد انتدبنا عنا وعن ممثلينا حضرات المرزاه عبد الحسين نجل آية الله الشيرازي دامت بركاته، والشيخ محمد نجل حجة الإسلام الخالصي دامت بركاته، والسيد محمد علي الطباطبائي، والشيخ صدر الدين حفيد حجة الإسلام

المازندراني، والسيد عبد الوهاب، والحاج شيخ محمد حسن أبو المحاسن، والشيخ عمر الحاج علوان: انتدبنا هؤلاء الأمجاد لينوبوا عنا أمام الحكومة الاحتلالية في تبليغها مقاصدنا المشروعة ومطالبتها بحقوقنا التي اعترفت بها من استقلال بلادنا العراقية استقلالاً تاماً لا تشوبه أدنى شائبة من أي تدخل أجنبي، وقد أعطيناهم هذا الاعتماد موقعاً بتوقيعاتنا، موافقاً لرغائبنا، رأيهم رأينا، وأمرهم أمرنا، لا نشذ عنه ولا نرضى بسواه.

١٦ رمضان ١٣٣٨

وقد حوت هذه المضبطة على ٦٥ توقيعاً، وطرزها الإمام الحائري بالكلمة التالية:

«صحيح، نافع، مفيد، إن شاء الله تعالى شأنه».

نص مضبطة النجف

نحن عموم أهالي النجف الأشرف: علماءها، وأشرافها، وأعيانها، وممثلي الرأي العام فيها، وكافة أهل الشامية: ساداتها، وزعماء قبائلها، وممثليها، قد انتدبنا بعض علمائنا وأشرافنا ووجهائنا، وهم حضرات الشيخ جواد الجواهري، والشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ عبد الرضا آل الشيخ راضي، والسيد نور آل السيد عزيز، والسيد علوان السيد عباس، والحاج عبد المحسن شلاش، لأن يمثلونا تمثيلاً صحيحاً قانونياً أمام حكومة الاحتلال في العراق وأمام عدالة الدول الحرة الديمقراطية، التي جعلت من مبادئها تحرير الشعوب، وقد خولناهم أن يدافعوا عن حقوق الأمة، ويجهروا في طلب الاستقلال للبلاد العراقية، بحدودها الطبيعية، العاري عن كل تدخل أجنبي، في ظل دولة عربية

وطنية، يرأسها ملك عربي مسلم، مقيد بمجلس تشريعي وطني.

هذه هي رغباتنا لا نرضى بغيرها، ولا نقتر عن طلبها، ومنه نستمد الفوز والنجاح، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

١٨ رمضان ١٣٣٨

وكان أحد الموقعين على هذه المضبطة «خادم العلوم الدينية شيخ الشريعة الاصفهاني» المرجع الروحاني الأكبر، وخليفة الإمام الحائري بعد وفاته.

الوفد النجفي يقدم مطالبه:

لم يكن في وسع مندوبي كربلاء، والنجف، والشامية، ولا كان في وسع غيرهم، من الذين حصلوا على مضابط التوكيل، أن يؤموا بغداد، للمذاكرة مع الحكومة المركزية، كما طلب الإمام الحائري ذلك في كتابه المنشور أعلاه، فافتقروا بإعداد مذكرات، على نحو مذكرة الوفد البغدادي - الكاظمي، لرفعها إلى السلطة.

وقد طلب مندوبو، النجف، والشامية، إلى الميجر نوربري، حاكم لواء الشامية والنجف السياسي، أن يضرب لهم موعداً للاجتماع به، ومهدوا لهذا الطلب بعريضة رفعوها إليه حول الغاية من الاجتماع، فكتب إليهم أنه مستعد لمقابلتهم في الساعة الثانية والنصف عريية من يوم ٢٦ رمضان ١٣٣٨.

أما نص المذكرة التي مهدوا بها الاجتماع المأمول فهو:

نص المذكرة

إلى حضرة حاكم سياسة النجف الأشرف والشامية المحترم.

لما طال انتظار الأمة العراقية لتحقيق وعود الحلفاء الرسمية، ولا سيما الحكومة المعظمة البريطانية، وتنفيذ وعودهم الدولية المقطوعة باستقلال البلاد التام، رأت أن السكوت عن المطالبة بحقوقها الصريحة لا يجوز لها بوجه من الوجوه، ولا يحسن بالأمة التي عرفت من نفسها الكفاءة على تسلم أزمة البلاد، وإدارة شؤونها السياسية والاقتصادية، أن تغض النظر عن المجاهرة بمقاصدها الغالية ورغائبها السامية. لذلك قرر علماء النجف الأشرف وأشرافها، وزعماءها، وممثلو الرأي العام فيها، وسادات الشامية، ورؤساء قبائلها، وممثلوها، أن يتدبوا وفداً لملاقاة الحكومة المحتلة، يطالبها بعودها، وإنجاز وعودها، وقد ندبونا، نحن الموقعين أدناه، المندوبين من قبلهم، على أن ندافع عن حقوقهم الطبيعية دفاعاً قانونياً، فقررنا في جلستنا المنعقدة في ٢٠ رمضان ١٣٣٨ الموافق ٨ جون سنة ١٩٢٠ أن نطالب الحكومة المحتلة باستقلالنا التام، المؤيد في بياناتها الدولية وأن تنفذ بسرعة المطالب الآتية:

أولاً: إننا نطلب فعلاً أن يؤلف الشعب باختياره، مؤتمراً عراقياً قانونياً، يجتمع أعضاؤه في عاصمة البلاد بغداد، ومهمته تأليف حكومة عربية، مستقلة كل الاستقلال، عارية عن كل تدخل أجنبي، يرأسها ملك مسلم عربي.

ثانياً: نطلب رفع الحواجز عن ارتباط الشعب العربي العراقي، وتفاهمه مع الشعوب الأخرى، بحرية المواصلات، وكافة المنشورات والمطبوعات.

ثالثاً: نطلب تمكين الأمة من عقد مجتمعاتها وإقامة منتدياتها في سائر مناطق العراق.

ولما تم هذا القرار المشتمل على رغائب الشعب المقدسة وأمضيانه، قررنا في جلستنا الثالثة المنعقدة في اليوم الثاني والعشرين من شهر رمضان سنة ١٣٣٨ أن نقاوض حكومة الاحتلال المحلية في تنفيذ هذه المقررات، فطلبنا باسم العلماء والأشراف والسادات والرؤساء وممثلي الرأي العام في النجف والشامية أن تعين الحكومة المذكورة وقتاً للاجتماع، حتى تتمكن من رفع سوء التفاهم الواقع بين الأمة وبين الحكومة المحتلة صيانة للأمن العام وحفظاً للنظام والسلام.

عبد الكريم الجزائري

جواد نجل المرحوم صاحب الجواهر قُلُوبُهُ

عبد المحسن شلاش

السيد علوان السيد عباس

السيد نور السيد عزيز

عبد الرضا آل المرحوم الشيخ راضي قُلُوبُهُ (١)

رجوع الحاكم عن وعده:

وقبل أن يحل موعد الاجتماع بيوم واحد، وجه الحاكم المومئ إليه الخطاب الآتي نصّه إلى المندوبين:

١ - لا يزال أصل هذه الوثيقة بحوزة السيد سعيد كمال الدين.

- إدارة لواء الشامية والنجف -

العدد ٢٥ / ٣٤٢

لحضرات الأمجاد الفخام مندوبي النجف والشامية: حضرة الشيخ جواد صاحب الجواهر^(١)، والشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ عبد الرضا، والسيد نور، والسيد علوان، والحاج عبد المحسن شلاش دام علاهم.

عُبِّ التَّحِيَّةُ وفائقُ الثَّناء: نَحِيْطُكُمْ عِلْماً بِغَايَةِ الْأَسْفِ عَنْ حُضُورِكُمْ غَداً حَيْثُ إِنَّ الْمَعَارِيضَ الَّتِي قَدِمْتُمُوهَا إِلَيَّ أَمَسَ قَدِمَتُهَا لِفَخَامَةِ الْحَاكِمِ الْعَامِ. وَقَدْ أَمَرَنِي أَنْتَظَارُ جَوَابِهِ حَيْثُ أَخَذَهَا مَعَهُ إِلَى بَغْدَادَ فَحِينَمَا يَرِدُ الْجَوَابُ نَخْبِرُ حُضَرَائِكُمْ عَنْهُ. وَلَكُمْ بِالْخَتَامِ مَزِيدُ الشُّكْرِ دَامَ عِلَاكُمْ.

١٣ جون ١٩٢٠ حاكم سياسي عموم لواء الشامية والنجف^(٢)

جواب الوفد:

فلم يشأ المندوبون قبول هذا العذر فوجهوا الرد التالي إلى:

حضرة حاكم لواء النجف الأشرف والشامية.

بعد تقديم الاحترام لمقامكم، أخذنا كتابكم المؤرخ ١٣ جنوري (يريدون جون) ١٩٢٠ و ٢٥ رمضان ١٣٣٨ وأحطنا بمحتوياته التي تأسفتم فيها على تأخر الجواب عنه يوم الاثنين لأجل أمر الحاكم العام، وأنكم بانتظار الجواب إلى أمد غير معين. وبهذا الجواب ومثله لا نستطيع رفع سوء التفاهم

١ - هكذا وردت في الطبقات السابقة، ولعل الصواب: الشيخ جواد آل صاحب الجواهر.

٢ - يحتفظ السيد سعيد كمال الدين بنص هذا الكتاب إلى اليوم.

الواقع بين الشعب وبين الحكومة، فنأمل من حضرتكم أن تجعلوا كتابنا مستمسكاً للمطالبة بالجواب حتى يحسن ظن الأمة بالحكومة فإن الشعب ينتظر منكم الجواب.

تواقيع المندوبين

٢٦ رمضان ١٣٣٨

كتاب من الحاكم الملكي العام:

ويظهر أن «حاكم لواء الشامية والنجف» بعث برّد المندوبين على كتابه، إلى الحاكم الملكي في بغداد، ليعرف رأيه في الجواب الواجب إرساله إليهم. وفي اليوم السادس عشر من شهر (حزيران) ١٩٢٠ م بعث الحاكم الملكي العام بكتاب إلى المندوبين مباشرة هذا نصه:

إدارة الحاكم الملكي العام

بغداد في ١٦ يونيو (حزيران) سنة ١٩٢٠ في العراق

لحضرات أصحاب الفضيلة، العلماء الأعلام، وحضرات أشرف النجف

المحترمين

رداً على الوفد الذي قابل جناب حاكم سياسي لواء الشامية أخيراً، والذي طلب وبحث عما سيؤول إليه مصير مستقبل العراق، فلي الشرف أن أرسل لحضرتكم مع هذا نسخة باللغة الانكليزية والعربية من التقرير الذي أمرت بوضعه بخصوص هذا الصدد بواسطة حكومة جلالة الملك، والذي سينشر قريباً في بغداد في شوال المقبل (٢٠ أو ٢١ يونيو سنة ١٩٢٠) وإني متأكد أن هذا المنشور هو عبارة عن نتيجة السياسة النهائية التي وصلت إليها حكومة جلالة

الملك، والتي وضعت لكي تحقق نجاح السلام في العراق، والتي ستزيل جميع الشكوك وتحقق مساعي الحكومة.

السيرات. ولسن

قائم مقام الحاكم الملكي العام في العراق (١)

المظاهرات في كربلاء:

كان نبأ امتناع حاكم النجف عن مقابلة «الوفد النجفي» قد ذاع بين الناس، وانتشر خبره في كربلاء، والحلة، والشامية، وغيرها، انتشاره بين النجفيين، فارتأى الشيخ محمد رضا الحائري، كبير أنجال الإمام الحائري، أن يقوم بعمل حاسم، يعيد إلى الناس حماسهم، وإلى السلطة رشدًا، فأمر بإقامة مظاهرات صاخبة في صحن الإمامين: الحسين والعباس عليهما السلام في مساء اليوم الرابع من شهر شوال سنة ١٣٣٨ وتألقت لجنة لتنظيم المظاهرات مؤلفة من السادة: عمر العلوان، وعبد الكريم العواد، ومهدي قنبر، وطليح الحسون، فأقيمت المظاهرة، وخطب فيها لفيف من الوطنيين «في مقدمتهم الشيخ محمد الخالصي» خطباً حماسية، وقصائد مهيجة أغاظت السلطة المركزية في بغداد، فأوعزت إلى «الميجر بولي» حاكم الحلة السياسي أن يتوجه إلى كربلاء على رأس قوة عسكرية للقبض على المتسببين بتهيج الأفكار وتشويش الأذهان.

وقد وصلت القوة إلى مدينة كربلاء عشية اليوم المذكور، فاحتلت مداخل

١- إن البيان الذي يشير إليه الحاكم الملكي في كتابه هذا قد نشر في اليوم السابع عشر من شهر حزيران ١٩٢٠ م وقد أئبنا نصه في الفصل المتقدم.

المدينة، واتخذت بعض الاحتياطات التي كان يتطلبها الموقف.

وشعر «الإمام الحائري» بحراجة الموقف، فاستدعى «الميجر پولي» ليحذره سوء عاقبة كل حركة إرهابية قد يقدم عليها، ولكن الميجر امتنع عن الحضور مكتفياً بتوجيه هذا الكتاب:

حضرة العلامة المجتهد الأكبر آية الله الميرزة محمد تقي الدين الشيرازي،

دام علاه

بعد تقديم مراسيم التحية والسلام، نعرض لحضرتكم أن قسماً من قواتنا قد وردت إلى هذه الأنحاء لأجل حفظ الأمن وإلقاء القبض على عدد من الأشرار (كذا) الذين يقصدون الإفساد، ونهب الأموال، وإلقاء الرعب في قلوب الأهلين (كذا) وإن قواتنا هذه لم تتعرض للصلحاء والأبرار، فارجو أن تطلعوا على هذه المسألة، لكي يرتفع الرعب والاضطراب عنكم، وفي الختام نقدم لحضرتكم فائق الاحترام.

الميجر پولي

حاكم سياسي الحلة

ورأى الإمام الحائري أن يكلم هذا الحاكم بالحسن، وأن يذكره بعاقبة العمل، الذي أقدم عليه، عسى أن تنفع الذكرى، فكتب إليه هذا الجواب:

إلى حاكم سياسي الحلة الميجر پولي هداه الله

قرأنا كتابكم، وتعجبنا غاية العجب من مضمونه، حيث إن جلب العساكر

لمقابلة الأشخاص المطالبين بحقوقهم المشروعة الضرورية لحياتهم من الأمور غير المعقولة، ولا تطابق أصول العدل والمنطق بوجه من الوجوه، ويحتمل أن يكون الأشخاص الذين يقصدون الإفادة من إيجاد الخلاف بين أهالي العراق والانكليز هم الذين غشوكم لينالوا بواسطته مقاصدهم. وفي الليلة الماضية أردت مقابلتكم، لرفع الشبهة من نفسكم، كي لا تغفلوا عن هذه النكتة، ولكنكم امتنعتم عن ذلك، وإن نظرياتنا في أمور المملكة أصلح وأنفع من سوق الجيوش، واستعمال القوة الجبرية، وأدعوكم عجالة لأبلغكم: إن توسلكم بالقوة في قبال مطالب البلاد، واستدعاءاتها، مخالف للعدل، ولإدارة البلاد وإذا امتنعتم عن المجيء في هذه المرة أيضاً، فتصبح وصيتي للأمة بخصوص مراعاة السلم ملغاة من ذاتها، وأترك الأمة وشأنها، وبهذه الصورة تقع مسؤولية كل نتائج السوء عليك، وعلى أصحابك.

وفي الختام لي الأمل أن تؤثر فيك هذه النصيحة كي لا يقع ما يفسد النظام والأمن، وكي لا تكونوا سبباً لإراقة دماء الأبرياء.

محمد تقي الحائري الشيرازي

القبض على الوطنيين الكربلايين:

وفضلاً عن أن «الميجر بولي» لم يلتفت إلى نصائح «الإمام الحائري» فإنه استدعى لمقابلته في صباح اليوم الخامس من شهر شوال ١٣٣٨ (٢٢ حزيران ١٩٢٠) كلاً من السادة:

١- محمد رضا نجل الإمام.

٢- الشيخ هادي كمنه.

- ٣- محمد شاه الهندي.
 - ٤- عبد الكريم عواد.
 - ٥- عمر الحاج علوان.
 - ٦- عثمان الحاج علوان.
 - ٧- عبد المهدي قنبر.
 - ٨- أحمد قنبر.
 - ٩- محمد علي الطباطبائي.
 - ١٠- الشيخ كاظم أبو أذان.
 - ١١- إبراهيم أبو والده.
 - ١٢- السيد أحمد البيير.
- وقد تردد المطلوبون في إجابة طلب «الميجر پولى» فلما بلغ مسامع «الإمام الحائري» نبأ ترددهم، أوعز إلى ولده، الشيخ محمد رضا الحائري، أن يكون في مقدمة من يجب تسليم أنفسهم إلى السلطة كما أوعز إلى الباقين بوجوب تلبية أمر الحكومة، فتحمل المطلوبون الصدمة على مضضٍ، وسلموا أنفسهم فوراً فنقلتهم السيارات المصفحة إلى الحلة، وأرسلوا منها بالقطار إلى البصرة، وبالبحر إلى «جزيرة هنجام» في الخليج العربي.

وكان الشيخان: عمر الحاج علوان، وعبد المهدي القنبر، قد امتنعا عن تسليم نفسيهما، وحاولا تأليف عصابات في خارج المدينة تعيث بالأمن، وتتصيد موظفي الحكومة، ولكن محمد خان بهادر، معتمد السلطة البريطانية في كربلاء، نصحهما بوجوب التسليم لأن امتناعهما سيؤدي إلى القبض على

عائلتهما.

كما أن الميجر بولي عدل عن القبض على السيد محمد علي هبة الدين الحسيني لثبوت إصابته بالرمد، وعدم اشتراكه في المظاهرات، كما عدل عن القبض على المرزء أحمد الخراساني بتوصية من أحد العلماء، وكان السيد هبة الدين مخالفاً لفكرة القيام بالمظاهرات لئلا يفور الدم الانكليزي فيقضي على الجنين قبل أن يولد.

المظاهرات في الحلة:

وقبل أن تقام المظاهرات في كربلاء، ببضعة أيام كان قد عقد اجتماع وطني حافل في «الجامع الكبير» في الحلة وألقى كل من الشيخ محمد الشيخ عبد الحسين، ورؤوف الأمين، والسيد عبد السلام خطباً مهيجة فيه، كما تلي كتاب الإمام الحائري الذي كان قد وجهه إلى العراقيين كافة، للمطالبة بحقوقهم، ودعم مساعي مندوبيهم للظفر باستقلال العراق، كذلك تليت البيعة بالمناداة بالأمير عبد الله ملكاً على العراق.

وقد هال «نائب الحاكم السياسي في الحلة» هذا الاجتماع، فأوفد مساعده، السيد خيرى الهنداوي إلى الجامع المذكور ليهدىء الأفكار ويعمل على إزالة التوتر، ويظهر أن السيد المومى إليه نسي مقامه الرسمي ونسي صفته الحكومية - وقيل بل كان ثملاً - فألقى خطاباً حماسياً ألهب مشاعر المجتمعين، وزاد النار ضراماً، فما كان من «نائب الحاكم» إلا أن اعتقله واعتقل معه كلاً من السادة:

٢- السيد عبد السلام.

٣- السيد أحمد السالم.

٤- جبار الحساني.

٥- علي الحمادي الحسن.

وأرسلهم مخفورين بالقطار إلى البصرة، فأبعدوا إلى «هنجام» في الخليج العربي، ولبثوا هنالك خمسة أشهر، توفي خلالها ثالثهم السيد أحمد السالم، رحمة الله عليه.

المظاهرات في النجف:

لم تقتصر المظاهرات، والاعتقالات على كربلاء والحلة حسب، فقد دعي السيد قاطع العوادي إلى اجتماع كبير عقد في «مسجد الهندي» في النجف الأشرف، حضره ليف كبير من العلماء، والزعماء، والوجوه، والأشراف، حيث نودي بالأمير عبد الله ملكاً على العراق، وألقيت الخطب والقصائد الحماسية المعتادة، وقد حاولت السلطة القبض على القائمين بهذه الحركة فلم يقع أحد في يدها.

محاولة القبض على العلماء:

تأملت السلطة المحتلة في بغداد في الأحوال التي سادت مدن الفرات الأوسط، في هاتيك الظروف، فأوعزت إلى الحاكمين السياسيين في الحلة، والكوفة، وإلى حاكم لواء الشامية والنجف، أن يجتمعوا فيما بينهم، ويتذكروا في

خير الطرق المؤدية إلى إنقاذ الموقف، وحفظ هيئة الحكومة، ومقامها في أعين الناس أجمعين.

واجتمع الحكام المذكورون في الكوفة، فارتأى حاكما الكوفة والحلة وجوب القبض على الشيخ عبد الكريم الجزائري، العلامة النجفي المعروف، وإبعاده عن العراق، بصفة كونه مثير الحركات في الفرات، وكونه همزة الوصل بين العلماء ورؤساء القبائل، فعارض الميجر نوربري، حاكم النجف والشامية في اتخاذ هذا التدبير لئلا يفلت أمر مدينة النجف من يد السلطة، وقد كانت النجف تتظاهر بالهدوء والتعقل يومئذ.

واستدعى الحكام المذكورون إلى مقابلتهم كلاً من الشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ جواد صاحب الجواهر^(١)، والحاج عبد المحسن شلاش، فلما حضروا، جرت مذاكرة قصيرة حول الوضع الراهن وختم الاجتماع أحد الحكام المذكورين بأن طلب إلى الشيخ الجزائري أن يكتب إلى الإمام الحائري في كربلاء كتاباً يسليّه من أجل اعتقال نجله الشيخ محمد رضا ويهوّن عليه فداحة الأمر، فاحتدم الشيخ الجزائري وقال:

«إن الإمام الحائري لم يبلغ مرتبته الحالية، إلاّ لأنه ينظر إلى أفراد المسلمين كافة كأولاده، فأبي ولد يعنيه حضرة الحاكم؟ أهو نفي الشيخ مخيف، أم إبعاد أحرار كربلاء، أم نفي المتظاهرين في الحلة». وهكذا انتهى الاجتماع وانفض على غير طائل.

الحائري يفتي بالجهاد:

رأينا من تسلسل الحوادث، والمظاهرات التي أقيمت في كربلاء، والحلة، والنجف، أن سلطات الاحتلال ضاقت ذرعاً بالحركات الوطنية وبالقائمين بها «وكانت قد أعلنت سياستها في البلاغ الصادر في اليوم السابع عشر من شهر حزيران ١٩٢٠» الذي نشرناه في فصل سابق، فقررت الركون إلى سياسة التعسف والإرهاب فألقت القبض على أحرار كربلاء والحلة وأبعدتهم إلى هنجام، كما أنها حاولت القبض على العلامة الشيخ عبد الكريم الجزائري فصدها حاكم لواء الشامية والنجف عن ذلك.

وكان من حسن حظ الوطنيين، والناقمين على السلطات المحتلة، أن يكون الشيخ محمد رضا نجل الإمام الحائري، في عداد المقبوض عليهم، وأن يجري إبعاده إلى البصرة فهنجام كبقية المنفيين. فقد كان الإمام الحائري ينصح الناس بوجوب الإخلاق إلى الهدوء والسكينة، وعدم القيام بأية حركة قد تؤدي إلى الإخلال بالأمن، أو انتشار الفوضى، فلما أقدمت الحكومة على ما أقدمت عليه تبدل موقفه فإنه ما كاد يُستفتى في «التوسل بالقوة الدفاعية» لتحقيق المطالب الوطنية حتى أصدر هذه الفتوى:

«مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين، ويجب عليهم في ضمن مطالباتهم، رعاية السلم والأمن، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الانكليز من قبول مطالبهم» اهـ.

الأحقر

محمد تقي الحائري الشيرازي

وهكذا أصبح الناس - على أثر صدور هذه الفتوى - في حلٍّ مما جاء في كتاب الإمام الأول الذي أوصى فيه العراقيين كافة بلزوم رعاية السلم، وعدم العبث بالأمن.

توسط شيخ الشريعة:

كان الشيخ فتح الله، شيخ الشريعة الشهير بالاصفهاني، الركن الثاني للزعامة الدينية إبان «الثورة العراقية الكبرى» وقد رأى أن يقف موقف الإصلاح بين الحكومة وبين الأهليين ولا سيما وأن قادة الأفكار في العراق لم يكونوا ميالين للهدم، فوجه إلى الحاكم الملكي العام الخطاب التالي في الثامن من شوال ١٣٣٨ والخامس والعشرين من حزيران ١٩٢٠:

عن النجف الأشرف

٨ شوال ١٣٣٨ الموافق ٢٥ حزيران ١٩٢٠

إلى حضرة الأجل، الحاكم الملكي العام في العراق، عمّت معدلته
بعد تقديم الاحترامات اللاتقة أبدي:

إنكم قد عرفتم وجربتم في هذه المدة الطويلة، التي حدثت فيها هذه المظاهرات والاجتماعات أن أهل العراق سالكون سبيل السلم والهدوء والسكون، ويطالبون بما يريدون من حقوقهم حسب مواعيدكم من أول الأمر، وبموجب ما تقرّر لدى الدول المعظمة من حرية الشعوب، وكان طلبهم على وجه معقول مشروع، خالياً عن القلاقل والمشاغبات، خالصاً من إثارة أية فتنة أو فساد، وذلك بمقتضى سجيّتهم، ومتانة عقولهم، وسلامة فطرتهم، ونصح عقلائهم، مؤكداً كل ذلك بما برز قولاً، وكتب كراماً ومراراً من آية الله الشيرازي،

دامت بركاته، ومن بقية العلماء الأعلام من إيجاب السكون عليهم، وإلزامهم بترك كل ما فيه إخلال بالأمن وقد برهنوا في حركاتهم ومظاهراتهم المتواصلة، على تمسكهم بالنظام، والانقياد لفتاوى العلماء.

إلا أنه بلغنا خبر عجيب، كان يصعب علينا تصديقه حتى تحقق من القبض على نجل آية الله الشيرازي وجماعة من أهالي كربلاء، والحلة، لا ذنب لهم إلا مطالبة ما يطلبه إخوانهم، وقد مسّ كرامة كل الروحانيين، وتأذّى من هذه الجسارة كل المسلمين، وعن قريب يعمّ كل أهالي إيران، والهند، والقوقاس، وكل بلدة وقصبة يسكنها المسلمون، وهذا عمل هادم لكل ما اتصفت به من قديم الزمان أولياء الدولة الفخيمة، من إشاعة، حيث العقل والانصاف، وهو يورث سوء ظنّ جميع الأمم في الحكومة البريطانية.

وبالجملة فقد تشوّشت الأفكار، وتبدلت الظنون، ويكاد يؤدي إلى الإخلال بالنظام، الذي تريدون حفظه، وأرى أن الإصلاح أن تأمر بفكّهم سريعاً قبل أن ينجّر لما يخرج علاجه عن مقدرتنا، ولا أدري كيف خفي عليكم أن هذا الأمر غير مناسب لهذا الوقت والزمان وأنتظر الجواب سريعاً إن شاء الله.

«شيخ الشريعة»

الحاكم الملكي العام يرفض الوساطة:

لم يكتف «شيخ الشريعة» بالكتاب الذي وجهه إلى الحاكم الملكي العام، فطّير برقية إلى قائد القوات البريطانية في العراق بمآل كتابه هذا؛ وقد تحدث الحاكم إلى القائد في موضوع الكتاب والبرقية وانتهيا إلى الرد عليه بالجواب الآتي:

إلى جناب عمدة العلماء الأعلام، وقدوة الفضلال العظام، حجة الإسلام، آية الله في الأنام حضرة الشيخ فتح الله، شيخ الشريعة الاصفهاني دام بقاؤه.
رداً على تلغرافكم، المؤرخ ٨ شوال سنة ١٣٣٨ المرسل إلى دولة القائد العام لجيوش الاحتلال.

فقد أشار عليّ حضرة القائد العام أن أعبر لكم عن مزيد أسفه عما صدر بواسطة الضباط الذين في الإدارة الملكية، والذين تحت إدارته، عن سابق مصادقة، والتي كانت منبع همّ وقلق لسيادتكم، لأن الحكومة في العراق، منذ الاحتلال وإلى الآن تعدّ سيادتكم كأحد أركان السلم، ومن لا يترك عمل أي خير لمنفعة الأهالي.

فدولة القائد العام ونفسي، كلانا متأسفين كل الأسف عن العمل المحتم وجوب تنفيذه من ضباط الحكومة، والذي صار منبع همّ وقلق لسيادتكم.
إنه معلوم لدى سيادتكم ما صار من الاغتشاش في أفضية الفرات أخيراً. فقبل حدوث القبض قد هجمت بعض القبائل على طريق السكة الحديدية «الشمندفير» وأضرت به، والذين أقدموا على هذه الأعمال الغير قانونية، هي بتحريض بعض الأشخاص، فتخريب الشمندفير هو عبارة عن فقد أرواح، أو الإضرار بأرواح بريئة من الجمهور، وأيضاً السرقات من القوافل «الكروانات» ومن الحجاج الذين يزورون الأماكن المقدسة من الحلة عن طريق كربلاء كانت غالبية الحدوث قبل إلقاء القبض، ولقد شوّشت أفكار الجمهور في بحثهم عن الأشخاص الذين يجتهدون تعمداً في وجود القلاقل، والذين يهيجون أميال وأهواء الجهلاء.

فمن مثل هؤلاء الأحوال والحقيقة هي حفظ السلام في أي مملكة لا سيما

في العراق، حيث إن أهلها في كفاءة قليلة من العلم، بل وقابلية لتتبع النصائح المضرة، والملقاة لهم من أي شخص كان. ولقد يهمننا كثيراً سلامة الأماكن المقدسة، وأيضاً سلامة حجاج إيران والذين هم يردون بكثرة في هذا الفصل من السنة، وبالأخص سلامة الأمن في العراق.

ولقد صممت الحكومة الانكليزية بأن تؤيد بأقرب فرصة تسنح فيها، ما قد أعلنت به هي بنفسها في خصوص مستقبل هذه المملكة، ولا يمكن عمل ذلك إذا كانت أفكار الناس مشوشة، والقلق سائدة، ويتوقف نجاح هذا المشروع على حفظ السلام العام.

فلتلك الأسباب صار ذلك القبض، وإن دولة القائد لجيوش الاحتلال لمتأكد على أن مقدار علم سيادتكم الواسع في أحوال إنسانية، وصراحتكم وحكمتمكم الغريزية فيتضح لدى سيادتكم على أنه لا يوجد أي مجرى آخر تتخذه الحكومة بوقتها غير هذه الاحتياطات التي قد أخذتها، ولا كان في وسعها تأخيرها لوقت آخر.

وإني مطمئن أن أنتظر من سيادتكم بأن تستمروا على مساعدتكم الثمينة للحكومة في العراق لخير البلاد، ولسهولة كيانها السياسي، ولزيادة نجاح ورفاه الأمة.

اللفتنت كولوئيل السير ا. ت. ولسن

قائم مقام الحاكم الملكي العام في العراق

شيخ الشريعة يدحض مزاعم المحتلين:

كان لجواب الحاكم الملكي العام هذا وقع أليم، لا في نفس شيخ الشريعة حسب، بل في نفوس زعماء الثورة وأقطابها كافة، فقد نسب إلى المجاهدين الأبرار السرقة، وقطع السابلة، ونحو ذلك من الجرائم التي لا تصدر إلا عن عوام الناس، وفي ظروف خاصة، ولهذا رأى الزعماء، والوجوه، والأشراف، أن تدحض هذه الفرية عن القائمين بشرف الدفاع عن كيان البلاد، فوجه الشيخ المشار إليه هذا الكتاب إلى الحاكم الملكي العام:

عن النجف الأشرف

٢١ شوال سنة ١٣٣٨ الموافق ٨ تموز ١٩٢٠

حضرة صاحب الفخامة، قائم مقام الحاكم الملكي العام في العراق، دامت

معدته

أخذنا كتابكم المؤرخ ٢ يوليو سنة ١٩٢٠ وفهمنا مقاصدكم وما يريده القائد العام لجيوش الاحتلال. وقد أظهرت لكم سابقاً ما يجب في لزوم اتخاذ التدابير السلمية، وإرجاع المنفيين وإظهار الشفقة على سواد الناس من الحاضر والبادي قبل تفاقم الأمر، وقبل أن ينجر إلى ما يخرج علاجه من مقدرتنا. والآن قد بلغ الأمر إلى ما كنا نكره وقوعه، وجعل الناس يقولون: إن حضرة آية الله الشيرازي، دامت بركاته، يأمرنا بالسكون والمحافظة على الأمن العام، والحكومة كل يوم تلقي القبض على جماعة منا بلا ذنب ولا سؤال، ولا جواب. وما ذكرتم من الفساد، وتخريب الشمنديفر، فهو بعد القبض على من

قبضتم عليه في الحلة وكرבלاء، ويشهد تسييرهم إلى البصرة بالقطار. وفي الحقيقة هو أن هذا التخريب، وبعض القلاقل، مستند إلى سياسة ضباط الانكليز، فقد ألقوا القبض على رئيس الظوالم - شعلان - بلا ذنب، فصار سبباً لإراقة الدماء في الرميثة، والأبيض.

وقد كانت عشائر الشامية ورؤساؤها عازمين على ملاقات الحكومة، فلما بلغهم إلقاء القبض على الحاج مخيف، وابن اخته صلال، تشوشت أفكارهم، فإن أحوال الحاج مخيف وسكونه، والتزامه للسلم والطاعة للحكومة معروف لدى العموم.

وأما غلبة السراق من القبائل والكروانات، فهو أمر عادل إذ أشغلت الحكومة وأهملت المحافظة. والسبب الوحيد في هياج الناس أنهم يعتقدون أن القبض على من قبض عليه ليس إلا لمطالبتهم بالحقوق المشروعة، وهو أمر يشترك فيه كل العراقيين فإذا قبض على نجل آية الله الشيرازي دامت بركاته، وهو بريء من كل ذنب، خال من كل فساد، فمن الذي يأمن بعد ذلك على نفسه؟ وما ذكرتم من أنه لا يمكن الكلام في الحقوق المشروعة، ولا يمكن إنجاز ما وعدتم به من أول الأمر ما دامت التشويشات بهذه الصورة، فهم يقولون إنا نعلم، وكل عالم شاعر يعلم أنه في كل وقت تطالب الأمة بحقوقها المشروعة، تحدث من ضباط الحكومة المحتلة الحركات الموجبة للتشويش لكي تعتذر عن إعطاء الحق بهذه الاعتذارات، وفي هذه المدة الطويلة قد عرفتم مسلكي. إني أطلب دائماً راحة العباد، وتأمين البلاد، والروابط الودية بين الحكومة المعظمة والأمة العراقية. والذي أقوله صداقة للحكومة، وأراه طريقاً وحيداً في تسكين التشويشات، وحفظ الأمن العام، وإعادة الأحوال إلى

سابقها، أن تساعدونا وتقبلوا شفاعتنا في إطلاق سراح المنفيين، واستعمال المودّة لسائر المتظاهرين، الذين نسبت إليهم التشويشات، لكي يسعنا التسكين ومكاتبة الجميع بالانقياد والطاعة وموافاة الحكومة متى أرادت مواجهتهم فإذا رأينا ورأوا من الحكومة احترام الحقوق الأُمّية ومعاملة العراقيين معاملة مودة وشفقة صار لنا كل الأمل بقدرتنا على إعادة الأحوال إلى سابقها، وتسكين الناس من الهياج والله المستعان.

«شيخ الشريعة»

زعماء القبائل يحتجون:

قابل زعماء القبائل، وسادات العشائر، نبأ القبض على أحرار كربلاء والحلة، ولا سيما على الشيخ محمد رضا الحائري نجل الإمام الحائري، بجزع شديد، وألم ممض، فاجتمعوا فيما بينهم، وما لبثوا أن نظموا الاحتجاج التالي نصه:

إلى حضرة حاكم لواء النجف والشامية

لقد بلغ عشائرنّا خبر فظيع، ونبأ عظيم، ذلك هو نبأ تحامل الحكومة على الشعب، بقبض نجل سيدنا آية الله الشيرازي دام ظله، وجماعة من إخواننا الكربلايين، ولا يخفى أن قصد الحكومة إرغام الشعب العراقي على ترك المطالبة بحقوقه، وحيث إن مطالبة الشعب بحقه الصريح كانت ولا تزال مطالبة سلمية قانونية، فإننا نرى أن هذا التحامل من الحكومة مخالف للقوانين والنظم العادلة، ولروح السياسة التي ما فتئت تصرح على رؤوس الأشهاد أنها متمسكة بها، ومتمشية عليها، فإذا أرادت الحكومة أن تحترم عواطف العراقيين وتهديء

خواطرهم الهائجة، فلتعجل قبل كل شيء بإطلاق سراح نجل آية الله الشيرازي، والإفراج عن إخوانه المعتقلين معه، ولترع نوااميس العدل، وحقوق الشعب، ولا تلجئه إلى الخروج من دور المطالبة السلمية إلى غيره، واقبلوا منا فائق الاحترام.

١١ شوال ١٣٣٨ الموافق ٢٨ حزيران ١٩٢٠

السيد علوان الياسري، السيد محسن أبو طيخ، السيد عبد زيد، محمد العبطان، اهنيّن الحنون، السيد هادي امكوطر، شعلان الجبر، السيد هادي زوين، مرزوك العواد، علوان الحاج سعدون، ودّاي العطية، لفته آل شمخي، عبد الواحد الحاج سكر، جرّي المريع، مجبل آل فرعون، سلمان الظاهر.

الزعماء يستنجدون بالمندوبين:

لم يكنف أصحاب التواقيع في هذه العريضة بما كتبوه إلى الحاكم السياسي للوائي الشامية والنجف - وكانوا قد تلقوا عدة تحارير من مندوبي بغداد والكاظمية يستحثونهم فيها على مطالبة السلطة بحقوق البلاد - فكتبوا إلى المندوبين المشار إليهم هذا الخطاب أيضاً:

إلى حضرات الأفاضل مندوبي الأمة «في بغداد والكاظمية» دامت مساعيهم.

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: وردتنا كتبكم، التي صورت لنا الحالة السياسية الحاضرة، ولا سيما خطة سيد الأمة، وشيخ الأئمة آية الله الشيرازي، تلك الخطة التي أعلنها في خطابه الذي وجهه إلى أهالي بغداد، وقال

فيه إنه لم يتأثر قط لقبض الحكومة المحتلة على نجله الأكبر، ونفيه إلى حيث رغبت، لأن كل ذلك إنما جرى في سبيل الغاية المقدسة، وإنه يطلب إلى العراقيين كلهم، ولا سيما البغداديين منهم، أن يثابروا على العمل، ويستمروا في مطالبتهم السلمية الأدبية، محتفظين بالأمن؛ وبحقوقهم معاً.

وفي الحقيقة أن حجة الإسلام الشيرازي لا يفرّق بين ولده وبين أي فرد من أفراد الأمة غير أننا لا نتمالك أبداً عن القيام بالواجب ما دام نجل الإمام ورفقاؤه معتقلين تحت رحمة السلطة وقد طالبنا ممثلي الحكومة بالإفراج عنه وعن إخوانه المعتقلين معه فلم يلبوا هذا الطلب إلى الآن، وحيث إنكم نواب الأمة وممثلوها، وإن سياستكم تقتضي المواظبة على العمل السلمي، والمطالبة الأدبية البحتة، فقد رأينا أن نخبركم بأن صبرنا قد عيل، وإننا مستعدون للقيام بوجه السلطة، ولاكتساح العقبات التي تحول دون الاستقلال التام، هذا ما لم تبادر الحكومة حالاً إلى تنفيذ مطالبنا الحقّة، وتحقيق أمانينا القومية، وإلى إطلاق سراح نجل آية الله الشيرازي ومن معه بأقصى ما يمكن من السرعة ودمتم لخير الأمة وسعادة الوطن.

١٢ شوال ١٣٣٨ الموافق ٢٩ حزيران ١٩٢٠

السيد علوان الياسري، عبد الواحد الحاج سكر، محسن أبو طيخ، السيد عبد زيد، محمد العبطان، اهنيان الحنون، شعلان آل جبر، جرّي المريع، مجبل آل فرعون، وداي العطية، السيد هادي ازوين، لفته آل شمخي، سلمان الظاهر، مرزوك العواد، علوان الحاج سعدون، السيد هادي امكوطر.

تدخل حاكم النجف:

شعر الميجر نوربري، حاكم النجف السياسي، بالأثر السيئ الذي تركه في النفوس، كتاب الحاكم الملكي العام إلى شيخ الشريعة، حيث رفض هو والقائد العام قبول وساطته وشفاعته في أمر المنفيين الكربلايين، وعلى رأسهم نجل الإمام الحائري، فبعث برقية إلى الحاكم الملكي العام يذكره بالأثر الذي تركه كتابه في نفوس العلماء والعوام على حد سواء، ويرجوه إعادة النظر في هذا الموضوع، فرد الحاكم الملكي العام على هذه البرقية بما يلي:

«أنا لا أقدر أن أتدخل مداخله شيخ الشريعة بخصوص أمر المنفيين، لأن أغلبهم معروفون بالفساد وسوء الأخلاق - كذا - نعم إذا أتمكن من التدخل فقي شأن اثنين أو ثلاثة، فليسمهم بأسمائهم حتى ألتمس من القائد العام إطلاقهم، وأعتقد أن القائد العام يقبل ذلك إذا كان جناب شيخ الشريعة يسعى إلى صيانة الأمن في الشامية فقط، لأنني أعتقد أن الشامية لا تجرأ على مخالفته، وليعلم حضرته أن قبائل الرميثة مشغولة بمقابلتنا فعلاً».

- ا. تي. ولسن -

جواب شيخ الشريعة:

ولما اطلع شيخ الشريعة على هذه البرقية، استنكر لهجتها الشديدة وانتقد التناقض الظاهر في متنها فيينا يرى الحاكم الملكي العام أن يسعى الشيخ لصيانة الأمن في الشامية لأنها «لا تجرأ على مخالفته» - على حد تعبيره - إذا به يعدد

شفاعته في أمر المنفيين تدخلاً في شؤون الحكومة لهذا أبرق ما يلي:

إلى سعادة الحاكم الملكي العام في العراق

أخذنا برقيتكم المؤرخة ٢٢ شوال فأقول لكم إننا لم نشفع أبداً برجال معروفين بسوء الأخلاق والفساد، وإنما تشفعنا بالأحرار الأبرار الذين سجنوا وأبعدوا لغير جرمٍ ما. على أن الحكومة إذا كانت تعتبرهم جناة مجرمين فعليها أن تسلمهم إلى القانون ليجري حكمه فيهم، وتكون آئذ قد استراحت من شرهم، وتخلصت من التهم والأظانين السيئة. ثم إن المرزاه محمد رضا نجل آية الله الشيرازي بين المنفيين، فهل تستطيع الحكومة أن تقول إنه معروف بالفساد؟ ولولا اهتمام والده بالسكينة العامة، وبالنظام والأمن، لرأينا الحالة على غير ما هي الآن، وعلى كل فإن معالجة الحالة الحاضرة بالإصلاح أمر غير مقدور^(١).

شيخ الشريعة

تدخل الحكومة الإيرانية:

رأت الحكومة الإيرانية أن تخفف من حدة الموقف بين العراقيين والانكليز من جهة، وأن تكسب عطف الإمام الشيرازي من جهة أخرى، فتوسّطت في أمر تسريح نجله الشيخ محمد رضا ونجحت وساطتها فصدر هذا البلاغ:

«فاوضت حكومة إيران الإدارة الملكية في العراق، بواسطة سفير جلالة ملك بريطانيا في طهران، في مسألة توقيف المرزاه محمد رضا ابن آية الله المرزاه

١ - البصير في كتابه «تاريخ القضية العراقية» ص ١٩٧.

محمد تقي الشيرازي، وتعهدت - إذا أخلي سبيله - بأن يرسل إلى طهران من الخليج الفارسي المقيم فيه الآن، ويمكث هناك، فأعطيت الأوامر حالاً في إطلاقه، وسلم في ٢٨ تموز الموافق لـ ١١ ذي القعدة إلى نائب بندر عباس وقد بلغنا أنه متمتع بصحة رائقة، وقد أعرب للقنصل البريطاني عن تقديره للعناية التي بذلت له في المدة التي قضاها هناك»^(١).

مؤتمر الثورة:

في اليوم الذي قبضت السلطة العسكرية في كربلاء على الشيخ محمد رضا الحائري، وعلى بقية رفاقه وأبعدتهم إلى الحلة فالبصرة فهنجام، كتب الشيخ عبد الحسين، النجل الثاني للإمام الحائري، كتاباً إلى السيد قاطع العوادي، وآخر إلى الشيخ سماوي الجلوب يخبرهما فيه بالأمر الواقع، ويرجوهما العمل على إنقاذ المنفيين من أيدي المحتلين، فبعث السيد قاطع بكتابه إلى الشيخ عبادي الحسين، فأرسله هذا بدوره إلى الشيخ عبد الواحد الحاج سكر.

وكان عبد الواحد الحاج سكر يشكو ألماً في ساقه فقصده في مضيفه كل من السيد علوان الياسري، وشعلان الجبر، وعبد آل صفوك، للاستفسار عن صحته، فلما أطلعهم هذا على كتاب نجل الإمام الحائري، تقرر عقد اجتماع في مضيف السيد محسن أبو طيخ للمذاكرة حول التدابير الواجب اتخاذها إزاء تطور الموقف، لأن هذا المضيف يكاد يكون متوسطاً بين أهم القبائل في القضاءين أبو صخير والشامية. وقد كتب السيد علوان وعبد الواحد كتاباً إلى

السيد محسن بهذا المآل ليعد طعام العشاء لمن سيحضر هذا الاجتماع.

وبينما كان السيد علوان الياسري وبقية الرؤساء في طريقهم إلى المضيف المذكور نهراً أقبل رسول يحمل كتاباً من السيد محسن أبو طيخ يقول فيه «إن مضاييف المشخاب كثيرة فلماذا يختار رؤساء آل فتلة مضيفه دون غيره؟ أيريدون أن يكفروه مع السلطة لتصب عليه جام غضبها؟ لهذا فإنه يرفض الاجتماع في محله»^(١).

وعلى هذا قفل الرؤساء والزعماء، عائدین إلى مضيف السيد علوان، وبعد أن شربوا القهوة والشاي، واطلعوا على كتاب السيد محسن، كتب السيد علوان كتاباً آخر إلى السيد محسن يؤكد له أن الاجتماع يتعلق بأمر هام، ولا يقصد به الإضرار بأحد، ويطلب إليه أن يعين المضيف الذي يختاره هو لعقد الاجتماع، فاتفقت الكلمة على أن يتخذ مضيف «عبد الكاظم الحاج سكر» موضعاً للاجتماع المأمول، ويقع مضيف عبد الكاظم في المشخاب، وهو يبعد عن بقية مضاييف الرؤساء أبعاداً متفاوتة.

وفي التاسع والعشرين من حزيران وفد على المضيف، موضوع البحث، سادات العشائر ورؤساء القبائل، يتقدمهم السيد علوان الياسري، وسلمان العبطان، وعبد الواحد الحاج سكر، ومحمد العبطان، والسيد هادي امكوطر، والسيد نور السيد عزيز، وعبد آل صفوك، والشيخ رحومي الظالمی، والسيد محمد باقر الحلبي، وعبد الرحمن خضر، ثم جاء السيد محسن أبو طيخ ومعه هنين الحنون، وجري مريع ولفيف من الرؤساء والزعماء الآخرين للمداولة في

١ - قص هذه القصة علينا، السيد علوان الياسري، في معتقل الفاو حيث كنا معاً في أواخر

الحالة السياسية السائدة يومئذ، فوقف باقر الحلي، وتلا هذه الأبيات:

بني يعرب لا تأمنوا للعدى مكرا
خذوا حذرکم منهم فقد أخذوا الحذرا
يريدون فيكم بالعود مكيدة
ويبغون إن حانت بكم فرصة غدرا
فلا يخذعنكم لينهم وتذكروا
أضاليلهم في الهند، والكذب في مصر
ومن مات دون الحق والحق واضح
إذا لم ينل فخراً فقد ربح العذرا

ثم قال:

يا معشر خزاعة إن لمحمد عليكم ديناً يوم قال، حينما ضرب الخزاعي
من قبل أحلاف قريش «لا نصرني ربي إن لم أنصر خزاعة» ومحمد اليوم في
حاجة إلى نصرتكم فهل تفون اليوم دينه؟

فقام سلمان العبطان، وجرّد سيفه وهزّه في وجه الخطيب، وقام الجميع
فهوّسوا «بس لا يتعلك بامريكة» فكانت صرخة دوت دوي المدفع.

انفرط عقد الاجتماع بعد أن وجه عاقدوه كتاباً إلى رؤساء الرميثة،
كالشيخ شعلان أبو الجون، والشيخ غثيث الحرجان، وغيرهما مما جاء فيه:

«إن رجال حكومة الاحتلال بدأوا يستعملون الشدة معنا، ولم يصغوا إلى
مطالبنا الحقّة، وأخذوا ينفون جماعاتنا وأصحابنا، فقد نفى الحاج مخيف إلى

هناجماً وقبضوا قبلاً على نجل الإمام الشيرازي وأبعدوه مع أحرار كربلاء، فإذا لم تتخذوا التدابير اللازمة لوقف هذا العدوان فسننفى كلنا على هذا المنوال، وقد كنا طول هذه المدة نستعمل اللين مع السلطة مراعاة للسلم ولكن ذلك لم يجد نفعاً. ونحن نذكركم الآن بقول شاعرنا العربي:

السيف أصدق أنباء من الكتب في حدّه الحد بين الجد واللعب»

وقد حمل نسخ هذا الكتاب «السيد محسن نجل السيد علي الياسري» فما كاد يصل «السماء» حتى سمع بقضية اعتقال «الشيخ شعلان» وكيفية إطلاق سراحه، فسلم كتاب الشيخ شعلان بيده فرد هذا عليه بجواب مقتضب جاء فيه:

(يحق لكم أن تتمثلوا بالشعر العربي الفصيح، لقربكم من النجف مركز الثقافة والأدب. أما نحن فلا نستطيع أن نجيبكم على كتابكم بأكثر من أعمالنا وإطلاقنا الرصاص فعلاً أما شعرنا فهو هذا «الما يتهيّب إمد إيده»).

محاولات فاشلة:

كان حاكم «أبو صخير» السياسي قد طلب إلى جماعة من رؤساء الشامية مقابلته في سراي الحكومة فأبوا تلبية هذه الدعوة لأنهم كانوا واثقين من عزم السلطة على التنكيل بهم، فلما حدث ما حدث، خرج الميجر نوربري، حاكم لواء الشامية والنجف إلى دار «الشيخ مجبل القرعون» في «المشخاب» وطلب إليه مساعدة الحكومة بحمل الزعماء المقاطعين لها على زيارة النجف أو الكوفة للمداولة معهم، وللنظر في مطالبهم، فأجابه الشيخ بأنه يستحيل عليه إقناع الرؤساء بتحقيق رغبته أو حملهم على الاجتماع به، ما دامت السلطة تنكل

بأحرار البلاد، وتنفي هذا وذاك.

وبعد أخذ ورد طويلين تم الاتفاق على أن يجتمع الزعماء بالميجر المذكور في دار «الحاج مرزوك العواد» التي تبعد عن غربي الشامية خمسة كيلوات تقريباً.

وفي صباح يوم ٢٠ شوال و ٧ تموز توجه إلى الشامية كل من عبد الواحد آل سكر، وشعلان الجبر، ومجبل الفرعون، والسيد نور السيد عزيز، والسيد علوان الياسري، ومهدي آل عسل، وعبد آل صفوك، وقصدوا إلى مضيف الحاج مرزوك تواء، ثم حضر المضيف كل من الحاج رايح العطية، والسيد محسن أبو طيخ، وعلوان الحاج سعدون، والشيخ هنين الحنون، وسلمان العبطان، وعبادي الحسين وشقيقه عبد السادة الحسين، ومحمد العبطان.

ولم يحضر أحد من رؤساء السماوة هذا الاجتماع وقد حدث ما لم يكن في الحسبان، فبينما القوم ينتظرون مجيء الميجر نوربري أقبل «الكابتن مين» حاكم الشامية، على رأس قوة صغيرة للبطش بهم، فلما رأيهم على أتم استعداد للطوارئ، وقد حملوا سلاحهم على أكتافهم، سألهم عن أسباب حمل السلاح؟ فأجابه السيد نور «تسلحنا للدفاع عن أنفسنا» فسأل الحاكم الرؤساء إذا كانوا لا يخشون من انكسار المعروفة بقواها؟ فأجابه الزعماء: إن العراق غير الهند، وإنهم حسبوا لكل شيء حسابه، وما دامت البنادق على العواتق، فإنهم يعملون كل شيء.

وسأل الرؤساء الكبتن مين عن الميجر نوربري، فأجابهم بأنه لم يكن في استطاعة الميجر المذكور الحضور للمداولة معهم، لشغل طرأ عنده، وإنه أنابه عنه ليستمع إلى أقوالهم، وسألهم أن يصرحوا ويفصحوا عما يريدون، فأجابوا إنهم

يودّون المحافظة على النظام مقابل هذه الشروط الأربعة:

أولاً: أن يمنح العراق استقلالاً تاماً لا تشوبه أية شائبة.

ثانياً: أن يوقف القتال في الرميثة وأطرافها حالاً.

ثالثاً: أن ينجلي الحكام السياسيون مع جميع القوات الانكليزية عن مراكز الفرات، وبلدانه إلى العاصمة، على أن تدور المفاوضات بين زعماء الأمة العراقية، ورجال الحكومة البريطانية، بشأن تقرير مصير العراق في بغداد.

رابعاً: أن يطلق سراح المرزّه محمد رضا الشيرازي، ويفرج عن كافة أحرار كربلاء والحلة، المنفيين إلى هنجام^(١).

ومع أن «الكابتن مين» وافق مبدئياً على التوسط بإجابة الشرطين، الأول والثاني مقابل إعادة الأمن والنظام إلى نصابهما، فقد هزأ بالشرطين الآخرين «الثالث والرابع» وقال إنه سيعرض هذه المطالب على «الميجر نوربري» ثم قفل

١ - لم تكن السلطة المحتلة ميالة وحدها للسلم والمفاوضة، بعد إعلان الثورة في الرميثة، فقد

كتب إلينا العلامة السيد محمد علي هبة الدين الشهرستاني يقول:

إن الإمام الحائري لما تلقى أخبار نقل القتلى من ساحة القتال في الرميثة، إلى النجف تألم كثيراً، وطلب الرأي من أصحابه، فعرض عليه السيد أن يوفده بكتاب إلى الحاكم الملكي العام في بغداد، يطلب فيه سحب الجيوش قبل أن تثور بقية القبائل، وإعلان العفو عن المحاربين، وإرجاع المنفيين، فاستحسن الإمام هذا الرأي، وأوفد الشهرستاني ومعه المرزّه أحمد الخراساني إلى العاصمة، وسلمهما كتاباً إلى الحاكم العام في موضوع المصالحة فقدم المشار إليهما «قنصل إيران في بغداد» ليكون وسيطاً و مترجماً لمقاصدهما لدى الكولونيل ولسن فابئ الكولونيل أن يصدق مطالب الإمام، ورفض مقابلة رسله، كما رفض الرد على كتابه، واضطر المندوبان أن يرجعا إلى كربلاء غير موقفين فيما أراداه وأراده الإمام من إحلال السلام محل الحرب والقتال.

راجعاً إلى الشامية، بعد أن يؤس من حمل الرؤساء على مواجهة الحكومة في النجف، أو الكوفة فانقطعت المفاوضات بين السلطة والثوار.

أما الزعماء فإنهم أخذوا يعدون العدة للشروع في الثورة بعد أن كان لهيبها قد اندلع فعلاً في أطراف «الرميثة» على نحو ما سنفصله.

الحكومة تفاوض وتمكر:

رفعت «الشامية» راية الثورة في يوم الأحد الموافق ٢٤ شوال ١٣٣٨ «١١ تموز ١٩٢٠» فخرج كل من الشيخ عبد الواحد سكر، والسيد علوان الياسري، والسيد هادي زوين، ومعهم جموعهم القبلية ف ضربوا نطاقاً من الحصار على «قصة أبو صخير» واضطرت الحامية الانكليزية فيها «وكان عدد أفرادها نحو مائتي محارب» إلى التحصن بسراي الحكومة مستعينة بالباخرة الحربية «فاير فلاي» لمنع الثوار من التقرب إلى معقلها ليبقى الطريق مفتوحاً بينها وبين الماء، ولكن الثوار أمطروا الباخرة نارهم الحامية وكان نهر الفرات قد بدأ بالانخفاض فخشيت «فاير فلاي» أن تجنح فانسحبت.

وكان الكابتن «مين Mann» الحاكم السياسي لقضاء الحميدية، المجاور لـ «أبو صخير»، لا يزال مقيماً في مقر عمله، وكانت معه مبالغ من المال طائلة، فأعطى قسماً كبيراً منها إلى بعض رؤساء الخزاعل ليعينوه على البقاء في الحميدية، فجاء هؤلاء إلى بقية الرؤساء يطلبون الرأي، فأصر الأخيرون على وجوب إخراجه قبل أن يتمكن من عرقلة حركة الثوار.

وفي الوقت نفسه شخص إلى القصة المذكورة كل من الشيخ عبد الواحد سكر، والسيد علوان الياسري ليشتركا مع رؤسائها في حمل «الكبتن مين» على

ترك الحميدية، بدعوى أن الزعماء لا يستطيعون المحافظة على حياته. وبعد مراجعات ومداولات طويلة اقتنع الحاكم بضرورة الخروج من مقر عمله فتوجه إلى «الكوفة» مصحوباً بالحاج رايح العطية، والشيخ سليمان العبطان وعدد من الحراس والأفراد.

وشعر الميجر نوربري «Norbury» الحاكم السياسي للواء الشامية والنجف بالخطر الذي بدأ يهدد الحامية المحصورة في «أبو صخير» ولا سيما بعد أن قاربت أرزاقها النفاد فعمد إلى سياسة المكر والخداع لإنقاذها، فانتهاز مجيء بعض رؤساء الشامية، مع الكبتن مين، إلى الكوفة وطلب إلى الحاج عبد المحسن شلاش وإلى معاونه عبد الحميد خان آل نظام الدولة أن يتوسطا بين زعماء الثورة والحكومة لوقف القتال، والمداولة في الحصول على نتيجة قد ترضي الطرفين، فعرض الوسيطان مقترحات الحاكم على الزعماء الذين كانوا في جبهات القتال فقرروا قبولها، إلا أنهم اشترطوا حضور أعضاء وفد الشامية والنجف للاشتراك في المفاوضات.

واجتمع الزعماء بالميجر نوربري في ظهر الكوفة، فأوضح لهم هذا أن حكومته الانكليزية مستعدة للنظر في مطالب الثوار، دون أن يستمروا في القتال، فأجابه هؤلاء بأنهم على استعداد تام للتفاهم مع السلطة، وتجنب إراقة الدماء، غير أنهم يصرون على حضور العلماء للمشاركة على سير المفاوضات، والاسترشاد بآرائهم، فكان لهم ما أرادوا.

فقد ندب الحاج رايح العطية للذهاب إلى النجف لالتماس حضور العلماء، وذهب معه عبد الحميد خان، ثم انضم إليهما حاكم النجف أيضاً فعرض «الحاج رايح» على «شيخ الشريعة» ما تقدمت به السلطة المحتلة لوقف القتال،

فاستدعى هذا كلاً من الشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ محمد جواد صاحب الجواهر^(١) للمفاوضة في هذا الأمر، وبعد أن أوضح السادة العلماء لمندوب الزعماء أن قضية المفاوضة من خصائص رؤساء القبائل، ورد عليهم المندوب بأن الزعماء لا يريدون أن يخالفوا رجال الدين أمراً، وأنهم إنما يسرون تحت هديهم وإرشادهم، أمر «شيخ الشريعة» فتوجه كل من الشيخين: الجزائري والجواهري إلى شريعة الكوفة «الجسر» والدخول مع الحكام السياسيين في المفاوضة.

واستؤنفت الجلسة بعد حضور هذين العالمين الكبيرين فطلب «الميجر نوربري» إلى الرؤساء أن يبينوا مقترحاتهم، فكرروا مطالبهم السابقة، وهي: أولاً: منح الاستقلال التام للبلاد العراقية، وتشكيل حكومة وطنية فيها. ثانياً: إيقاف رحى القتال الدائر في «الرميثة» وأطرافها. ثالثاً: إطلاق سراح المبعدين عن كربلاء والحلة، وبضمنهم الشيخ محمد رضا الحائري.

رابعاً: جلاء الحكام السياسيين عن جميع المراكز الواقعة على الفرات الأوسط.

فأجاب «الميجر نوربري» أن وظيفته لا تساعد على البت في هذه المطالب المهمة، قبل أن يذهب بالطيارة إلى بغداد ويقاوض الحاكم الملكي العام بشأنها، وطلب إمهاله أربعة أيام ليقوم بالوساطة بين الحكومة المركزية والزعماء، فرضي الرؤساء والعلماء بذلك، وتم الاتفاق على عقد هدنة لهذه

١ - لعل الصواب: الشيخ محمد جواد آل صاحب الجواهر.

المدة القصيرة بشرط أن تقف الحكومة مكتوفة اليدين، لا عن استخدام الجنود للمقاصد الحربية حسب، بل عن إرسال النجيدات، والمؤن، والذخائر الحربية، وعن إقامة الحصون، وبناء القلاع، والاستحكامات، وتعهد الزعماء مقابل ذلك بإخراج الحامية المحصورة في «أبو صخير» وإيصالها إلى الكوفة مع معداتها سالمة من كل تعرض، وصرّحوا أنهم سيخوضون المعركة متى خرقت الحكومة هذه الشروط بوجه من الوجوه.

وكانت خديعة من الميجر نوربري تترس بها وتخلص منها - وهل الحرب إلا خدعة؟ - فقد برّ الزعماء بوعدهم، فأخرجوا الحامية من «أبو صخير»، وأوصلوها مع كامل سلاحها إلى الكوفة، وخيموا على مقربة من هذه البلدة، ليراقبوا الحركات عن كثب، فظهر لهم في اليوم الأول من أيام الهدنة أن الجنود يتحصنون في خانات الكوفة وأسواقها وأنهم يجمعون الأرزاق، ويحفرون الآبار، ويسيّمون الاستحكامات، فأوصل بعض الزعماء شكواهم إلى القواد البريطانيين وأفهموهم بأن هذه الحركات تعدّ خرقاً لبنود الهدنة وشروطها، فرد عليهم القادة بأنهم لا يضمنون للرؤساء شراً، وأنهم لا ينقضون شروط الهدنة مهما كلفهم الأمر^(١).

وانطلقت الحيلة على القبائل. فلما كان اليوم الثاني، شوهدت في النهر

١ - يقول الميجر نوربري في ص ٣١٧ من كتاب الكابتن مان: «وقد كان هذا في الحقيقة شيئاً يشبه المعجزة فقد أعطى عمله هذا مهلة أربعة أيام أخرى للجيش البريطاني المضغوط عليه بشدة ليسعف حامية الرميثة ويسحبها بعد أن كانت تعاني حالة الحصار لمدة ثلاثة أسابيع، يضاف إلى ذلك كانت هذه فرصة لي أسارع بها دبلوماسياً لإسعاف الموظفين والقوة التابعة لي في أبو صخير وهم الذين كنت قبل عدة ساعات قد قطعت الأمل من إنقاذهم» ا. هـ.

بعض الزوارق الخشبية «الشخاتير» تحمل المؤن، والأرزاق، والعتاد، إلى حامية الكوفة، وكادت تمرّ بسلام من قبائل بني حسن «التي عهدت إليها المحافظة على شروط الهدنة، وأوكل إليها أخيراً أمر الدفاع عن الجسر» لولا أن تبادرها هذه القبائل إلى إطلاق النار عليها، والهجوم على من فيها، وسلب هذه المؤن، فانتقضت بذلك الهدنة، وصوّب الثوار نيرانهم على الحامية، وقرّر قرار الزعماء على أن تتولى قبائل بني حسن «وعلى رأسها الشيخ علوان الحاج سعدون» حصار الحامية الانكليزية في «الجسر» وأن تذهب قبائل الشامية إلى الكفل لاحتلالها والزحف منها على الحلة.

في عفك والدغارة:

قلنا إن كتب الإمام الحائري، وكتب نجله الشيخ محمد رضا، وسائر دعاة بحث الزعماء على الانضواء تحت علم الثورة كانت تترى على الزعماء والرؤساء، والشيوخ في كل مكان. ولأجل أن يقف القراء على نصوص هذه الكتب، رأينا أن نثبت أحدها فيما يلي:

«بسم الله الرحمن الرحيم

غير خفي على أحد أن موقف المسلمين في مثل هذا اليوم، قد بلغت صعوبته وحراجه مبلغاً لا يسع العلماء الأعلام أن يسكتوا عنه، كما لا يسع العشائر المتحفزين إلا بذل النفس والنفيس في سبيل هذه النهضة الدينية، والحركة الواجبة الإسلامية، فالواجب اليوم على عموم المسلمين أداء فريضة الدفاع عن حوزة الدين المبين، وصيانة المشاهد المشرفة عن لوث الكافرين، ومحافظة نواويسكم الأطهار عن تعديات الكفرة، والقيام بواجب الوعظ

والتشويق والنفر والحث والترغيب والترهيب والله ولي التوفيق إنه سميع مجيب» اهـ.

وكان من جملة الشيوخ الذين وصلت إليهم أمثال هذا الكتاب، رؤساء عشائر عفك والدغارة، وفي مقدمتهم الحاج مخيف، وقد وقع كتاب الحاج مخيف بيد أحد أصدقاء «الميجر دايلي» الحاكم السياسي للواء الديوانية فقدمه إليه، ولا شك في أنه أثار ناثراً حقه وسخطه ولا سيما وقد كانت الاجتماعات السياسية غير منقطعة في هاتيك الربوع.

واستدعى «الحاكم المذكور» لفيماً من رؤساء القبائل في عفك والديوانية لحملهم على توقيع مضبطة يطلبون فيها الوصاية الانكليزية على العراق، ليوافي بها الحاكم الملكي العام في بغداد، فلم يسع البعض من هؤلاء مخالفته فوقعوا ما كتبه لهم مكرهين، وصدر في بغداد هذا البلاغ:

«وصل دائرة الحاكم السياسي مضبظتان موقعتان من خمسين زعيماً من ممثلي ناحيتي الديوانية والعفك وعشائرها تؤيدان المضابط التي عرضت السنة الماضية، وتعربان عن قبول الحكومة البريطانية وصية بالعراق، وتشيران إلى عدم اشتراك الموقعين عليهما من الآراء التي عسى أن يكون قد أبدأها غيرهم وهي مباينة لآرائهم» اهـ.

وقد اتخذت هذه العريضة ذريعة للكيد للقائمين بالحركة الوطنية فيها، ووسيلة لتثبيط همهم، ولكن فات الحاكم أن المشتغلين بالأعمال الوطنية، في جميع الأنحاء، كانوا متصلين ببعضهم فلا يمكن أن تؤثر فيهم أمثال هذه الدعايات.

على أن «الميجر دايلي» لم يكتف بحمل الرؤساء على التوقيع في هذه

المضبطة وإرسالها إلى بغداد فعمد إلى إلقاء القبض على جماعة من هؤلاء الشيوخ وزجهم في أعماق السجون.

وقد بدأ بالشيخ سعدون آل رسن «رئيس قبيلة الأقرع» فسجنه في الديوانية، ثم قبض على الشيخ شعلان آل عطية فألحقه بزميله، وعلى الحاج مخيف فنفاه إلى هنجام، وشاءت إرادته فأطلق سراح الشيخ سعدون الرسن وكان قصده من ذلك تهدئة الخواطر، وحمل الزعماء المحتنئين عن ارتياد منازل الحكومة على مقابله في الديوانية لينكل بهم فلم ينجح.

وفاة الإمام الحائري:

انتقل «الإمام الشيخ محمد تقي الحائري، الشهير بالشيرازي» إلى الرفيق الأعلى في اليوم الثالث من شهر ذي الحجة لسنة ١٣٣٨ هـ (١٣ آب سنة ١٩٢٠ م) - أي في اليوم الثاني من إعلان حكومة بغداد سياسة الإرهاب وقبضها على الوطنيين والأحرار من شباب العاصمة - فجاءت وفاته في وقت حرج ودقيق جداً، فقد كان رحمته الله القطب الذي حوله تدور جميع رجالات الثورة، وإليه تفرع عند الملمات، فلا غرو إذا وقعت وفاته وقع الصاعقة على الرؤوس، وفزعت الناس، وهالها الأمر، وخامرت الشكوك بعض الرجال.

وكان الارتجاج عظيماً في جميع أرجاء الثورة، والثورة يومذاك لم تكن بلغت جميع مراحلها ولم تتمركز بعد، فاتجهت الأنظار نحو «مدينة النجف» وشخصت إليها وفود رجالات الثورة وحملة العلم من رجال الدين، فكانت «النجف» بمثابة مؤتمر عام أقيم لاختيار خلف للإمام المتوفى، وقد خرج إلى صحن الحضرة العلوية العلماء والزعماء، ووقع الاختيار على «شيخ الشريعة»

فأقيمت له محفّة عالية صعد إليها وخاطب المبايعين بقوله:

«أيها الناس! من كان يعبد منكم محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت. لقد مات الإمام الشيرازي فذهب إلى لقاء ربه، وقد أدى الرسالة أداءً حسناً، فليرقد في مقره قرير العين هادئ النفس مرتاح الضمير، وعلينا أن نسير وراء خطواته».

ثم تلا الكثير من آي الذكر الحكيم، حاثاً الثوار على المضي في سبيلهم، حتى يحكم الله بينهم وبين الانكليز، وطالباً إلى الزعماء والرؤساء، توحيد الصفوف، والسير قدماً إلى ما فيه سعادة الدارين إنه أرحم الراحمين.

الحكومة البريطانية تطلب المفاوضة:

كانت الثورة قد بلغت مرحلة شملت جميع منطقة الفرات الأوسط، وامتدت جنوباً حتى الناصرية، وشمالاً حتى المحمودية، واشتملت على أهم مدن الفرات، ثم قامت حكومات مؤقتة في أهم المدن التي احتلها الثوار عنوة أو أخلاها الانكليز اضطراراً استطاعت أن تحافظ على الأمن والنظام، وتنشر الطمأنينة في النفوس، فلم يكن في وسع حكومة الاحتلال - والحالة هذه - إلا الاعتراف بالأمر الواقع، والإقلاع عن اعتبار القائمين بالحركة التحررية ثواراً غير نظاميين، فاعترفت بشرعية الحركة، وطلبت المفاوضة معهم على أساس الاعتراف بمطالب الثورة الأساسية.

أما الذي حدا بالحاكم العام إلى مد يد الصلح مع رجال الثورة، فهو ما كان يتوقعه من امتداد الثورة إلى مناطق جديدة، وإلى احتمال اشتراك عناصر أخرى من رجال القبائل فيها، الأمر الذي يجعل إخمادها أمراً صعباً، يكلف الجيش

البريطاني كثيراً من الخسائر، بالنظر إلى ما أظهره الثوار من الشجاعة، والبرسالة، والمهارة، في الحركات الثورية في مختلف المناطق، ولا سيما وقد أعلنت بريطانيا رأيها في مستقبل العراق وطريقة الحكم فيه، بعد اندلاع لهيب الثورة، ولم يكن مناص من إنهاء الحكم المباشر في هذه الربوع فانتهاز «الكولونيل اي. تي. ولسن» وفاة الإمام الشيرازي، فوجه إلى خليفته «شيخ الشريعة» هذا الكتاب:

كتاب اي. تي. ولسن:

دائرة الحاكم الملكي العام ببغداد

في ١٣ ذي الحجة ١٣٣٨ الموافق ٢٠ آب ١٩٢٠

حضرة العلامة الفهام، حجة الإسلام والمسلمين، آية الله في العالمين، شيخ الشريعة الاصفهاني دام علاه!

بعد إهداء السلام، والتفقد عن صحة ذاتكم الشريفة: نؤمل أن كتابنا الذي أظهرنا فيه إحساساتنا الودية، وتبريكاتنا الصميمية، بتقلدكم هذا المقام المنيع، والشرف الرفيع، الذي أنتم حائزون عليه الآن، قد وصلكم سالماً. ولكن في الحقيقة ونفس الأمر، أن المقام الرفيع يستوجب التعزية والتسلية، لا التبريك والتهنئة في هذه الأيام، نظراً إلى المصائب التي انتابت العراق وسائر الممالك. وكان هذا من آراء سلفكم المرحوم العلامة المبرور المرز محمد تقي الشيرازي طاب ثراه، الذي - كما هو معلوم لدى العموم - عبّر في إحدى مفاوضاته الأخيرة أنه يريد الصلح بين الحكومة والملة، واجتناب سفك الدماء، وإزهاق النفوس، ولا يمكنني أن أشك بأن الذات الممتازة بصفات الإنسانية والتقوى

كحضر تكم لابد أن تشعر بهذا الشعور السامي.

وأما من جهة الحكومة، فكما هو معلوم في أقطار العالم، أن الحكومة الانكليزية المعظمة قد اعتمدت دائماً على الأركان الثلاثة وهي: الرحمة، والعدل، والتسامح الديني. ومن قبل أن تقع الحرب العظمى، كان للدولة الانكليزية، التي شعارها المسالمة، جيش صغير للدفاع عن نفسها، فلما أسرع الألمان، والأتراك، من تلقاء أنفسهم، بالهجوم على بريطانيا العظمى قامت الأمم الموجودة في الممالك الانكليزية قومة واحدة، ودخل أبنائها صفوف الجيش، ولما انكسر العدو شر كسرة، ووضعت الحرب أوزارها، كان للدولة الانكليزية جيش جرار، عدده خمسة ملايين، منتشراً في بلاد العدو في العالم بأسره. ولما انتهت المنازعات بادرت الدولة الانكليزية بترخيص عساكرها بالرجوع إلى منازلهم وأوطانهم، والعودة إلى الحياة السلمية، فنقص بذلك عددهم نقصاً كبيراً، على أنه يمكن حشد هذا العدد العظيم مرة أخرى متى دعت الحاجة إلى ذلك.

وأما عن جهة ثروة الدولة الانكليزية وسائر مواردها، فلا يلزم أن أشرح ما هو ظاهر كالشمس في رابعة النهار. فأهل العراق قبلوا الدولة الانكليزية وكانوا مسرورين من إبقاء جيوشها في هذه البلاد لما غلبت الأتراك، ولكن لما رأى بعض المفسدين (كذا) والمغرضين ذلك التنقيص في جيشها، قاموا يشوشون الأذهان، ويخدشون الأفكار، وملخص الكلام هو أن ظهرت هذه الحالة الحاضرة التي توجب الأسف. وما هي الحالة الآن؟ هي أن العشائر العراقية في حالة الحرب قوية، ولكن عددها قليل، وليس لها من الدراهم إلا القليل، ولا توجد وسائل لاختراع الآلات الحربية، كالمدافع، والبنادق، والرصاص، ولا يمكنها أن تحصل على المعاونة من الخارج، وإذا لم ترجع إلى

زراعتها، فإنها ستتلف وتموت جوعاً.

ها قد بذل العرب حتى الآن كل ما في وسعهم من الجهد، ولا يمكنهم أن يأتوا بعمل فوق ما عملوا، وهم يرون رأي العين أن قوتهم مائلة إلى الزوال، بعكس الحكومة فإن قوتها كانت في مبدأ الأمر قليلة، فتمكنت العشائر أن تسبب لها بعض المضايقة، ولكن الآن ترد المراكب للبصرة كل يوم حاملة العساكر، والمدافع، والقنابل، والبنادق، والرشاشات، والذخائر الحربية، وسائر ما يلزم للأعمال العسكرية، وإذا اقتضى نظركم الشريف أن تبعثوا معتمداً إلى بغداد، لكي يشاهد هذه الأشياء بعينه، فإننا نرحب به ونرجعه سالماً آمناً، بدون تأخير.

فبناء عليه، أن النتيجة النهائية هي معلومة فلم يدوم سفك الدماء؟ إن الدولة الانكليزية عملاً بقواعدها الجارية، ستجازي بعض المشايخ، وغيرهم الذين ضللوا بالناس، وأسمأؤهم معلومة عندي كما هي معلومة لديهم، ولا ريب أن فضيلتكم تعرفونهم أيضاً، ولا حاجة إلى ذكرها هنا ولكن لا خوف على غيرهم، ولا على عامة الناس، بل يمكنهم أن يرجعوا إلى أوطانهم ومنازلهم سالمين، وستسلم نفوسهم.

وكما لا يخفى على فضيلتكم بأني لما رأيت لزوم هذه المسألة وأهميتها، فقد عيّنت حضرة الكولونيل هاول، ناظر المالية، نائباً عني، ليدخل في المفاوضات والمراسلات، التي لا بد أن تجري قبل أن تنتهي المنازعات، وبما أن حضرتم مشغولو البال في الأمور الدينية والمسائل الروحانية على الأغلب، فلهذا نرجوكم أن تعينوا معتمداً معتبراً أو معتمدين، لكي يلاقوا الكولونيل هاول في محل مناسب، ويتباحثوا معه في هذه المسائل المهمة.

هذا ما لزم ذكره لفضيلتكم، وفي الختام نبليغكم احتراماتنا الوافرة،
وتحياتنا الصميمة والسلام.

بغداد في ١٣ ذي الحجة سنة ١٣٣٨ الموافق ٢٧ آب سنة ١٩٢٠

اللفتنت كولونيل السر آرنولد ولسن

الحاكم الملكي العام في العراق^(١)

خلاصة الموقف:

ولقد طبعت الحكومة المحتلة آلاف النسخ من هذا الكتاب، ووزعته
بواسطة الطيارات على جموع المحاربين في سائر جبهات القتال، كما أمرت
بطبعه في الصحف التي كانت تصدر في العراق آنئذ، كجريدة العراق البغدادية،
وجريدتي البصرة والموصل الحكوميتين، فأحدث نشره ضجة عنيفة في مناطق
الثورة، وخلق آراء متضاربة لم يكن في الإمكان التأليف بينها، كما لم يكن
بإمكان «شيخ الشريعة» أن ينفرد بالأمر، كأن يجيب طلب الحاكم العام، أو يرد
عليه بأي شكل من الأشكال، ما لم يكن هذا الجواب مستنداً إلى رأي سديد
يؤيده الزعماء، ويرضى به قادة الثورة على السواء.

وكان قد توارد على المدينتين: النجف وكربلاء بعض الزعماء السياسيين،
وجمع من قادة الثورة لاستطلاع الرأي، واستجلاء الفكرة.

ويمكن إجمال الموقف حينذاك إلى أن الناس انقسموا شطرين: الأول،
وكان يطلب المفاوضة، وتنظيم مطالب الثوار تنظيمًا يكفل تنفيذها بطريق

المفاوضات وفي طليعة هؤلاء كان الشيخ عبدالكريم الجزائري والشيخ جواد الجواهري والشيخ عبد الرضا الشيخ راضي وكان هؤلاء موضع اعتماد شيخ الشريعة ولكنهم كانوا أقلية فلم يظفروا بإجماع الآراء؛ والشطر الثاني، كان يعارض هذا الرأي، ويستغل حماس الجماهير، ويشير الإحساس والعواطف، بمقت الفائمين بحركة المفاوضة، أو القائلين بها، وفي مقدمة هؤلاء كان الشيخ علي مانع الذي تولى كتابة الرد على رسالة الحاكم الملكي العام.

وكان زعماء الثورة الذين بادروا إلى إعلان الخصومة ضد الجيوش المحتلة، وأشعلوا النار في وجهها، في مقدمة من رفضوا الدخول في المفاوضات، إذ اعتقدوا أن «الحاكم الملكي العام» كان قد عناهم في كتابه إلى «شيخ الشريعة» حيث توعدّهم، وأضرّ الشرّ لهم على الرغم من اعترافه بشرف المقصد، الذي قاموا بالثورة من أجله، فنشر هذا الفريق «الثاني» بياناً مملوءاً بالحماسة يدعو الناس إلى الاستمرار في منازلة الجيوش المحتلة، أنى كانت، والمضي في الحرب حتى ينجلي آخر جندي بريطاني عن العراق، وكان شعار هذا الفريق «لا مفاوضة قبل الجلاء» ومما جاء في بيانه:

«وإذا اعوزتهم الأسلحة الحديثة فسيستعينون بالأسلحة السوداء - أي المگوار - لمقاتلة الغاصبين وإخراج المشركين».

وقد ألهب هذا البيان شعور الناس، حتى لم يعد في الإمكان الجهر بغير ذلك، إلا أن الأمل لم ينقطع، فسافر لقيف من الكتاب، وحملة الأقلام، إلى «مدينة النجف» لمواصلة الدعوة إلى المفاوضة، وإنهاء القتال وكاد الرأي يستقر على ذلك، لولا قرار الزعماء الذين كان يتألف منهم «المجلس الحربي الأعلى» يرفض الدخول في المفاوضات، وعلى هذا الأساس تغلب الرأي الأخير فوجه

شيخ الشريعة إلى الحاكم الملكي العام جواباً مفعماً بالحماس هذا نصه:

رد شيخ الشريعة:

حضرة الحاكم الملكي العام ببغداد

استشعرنا من إلقاء طياراتكم في عدة أماكن صورة كتابكم إلينا، مضافاً إلى طبعه في جريدة العراق، اهتماماً بوقوفنا عليه، وطلباً لجوابنا عنه.

ومن الغريب أن كتابكم هذا سبق جوابه منا قبل أن تحرروه بمدة طويلة، مرة بعد أخرى، بثنا نصائحنا فيها، وأنذرناكم قائلين لكم تداركوا الأمر قبل خروج علاجه عن مقدرتنا ولا شك أنكم تعلمون أن تداركه بإعطاء العراقيين حقوقهم التي طالبوكم بها مطالبة سلمية، فأيتيم إلا اغتصابها، وجعلتم أصابعكم في آذانكم حذراً من أن تسمعوا مطالباً بها، وأخذتم بعد الوعود بالوعيد، وبعد التأميل، بالتضليل، واستعملتم الشدة والغلظة فنفيتم، وقتلتم، وسجنتم، وأخفتم، وأضرتم العداء الذي أظهرتم آثاره، وطلبتم نفوس أولئك المتظلمين، وأموالهم وما يجب الدفاع عنه من حرمهم، فدافعوكم قياماً بواجبهم، وهاجمتموهم تبعاً لهوى نفوسكم، فوقفوا موقفاً حذراً منكم عاقبته، وأنذرناكم سوء منقلبه، أنا والسلف المرحوم آية الله الشيرازي الذي سقتم مساق تعزيتي بفقد نفسه الزكية، نسبة المصائب التي انتابت العراقيين إلى آرائه المقدسة، كأنكم ما وقفتم على كتاباته إلى جميع الجهات، وإلزام العموم بالهدوء، والسكون، والمطالبة السلمية بحقوقهم المشروعة، فجرحتم بتلك النسبة عاطفتي خصوصاً، وعواطف المسلمين عموماً، وجئتم بها نكراء بلغ سيلها الزبى، وضائق لها حلقتا البطان، وأرسلتم بواخركم المشحونة بأسباب الدمار وآلات النار، وقُدمت العساكر،

وكتبتم الكتاب، إخضاعاً لتلك الأمة المظلومة، وسحقاً لحقوقها المهضومة.

وقد جاء في كتابكم «إن الحكومة الانكليزية المعظمة قد اعتمدت دائماً على الأركان الثلاثة: وهي الرحمة، والعدل، والتسامح الديني».

فأما الرحمة فهي مقابلتكم الأمة العراقية، عند مطالبتها باستقلالها، بسوق الجيوش الجرّارة عليها، وقتل الرؤساء، ونفي العلماء والمندوبين والزعماء، ورمي النساء والأطفال بأنواع النيران، وحرق بيوت وأموال ومزارع جميع من امتنع عن الإقرار بوصاية الانكليز وطالبكم بتأسيس الحكومة العراقية، وهتك الأعراض ومصادرة الأموال ومحاصرة البلاد بقصد إماتة سكانها جوعاً، والتحصن في البلاد غير المحكمة خلافاً للقوانين الموضوعة.

وأما العدل فالقتل والإعدام لغير جرم وبدون محاكمة، والنفي والتبعية لمجرد التفوّه بطلب الاستقلال، والزجّ في السجون لأقلّ شبهة، وعدم قبول استماع دعوى ما على انكليزي، وغير ذلك مما لا ينطبق على عقل ولا قانون.

وأما التسامح الديني فهو رمي الطائرات والسيارات المدرعة المساجد، وقتل المتعبدين والنساء والأطفال، وتشكيل الإدارة العرفية لمعاينة من يتصدّى إلى عقد مجلس لقراءة منقبة النبي ﷺ في المساجد، أو ماتم عزاء الإمام الحسين عليه السلام، إلا بأخذ جواز «باص» وقطع مراسم أعياد المسلمين المعتادة، وغير ذلك مما لو أردنا شرحه ل طال.

والأعجب أنكم تطلبون التثام هذا الصّدع، الذي لا يجبر كسره، وتقولون نحن لا نريد أن نجازي العراقيين كلاً، وإنما نجازي من أسأؤهم عندنا وعندكم وعندهم معلومة، بزعم أنهم مفسدون، فكان تعريف الفساد عندكم هو المطالبة بالحق، ونحن لا نعرف من أحوالهم إلا أنهم طالبوا بحق فمنعتموهم، وأدرتم

عليهم رحى الحرب الطاحنة، فدافعوا عن أنفسهم، وأموالهم وأعراضهم، ولو تركتموهم وحققهم، ما سالت منكم ولا منهم قطرة دم، ولكنكم أنتم فتقتم هذا الفتق، الذي لا يخطط بالخيط، ولا بالابر، فأنتم السبب، وعليكم التبعة، ورأينا في الأمر أن يمنح العراقيون استقلالهم التام خالياً من كل شائبة، عارياً عن كل قيد.

أما أمر المفاوضة فلم تتضح لي غايته، ولم أثق بحسن نهايته، وعلى كلٍّ فهو أمر دقيق يحتاج إلى جلاء فكر وتأمل، ومن الله نسأل حسن الختام^(١).

شيخ الشريعة الاصفهاني

٢ محرم ١٣٣٩

مناقشة المراسلات:

وعلينا الآن أن نعرض الموقف للنقد والتمحيص في ضوء هذه المراسلات فنقول:

لا نشك أن خطيئة «الحاكم الملكي العام» في كتابه إلى «شيخ الشريعة» أنتجت نتائج معكوسة، ومعاكسة لما قصده ورمى إليه، إذ أن اللهجة التي دبجت بها سطورها، كانت بعيدة عن القصد السياسي الذي كان يهدف إليه، فلم يكن من الحكمة أن ينعت الثوار بالمفسدين، ولا الزعماء بالمشوشين، وأن التهديد والوعيد، الذي تضمنه لبعض الزعماء، كان سبباً مباشراً لإحباط مشروع المفاوضة يضاف إلى ذلك أن الكتاب تضمن مواطن يستشف منها الضعف، إذ لم يكن ثم حاجة لبيان أركان السياسة البريطانية الثلاثة التي زعمها وهي العدل

١ - الحسني في كتابه «العراق في دوري الاحتلال والانتداب» ١ / ١١٦.

والرحمة والتسامح الديني، كما كان وصف ما عليه الانكليز من قوة وسطوة موجباً للهزء والسخرية إذ لم تكن لهجة الكتاب لتدل على أنه يخاطب زعماء سياسيين، ورجالاً يعرفون ما للانكليز من شأن وقوة، كما لم يتضمن الكتاب ايضاحاً كافياً للنقاط الأساسية، التي يجب أن تدور المفاوضة حولها.

وبالإجمال لم يكن كتاب الحاكم الملكي العام تحريراً سياسياً مجرداً، فجاء بنتائج معاكسة لما أراد، إذ التهبت على أثره حماسة الجماهير، وغلى مرجل الثورة أكثر من ذي قبل.

وأما جواب الإمام «شيخ الشريعة» فكان خطيئة كذلك، إذ كان عليه أن يغتنم الفرصة ويعتبر الكتاب طلباً صريحاً لمفاوضات الصلح، وينقذ الثورة من هزيمة كانت مؤكدة، ويحفظ للثوار هيبته، وللعراق مقامه ومفاخره، إلا أنه تضمن روح المباهاة والفخر والشعور بالقوة والاعتزاز بها، وعدّد مظالم الحكومة المحتلة فأثار حرباً جديدة، وسد باب المفاوضات سداً نهائياً.

على أن لغة الكتاب كانت لغة عالية متينة، وكان الأجدر أن ينوه عنه أنه يمثل رأي فريق من الناس أما أنه كان رأي الإمام نفسه، فكان بعيداً عن الحكمة والمنطق، لأنه - كما قدمنا - سد باب المفاوضات نهائياً، وجعل الانكليز يعتمدون على القوة وحدها للقضاء على الثورة التي استفحل أمرها حتى شملت مدناً كانت السلطة لا تزال تعتقد بولاء أهلها لها، وهكذا ختم هذا النزاع المسلح بكثير من التضحيات والخسائر.

استمرار الثورة:

لم يقتصر انتصار الثوار على احتلال مدن الفرات الأوسط وطرد

الحاميات البريطانية من معظم قصباته وقراه حسب، فقد أخليت «الخِضر» و «سوق الشيوخ» و «قلعة سكر» كما عزلت قصبة «السماوة» عن الطريق البرية، واستولى الثوار على «دلتاوة» و «بعقوبا» و «مندلي» و «شهران» و «خانقين» في «لواء ديالى» وأسسوا حكومات محلية في بعض هذه القصبات والقرى - على نحو ما سنشرحه فيما بعد - وسرعان ما سرت الثورة إلى اللواءين «كركوك» و «اربيل» سريان النار في الهشيم.

وكانت سلطات الاحتلال في «لواء الدليم» تعتمد على الشيخين: علي السليمان ومحروث الهذال، ولكن سرعان ما قتل جماعة الشيخ ضاري المحمود رئيس قبيلة الزوبع الكولونيل لچمن Lieut Colonel Leachman في خان النقطة بين «بغداد» و «الفلوجة» في اليوم الثاني عشر من شهر آب سنة ١٩٢٠ فكان قتله إيذاناً بالثورة التي اندلع لهيبتها من «الفلوجة» إلى «عانة» حيث دحر الانكليز في هذا اللواء أيضاً وسنأتي على تفصيل ذلك في محله.

احتجاج لزعماء الثورة:

رأينا قبل الدخول في بحث «جبهات القتال» أن نثبت هنا «احتجاج الأمة العراقية» لدى الحكومات الأوربية على الفظائع التي ارتكبتها الانكليز في العراق، وهو الاحتجاج الذي وقع عليه نحو مائة زعيم من رؤساء القبائل، وأشرف البلاد، وغيرهم، وجأوا فيه على الأسباب التي أدت إلى امتشاقهم السلاح وهو:

نحن العراقيين كنا قبل الحرب العامة نتحين الفرص لننال استقلالنا وحریتنا بالطرق السلمية، والوسائل الأدبية، حتى أعلنت الحرب العامة، واحتل

العراق جيش الدولة البريطانية فأملنا نجاح مقاصدنا المشروعة على يده، كما صرّح بذلك القواد العسكريون وأمراء الجيش. ولما سكنت الحرب العامة، وأعلنت الدول عزمها على تعزيز الإنسانية، وجبر كسرهما، وتمهيد السلم العام باتباع مبدأ حرية الشعوب، وقد بشرتنا دولتا بريطانيا وفرنسا في منشورهما بتصميمهما على مساعدتنا في نيل الاستقلال التام والحرية التامة، بقينا منتظرين ذلك محافظين على السلم والأمن، حتى أجحفت حقوقنا الحكومة الاحتلالية، وحملتنا من الضرائب ما لم نعهده من قبل، وطال أمد الانتظار بما وعدنا به، وشاهدنا من ضباط الجيش السعي وراء سلب حقوقنا، وسحق استقلالنا، فعزما على المطالبة بحقوقنا الطبيعية المشروعة، وتذكير الحكومة بالوفاء بمواعيدها بصورة قانونية أدبية، فقابلنا الضباط بالاضطهادات الشديدة بلا سبب، سوى عزمهم على إبطال مساعيها في طلب الحقوق المشروعة، وصاروا يسعون في تضییع حقوقنا وحریتنا كل السعي.

ومن ذلك أنهم أبرزوا الجماعة من العرب أوراقاً بالخط الانكليزي، زاعمين أنها أوراق مالية زراعية، وطلبوا توقيع الزعماء عليها، ثم ظهر أنها أوراق اعتراف بالوصاية للانكليز على العراق. وضايقوا جماعة منا جهاراً على هذا الاعتراف.

وقد اشتدت اضطهادات الضباط، فحبسوا جمعاً منا، وسوّقوا جماعات من ساداتنا وعلمائنا وأشرافنا ورؤساء قبائلنا بصورة فظيعة، وهجموا على منازل بعض شيوخ القبائل وأحرقوها وما فيها، وقتلوا الرجال والخیل والحيوانات الكثيرة، مع أن أصحابها لم يكونوا حاضرين، ولا سبب لتلك الفظائع سوى فكرتنا الاستقلالية، ومطالبتنا بحقوقنا، حين أن هؤلاء المنكوبين هم من ألزم الناس لحفظ الأمن العام، والسكون.

ثم حاول الضباط إرهاب من أحسوا منه المطالبة بحقوق الأمة المغصوبة فهددوه، وتوعدوه، وأردفوا وعيدهم بسوق القوة العسكرية، فلم يكن لنا ملجأً نلجأ إليه لحفظ دماءنا وشرفنا إلا الاتفاق مع بعضنا لنكون يداً واحدة لدفع تلك الاضطهادات العسكرية، مع حفظه للسلم وحرصنا على الأمن العام، ولكن الضباط لم يهتموا إلا بسحقنا والقضاء علينا، فصرنا كلما نبتعد عنهم اتبعونا، وصارت خيولهم تجول في آثارنا، ومدافعهم تعبث فينا.

نطلب منهم تخلية سبيلنا، ومراعاة الأمن، والمحافظة على السلم، فلا يعبأون. نجيبهم إلى الهدنة فيغدرون. نخلي سبيلهم مع أسلحتهم بعد تمكننا منهم، فيغدرون بالهجوم علينا غرة، وقد جرى في خلال أيام معدودة من سفك الدماء، وتدمير المدن العامرة، وهتك حرمة المعابد ما يبكي الإنسانية.

وقد أغلقت في وجوهنا أبواب المخابرات الخارجية، ولم نكن نستطيع رفع شكاياتنا إلى الأمم المتمدنة، حتى بلغنا أخيراً أنه نستطيع إيصال حقوقنا إلى الدول وعصبة الأمم، فها نحن نصرخ بالشكاية، وننادي بالظلم لدى عصبة الأمم، وجميع الحكومات التي نهضت لفك الإنسانية من أسر الاستبداد القاسي، وإنقاذها من مخالب الظلم الوحشي، والتي صممت على تعميم العدل بين البشر، وضمنت رفع الخطر عن الأمم الصغيرة.

فالأمل وطيد بأن مبادئ العدل، التي قامت عليها دعائم الدول المتمدنة، لا تسمح بهضم حقوق الأمة العراقية، مع كفايتها في الوقوف بنفسها في معترك هذه الحياة، بما لديها من الثروة التجارية، والزراعية، والاستعداد للعمران، والشعور الأدبي، مع كفاية رجالها في الإدارة، والقيام بما تحتاجه الأمة، كالأطباء، والضباط، والكتاب، والمأمورين، وتشهد بمقدرتهم الدوائر الحالية

التي تدار برجال من أبناء الأمة، حين أن الذين لم يدخلوا الوظائف ولم يتقلدوا
أزمة الأمور أكثر عدداً، وأحسن مقدرة على الإدارة ممن دخلوا. فالأمل
تداركنا عاجلاً، وتخليصنا من الاضطهاد العسكري، وتخليّة سبيلنا بمنحنا
الاستقلال التام والحرية ليثبت العدل وتقر المدنية على القواعد المتينة^(١).

التواقيع

الجواب:

لقد أسمعت لو ناديت حياً ولكن لا حياة لمن تنادي

الفصل السابع:

جبهات القتال

القوات البريطانية في العراق:

كان العراق، بعد الاحتلال البريطاني له، قد قسم إلى ثلاث مناطق لتسهيل إدارته، ولتنظيم شؤونه العسكرية وهذه المناطق هي:

أولاً: المنطقة النهرية.

ثانياً: المنطقة السابعة عشرة.

ثالثاً: المنطقة الثامنة عشرة.

«وتمتد المنطقة النهرية من خليج البصرة إلى الخط الوهمي المرسوم بين الكوت والناصرية، وتدخل هاتان المدينتان في المنطقة المذكورة. وتشمل المنطقة السابعة عشرة جميع الفرات الأعلى، وكركوك جنوبي كردستان، ونحو عشرين ميلاً من السكك الحديدية التي تمتد نحو الموصل. وأما المنطقة الثامنة عشرة فتحوي على بقية القطر العراقي، وتمتد شمالاً إلى زاخو.

المنطقة النهرية ثلاثة أفواج هندية لحراسة القاعدة البحرية، وحراسة بعض الأسرى الأتراك، والسكك الحديدية في الجزء الجنوبي من وادي دجلة والفرات.

المنطقة السابعة عشرة فرقة واحدة في كل من الحلة، وكركوك، والرمادي.

المنطقة الثامنة عشرة فرقة واحدة في كل من الموصل، وتكريت، وبيجي. وكان في بغداد، والموصل، فوجا استكشاف تابعان للفيلقين السابع عشر والثامن عشر، وفي بغداد حامية مؤلفة من وحدتين من المشاة. وفي الوقت الذي شبت فيه نار الثورة كان عدد الجنود البريطانية بالغاً ٧٢٠٠ بريطاني و ٥٣٠٠٠ هندي تقريباً، أي أن مجموعهم بلغ نحو ٦٠٢٠٠ وعدا عن مجموع المحاربين البالغ ٦٠٢٠٠ فقد كان في العراق ما يقارب هذا العدد من التابعين الهنود... وكان لديهم زيادة على هؤلاء خمس بطاريات من السيارات المسلحة، واحدة منها مرابطة في إيران، والأربعة الباقية في الموصل، وعلى خط المواصلات بين الموصل وبغداد.

وأما القوة الجوية البريطانية فقد كان منها في العراق عند بدء الثورة سربان: السرب السادس والسرب الثلاثون، ولم يكن في بغداد من هذين السربين سوى ثلاث قطع... وفي ذلك الحين انفصل ثلاثة أرباع السرب الثلاثين إلى إيران»^(١).

القوات الوطنية:

لم يكن لدى الثوار جيش نظامي ولا سجلات تضبط عددهم كما لم يكن لديهم إحصاء بعدد البنادق التي استعملوها، ولذا فإن من الصعب جداً معرفة عدد القوات العراقية الوطنية التي اشتركت في قتال الانكليز في «الثورة العراقية الكبرى» سواء أكانت هذه القوات من القبائل أو من المدنيين، لأن نفوس «العراق» لم تحصى يومئذ إحصاء دقيقاً، ولأن الإحصاءات الرسمية «حتى التي تمت في ١٩ تشرين الأول سنة ١٩٤٧» لا يمكن اعتبارها نهائية يمكن الركون إليها.

كانت السلطة البريطانية المحتلة قد أحصت نفوس «العراق» في أوائل سنة الثورة «أي سنة ١٩٢٠م» فكانت ٢,٨٤٩,٢٨٢ نسمة^(١) وأحصتها الحكومة العراقية إحصاءً رسمياً في أواخر عام ١٩٤٧ فكانت ٤,٧٩٩,٥٠٠^(٢) والمعروف أن الأولوية التي اشتركت في «الثورة العراقية الكبرى» كانت «كربلاء» و«الحلة» و«الديوانية» كما أن اللوئين: «المتفق» و«بعقوبا» ساهما في هذه الثورة مساهمة غير منكورة.

وقد رأينا أن ندون هنا نتائج الإحصاء الذي قامت به الحكومتان البريطانية والعراقية عسى أن تتوصل لمعرفة عدد الثوار.

١- راجع كتاب «تقويم العراق» ص ٢٠٥.

٢- الحسن في كتابه «العراق قديماً وحديثاً» ص ٢٤٩.

اسم اللواء	الاحصاء الانكليزي في عام ١٩٢٠	الاحصاء الوطني في عام ١٩٤٧
لواء الديوانية	٢٠٤,٥٠٠	٣٨٣,٧٨٧
لواء الحلة	١٧٣,٠٠٠	٢٦١,٩٠٣
لواء الشامية «كربلاء»	١٩٠,٠٠٠	٢٧٦,٦٧٠

أما الضباط العراقيون الذين ساعدوا بعض القبائل في تنظيم أمور القتال في بعض الميادين والجبهات، أو حفروا لهم الخنادق، أو درّبوهم على استعمال الرشاشات التي غنموها، وكذا المدفع الذي دمروا به الباخرة «فايرفلاي» في «شط الكوفة» فهم:

١- إسماعيل حقي الآغا.

٢- شاكر محمود قنبر علي.

٣- الحاج شاكر القره غولي.

٤- الحاج محمود رامز.

٥- حسين علوان.

٦- محمود سامي.

٧- سعيد حقي.

٨- فؤاد المدفعي.

٩- الحاج طالب الجده.

١٠- ابراهيم مهدي.

١١- سامي نقشلي.

١٢- داود الميكانيكي^(١).

وكان معظم هؤلاء من المستخدمين في الجيش العثماني وقد تبرعوا بدمائهم لنصرة «الثورة» إلا أن خدماتهم فيها كانت محدودة، ولم يشتركوا إلا في مواضع معينة، ولا سيما في «جسر الكوفة» حيث استخدموا المدفع الذي غنمه الثوار في «جبهة الرستمية» فصوبوه ضد الباخرة البريطانية «فايرفلاي» التي كانت تعيث في «شط الكوفة» لتحمي القوة البريطانية المتحصنة في أسواقها.

ومن الحق والإنصاف أن ننوه بالخدمات الجليلة التي أسداها للثورة الضابط حسين علوان والشيخ فهد البطيخ فإنها كانت جليلة عظيمة.

ويقدر الجنرال هولدن «القوات الوطنية المقاتلة» بـ «١٣١,٠٢٠» مسلح منهم «١٦,٦٣٠» يحملون سلاحاً حديثاً و «٤٣,١٧٥» يحملون سلاحاً صالحاً للاستعمال^(٢) ومع انعدام التكافؤ بين القوات البريطانية والثوار في النواحي الفنية والاقتصادية والعسكرية فقد استمرت الثورة زهاء ستة أشهر تكبد الانكليز خلالها خسائر جسيمة في الأموال والأرواح لم تكن لتتناسب مع إمكانيات الثوار الضئيلة فإن إيمان الثوار الشديد بحقهم في الحرية والاعتناق

١- وهناك ضابطان آخران اشتركا في هذا التدريب هما: سامي خونده وزكي الكردي.

٢- The insurrection in Mesopotamia P. 328.

حملهم على إنزال الخسائر الماحقة بأعدائهم على الرغم من الأضرار الجسيمة التي منوا بها أنفسهم نتيجة لقلة خبرتهم في فنون القتال الحديثة وشحة مواردهم.

أولاً: جبهة الرميثة:

لقرية الرميثة أسماء مختلفة، فكانت تسمّى الأبيّض «بالتصغير» والعوجة، ولكن غلب عليها اسم «الرميثة» أخيراً. وهي تقع على ضفتي الفرع الشمالي من «نهر الفرات - فرع الحلة» بين «الديوانية» و «السماوة» فتبعد عن الأولى ٦٢ كيلومتراً، وعن الثانية ٢٦ كيلومتراً ويبلغ عدد نفوسها زهاء «٣٢٥٠» نسمة.



كان الميجر ديلي^(١) «حاكم لواء الديوانية السياسي» من أشدّ الحكام البريطانيين وطأة على الأهليين، وكانت «قبائل بني احجيم» المقيمة في هذا اللواء، من أشجع القبائل في «الفرات الأوسط» وأبعدها رضوخاً للسلطان الحكومي. وكان رؤساؤها من أقطاب التحالف الذي تم في «كربلاء» في ليلة النصف من شعبان، وهو التحالف الذي أشرنا إليه فيما تقدم، فلما تلقى الميجر ديلي أنباء «النجف» و «المشخاب» وما فيهما من اجتماعات سرية، وما يلقي فيها من خطب نارية، وقصائد شعرية، مهيجة للرأي العام، قرر البطش برؤساء القبائل في «الديوانية» و «الرميثة» و «السماوة» و «عفك» و «الدغارة» قبل أن يفاجئوا السلطة بعدائهم السافر، فكتب إلى «اللفتنت هيات»^(٢) نائب الحاكم السياسي في الرميثة، أن يستدعي كلاً من «الشيخ شعلان أبو الجون» و «الشيخ

غثيث الحرجان» ويرسلهما إلى «الديوانية» مخفوريين.

وكان الشيخ شعلان في مضيف الشيخ غثيث لما تلقى، وزميله، دعوة حاكم «الرميثة» بالحضور، فأشار على غثيث أن يبقى في مضيفه، ليذهب هو إلى مقابلة الحاكم، حتى إذا اعتقله الحاكم أو أراد به سوء استطاع الشيخ غثيث أن يخلصه من أيدي الانكليز بعكس الأمر لو كان الشيخ غثيث هو المقبوض عليه كما يقول الشيخ شعلان فقد كان الشيخ غثيث الزعيم الأكبر لقبيلة الظوالم وكانت له صولة وجولة في عالم الزعامة.

وسار الشيخ شعلان وخادم له إلى «الرميثة» قبل ظهر يوم الجمعة ١٢ شوال سنة ١٣٣٩ هـ، الموافق ٢٩ حزيران ١٩٢٠ م، فلما وصل القرية، قابله «اللفتنتنت هيات» بالعنف والتوبيخ، وأسمعه كلاماً قاسياً لا يمكن لرئيس قبيلة أن يتحملة، فرد على أقواله فوراً بقوله:

يا حضرة الحاكم

«إن السياسة التي تتمشى أنت وحكومتك عليها، ستجرّ الدولة البريطانية إلى الهاوية حتماً، لا سيما والبلاد الآن تغلي غليان المرجل».

فلم يودّ الحاكم أن يصغي إلى مثل هذه الأقوال، فأمر باعتقاله على أن يتم إرساله إلى «الديوانية» بالقطار الصاعد، وهناك طلب الشيخ شعلان من الشخص الذي كان يصحبه وبمحضر السجّان ومسمعه قال له: إذهب فبلغ الأهل بأني مسجون اليوم ومنفي غداً وإني بحاجة إلى عشر ليرات تركية جديدة يرسلونها إليّ على وجه العجلة وقبل وصول القطار الذي سيقطني إلى الديوانية». وانظلت الحيلة على حراس السجن، ولم يرّ الحاكم - حين عرض عليه

الأمر - في طلب السجين ما يلفت النظر، فلما وصل الرسول إلى «الشيخ غيث الحرجان» فسر كلمة الليرات العشر التركية بطلب عشرة رجال مسلحين ينادق تركية جديدة فأسرع إلى تلبية طلب زميله «الشيخ شعلان أبو الجون» فأنفذ إليه كلاً من:

١ - حبشان الحاج كاطع.

٢ - چنحيت الحاج كاطع.

٣ - حمود آل راضي.

٤ - عبد آل عبار.

٥ - خضير آل عواد.

٦ - نجم آل عبد الله.

٧ - أبو عيون آل حرجان.

٨ - عاجل آل راضي.

ثم ألحق بهؤلاء كلاً من:

٩ - عبد الصاحب آل سوادى.

١٠ - عبد الحسين آل سوادى.

فلما كان عصر السبت ١٣ شوال ١٣٣٩ هـ (٣٠ حزيران ١٩٢٠ م) دخل «الرميثة» الأبطال العشرة، المذكورة أسماؤهم، فوق هذا، فقتلوا شرطيين من أفراد الشرطة الأربعة^(١) الذين كانوا في السراي، وأخرجوا «شعلاناً» من سجنه

١ - أخبرني موظف مسؤول كان معاوناً للحاكم السياسي في الشنافية بلواء الديوانية ←

وهم يرددون هوساتهم الشعبية، فكانت الرصاصة الأولى التي انطلقت في هذا اليوم «الشرارة الأولى» للثورة العراقية الكبرى.

ولم تكن بين هذه الحادثة وبين أولي الحلّ والعقد في الحواضر والأرياف المهمة أية سابقة فلما وقعت هذه وقف المخلصون تجاه الأمر الواقع إذ لا يمكن ترك أبطال «الرميثة» يصطلون بنار العدو ومنعزلين عن إخوانهم فكان لابدّ من الاشتراك والاشتباك.

أما اللفتنت Hyatt فإنه لما رأى ما حل بالحكومة وهيبتها أخذ مسدسين من مخزن السلاح، فملأهما، وصعد بهما إلى سطح السراي، يريد السوء بمن أخرج شيخ الظوالم من سجنه، ولكنه وجد الناس في حالة هياج شديد فعاد إلى الفناء، وأبرق إلى الميجر Daly يخبره بما حدث، ويرجو منه أن يمدّه بالقوات اللازمة قبل أن يشدّد ساعد الثوار.

يقول الجنرال ايلمر هالدن Aylmer L. haldane في كتابه «الاضطرابات في العراق سنة ١٩٢٠»:

«يظهر أن هذه الفتنة لم تكن محلية ومحصورة في الرميثة. ففي اليوم الأول من شهر تموز وصلت الأنباء إلى الميجر ديلي عن الاضطرابات التي وقعت في جنوبي الرميثة، وعلى مسافة طويلة منها وقد قلع الثوار هناك قضبان السكة الحديدية، وهدموا عدداً من الجسور. وفي اليوم نفسه حاصروا القطار

→ كان قد حضر إلى الرميثة في مهمة رسمية يوم اعتقل فيه رئيس الظوالم قال:

«لم يكن في الرميثة يوم اعتقل الشيخ شعلان أبو الجون غير أربعة أفراد من الشرطة أودع الحاكم هيات إلى أحدهم حراسة الشيخ المعتقل، وكلف الثاني أن يصحبه بالقطار إلى الديوانية، وكانت مهمة الثالث حراسة مشجب السلاح والرابع حراسة دار الحكومة».

الذي كان مسافراً بين البصرة وبغداد^(١) والذي كان يقلّ جماعة من فرقة «ماهاراتس ١١٤» برئاسة «الميجر كيранدر»^(٢) والضابط الطيار «كاردنر»^(٣) ولولا مقاومة هؤلاء، لاستولى الثوار عليه، وأخذوا ما فيه. وقد حصلت حوادث تهديم وتخريب في السكة كثيرة، في عدة مواضع من شمالي الرميثة، إلا أنها كانت طفيفة، وتدل الحوادث على أنها كانت حوادث موضعية بحتة، فأرسلت القيادة فوراً قوات كبيرة إلى مواطن الاضطراب لتتشارك مع الحاكم السياسي في قمع الحركة، واضطرت الحاجة إلى نقل الفرقة العسكرية المرابطة في السماوة إلى مواطن الثورة في شمالي الرميثة وفي جنوبيها. ولما وصل «اللفتنت هيلي»^(٤) ومعه فرقة الفيلق ١١٤ أخبره «اللفتنت هيات» نائب الحاكم السياسي في الرميثة، بأن الاضطراب الحالي سيتمخض عن ثورة دموية كبرى، وأن أفراد القبائل يتأهبون لرفع لواء العصيان ضد الحكومة. وكان من رأي «اللفتنت هيلي» أن يهاجم مراكز الثورة ويبيدها، قبل أن يشتدّ ساعدها، فيعسر عندئذ قمعها، والقضاء عليها.

«وبعد أيام جاءت فرق من فيالق أخرى، من الديوانية وغيرها من مدن الفرات، وانضمت إلى الفرق التي سبقتها إلى الرميثة، فلما أرخى الليل سدوله، جمعت السلطة المحلية موظفيها الملكيين، وأدخلتهم سراي الحكومة خلصة ليكونوا في مأمن من الثوار. ولم تفت السلطة فرصة كادت توقعها في ورطة

١ - يريد به قطار الاستطلاع، الذي خرج من البصرة بخفارة ليف من الهنود، فهاجمه الثوار، وأرغموه على العودة.

٢ - Major Kiernander.

٣ - G. C. Gardiner.

٤ - Lieutenant F. J. Healey.

خطرة، فقد بذلت قصارى جهدها للحصول على طعام يكفي جندها وموظفيها، وخزنته في أقبية السراي.

وفي ٣ تموز وصلت كتيبة أخرى من الفرقة ٩٩ المشاة بقيادة «الكبتن براك»^(١) من الحلة كانت قد استهدفت أخطاراً جمّة في طريقها إلى الرميثة، إذ بينما كان الجند يصلح جسراً لمرور القطار، كان الثوار قد أحدثوا فيه بعض الخلل، هجم الثوار عليهم بفرسانهم، وأمطروهم وابلاً من الرصاص، ولولا يقظة الحراس والمراقبين الذين نيط بهم أمر المراقبة والمحافظة من مفاجآت كهذه، لفتك البدو - كذا - بالنخبة من الفتيان البواسل.

«وبعد أن اجتمعت هذه الفرق الحربية في الرميثة، تولّى قيادتها «الكابتن براك» حسب رتبته في الجيش، فبدأ يضع خطط الدفاع والهجوم، بالاشتراك مع من كان معه من الضباط ولما وجد أن سراي الحكومة لا تتسع للقوات المذكورة، احتل خانين للأهلين كانا على مقربة من السراي المذكورة، وأنزل فيهما جنود الفرقة ١١٤ فبلغ مجموع الجنود في الرميثة (٥٢٧) جندياً وعلى الرغم من قلة هذا العدد، احتار ضباطهم في كيفية الحصول على طعام - غير الذي خزّنه في أقبية السراي - يكفي لهؤلاء الجنود، فيما إذا حاصرتهم القبائل وطالت مدة الحصار»^(٢).

وبدأ الثوار يحفرون خنادقهم، منذ اليوم الرابع من شهر تموز، ويقيمون الاستحكامات اللازمة لهم، وذلك في الشمال الغربي من «الرميثة» كما شرعوا في توزيع قواتهم بصورة متقنة حملت «الكابتن براك» على الاعتقاد بأنهم

١ - Captain H. V. Bragg.

٢ - Sir Aylmer L. Haldane, The insurrection in Mesopotamia P. 74.

يدارون من قبل ضباط ملمين بالأموال الحربية، وسبق لهم الاشتغال في الجيش التركي، مع أن القبائل العراقية كافة، وقبائل الفرات الأوسط بنوع خاص، مارست صنوف الأعمال الحربية، منذ أمد بعيد، فلم تخف عليها الوسائل التي اعتادت الجيوش النظامية أن تركز إليها لدرء الأخطار التي تحدد بها، ولم تنسَ الحوادث التي مارست فيها الاشتباك مع الجيش العثماني مراراً عديدة.

واتصل بقائد حامية «الرميثة» في يوم ٤ تموز أيضاً، أن الثوار هاجموا «قرية أبو حسان» التي تبعد عن «الرميثة» شمالاً كيلومترين، فأوعز إلى «اللفتنانت ماريوث»^(١) أحد الضباط الأربعة الذين كانوا في «الرميثة» أن يسير إلى تشييتهم على رأس كتيبتين من فرقة المشاة ٩٩ على أن يساعده في ذلك «الضابط هيات» فلما خرج الضابطان نصح «هيات» زميله «ماريوث» ألا يتقيد بالأوامر الصادرة إليه حرفياً، وأن عليه أن يحرق هذه القرية بمن فيها قبل أن ترجع الكتيبتان إلى المعسكر، وقد ألحقت هذه النصيحة الطائشة - كما يسميها الجنرال هالدين - أفدح الضرر بالكتيبتين فإن الثوار توافدوا عليهما من كل مكان، حتى تجمع منهم زهاء ألفي محارب، فاشتبك الطرفان في معركة دامية فقد الانكليز فيها (٤٣) قتيلاً بينهم أحد الضباط مع عدد كبير من الجرحى، وكانت خسائر الأهلين طفيفة جداً بالقياس إلى هذا العدد.

على أن الثوار ساء لهم خروج الكتيبتين المذكورتين من «الرميثة» فأمطروا الخانين اللذين تحصن «الكابتين براك» وجنده فيهما وإبلاً من الرصاص، وأوقعوا فيهم (٢٢) إصابة بين قتيل وجريح، كما حاولوا اختراق استحكامات الجيش لكنهم لم يفلحوا، فلما كان المساء أخلى الجند الخانين

المذكورين والتجأوا إلى السراي داخل «الرميثة» على الرغم من صغر حجمه كما اضطر «ماريوث» إلى العودة خاسراً.

وكان تناقص الطعام يشغل بال القوة البريطانية في «الرميثة» كما أن الأدوية التي كانت لديها نفدت بالمرة، فغار الجند على الأسواق، ونهبوا من مخازن الأطعمة ما استطاعوا حمله، كما اضطروا إلى تخصيص قوات مسلحة لجلب الماء من النهر، بعد أن أخذ الثوار يتصيدون السقاة الواحد تلو الآخر. ولما وجدت الحامية أن جلب الماء على هذه الصورة أفقدها ثلاثة من الهنود في المرة الأولى، وكانت خسائرها في المرات الأخرى غير قليلة، أمرها «الكابتن براك» فحفرت بئراً في السراي أمّن الماء لها بوفرة، وخلصها من ضحايا لا حدة لها.

وحلقت طائرة انكليزية في سماء «الرميثة» يوم ٨ تموز، ورمت على الحامية ثلاثة صناديق من العتاد، سقط الأول في السراي فقتل أسيراً أعرابياً وجرح عريقاً هندياً، وسقط الثاني في النهر، والثالث في بستان مجاورة، وعزّ على المستر هاربر^(١) أن يكون الصندوق الثاني طعماً لسمك «الفرا» فاصطحب بعض الجنود المسلحين، وانتشل الصندوق بعد عناء شديد. كما تمكن الهندي «هارادات»^(٢) أن يذهب إلى البستان خلسة، ويوصل الصندوق إلى الحامية سالماً على الرغم من الخطر الذي تعرض إليه.

وشعرت الحامية، في الثاني عشر من تموز بنفاد مؤنّها، وكان الثوار قد استعلموا بخروج نجدات لها من «بغداد» فأخذوا يعدّون العدة لملاقاتها.

١. E. W. Harper.

٢. Sepoy Hardat.

فاهتبلت الحامية انشغالهم هذا، وأغارت على مخازن الأطعمة في أسواق القرية في غسق الليل، وحصلت على أرزاق تكفيها لبضعة أيام أخرى بعد أن قتلت عشرين شخصاً من الأهليين العزل من السلاح، وضبطت عدداً من الخراف والدجاج من البيوت. وغادر «الديوانية» في تلك الحالة، قطار مدرّع خاص يحمل المؤن، والأرزاق، والمياه، لنجدة حامية الرميثة وفيه القوات التالية:

أ - قائد الفرقة للفتنت كولونيل مارفين

Lieut, Colonel D. A. D. (M, Vean)

ب - كتيبة واحدة من الفرقة الـ ٣٧ لانسرز.

ج - فصيلة من بطرية الاسناد (٤٥).

د - فصيلة من الفرقة (٤٥) السييك.

هـ - فصيل من الفرقة ٩٩ المشاة (H.Q).

و - ثلاثون جندياً من الأكراد الليفي.

وقد اضطرب الثوار لخروج هذه النجدة، فتنجموا للقائها من كل صوب وحذب، حتى ظن قائدها أن عددهم بلغ الخمسة آلاف، وسار القطار حتى أصبح على مسيرة عشرة كيلومترات من «الرميثة» شمالاً.

وقر قرار القائد «مارفن» إيصال هذه النجدة إلى «الرميثة» مهما كلفه الأمر، وصمم الثوار على الفتك بها وإعادة لها إلى «الديوانية» مهما بلغت خسارتهم، وفشلت محاولة القائد في فك الحصار الذي ضربه الثوار على قواته من الأمام ومن الخلف، فأصدر أمراً بالانسحاب، ولكن الثوار كانوا قد قطعوا خط رجعتها. وهبت زوبعة من التراب عظيمة ساعدت الجند على إخفاء حركة

تقهقرهم عن الأنظار، ولكن خصومهم العرب كانوا قد شعروا بهذا الخذلان، فاقتلوا والجنود اقتتالاً شديداً استمرّ من قبل الظهر حتى مطلع الفجر.

ويقول الجنرال هالدين إن خسائر هذه النجيدات بلغت في هذه الحادثة (٤٧) قتيلاً وضابطاً بريطانياً واحداً و (١٦٧) جريحاً بينهم أحد الضباط، أما خسارة الثوار فكانت طفيفة جداً بالقياس إلى هذه الأرقام.

على أن «الجنرال هالدين» جنّ جنونه لهذا الانتصار الذي أحرزه الثوار فأمر الفرقة الخامسة والأربعين من السيك بالسفر إلى جبهة القتال فوراً، كما أمر الميجر جنرال فريزر^(١) الذي كان في «تكريت» أن يتأهب للسفر إلى «بغداد» وأبرق في الثامن من تموز إلى وزارة الحرية البريطانية في «لندن» أن تأذن له بطلب فرقة كاملة من المشاة، مع بطارية مدفعية كاملة من قائد القوات البريطانية في الهند، لتكون على أهبة السفر إلى «البصرة» ولكن الوزارة ردت على هذا الطلب «أن القيادة لا تستطيع إجابة هذا الطلب قبل نهاية شهر تموز» في حين أن هذه الحركات جرت في اليومين السابع والثامن من الشهر المذكور، فاضطر «هالدين» إلى إرسال فرقة الحرس ٨٧ الپنجابية، الموكلة إليها حراسة أسرى الترك، إلى مقر الثورة وإلى استدعاء الفرقة ١١٦ ماهاراتس من «تكريت» لتقوم مقام الپنجابين في حراسة الأسرى المذكورين، كما أصدر أوامره إلى الوحدات التي كانت تصطاف في كرد «الایرانية» بالحركة إلى «بغداد» لتكون على أهبة السفر إلى جبهات القتال أيضاً.

وعلى الرغم من هذه التبدلات كافة، فقد أصدر الجنرال هالدين أوامره إلى القوات المحاربة بأن تتخذ خطط الدفاع لا الهجوم، حتى يتسنى له تجهيز

القوات اللازمة للقيام بهجوم عام، ولكن قواده كانوا يقومون بحركات هجومية بين حين وآخر، ويلحقون بجنودهم أضراراً بليغة لا مسوّغ لها.

«كانت الحامية في الرميثة محاصرة من جميع أطرافها، ولم تصلها النجادات التي سافرت إليها من الحلة لتمدها بالمساعدة، فأصبح أفرادها في خطر الموت جوعاً وعطشاً، يضاف إلى ذلك أن الذخائر أوشكت أن تنضب لديها، وأن عدد أفراد القبائل كان في ازدياد غريب. وما كادت الفرق تتجمع كلها في بغداد حتى صدرت الأوامر إلى إدارة القطار أن تنقلها في الحال.

وفي ١٢ تموز أ برق قائد حامية الرميثة أن الطعام يوشك أن ينفد. وأنه لا يكفي الجند أكثر من يومين فقط، فأرسل حاكم الديوانية السياسي في الحال عدة طائرات لمشاغلة القبائل، حتى يتسنى للجنود الخروج إلى السوق والحصول على بعض الطعام، فما كادت الطائرات تحلق في سماء الرميثة حتى اضطرب أفراد القبائل وأخذوا يصوبون بنادقهم عليها، فانتهاز الجنود هذه الفرصة وخرجوا إلى السوق وأتوا بطعام يكفيهم مدة طويلة. وقد بلغ مجموع النجادات التي عيّنت للقضاء على الفتن في منطقة الفرات أربع فرق بقيادة «الجنرال كوننكهام»^(١) وكانت هذه الفرق الأربع مؤلفة من:

١- فصيلة واحدة من فرقة ٣٧ لا نسرس.

٢- البطرية ٩٧ الكاملة (R. F. A.).

٣- نصف فرقة من البطارية ١٣٢ المدفعية (R. F. A.).

٤- بطرية الاسناد ٤٥ المحملة.

٥- شذمة من العمال والخدم من القسم ٦١ (Q. V. O).

٦- فصيلة من الحرس الايرلنديين من الفرقة الـ ٥١ المشاة.

٧- الفرقة ٥٢ المشاة الكاملة وكلها من الهنود السيك.

٨- الفرقة ٥٥ الكاملة من الهنود البنجابيين.

٩- وحدة الديكان الـ ٩٩.

١٠- فوج الرشاشات السابع عشر.

١١- حملة البنادق من فرقة ماهاراتس.

١٢- حملة البنادق من الكرگا.

وقرر كبار الحكام والقادة إقامة مخافر على طول السكك الحديدية، في مناطق الثورة، لحراسة السكك من جهة، ولإخافة الثوار من جهة أخرى، على أن لا يبعد المخفر الواحد عن الثاني بأكثر من ميلين. ومع أن الخطة نفذت في الحال، وكان الآمرون بها يأملون منها خيراً، فإن الثوار لم ينتهوا عن قلع القضبان الحديدية، ولا عن تخريب الجسور والقناطر، وكانوا يتسللون تحت ستار الليل غائرين على الخط الواقع بين المخافر فيتلاعبون به، وبأسلاك البرق والتلفون.

وأدرك شيوخ الثورة وغطارفها، أن السلطات البريطانية سيرت لمقاتلتهم جيوشاً جرارة، مزودة بوسائل التخريب والتدمير المختلفة، فأسروا إلى الحاكم السياسي بالنيابة «الفتنت هيات» رغبتهم في أمر المصالحة، فلم يصدق «هيات» بهذا الخبر في بادئ الأمر، وحسبه مراوغة من الثوار يحاولون بها جس النبض، فبعث إليهم رسالة خاصة يستطلع فيها الخبر اليقين، فلما تلقى الجواب بالإيجاب، ووقف على شروط المصالحة طير الخبر إلى «أمير اللواء

كوننكهام» فسّر الأخير به، ووعد الشيوخ بما يطيّب نفوسهم، مؤكداً لهم أنه سيسعى جهده لتخفيف العقوبات العسكرية التي لا بدّ من فرضها على الثوار، على أن تؤمن أرواحهم على كل حال، وقد فشلت هذه المحاولة في آخر مراحلها، فاستأنفت النجيدات سيرها شاخصة نحو الرميثة في السادس عشر من شهر تموز، فوصلت إلى الموضع الذي فشلت فيه النجدة الأولى.

أما الثوار - وكان عددهم قد تجاوز الخمسة آلاف - فقد تحصنوا في العارضيات. و «العارضيات» عبارة عن أربعة جداول متوازية تقطع الطريق تحصّن فيها بنو عارض ثم قامت طائفة منهم بقطع السكة الحديد من الأمام ومن الخلف وبدأت الحرب المسمّاة بـ «العارضيات» والتي أبلّى فيها كلا الطرفين بلاء حسناً، ولقي من ثقلها بنو عارض الشيء الكثير، ومع ذلك لم تستطع القوة العسكرية أن تتقدم شيئاً يذكر واضطرت إلى الاستعانة بقوات أخرى تأتيتها من الديوانية لربط السكة الحديد.

ووصل «فوج الكرگا» بعد قليل فصدرت الأوامر إليه أن يزحف على الضفة اليسرى من النهر، ولكن الثوار لم يتركوا المقاومة، فلما ادلهم الظلام، انقطع صوت الرصاص من جانب الانكليز، فحمل الثوار عليهم حملة شديدة، وكبدوهم خسائر ثقيلة في الأنفس وفي الأموال، فارتبك «أمير اللواء كوننكهام» لهذا الصمود القبلي، وطلب إلى حامية الديوانية أن تعزز جيشه بالموثّن والأرزاق، فوصل إليه في العشرين من تموز قطار يحمل الماء والعتاد وسائر التجهيزات الطبية، وكان الثوار قد أدخلوا مواضعهم وخنادقهم في «العارضيات» خشية تطويقهم فاحتل الجيش البريطاني تلك المواضع والخنادق وتحكم فيها.

ويعصف البلاغ الحربي البريطاني هذه الحادثة بقوله:

«بعد أن صدّت كتيبة الاسعاف حُشدت في الإمام حمزة قوة تبلغ نحو الآلاي من المشاة ومعها المدفعية وسارت هذه القوة عند فجر اليوم الـ ١٨ من شهر تموز لإسعاف الحامية التي في الرميثة. وفي صباح اليوم الـ ١٩ وصلت باكراً موضعاً يقع على بعد أربعة أميال من الرميثة إلى الشمال الغربي، حيث صودف العصاة مرابطين في ثلاثة خطوط من المتاريس، وقوتهم تقدر بألفي رجل، فنشب قتال شديد بين الفريقين دام طويلاً، وقد تكلم هجومنا بالنجاح، ودحرنا الكرة التي كرّها العصاة في الليل، وعضدت الطيارات الجنود، وفكتت بالعصاة بالقنابل وبرصاص الرشاشات التي أطلقها عليهم، وفعلت فعلها مدافعنا، وشوهد العصاة مصابين بخسائر كثيرة وناقلين جرحاهم، وفي الليل جلوا عن موقعهم، وانسحبوا إلى وراء سد على بعد ألف ياردة إلى الجنوب وواصلت كتيبتنا زحفها مبكرة في صباح هذا اليوم، واجتازت الموقع الذي أخلاه العصاة ورمت طياراتنا جماعات منهم كانت تنسحب بسرعة وأطلقت عليها رشاشاتها فأصابت مرماها»^(١).

واتصل بالحامية أن الثوار يحتشدون على مسافة ثمانية كيلومترات منها، إلى الجهة الجنوبية، وأن قوات أخرى يتراوح عدد المحاربين فيها من (٦٠٠) إلى (١٠٠٠) مقاتل تتقدم من ناحية الشمال الغربي نحوها، فذعرت واضطربت، ولكن القوات البريطانية الخارجة من الشمال ومن الجنوب كانت تتقدم بسرعة فائقة حتى أن خيالها دخلت «الرميثة» فعلاً. وقد خسرت هذه القوات ثلاثة من الضباط البريطانيين و (٣٢) من الجنود الهنود، كما جرح فيها ضابطان بريطانيان

ومائة وخمسون جندياً هندياً، وكانت خسائر حامية «الرميثة» من تاريخ حصارها في أول تموز ١٩٢٠ إلى يوم ٢٠ من هذا الشهر (١٤٨) إصابة بين قتيل وجريح ومفقود أما خسائر الثوار خلال هذه المدة فكانت معادلة لها تقريباً.

وقد أطرى «الجنرال هالدين» البسالة التي أظهرها الثوار بعبارات رقيقة جداً، وقال إنه يشك كثيراً في عدم وجود قادة من الترك، بين جموعهم، للنجاح الذي أحرزوه، والحيل العسكرية التي لجأوا إليها، كما ذكر أنه أوعز إلى الميجر دايلي في «الديوانية» أن يخبر القبائل الثائرة عن استعداد السلطات العسكرية البريطانية لمعالجة المصايين بجروح خطيرة من الثوار إذا ما نقلوا إلى «السماوة» وكان غرضه من ذلك التخفيف من عداء الثوار للسلطة مع أن منشأ هذا العداء كان معروفاً لديه.

ويضيف «الجنرال هالدين» إلى ما تقدم أنه كان يأمل أن ينتهي الخصام فوراً، بعد النجاح الذي كسبته قوات أمير اللواء «كوننكهام» وأن يقدم الثوار زعماءهم إلى الحكومة، ولكن شيئاً من ذلك لم يجر ولم يتم.

ولم يطل المطال بالقوات البريطانية، التي احتلت الرميثة في العشرين من تموز فإنها أخلتها في اليوم التالي بعد أن خلصت حاميتها، وجاءت بها إلى «الديوانية» في الـ ٢٥ من هذا الشهر وكانت حجة «الجنرال هالدين» في إخلاء «الرميثة» اضطراره لحشد قواته في «الحلة» حتى تصل الإمدادات التي وعد بها.

ومما تجب الإشارة إليه هنا أن الثوار ابتعدوا عن «الرميثة» كثيراً، بعد أن أخلاها الجيش البريطاني، فلما شرع الجيش بالانسحاب هبت زوبعة ترابية حملت الثوار على الاصطدام بمؤخرته فأرسلت ثلاثة أفواج من الايرلنديين

لإعادة النظام إلى المؤخرة. وصدر البلاغ الحربي التالي:

«لحق العرب الكتيبة البريطانية حين انسحابها من الرميثة واشتبكوا في القتال مع مؤخرتها أثناء عاصفة انتشر فيها الغبار فنشب قتال عنيف لكن الكتيبة واصلت انسحابها بنجاح»^(١).

ثانياً: جبهة «أبو صخير»:

تقع «أبو صخير» على الضفة اليمنى من نهر البكرية المتشعب من «نهر الفرات - فرع الكوفة» في موضع يبعد عن «الديوانية» غرباً ٤٩ كيلومتراً وتطل بيوتها على النهر المذكور فيكسبها ذلك منظرًا جميلاً، وتحوطها أشجار النخيل من جهتيها فتجعل الهواء فيها عليلًا.

وليست لهذه القرية أهمية تذكر، ولكن أهميتها متوقفة على القبائل التابعة لها، وأهمها آل فتلة، والغزالات، وآل شبل، وآل إبراهيم.



في الوقت الذي كان الرصاص يحصد الأرواح حصداً في أطراف «الرميثة» كان «الميجر نوربري Major P. Norbury حاكم لواء الشامية والنجف» يبذل جهوداً متواصلة لحمل رؤساء القبائل في «أبو صخير» و «الشامية» للوقوف على الحياد، فكان ما كان من الاجتماع الذي عقد في دار «الشيخ مرزوك العواد» بأطراف الشامية^(٢) وحضور «الكبتن مين

١ - جريدة العراق العدد (٤٧) الصادر بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٢٠.

٢ - الشامية قصبة واسعة، قائمة على الضفة اليسرى لشط أبو كفوف «أحد فرعي الفرات» في

«Captain J. S. Mann» بدله للمفاوضة، فلما فشلت تلك المفاوضات، أخذت قبائل «أبو صخير» تعد العدة لإشعال نار الثورة في هذا القضاء.

وكانت قضية إشراك الشيخ مزهر الفرعون «كبير رؤساء آل فتلة» في الثورة من الأمور التي أولاهها الرؤساء كافة، عناية خاصة، فلما ظفروا بذلك انقسمت القبائل إلى قسمين: سار الأول على الضفة اليسرى من الفرات، وكان مؤلفاً من «آل فتلة» وأتباعهم، وسار الثاني على ضفته اليمنى وكان مؤلفاً من «آل فتلة» و «آل إبراهيم» و «الغزالات» وجماعة «السيد هادي آل زوين» فلما اقترب الطرفان من «أبو صخير» أصلت الباخرة «فايرفلاي Firefly» القسم الأول ناراً حامية، فهاجمها القسم الثاني هجوماً عنيفاً، ثم انصرف الطرفان إلى مناجزة الحامية البريطانية في القرية، حتى أرغموها على التحصن في سراي الحكومة وقطعوا عليها سبيل الوصول إلى الماء.

وجاء السيد هادي آل زوين، والسيد عباس آل زوين ومعهما السيد مصطفى خرمة «أحد موظفي الحكومة» إلى رؤساء القبائل الثائرة يعرضون عليهم رغبة حاكم «أبو صخير» في أن يترث هذا القضاء في إعلان عدائه للسلطة حتى يتصل بالحكومة المركزية لتقرر ما يجب تقريره فأبى الرؤساء إقرار هذه الرغبة، وأضاف السيد هادي زوين إلى ما تقدم أن الحاكم عرض عليه ٣٠,٠٠٠ ربية لقاء إيقاف هذه الاضطرابات، وإنه لا يرى غضاضة في أخذ هذا المبلغ الجسيم، والانتفاع به في تموين الثورة، دون التقييد بشرط الحاكم في

→ موضع يبعد عن «الديوانية» غرباً ٣٧ كيلومتراً، بينها وبين قرية «أبو صخير». وأشهر قبائلها «الخزاعل» و «الحميدات» و «آل فتلة» و «العوابد» و «آل زياد» و «آل حسن كآل علي وآل مواشي وغيرهم.

دفعه، ولكنه جوبه بمعارضة شديدة، وأخذت القبائل تقاتل الحامية «المحاصرة في السراي» قتالاً مريراً.

وفي ليلة غرة ذي القعدة تولى الشيخ مزهر وجماعته إخراج حامية «أبو صخير» من معاقلها وإيصالها إلى الكوفة دون أن تمسّ بسوء. وكانت الحامية مطمئنة إلى سلوك الشيخ مزهر وصلته السابقة فحرص هذا على إفهامها بأن «الثوار لا يضمرون للانكليز شراً ولا يمانعونهم حين يريدون الخروج من أبو صخير والانضمام إلى حامية الكوفة»^(١).

وكان «الكبتن مان» لا يزال في «الشامية» يستغل الموجود النقدي في الخزانة الحكومية لعرقلة مشروع الثورة، فقد طلب إلى رؤساء الخزاعل أن يساعده على البقاء في هذه القسبة، فجاء هؤلاء إلى رؤساء الشامية يقصون عليهم قصة حاكمهم السياسي، فأصرّ الأخيرون على وجوب إخراجه من «الشامية» فأخرج على الصورة التي أوضحناها في فصل سابق، وعلى هذا أصبحت «الشامية» و «أبو صخير» و «الديوانية» و «الرميثة» حتى «الساو» بأيدي الثوار، كما أن السلطة أخلت «كربلاء» و «النجف» من تلقاء نفسها، وأصبحت «الكوفة» في أيدي الثوار أيضاً على الرغم من وجود الحامية البريطانية متحصنة في بعض خاناتها.

وبعد هذا النجاح الذي أحرزته الثورة قرر الرؤساء والزعماء أن تتولى قبائل «بني حسن» المجاورة للكوفة حصار «الكوفة» وأن تعمل قبائل «الشامية» و «أبو صخير» في جبهة الحلة - الكفل فتقطع خط المواصلات البريطانية: نهراً وبراً فلا تستطيع مدّ الحامية التي تحصنت في أسواق الكوفة بأي

١ - على هامش الثورة ص ٦٤ «وهو كتيب ينسب إلى الأستاذ جعفر الخليلي».

شيء من المؤن والذخائر الحربية، ولا تستطيع القوات الانكليزية المراقبة في «الحلة» أن تزحف على الكوفة لفك الحصار عن الحامية المذكورة. وعلى هذا تحرك الشيخ عبد الواحد الحاج سكر والسيد علوان الياسري والحاج مرزوك العواد والحاج رايح العطية وعبد السادة الحسين، وفي الكفل انضمت إليهم قبائل بني حسن من الضفة الشرقية واتجهوا نحو «الكفل»^(١) فهرب موظفوها، واحتلها الثوار في العشرين من شهر تموز ١٩٢٠ م وهو اليوم الذي وصلت القوة البريطانية إلى «الرميثة» لإنقاذ الحامية المحصورة فيها، ولإخلاء القرية نفسها في الوقت نفسه.

ثالثاً: جبهة الرستمية:

«الرستمية» اسم لمقاطعة زراعية واسعة تقع بين «الحلة» و «الكفل» فتبعد عن الأولى ١٨ كيلومتراً وعن الثانية ١٢ كيلومتراً. تبلغ مساحتها زهاء (٤٠٠٠ دونم) وتخترقها جداول ونهيرات كثيرة تتشعب من «نهر الشاه» الخارج من «عمود الفرات - فرع الحلة» وتسقي هذه المقاطعة الزراعية الواسعة.



١ - يقول البلاغ البريطاني الصادر في يوم ٢٨ تموز ١٩٢٠:

«احتلت القبائل الكفل، ولم يحدث تبدل في الكوفة، وقد سارت قوة صغيرة نحو الكفل فصادفت مقاومة وعادت إلى الحلة، وقد اضطر المهندسون الذين في سدة الهندية إلى مغادرتها بسبب عداء القبائل. والحالة في كربلاء دقيقة، أما المسيب فإنها ساكنة، ولم يحدث تبدل في الأماكن الأخرى».

ترك الثوار «الكوفة» مودعين محاصرة الحامية البريطانية في بعض خاناتها إلى قبائل «بني حسن» المجاورة لقصبة الكوفة كما قدمنا، واستقر رأيهم على أن يقطعوا خطوط المواصلات البرية، والنهرية، على هذه القوة فتضطر إلى الاستسلام من تلقاء نفسها. فاضطربت «القيادة البريطانية» في «بغداد» لهذا القرار، وصارت تحسب له ألف حساب.

وكانت «الحلة» إلى ذلك التاريخ خلواً من قوة مهمة تستطيع مقاومة الثوار، فيما إذا عاجلوا بالزحف عليها، بيد أن تأخر القبائل عن هذا الزحف، حمل الميجر بولي Major H. C. Pulley «حاكم لواء الحلة السياسي» يومئذ على الاعتقاد بأن إرسال قوة ما من «الحلة» يكفي لحمل القبائل المترددة بين الثورة على الحكومة وبين الاستسلام لها، على عدم الاشتراك فطلب إلى لوكن Lukin «قائد القوة المسماة مانجستر» في «الحلة» أن يرسل هذه القوة إلى «الكفل» لإرهاب القبائل المقيمة على الطريق، من جهة، وللذهاب إلى «الكوفة» لفك الحصار عن القوة المحصورة هناك من جهة أخرى.

وفي الوقت الذي كانت الباخرة Firefly تعيث في «الكوفة» وتدوي مدافعها في شطها وهي مغربة تارة، ومشرقة أخرى، كانت «الحلة» ما تزال تتظاهر بالهدوء والسكينة، مما حمل «الميجر بولي» على أن يلح على «الكولونيل لوكن» بضرورة الإسراع في إرسال هذه القوة، وفي الوقت نفسه فإن «الميجر بولي» أخذ يحصن «الحلة» ويحشد القوات اللازمة فيها استعداداً للطوارئ.

وفي يوم ٧ ذي القعدة و ٢٣ تموز استعرضت هذه القوة «مدينة الحلة»

وكان يقودها «الكولونيل هارد كاستل»^(١) وكانت مؤلفة، بحسب رواية الجنرال هالدين^(٢) من:

أ - فصيلتان من كتيبة خيالة السند (٣٥).

ب - البطرية ٣٩ من المدفعية الملكية (R. F. A.).

ج - الفوج الثاني من رتل مانجستر - ينقصه فصيل واحد -.

د - سرية واحدة من رتل مانجستر.

هـ - سرية من فوج السييك الفني ٣٢.

و - حاضرة من سرية المستشفى السيار ٢٤.

وبعد هذا الاستعراض سارت القوة ماشية نحو «الكفل» على الرغم من وجود القطار بينها وبين «الحلة» وقد صدرت الأوامر إليها بأن تحذر، كل الحذر، القباطل التي تصادفها في طريقها وأن لا تتأخر عن إطلاق النار عليها إذا شمت منها رائحة العدا، أو غير الموالاة وأن تحصن المعسكر الذي تقضي ليلتها فيه، وأن تترث في حركتها فتمشي بطيئاً، أملاً بوصول نجدات أخرى من «الديوانية» غير أن «الميجر بولي» كان يلح على القوة بسرعة التقدم، لئلا يحتل الثوار «سدة الهندية» فيكون أمر الفرات وإنقاص المياه فيه وتعطيل الحركات النهرية يبددهم، فيتعذر على الانكليز آئذ الاستفادة من هذا الشريان الحيوي، وكان يرى أن التردد في تقدم القوة بسرعة سيطوح بالقباطل التي تتظاهر بالولاء للسلطة فيحملها على حمل السلاح ضدها.

١ - LIEUT. Colonel - R. N. Hardcastle.

٢ - The insurrection in Mesopotamia 1920 P. 94.

وقد نجح «الميجر بولي» في إلحاحه، فصدرت الأوامر إلى القوة بالتقدم، فقضت هذه ليلتها الأولى في «إمام بكر» حتى إذا أسفر الصبح، استمرت في سيرها حتى عسكرت عند «قناة الرستمية» في المقاطعة التي سميت باسم القناة، فكانت القناة نفسها بمقام خط دفاع لتلك القوة لانخفاضها، وارتفاع ضفتيها.

وفي عصر «هذا اليوم الثاني» بينما كان الجنود البريطانيون يحفرون الخنادق، ويحصنون المعسكر، بحسب الأوامر الصادرة «إذ كان في نية القوة أن تقضي هذه الليلة في هذه المقاطعة» إذا بقوة الاستطلاع تنبىء عن زحف الثوار من «الكفل» بقوة تتراوح من (٢٥٠٠) إلى (٣٠٠٠) مقاتل، فذعرت «القوة» لهذا النبأ، وأراد ضباطها أن يصدورا الأوامر إليها بالعودة إلى «الحلة» ولكن التعب كان قد أعياى الأفراد حتى قرر الطبيب المرافق أنهم في حاجة إلى استراحة لمدة لا تقل عن الـ (٢٤) ساعة - كما يؤيد الجنرال هالدين ذلك -^(١).

ومما تجب الإشارة إليه في هذا المقام، أن السلطة البريطانية كانت قد توأطأت مع الشيخ إبراهيم السماوي «رئيس قبيلة خفاجة» في هذه المقاطعة، على أن يساعد القوة المذكورة في زحفها من «الحلة» إلى «الكفل» وأن يوصلها إلى هذه الناحية، وقد سار الشيخ المومى إليه مع تلك القوة فعلاً حتى أوصلها إلى المعسكر الذي قامت فيه، وسمح لها بالمبيت قرب داره حتى تستأنف سيرها في صباح اليوم التالي ولكن ما كادت القبائل تتجمع لمناجزة تلك القوة حتى انقلب «الشيخ إبراهيم» عليها، وانضم إلى صفوف الثوار، فلما انتهى أجل الثورة جرت محاكمته أمام محكمة عسكرية قضت بإصدار حكم الإعدام بحقه، ولكن قانون العفو العام الذي صدر في ٣٠ آيار ١٩٢١ حال دون تنفيذ هذه العقوبة فيه.

حدثت الملحمة في الوقت الذي كان الحاج سماوي الجلوب «رئيس آل فتلة في الهندية» ذهب ليستنهض قبائل «الجبور» و «أبو سلطان» لتزحف الأولى على «الحلة» من الجنوب، ولتزحف الثانية عليها من الشمال والشرق بعد أن تعين القبيلتان ساعة حركتهما، وتتفقا على الزمن اللازم لهذه الحركة، وأن يزحف أفراد من «قبيلة اليسار» من الشمال فيعيشوا بالخط الحديدي، فلا يتمكن القطار من حمل المؤن إلى «الحلة» وفي الوقت نفسه يكون الثوار قد زحفوا عليها من «الكفل» على النحو المتقدم.

ومن غريب الصدف أن الحاج مرزوك العواد «رئيس العوابد» ما كاد يسمع أزيز الرصاص يشنف الأسماع، ويرى الجيش مشتبكاً مع الثوار، حتى قام بحركة التفاف جد خطيرة فأصبحت القوة بين نارين حاميتين. وقد أظهر الثوار في حركة الالتفاف هذه، وفي الفنون الحربية، والتفنن في القتال ما حير عقول الانكليز وقادتهم، وجعلهم يعتقدون أن الثوار يدارون من قبل ضباط أتراك وهو اعتقاد باطل فندناه في موضع آخر، فلما كان المساء ذعرت حيوانات النقل، العائدة للقوة، فسارت في وسط الجند، ونجم عن ذلك اضطراب شديد، وشقت العجلات طريقاً لها في وسط القوة فتفرق الجنود أيدي سباً، وصاروا يقتلون بعضهم بعضاً وهم يعتقدون أنهم يقتلون الثوار، فكانت الهزيمة، ولم ينج من المعركة إلا النزر اليسير.

وقد بالغ الثوار في تقدير خسارة الانكليز في هذه الواقعة، حتى زعموا أنها تجاوزت الـ (٨٠٠) بين قتيل وجريح وأسير. أما الجنرال هالدين فيقول «إن رتل مانجستر خسر عشرين قتيلاً وستين جريحاً، و (٣١٨) مفقوداً، وعدداً

كبيراً من عجلات النقل، والخيول، والبغال»^(١) وقد أسر الثوار من المفقودين (١٦٠) جندياً بينهم (٧٩) انكليزياً ومن بقي فمّن الهنود. كما غنموا مدفعاً من عيار ١٨ بوند فاستعملوه في ضرب الباخرة «فايرفلاي» وإغراقها في «شط الكوفة» أما بقية المفقودين فقد ضاعت أشلاؤهم وتفرقت، بينما لم يخسر الثوار أكثر من بضعة عشر قتيلاً، وبضعة عشر جريحاً، وقد غنموا نحو ٥٩ مدفعاً رشاشاً وكميات كبيرة من الرصاص والعتاد.

ونستطيع أن نقول إن «واقعة الرستمية» مؤت الثوار بكل ما يُحتاج إليه من عتاد وذخيرة لمدة طويلة مضافاً إلى السلاح الذي غنموه في العارضيات^(٢).

رابعاً: جبهة الحلة:

«الحلة» مدينة واسعة، قائمة على ضفتي «نهر الفرات - فرع الحلة» في موضع يبعد ١٠٤ كيلومتراً عن بغداد جنوباً، وتصلها بها السكة الحديد الممتدة بينها وبين البصرة. نفوسها زهاء ٣٥,٠٠٠ نسمة، وبيوتها تجمع بين القديم والحديث، وتحيط بها قبائل الجبور وألبو سلطان، وخفاجة، وطفيل، وآل

١ - يقول السير اي . تي ولسن في كتابه Loyalties Mesopotamia ص ٢٧٩:

إن تراجع رتل مانجستر كلف الانكليز مائة وثمانين قتيلاً، وستين جريحاً، ونحو مائة وستين أسيراً، مع خسائر فادحة في وسائل النقل من مركبات وحيوانات.

٢ - في حوزة الأستاذ جعفر الخليلي آلة تصوير من نوع كوداك تعود لأحد قواد الحملة الانكليزية في تلك المعركة عليها الشعار العسكري وقد أهداها له علي العمران رئيس قبيلة بني حسن في اليوم الثالث من معركة الرستمية مع مسطرة من البرنز المدرج بالأرقام والعلامات لضبط موازنة المدفع.

يسار، والبعض من آل فتلة.

* * *

بعد أن مُني «رتل مانجستر» بالنكبة التي ألَمعنا إليها آنفاً، تقدمت القبائل الثائرة نحو نهر «الطهمازية» الخارج من عمود «الفرات - فرع الحلة» في موضع يبعد عن «الحلة» غرباً خمسة كيلومترات، فساور القلق «حامية الحلة» فاحتلت منطقة شملت «الحلة» ورصيف النهر، ومحطتي القطار والطيران «وتبلغ مساحة هذه المنطقة نحو عشرة كيلومترات مربعة» ثم أصدرت تعليمات عسكرية قيدت بموجبها حرية السكان، ومنعت التجوال بعد المساء وأخذت تراقب حركات الأهليين وتحصي عليهم أنفاسهم، وفي الوقت نفسه صدرت الأوامر إلى أفراد الحامية بوجوب الذود عن المدينة بكل بسالة.

وفي هذه الأثناء قامت «قبائل بني حسن» من سكنة الهندية التابعة للشيخ عمران الحاج سعدون فاحتلت «قصة طويريج» بدون مقاومة فقد كان على رأس قوة الشرطة أو الشبابة إذ ذاك موظف من أسرة الشيخ عمران وكان موضع ثقة حكومة الاحتلال فقلب هذا - بإشارة من شيخه - ظهر المجن للانكليز وسلم ما لديه من سلاح وعتاد إلى أفراد قبيلته فأبقاه الشيخ عمران على وظيفته في «طويريج» يدير الشرطة ويحافظ على الأمن وكان ذلك في ١١ ذي القعدة و ٢٧ تموز.

وفي الوقت نفسه هاجمت قبائل أخرى «مدينة الحلة» في الليلتين ٢٧ و ٢٨ تموز هجمات خفيفة لجس النبض فردتها الحامية بيسر فاتجهت قبائل الحاج سماوي الجلوب، وعبادي الحسين، وعمران الحاج سعدون، فاحتلت «سدة الهندية» دون مقاومة.

وفي ليلة ١٤ ذي القعدة و ٣٠ تموز ١٩٢٠ اجتمعت القبائل في «قلعة الحاج شكري بك» الواقعة في «مقاطعة الخواص» على مسافة عشرة كيلومترات من «غربي الحلة الفيحاء» وقررت القيام بهجوم عام على المدينة في فجر اليوم المذكور بقصد الاستيلاء عليها، وطرده الانكليز منها، على أن يتقدم الثوار من الطرق التي عينوها وفقاً للترتيبات الآتية:

أولاً: يتقدم بنو حسن «من أتباع عمران الحاج سعدون» مع عشائر الكريط، وآل يسار، من الجهة الغربية، فيخترقون الطريق المؤدية إلى الجسر.

ثانياً: تزحف عشائر آل فتلة المقيمة في الهندية، وآل إبراهيم، وطفيل، والمراشدة، من الجهة المسماة الآن بباب النجف.

ثالثاً: تهجم قبائل الشامية، وخفاجة، ومن والاه، على المدينة من الطريق المعروف بنبي أيوب والواقعة في جنوبيها.

وسارت هذه الجموع في الوقت المعين، تريد «الحلة» وسلكت القوتان: الثانية والثالثة طريقاً طويلاً فتأخرتا عن الميعاد المقرر للهجوم، بساعة ونصف الساعة، وهجمت القوة الأولى «بني حسن وكريط وآل يسار» في فجر النهار المذكور، من ناحية الجسر، فتصدت لها حامية مخفر الجسر وتراشق الطرفان إطلاق النار. ووجدت هذه القبائل نفسها تحارب في جبهة واحدة ومع ذلك فلم تفر عزيمتها غير أنها تكبدت خسائر جسيمة في الأنفس وكان معظمهم من فخذ آل كريدي من بني حسن ومن جماعة الشيخ عمران الحاج سعدون بالذات وكانت فجعية هؤلاء الجماعة بأبنائها بحيث لم يبق بيت لم يلبس السواد حزناً، ولكن هذه القوة توغلت واحتلت جانباً من المدينة إلى أن أسقط في أيديها وخذلت لكثرة قتلها بحيث لم تستطع أن تسحب معها جثة واحدة فانسحبت

معتقدة أن القوتين الباقيتين قد خائتا فلم تقوما بالهجوم المتفق عليه.

أما القوتان المذكورتان فقد هجمتا ولكن بعد الهجوم المتقدم ذكره بنحو ساعتين، وتوغل الثوار في «محلة الجامعين» وركن من كان في «مخفر المصلخ» من قوة السلطة إلى الفرار، بعد أن أوقعت بها القبائل خسائر ملموسة. وأبت قوة الدرك المحلي أن تقاتل أبناء جلدتها، وعمدت إلى إطلاق سراح المسجونين، فأخلت سبيلهم، وتقدم الثوار إلى قرب السراي وكادوا يحتلون.

ولما كانت «حامية الجسر» قد صدّت الهجوم الذي قام به الثوار في مطلع الفجر ونجحت في عملها، فقد انضمت إلى مفرزة من الأفواج الهندية بقيادة «الكولونيل أبط» فقامت بهجوم معاكس، وأجبرت القبائل على الخروج من البلدة، بعد أن دخل لفيف من أفرادها إلى البيوت فأواهم السكان أولاً ثم أخرجوهم خوفاً، فأحرقت السلطة بعض البيوت في «محلة الجامعين» وأخرى في «محلة جبران» وأقامت عدة حصون ومفاتيح في البلدة للذود عنها. وقد خسرت القبائل، والحامية الانكليزية خسائر لا يستهان بها في اليوم المذكور^(١) وخلت «الحلة» من الثوار قبيل الظهر وعادت القبائل إلى ديارها، ولكن جماعة قبيلة طفيل لم تنسحب وظلّت تحارب وحدها فأبليت في القتال بلاء حسناً لفت

١ - يقول البلاغ الرسمي الانكليزي الصادر في ٥ آب ١٩٢٠ عن هذا الهجوم:

«وقع في ليلة الـ ٣١ من شهر تموز هجوم على الحلة دام عدة ساعات فكسر الهجوم ودحر تماماً، وتكبّدت القبائل خسائر كثيرة وتركوا وراءهم ١٤٩ قتيلاً جمعت أشلائوهم وبعض المجرّوحين فأخذوا أسرى. وقد نقل العصاة تحت جناح الظلام عدداً كبيراً من القتلى والجرحى. أما خسائر الانكليز فإنها تبلغ تسعة قتلى وأقل من ٢٠ جرحى» اهـ.

جريدة العراق العدد (٥٦) التاريخ ٥ آب ١٩٢٠

ويقول الثوار إن الخسائر كانت على العكس مما جاء في هذا البلاغ.

الأنظار إذ لم يكن لقليلة طفيل شهرة معروفة في الحروب قبل هذه المعركة وكان لرئيسها نايف الغيدان كل الفضل في هذه البطولة.

ولو كان الهجوم الثلاثي (المدبر) قد تمّ، لوقعت «الحلة» في قبضة الثوار فعلاً، ولتغير مجرى الثورة. على أن الثوار ما زالوا يهاجمون «الحلة» من صوبها الصغير، والحامية تقاتلهم تارة وتدافعهم طوراً مدة الثورة إلا أن خسائر الطرفين كانت طفيفة.

خامساً: جبهة السماوة:

«السماوة» قصبة كبيرة تقع بين «بغداد» و «البصرة» فتبعد عن الأولى جنوباً ٢٨١ كيلومتراً بالقطار وعن الثانية شمالاً ٣٠٥ كيلومترات، ويمرّ بها «الفرات» فيشقها إلى شقين تقوم على عدوتيهما البيوت القوراء والمباني اللطيفة. وهي من مراكز التجارة المهمة، وعليها سابلة التجدين خصوصاً وفيها من النفوس نحو ١٣,٠٠٠ نسمة ويحوطها سور من لبن لصد عادية الغزاة عنها.



لم يكن في «السماوة» يوم شبت نار الثورة حول «الرميثة» غير سريتين انكليزيتين، فشعرت السلطة العسكرية بالخطر الذي يتهدد كيائها، في هذه القصبة، إذ لم تعزز حاميتها ولا سيما بعد فشل تلك المحاولة التي قام بها القطار المدرّع الأول الذي أقبل من «الناصرية» بقصد الوصول إلى «السماوة» والذي ردّه الثوار مندحراً بعد معركة حامية راحت فيها من الثوار ضحايا كثيرة كما سبقت الإشارة إلى ذلك فلذا أصدرت القيادة العسكرية أوامرها إلى القوات بأن تتحرك إلى «السماوة» فوراً فتحرّكت في يوم ١٦ شوال الموافق ٣ تموز

سنة ١٩٢٠ م:

أ - الباخرتان «كرين فلاي» و «اف - ١٠»، وقد كانتا في الناصرية.

ب - قطار مدرّع يحمل العتاد والمؤن، كان في البصرة.

ج - قوة مختلطة برئاسة الميجر «مي»، كانت في الناصرية.

د - قوة من الدرك المحلي بقيادة اللفتننت «سمب سن»، لخفارة محطة

الخضر.

وبينما كان القطار المدرّع يجدّ السير للذهاب إلى «السماوة» خرج عن السكة، على مسافة ثمانية أميال من شمالي «محطة الخضر» فتأخر وصوله إلى يوم ٢١ شوال و ٨ تموز، وفي الوقت نفسه خصصت السلطة قطارين مدرّعين لحماية السكة بين «الناصرية» و «السماوة» خشية أن يهاجمها الثوار أو يقلعوا قضبانها، فتولّى أحدهما حراسة القسم الممتد بين «الناصرية» و «الخضر»، وتولّى الثاني القسم الممتد بين «الخضر» و «السماوة».

وكانت «قبائل بني إحييم» مشغولة بمناجزة القوة المحصورة في «الرميثة» ومقاومة حملة الانقاذ التي جاءت لفك الحصار عن هذه القوة، لهذا لم يبدؤ على «السماوة» أي ميل للاشتراك في الثورة خلال الشهر الأول من الشروع في القتال، فلما تم إخلاء «الرميثة» و «الديوانية» على نحو ما فصلناه، تفرّغ عرب القبيلة المذكورة إلى حشد جموعهم قرب «السماوة» وعلى رأسهم «الشيخ شعلان أبو الجون» وبدأوا يخربون السكة في مواضع مختلفة، بالقرب من «محطة الخضر» حيث قوة الدرك المحلي برئاسة اللفتننت «سمب سن»^(١)

فأدى الضرر الكلي الذي ألحقه بالخط، إلى انتهاء حماية القطارين لخطوط المواصلات بين «الناصرية» و «الساوة» وهكذا أصبح الخط تحت رحمة الثوار.

ومما يجدر ذكره في هذه العجالة أن القطار المدرّع الذي كان يحرس الخط الحديدي بين «الساوة» و «الخضر» أخبر السلطة في يوم ١٢ آب ١٩٢٠ بأن الثوار يحتشدون حول الخط وهم على أهبة الشروع في مهاجمته، وكان هؤلاء يهاجمون إذ ذاك «محطة الخضر» فعلاً، وقد تمكنوا من محاصرتها زمناً طويلاً، وجلست الباخرة «كرين فلاي» على الطين بالقرب من هذه المحطة في اليوم المذكور، فصارت تشارك حاميتها في إطلاق النار على الثوار.

وصدرت الأوامر في الوقت نفسه إلى القطار، الذي جاء بهذا النبأ، بالدخول في المعركة فلم يكذب يقترب من ميدانها حتى تعلق العرب بمركباته، ليفتكوا بمن فيه، ويغنموا ما فيه، ولا سيما وقد قدروا أهمية الفوز في هذه المعركة فألحقوا به أضراراً جمة، واضطروه في الأخير إلى العودة مدحوراً، فصدرت الأوامر آنذاك إلى اللفنتن «سمب سن» أن ينسحب وحاميته من «الخضر» بعد أن منوا بخسائر ثقيلة فانسحبوا ونار الثوار الحامية تنصب عليهم انصباباً، وقد تحرك معهما قطاران مدرعان، وآخر للنقل، فضايق الثوار هذه القطر الثلاثة، وأخرجوا بعض مركباتها عن الخط، واستولوا «عند أخذهم مخفر الخضر» على مدفعين فاستعملوا أحدهما في محاربة القوة، التي كانت في «محطة الساوة» واستعملوا الثاني في محاربة القوة المحصورة في «جسر البربوتي» الذي يبعد عن شمالي «الساوة» ثلاثة كيلومترات. وكانت إعادة مركبات القطر إلى الخط محفوفة بمخاطر ومصاعب غير منكورة، وهكذا

تمكنت «قبائل بني احچيم» أن تبدد بضربة واحدة آمال الحاكم السياسي في «الساو» التي كان يعلقها على بقاء «مخفر الخضر» بيد الحامية الانكليزية.

ومما يذكر بهذه المناسبة أن سبعة عشر جندياً من الكرگا أرادوا الانتقال من مركباتهم التي كانت مصابة بخلل إلى مركبات سالمة فقفزوا والقطار يجد السير، فتركهم تحت رحمة نار الثوار حيث قتل بعضهم، ووقع في الأسر البعض الآخر.

ولنعد الآن إلى البحث عن «حامية الساو» والقوات التي وصلت إليها من «البصرة» و «الناصرية» فنقول:

وزعت «القيادة البريطانية» القوات التي تجمعت في «الساو» على النقاط والمراكز الآتية:

١- المعسكر العام.

٢- معسكر مخزن الميرة.

٣- معسكر محطة القطار في الساو.

٤- معسكر جسر البربوتي على مسافة كيلومترين من الساو شمالاً.

فلما ظهرت بوادر الثورة في هذه القصة، بعد وصول «قبائل بني احچيم» إلى أطرافها، أبرق قائد حاميتها الأمير لواء «نين»^(١) إلى القيادة العامة في بغداد، يطلب تعزيز حاميته بالنجيدات الكافية، أو التصريح له بالجلء، قبل أن يحصره الثوار فيها مثل حصارهم لحامية الرميثة، وقد عارض الحاكم السياسي في الساو «وكان لا يجرأ على الخروج من منزله» فكرة الجلء عنها، معتقداً

أن «مدينة الناصرية» غير محصنة، فالجلاء عن «السماوة» قد يفضي إلى مهاجمة الثوار فلا يمكن الاستفادة منه فائدة كلية، فاقتنع الجنرال هولدن من وجهة هذه النظرية، وزاد في هذه القناعة، اعتقاده بأن طريق المواصلات النهرية بين «السماوة» و «الناصرية» ستبقى في قبضة السلطة، فأبرق إلى قائد الحامية في تلك القصة بأنه لا يسمح له بالجلاء عنها، ولكن لما اتضح للجنرال الموميّ إليه أن هذا الخط النهرى أصبح محفوفاً بالمخاطر، وأن حاميات الانجاد لا تزال تمنى بخسائر فادحة^(١) أبرق ثانية إلى القائد «نين» أن يعطي الجنود

١ - كانت الباخرة «كرين فلاي» التي صدرت الأوامر إليها بالانتقال من «الناصرية» إلى «السماوة» لتعزيز الحامية الانكليزية في الأخيرة قد جلست على الطين بالقرب من «محطة الخضر» في يوم ٢٧ ذي القعدة و ١٢ آب فاشتركت مع حامية هذا المخفر، «الخضر» في قتال الثوار، فلما صدرت الأوامر إلى الحامية المذكورة بإخلاء المخفر، أخذت أزمة الطعام في الباخرة (الشالاهة) تشتد آنأ فأنأ، فكانت الطيارات تخفف عليها وطأة هذه الأزمة، بما تلقيه من أكياس الدقيق ولكن بعض هذه الأكياس كان يقع في أيدي الثوار تارة وفي النهر طوراً، وقد أسقط هؤلاء في ٢٤ أيلول إحدى الطائرات التي كانت تقوم بهذا الإسعاف فتحطمت، وقتل من كان فيها، إلا أن البلاغ البريطاني المنشور في العدد (٩٩) من جريدة العراق يدعي أن سائق الطائرة والكشاف شوهدا يخوضان في النهر متوجهين نحو الساحل حيث قبض الثوار عليهما.

ويقول العرب إن الجوع أحدث فتنة بين عمال الباخرة فقتل بسببها بعضهم، وسلم الباقون، وتركوا الباخرة فأطلقت فيها النار. أما الجنرال هولدن فيقول إنهم تمكنوا من إنقاذ بعض مجروحي هذه الباخرة ونقل أشياء أخرى.

وفي ٢٥ آب تحركت ثلاث بواخر مدرعة من «الناصرية» إلى «السماوة» يصحبها مركبان آخران فما كادت هذه البواخر تقترب من «الدراجي» حتى بدأ الثوار يصبون النار عليها، ولكنها اجتازت هذه المنطقة بسلام، فلما تجاوزت «قرية الخضر» تعطلت الباخرة رقم ٩ وسرعان ما شب النار فيها، فاحترقت بمن فيها، واتضح بعدئذ أن خلافاً طرأ على ما كنتها،

نصف أرزاقهم، استعداداً للجلاء عن «السماوة» ورسم لإخلاء القسبة المذكورة
الخطبة الآتية:

أ - أن تحلق الطيارات من «بغداد» فتطلق الباخرة «سيخ فلاي» في
«السماوة» طلقة نارية واحدة على ماكنة ماء بقرب المحطة، إشعاراً لحاميتها
بالاستعداد للجلاء.

ب - أن يخرج مائتا جندي من المعسكر العام، فيأخذوا على عواتقهم
حماية الموقف.

ج - أن يخرج من معسكر «جسر البربوتي» ثلاثون جندياً فيسيرون توأ
إلى محطة القطار حيث ينتظرهم القطار المدرع رقم - ١.

وقد جرى تطبيق هذه الخطبة بهدوء تام، وتحرك القطار المدرع من
«السماوة» بتاريخ ١٩ ذي الحجة و ٢ أيلول، ولكنه ما كاد يبعد كيلومتراً واحداً
عن المحطة، حتى حدث عطل في ماكنته، فتوقف في الحال ونزل الكبتن
«رسل»^(١) والكبتن «قيجي» ليتفقدوا شؤونه، فلقيا حتفهما بعد حين، وانقض
الثوار على القطار انقضاض الصاعقة فأمطروه وابلاً من نارهم، وظلوا يصلونه
النار الحامية مدة ثلاثة أيام، وهو يدافع، والضباط والأفراد الذين فيه، دفاع
المستमितين.

→ فرست على الشاطيء لإصلاح ذلك الخلل، ولكن الثوار هاجموها فدافعهم حاميتها، إلا
أنهم تغلبوا عليها فأبادوها عن آخرها، وكانت هذه الباخرة تقود جنبيتين «دوبتين»
مملوءتين بالعتاد والذخائر فجرى لهما ما جرى للباخرة نفسها أما بقية البواخر فقد واطبت
على سيرها فوصلت «السماوة» بعد أن كابدت الأهوال والنار من الثوار، وبعد أن رست
إحدى جنبيتها على الطين، أثناء سيرها، فغنمها الثوار طبعاً واستفادوا مما فيها.

ولما شعر العرب بأهمية هذا القطار، صعدوا إلى مركباته، فدارت رحى القتال في وسطها ولم ينج ممن كان فيه خلا نفر قليل على أن خسائر الثوار لم تكن بقليلة.

وفيما يلي نص البلاغ الرسمي الصادر عن هذه الحادثة التاريخية:

«اشتبكت الفصيلة التي في السماوة مرة أخرى مع العصاة في قتال شديد وقد أدّى إلى خسارة قطار مدرّع»^(١).

وعلى الرغم من اقتضاب هذا البلاغ الرسمي، فهو يصرّح بأن القتال أدّى إلى خسارة «قطار مدرّع» وقد رأينا فويق هذا أن القطار المذكور جاء لسحب الحاميات الأربع المذكورة أعلاه، ولإخلاء «السماوة» من القوة الانكليزية فيها فكم يجب أن يكون عدد القتلى في هذه الواقعة؟ وما هي الذخائر التي يجب أن يكون الثوار قد غنموها فيها؟

إنني أترك ذلك إلى نظر القارئ الكريم ولا سيما رجال الجيش المحترمين.

وخير ما نختم به هذه الأقصوصة الغربية، نشر نصّ الكتاب الوارد من تلك الجبهة إلى:

جناب مولانا وملاذنا حضرة شيخنا حجة الإسلام شيخ الشريعة دامت
بركاته على كافة الأنام.

أما بعد: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

أعلم حضرتكم، وأبشركم، من خصوص قوة العدو الذي شرق السماوة
المتحكمة في محطة سيدنا الخضر، البالغة قوتها عن ٣٠٠ نفر قيادة، فقد وقعت
المصادمة من قبائل بني احكيم، وفرقة آل زياد، يوم الخميس ويوم الجمعة
رغمًا عن قوته المذكورة الراجلة، وأربعة مراكب اثنان منها أبو سلّة، واثنان
ماطورات حربية، وأما ماطورات أبو سلّة، فقد أسقطنا واحد وأخذنا ما فيه من
الجبخانه والطواب والأسلحة، والثاني خرّ بنا آتته برمي الرصاص، وبقي متوسط
الماء لا يغرب ولا ينحدر، ولنا الأمل بالله عز وجل أنه يسقط، ومن الريلات
اثنين: واحد رجع فاراً إلى الناصرية، والثاني مدرّع ألقيناه مجندل على الأرض،
وقد أخذنا ما فيه غنائم لا تحصي من أسلحة وجبخانه ورشاشات وطوب دان
واحد، مع جبخانه كافية، ورأينا إبرة المدفع مخفية، وبموجب الأخبار الموثوقة
أن الإبرة التقت عند عشيرة من عشيرة العبس يقال لهم البو حاوللي إن شاء الله
تعالى يكون جيد إلى الاستعمال بعد هذا نعرّف حضرتكم عن ما يكون من
استعمال المدافع الصالح منها والخراب. وأرسلنا ٥٠٠ خيال مع سكة الريل إلى
محل يقال له المكير فمن الخضر إلى المكير جميع النقط أخذت، واليوم موجود
الأسرى بلغ خمس وثلاثون ما عدا القتلى الذي لا حساب لهم، وما بقي عندنا
سوى قوة السماوة بقيت تحت المحاصرة، إن شاء الله تعالى عن قريب نبشركم
عن إتلافها.

هذا ما وجب عرضه لحضرتكم، ونرجو دعاءكم عند مولانا أمير

المؤمنين عليه السلام والسلام عليكم وعلى جميع علمائنا الكرام، وننتظر بشائركم بموقفيت اخواننا المجاهدين عشائر النجف وأهاليها ونحن في غاية الأسف لعدم الموقفية التي جعلت القوة المحصورة في الأراضي المقدسة في الكوفة أنها باقية إلى هذا اليوم مع هذا نسأل الله تعالى أن يوفق اخواننا المجاهدين على إتلاف العدو. ودمتم مؤيدين إلى الخير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

حرر يوم السبت ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٨

خادمكم رئيس آل زياد فرقة الدراوشة

رئيس آل زياد

هذاد المجرم جديع المرزوك (١)

والحقيقة أن هذه الجبهة - جبهة الرميثة والسماعة - التي سميت بجبهة العوجه قد قامت بالقسط الأوفر من الثورة وقد بقيت صامدة حتى نهاية الثورة دون أن تنهار، وقد اشتركت فيها كافة القبائل في المنطقة من أقصى حدود الرميثة شمالاً إلى أقصى حدود السماوة جنوباً الأمر الذي دعا «المهوس» أن يخص ثلثي الثناء والحمد في الثورة العراقية بتلك القبائل التي أطلق عليها اسم العوجه، ويخص الثلث الآخر بجميع الجبهات الأخرى من العراق كله في هوسه «ثلثين العفرن للعوجه» والعرفن كلمة تركية أصلها «آفرم» وتقال للدلالة على المدح والثناء.

سادساً: جبهة الدغارة:

الدغارة - كشادة - قرية قبلية على الضفة اليمنى من النهر المسمى باسمها تبعد عن شمالي «الديوانية» ١٥ كيلومتراً، وتحيط بها قبال الأكرع وآل سعيد، وعفج وغيرها وتقدر نفوسها بألفي نسمة تقريباً.

* * *

لم يحدث قتال منظم بين القوات الانكليزية وجموع الثوار في أطراف «الدغارة» على نحو ما حدث في بقية الجبهات لأن الانكليز كانوا قد أدخلوا «الديوانية» بعد إنقاذهم حامية «الرميثة» كما تقدم. إلا أن رؤساء القبائل في «الدغارة» كانوا يوالون عقد الاجتماعات السياسية، قبيل الثورة لتقرير الخطة الواجب اتباعها، فيما إذا اشتعلت نارها في إحدى الجبهات، ولا شك في أن هذه الحركات كانت تغضب الميجر دايلي^(١) حاكم لواء الديوانية السياسي، وتشير حنقه وسخطه على هؤلاء الرؤساء، لهذا دعا الحاكم المومى إليه الشيخ سعدون الرسن، رئيس قبيلة الأكرع، إلى «الديوانية» ووضع أمامه قطعتين من الورق: إحداهما سوداء، والثانية بيضاء، وقال له:

إن سلوكك مع الحكومة يشبه كثيراً هذه الورقة، وأشار إلى القطعة السوداء، في حين أن سياسة الحكومة معك تشبه هذه القطعة من الورق، وأشار إلى البيضاء.

فأجابه الشيخ سعدون «ليس هذا لباسنا يا حضرة الحاكم» فقال له دايلي:

بلى إنك تسعى لتقع في الحفرة التي يحفرها لأنفسهم بعض الرؤساء، وأنا أريد أن أريك شيئاً من بطش السلطة.

فلما أيقن الرئيس من أن «الميجر دايلي» يريد به سوء، لم يَرِ بدأً من مصانعه ليخلص نفسه، فأجابه بما حاصله: لو كنا نريد أن نجرب بطش السلطة فينا لما هدمنا الـ (٣٥٠) قلعة من قلاعنا في أطراف الدغارة، ولما سلمنا الحكومة زهاء (٣٠,٠٠٠) بندقية، ولما أعطينا الأموال الأميرية عن طيبة خاطر.

وكانت «قبائل الدغارة» قد هدمت هذه القلاع، وسلمت هذه البنادق، إرضاء للميجر دايلي.

على أن الميجر دايلي لم يكن أقل من الشيخ سعدون إماماً بالمصانعة، فقد لاحظ أن اعتقال هذا الرجل سيؤدي حتماً إلى امتناع بقية الرؤساء عن مقابلته، فيفلت زمامهم من يده، وهو يريد طوع بنائه، لهذا أطلق سراحه حالاً، ملزماً إياه بالشخص أمامه بعد ثلاثة أيام.

أما «الشيخ سعدون» فقد ذهب إلى زميله «الشيخ شعلان العطية» و«الحاج مخيف» وحذرهما من تلبية دعوة الحاكم بالحضور - إذا دعاهما - ثم ذهب إلى رؤساء الجبور، والبو سلطان والاكرع وغيرهم يستنهض منهم الهمم، ويسعى لتوحيد الصفوف أمام النوازل التي ستحل بالقبائل، وقد تمكن من أن يستميل جميع هؤلاء الزعماء إلى جانبه، وأن يتخذ منهم قوة يحسب لها الحساب.

ودعا الميجر دايلي «الحاج مخيف» للحضور إلى «الديوانية» فلم يتردد عن تلبية الدعوة لكنه ما كاد يصلها حتى أمر الميجر بسوقه إلى «البصرة»

فاعتقل فيها أياماً، وأرسل منها إلى «هنگام» مع المقبوض عليهم في «كربلاء» و «الحلة».

ثم دعا «الشيخ شعلان العطية» إلى لقائه فحذا حذو زميله، وما كاد يصل حتى أمر باعتقاله، فامتنع بقية الرؤساء عن مواجهته، وقرروا عدم الدخول إلى المدن بغير سلاح.

وفي الوقت الذي جرى اعتقال «الشيخ شعلان» وإبعاد «الحاج مخيف» كان «الشيخ سعدون» يحرّض بقية الرؤساء على الانضمام إلى لواء الثورة. وقد ذهب إلى «الرميثة» فعلا على صهوة جواده، فما كاد يصلها حتى أطلقت الرصاصات الأولى للثورة، عندما دخل غطارفة الظوالم إلى سراي الحكومة، وأخرجوا رئيسهم «الشيخ شعلان أبو الجون» على ما فصلناه.

وبلغ مسامع «الميجر دايلي» الأعمال والحركات التي كان يقوم بها «الشيخ سعدون» فقرر الفتك بقبيلته، قبل أن تنضم إلى لوائه.

وقد حسّن له «الشيخ علوان آل چحالي» أحد رؤساء أبو زيّاد فكرة الانتقام هذه ووعدّه بالمساعدة، وقد خرج معه فعلاً على رأس قوة صغيرة للقيام بهذه الحركة، فما كادت القوة المذكورة تقترب من مضيف الشيخ حتى أحرقت بيته، ونهبت أثنائه، وأخذت «مخشلات زوجته» (وقد أكد لي الشيخ سعدون الرسن أنها كانت تساوي زهاء خمسة آلاف ليرة ذهبية) فهاج هذا العمل أفراد القبيلة وهجم نحو ١٧ رجلاً منهم على عدوهم الداخلي «علوان» فقتلوه، وأحرقوا بيته فقابلت نسوة من عشيرته هذا العمل بالزغاريد تبرئة من خيائنه. ثم انعطفوا إلى مناجزة القوة التأديبية فأصلوها ناراً حامية، حتى أدخلوها «قصبة الديوانية» بعد أن فقدت خمسة عشر من رجالها وتمكن «حاكم

الدغارة» من الفرار إلا أنه قتل بعد مدة.

أما «الشيخ سعدون» فعندما بلغه ما حلّ بداره وأفراد قبيلته، رجع إلى «الدغارة» وهاجم مخفراً للحكومة كان فيها، وكانت حامية المخفر من أفراد القبيلة فسلمت إليه المخفر دون أن تريق قطرة من الدم، فأخذ الشيخ عتادها، وما في المخفر من سلاح، ووزعه بين الثوار، ثم تقدم إلى «الديوانية» لمطاردة القوات الانكليزية، فكان له ضلع كبير في حوادث الجلاء عنها، وبقي الكبتن «ويب» حاكم عفاك معتصماً في قريته فلما تفاقم خطر الثورة ركن إلى «الديوانية» متكرراً فوصلها سالماً.

سابعاً: كيفية الانسحاب من «الديوانية» إلى «الحلة»:

لم تر القوات الانكليزية بدأ من إخلاء «الديوانية» بعد أن أنقذت حامية «الرميثة» التي حاصرها الثوار من ٣٠ حزيران إلى ٢٠ تموز ١٩٢٠ فقررت الجلاء عنها، واتخاذ «الحلة» موضع دفاع عن «الفرات الأوسط» ومركزاً للمحافظة على القوة المحصورة في «الكوفة».

ورسمت السلطة للجلاء خططاً عسكرية حكيمة، فبدأت بإطلاق سراح رئيس الأكرع «الشيخ شعلان العطية» بعد أن أخذت منه «شقيقه الشيخ جبل العطية» وابنه «موجد الشعلان» كرهائن للبر بالوعد الذي قطعه. أما هذا الوعد فكان المحافظة على القوات المذكورة، عند انسحابها من حدود قبيلته فلا يمسّها أحد منهم بسوء. ثم سلحت القطار الذي تقرر أن يقلّ القوة إلى «الحلة» ليحمي الساقة، وصدرت الأوامر الشديدة إلى الأمير لواء «كوننكهام»^(١) أن

يجعل انسحابه بطيئاً، لئلا يكون الثوار قد قلعوا قضبان السكة، فيخرج القطار عنها فجأة، ويعرّض القوة المنسحبة إلى نارهم، وفي الوقت نفسه عهدت إلى الكولونيل «مكفين»^(١) حراسة فرقة العمال وقيادتها لإصلاح الخط في أثناء هذا الانسحاب.

هكذا تمت الأبهة للانسحاب، فخرج «كوننكهام» وقواته من «الديوانية» في يوم الجمعة الموافق ١٤ ذي القعدة ١٣٣٨ و ٣٠ تموز ١٩٢٠ يقلهم القطار الذي سبقت الإشارة إليه، فما كاد يبتعد بضعة أميال عن القصبة حتى هاجمه الثوار من قبائل الأكرع، والجبور، والدغارة، وعفك، وغيرها فأصلاهم الجيش ناراً حامية وكبدهم خسائر ثقيلة، ولكن ذلك لم يثنهم عن إطلاق النار عليه، وهو يقابلهم بالمثل، حتى أوصلوه إلى «جسر خان الجدول».

و «خان الجدول» اسم لمحطة تقع بين «الحلة» و «الديوانية». تبعد عن الأولى ٦٨ كيلومتراً، وعن الثانية ١٩ كيلومتراً، فيكون القطار قد قطع في يوم ٣٠ تموز مسافة قدرها ١٩ كيلومتراً. ومن إيراد هذا الرقم يستطيع القارئ أن يقدر الصعوبات التي جابهها الجيش في انسحابه حتى تمكن من قطع هذه المسافة.

أمر «كوننكهام» عند وصول القطار إلى «خان الجدول» أن تعسكر قواته هناك لقضاء تلك الليلة، فلما كان اليوم التالي استأنف انسحابه، ولكن لم يكد يصل «مقام محمد بن علي» الذي يبعد نحو ستة كيلومترات عن «خان الجدول» حتى أخبر أن الثوار خرّبوا من السكة الحديدية مسافة ٣٥٠ متراً، وألحقوا ضرراً بليغاً بجسر لها يقع بالقرب من الخط المخرب وكان إصلاح الخطوط في

هاتيك الآونة الحرجة من الصعوبة بمكان، ولا سيما وقد أحاطت بها جموع الثوار إحاطة السوار بالمعصم.

على أن القطار لم يقطع أكثر من تسعة كيلومترات في ١٦ ذي القعدة، وأول آب، لكثرة ما طرأ على السكة من التخريب، إلا أن فرقة العمال التي كان يقودها «مكفين» كانت تواصل الترميم بهمة لا تعرف الكلل، فلما آذن وصول القوة إلى «محطة قوچان» التي تبعد عن شمالي «خان الجدول» ٣٠ كيلومتراً، هاجمها الثوار في موضع يدعى الابيخر - بالتصغير - ويبعد عن المحطة المذكورة كيلومتراً واحداً، فدارت رحى القتال بين الفريقين بفضاعة، وخسر الانكليز ٢٧ قتيلاً، عدا الذين تمكنوا من حملهم معهم، أو مواراتهم في الأرض، خشية أن يعرف الثوار مبلغ ما خسرت القوة من رجالها. وكانت خسائر الثوار ضعف هذا العدد لأنهم أدركوا أهمية وصول هذه القوة إلى «الحلة» وتأثيرها على سير القتال في بقية الجهات، فقرروا منع وصولها مهما كلفهم الأمر، إلا أن القطار تمكن من مواصلة سيره حتى وصل «محطة قوچان» بعد ظهر اليوم الثالث من آب ١٩٢٠.

وفي يوم ٤ منه «١٩ ذي القعدة» استأنفت القوة سيرها، فكان طول القطار كيلومتراً واحداً، وخرجت بعض المركبات الثقيلة عن الخط، فاستغرق إرجاعها نحو نصف النهار، وانتهز الثوار هذه الفرصة فأعادوا تخريب الجانب الآخر من الخط، حيث كان لا يزال سالماً، فنجم عن ذلك أن تأخر مسير القطار مدة ٢٨ ساعة، ضربت القوة خلالها بعض القرى المجاورة وفتكت بالأطفال والنساء والأبرياء فتكاً لا مبرر له.

وبينما كان القطار يسير الهوينا في ليلة الخامس من شهر آب، أوقفه الثوار

فجأة، ما بين «محطة قوچان» و «الجربوعية» في أرض تدعى «الهاشمية» وتبعد عن جنوبي «الحلة» ٢٤ كيلومتراً، ذلك لأن الثوار كانوا قد كمنوا له، واعتصموا في «نهر الجربوعية» ليحولوا بينه وبين الجسر فتقدمت بعض القوات إلى مشاغلهم وبقي القطار مرابطاً في المحل الذي وقف عنده.

ويقول الجنرال هولدن أن الكبتن «ماسترس»^(١) أخبر عن وجود قوة من الثوار يبلغ عدد أفرادها سبعمائة مقاتل، تحاول الانطباق على ميسرة المؤخرة، وأنه طلب معونة المدفعية فأجيب طلبه في الحال. فلما كانت الساعة ١١ زوالية صباحاً، احتلت المقدمة ضفة النهر، واحتل أحد الأفواج عدة قرى كان أهلها من الثوار، وهكذا تمكنت القوة من عبور النهر، بعد أن أعطت ضحايا غير قليلة، وجيء بالقطار إلى محل قريب من «جسر الجربوعية» ليقضي ليلته فيه، وبذلك انتهت هذه الواقعة المهمة وفيما يلي نص البلاغ الانكليزي الصادر عنها بتاريخ ٢٥ ذي القعدة و ١٠ آب:

«وصلت الجربوعية القوة التي عادت من الديوانية بقيادة أمير اللواء -كوننكهام- وكان قد اتخذ العرب التدابير المتقنة لمنع هذه القوة من الوصول إلى الجربوعية، وقاموا بهجوم دحرفته فرسان الانكليز، وترك العرب وراءهم ٧٠ قتيلًا. واشتبك جنود الكركا معهم بالقتال وجهاً لوجه في بساتين النخيل وفي القرى، واحتشد مع العرب في الأخير ٢٠٠٠ رجل معهم الأعلام فشستهم نيران المدافع، وبلغ مجموع الخسائر من العرب مبلغاً جسيماً. وكانت خسائر الانكليز نحو (٢٠). والهدوء سائد في الحلة وفي المسيب ولم يحدث تبدل في

الأماكن الأخرى اه»^(١).

وقد أكد لي الزعماء الذين حضروا «واقعة الهاشمية» بأن الانكليز تكبدوا فيها خسائر كبيرة، وإنهم لما رأوا الثوار يستبسلون في الدفاع عن أنفسهم، أسكتوا المدافع، ورفعوا الشارات الخاصة بالتسليم. ولكن لما كانت القبائل المحاربة لا تفقه هذه المراسيم، واستمرت في إطلاق البنادق على الجيش، لم ير هذا بدأً من مقابلتها بالمثل فكان ذلك في مصلحته.

ولنعد الآن إلى وصف الانسحاب حتى وصول القوات الانكليزية إلى الحلة:

حلقت الطائرات في سماء «الهاشمية» في يوم ٢١ ذي القعدة و ٦ آب فرأت جموعاً من الثوار مبعثرة تريد أن تتكفل لتعيد الهجوم على الجيش، فأخبرت القوة المنسحبة بذلك، فتصدت المدفعية إلى تفريق هذه الجموع، وتمكنت من تشتيت شملها من دون كبير عناء، وفي مساء اليوم السابع من آب ١٩٢٠ دخل القطار «محطة الجربوعية» سالماً، وفي الساعة الثالثة بعد الظهر واصل سيره، فما كاد يقطع تسعة كيلومترات حتى شعر بأن الثوار خربوا الخط الحديدي من جديد، فعسكرت القوة في المحل الذي انتهى إليه القطار، وبذلت فرقة العمال جهداً كبيراً فأصلحت الخط بسرعة، واستأنف الجيش انسحابه حتى دخل «الحلة» في اليوم التاسع من آب بعد الظهر، وقد بلغ عدد الأيام التي قضاها في الانسحاب من «الديوانية» إلى «الحلة» أحد عشر يوماً في حين أن المسافة بين البلدين عبارة عن ٨٩ كيلومتراً.

ومما هو جدير بالذكر أن القطار، بعد أن غادر «محطة الجربوعية» أبقى حاميتها المؤلفة من ثلاثين جندياً في محلها لتصون الجسر من التخريب، فأتخذت هذه الحامية التدابير اللازمة لحماية نفسها، ومع ذلك أنها أحاطت المحطة بسياج من الأسلاك الشائكة، وحفرت الخنادق العميقة، واحتفظت بكميات وافرة من العتاد والذخيرة، فلما وصل الجيش إلى «الحلة» سالماً أرسل قوة صغيرة لجلب هذه الحامية، فعمدت هذه إلى حرق القرى، وقتل الأيامي والأطفال وأنزلت بالأبرياء من العجز والثكالات، ضروب الارهاق، وارتكبت أنواع الأذى حتى عادت إلى «الحلة» وكان الثوار قد أهملوا أمرها اعتقاداً منهم أنها ستسلم من تلقاء نفسها، بعد أن ينفد ما عندها من سلاح وعتاد وأرزاق، فعاد هذا الإهمال بالندم.

ثامناً: جبهة الجسر «الكوفة»:

ينشطر عمود الفرات، بعد عبوره «سدة الهندية» ومروره بقرية «الكفل» إلى شطرين مهمين: يسمى الأيمن منهما «شط الكوفة» ويمر بقصبتى «الكوفة» و«أبو صخير»، ويذهب الثاني إلى «العباسيات» و«الشامية» ويسمى أبو «كفوف» وقد أقيمت قصبة الجسر «الكوفة» على الضفة اليمنى من الشطر الأيمن في محل يبعد عن شرقي «النجف» عشرة كيلومترات. فيها من النفوس عشرة آلاف نسمة، وتحيط بها البساتين من سائر أطرافها، وتجاورها «قبائل بني حسن» المعروفة ببسالتها.



لما نقض الانكليز شروط الهدنة الأربعة التي ألمعنا إليها غير مرة،

وهجمت قبائل «بني حسن» وأهالي «الكوفة» على الشخاتير التي كانت تحمل إليهم العتاد والمؤن في ٢١ تموز ١٩٢٠ م، اعتصم «الميجر نوربري» وجنده في أسواق «الجسر» المطلة على النهر، وبني الاستحكامات القوية لمنع هجوم الثوار عليه.

أما الثوار فقد عهدوا إلى قبيلة «بني حسن» المجاورة لقصبة الجسر حصار هذه الحامية ومنع الطعام عنها حتى تدعن إلى الاستسلام، فأشغل إنقاذها أفكار الانكليز في مختلف أماكنهم، كما أشغل الاستيلاء عليها أفكار الثوار في مختلف جبهاتهم، وقد اتخذت السلطة مختلف التدابير لفك الحصار عن الحامية فلم توفق وما النكبة التي منيت بها القوة العسكرية في جبهة «الرستمية» إلا إحدى الوسائل التي تدرّعت بها لهذا الغرض.

على أن الوسائل التي تدرّع الثوار بها لحمل الحامية المذكورة على التسليم، لم تكن بأقل من تلك التي تدرّعت السلطة بها لفك الحصار عنها، فقد تفننوا في هدم البيوت، وحفر الخنادق وثقب الجدران للوصول إليها، ومنع الطعام عنها، ولولا أكياس الدقيق والعقاقير، التي كانت ترميها الطائرات عليها، لماتت جوعاً، وفتكت الأمراض بها فتكاً ذريعاً.

والمتجول في أسواق «الجسر» يجد حتى اليوم فوق سقوفها عبارات بالحروف الانكليزية الكبيرة تعرييها «نحن في حاجة إلى الأدوية» فكانت الطائرات تلتقط صور هذه الكتابات، ثم تذهب لتأتي باحتياجات الجند المحصور من الأدوية وغيرها فكان يسقط في أيدي الثوار، معظم ما تلقيه الطائرات.

وكانت القيادة الانكليزية ترسل أوامرها إلى القوة المحصورة ضمن الرزم

أيضاً، ولما استولى الثوار على إحدى هذه الرزم ذات يوم، وجدوا فيهما تعليمات من القيادة العليا، وخططاً عسكرية وأخباراً كان من فائدة الثوار الاطلاع عليها ونشرها بين ظهرانيهم.

وكان الثوار قد غنموا مدفعاً من عيار ١٨ بوند^(١) وكانت الباخرة «فايرفلاي» في «شط الكوفة» تقلق بال الزعماء، وتقض مضاجعهم بما كانت تصبه على الثوار من النيران المتواصلة لتحول بينهم وبين الحامية، لأنها كانت مجهزة بمدفعين واثنين عشر رشاشاً، فاستعانوا ببعض الضباط من بغداد «بدلالة ضابط الاحتياط المدفعي سامي خونده» لاستعمال هذا المدفع، فلم يكد الضباط يصوبون النار على الباخرة حتى قلبوها ودمروها في ١٧ آب ١٩٢٠ ولجأ أفرادها إلى معقل الحامية بعد أن فقدوا بضعة أنفار فاستراح الزعماء من شرورها، ولكن الانكليز ركنوا إلى طياراتهم مع أن الثوار لم يملكوا غير البنادق، والمقاور، والسيوف، فكانت هذه الطيارات تصب حممها على الجموع، غير مبالية بما يكون تحتها من مساجد أو معابد، أو نساك، أو زهاد أو أطفال أو أرامل، ولعل أفجع ما قامت به، إلقاؤها القنابل على النساء، والمتعبدین في مسجد الكوفة في يوم ٨ ذي القعدة ١٣٣٨ وفي ذلك يقول الثوار في بلاغهم:

١ - اعتاد الجنود أن يخفوا «مغاليق» مدافعهم وبعض آلات «بنادقهم» عندما يغلبون في ساحات القتال، لئلا يستعمل عتادهم ضدهم، ولم يشذ الانكليز عن هذه القاعدة فلما فقدوا المدفع المذكور، أخفوا مغلاقه في محل مجهول فكلف الزعماء من اشترى قامة لهذا المدفع، من قلعة بغداد، حيث مذكر الجيش البريطاني، فلما جيء لهم بالقامة المنشودة، استعملوه في ضرب الباخرة فلم تكد الحامية المحصورة تشعر بصلاح المدفع حتى وجهت عليه نيران الرشاشات التي كانت لديها فعطلته في الحال.

إلى العالم المتمدن

«جناية الانكليز على المعابد، وإلقاء القذائف النارية

على مسجد الكوفة، قتل النساء والمتعبدين»

لقد اتضح للملأ أن حكومة الاحتلال في العراق، من بقايا الحكومات الظالمة في القرون المظلمة، كما دلت على ذلك صرامة أحكامها، وتنوع اعتداءاتها، فكم أرهقت نفوساً، وأزهقت أروحاً، كان ذنبها المجاهرة بحقوقها، والمطالبة باستقلال بلادها، فاستعملت سلطتها العسكرية، وأطلقت يدها في الحركات الحربية، ارغاماً للأمة العراقية على قبول وصايتها، والتسليم بنظام وكالتها، والرضوخ إلى حكم قوتها، فأشعلت نار الثورة في البلاد لتحقيق مطامعها، ولكن العراق المعروف ببسالة سكانه، وبطولة شجاعانه، أبى أن يخضع للمستعمرين ويدعن للطامعين، فنهض للحياة نافضاً غبار الذل.

ولا يقيم على ذل يراد به إلا الاذلان غير الحي والوتد

أجل لقد نهضت أمة الفرات تدافع عن شرف العراق، فأرهفت أقلامها، وجردت أسيافها ونشرت أعلامها، دفاعاً عن الحكم الذاتي، وطلباً للاستقلال، فما خالفت في نهضتها شرائط الحرب الشرعية، ولا هتك حرمة القوانين الدولية، كما تفعل الحكومة الانكليزية.

لا نريد الآن أن ننشر كافة السيئات، والجنايات التي اقترفتها حكومة الاحتلال في العراق، ولكننا نكتفي بذكر عمل واحد من أعمالها، ليقف العالم المتمدن على كنه هذه الحكومة، وعلى درجة مدنيته الكاذبة، أو على مبلغ ما

انتهت إليه من معاداة الإنسانية، فقد حلّقت طياراتها صبيحة أمس ٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٨ وألقت قذائفها النارية على مسجد الكوفة، وهو غاص بالزهاد، والمعتكفين، ممتلىء بالنساء، والمتعبدين، فقتلت جملة من الأبرياء، وجرحت أكثر من عشرين ناسكاً في محاربيهم، وقد سقطت إحدى القذائف على امرأتين فتمزقت أعضاؤهما، وتقطعت أوصالهما، وفتكت بثلاثة أطفال، وخربت المقام المشهور بمقام القضاء، فلم يكن مشهد أفظع من هذا المشهد، فقد ملأ القضاء أنين جرحى الزهاد، فمزق القلوب والأكباد، فإلى العالم المتمدن نرفع هذه الجناية المفجعة، وهذا الاعتداء الذي أوجع مهج العلماء المجتهدين، وأدمى عيون المسلمين، إلى العالم المتمدن نرفع هذه الأعمال البربرية، التي تخجل منها الإنسانية، فاحكموا بالعدل يا قضاة العدل!

النجم ٩ ذي القعدة ١٣٣٨

وشعرت السلطة بالأثر السيئ، الذي تركه عمل الطيارات في النفوس، فأذاعت في ٢٢ ذي القعدة و ٧ آب البيان الرسمي الآتي نصه:

بيان

وافت الأنباء منذ بضعة أيام من مصدر ذي شأن يعتمد على صحته (كذا) أن جامع علي في الكوفة يستعمله الشيوخ العصاة (كذا) مركزاً لأعمالهم، وبينما كانت الطيارات محلقة فوق الكوفة، أطلقت عليها النار من هذا الجامع (كذا) فقابلتها الطيارات بالمثل، غير عالمة أنه جامع (كذا) وألقت قنابلها في جواره ومع ذلك، وإن كان هذا الجامع وغيره من الجوامع قد استعمله العصاة لأغراض عسكرية، فقد صدرت الأوامر بأن لا تلقى عليها القنابل، حتى وإن كانت

مستعملة بمثابة مواقع لإطلاق النار منها على جنودنا، وعلى طياراتنا اهـ^(١).

فلما ضعفت الثورة، وتواردت النجذات الانكليزية من الهند وإيران، وألحقت بالثوار الأضرار الجسيمة - على نحو ما سنفصله - تقدم الآلاي الـ ٥٥ إلى الكوفة واحتلها في الساعة التاسعة والنصف زوالية من صباح يوم الثلاثاء سادس صفر ١٣٣٩ (١٩ تشرين الأول ١٩٢٠) وأنقذ حاميتها المحصورة في الحال.

وفي البلاغ الرسمي الآتي، ذكر لمقدار ما خسرتة الحامية والآلاي المذكور:

«أثناء حصار الكوفة منيت الحامية بتسعة قتلى، بينهم الذين ماتوا من جراء جروحهم، وفقدت اثنين من رجالها، وجرح ١٧ منهم، وقد قتل الكبتن ستيلي، والكبتن مان، معاون حاكم سياسي أم البرور، و ٤ جنود بريطانيين، وكان الثائرون قد بثوا الألغام تحت الاستحكامات الشمالية، لكنهم لم يقوموا بهجوم، والثائرون كانوا مضيّقين الحصار على الحامية وكانوا يستعملون قنابل اليد، وكانوا قد جعلوا خط حصارهم البيوت، وفتحوا فيها كوّات لإطلاق النار منها، وهذه البيوت تبعد في بعض المناطق عشر يردات عن الحامية، أما المركب «فاير فلاي» فإنه جالس على الطين ومهشم والمدفع الذي كان قد غنمه الثائرون كانوا قد أتوا به إلى قرب ١٥٠ يردة من الحامية، لكن جنود الحامية حصرت جميع رشاشاتها وصوّبت ناراها على رجال المدفعية، وأبادتهم جميعهم، وقد منيت القوة التي أنقذت الحامية بخسارة ١١ قتيلاً من جنودنا لكنها

كبدت الثائرين خسارة فادحة وأسرت ٤٠٠ منهم فاحتفظت بـ ٧٧ من هؤلاء» (١).

تاسعاً: جبهة الحلة - سدة الهندية:

رجعت قوة أمير لواء كونكهام إلى «الحلة» في يوم ٢٤ ذي القعدة ١٣٣٨ (٩ آب ١٩٢٠) وهي منهوكة القوى، لما صادفته في طريق انسحابها من «الديوانية» من مصائب وأهوال وضنك وجوع، فكانت تحتاج - والحالة هذه - إلى استراحة تامة لمدة غير يسيرة، ولكن الأوامر صدرت إليها بلزوم الزحف إلى الشمال، قبل أن تنال قسطها من الراحة.

ويقول «الجنرال هولدن» إن خطة هذا الزحف كانت تتطلب تنفيذاً عاجلاً، فلم تر القوة بدءاً من تنفيذ هذا الأمر بالصورة التي اقتضتها الخطة الحربية. وبدلاً من أن تستعين السلطة بهذه القوة فتخلص «حامية الكوفة» المحصورة، عهدت إليها إنشاء المعاقل على الطريق العام الممتد بين «بغداد» و «الحلة» لحراسة القطار من جهة، وضبط «المسيب» و «سدة الهندية» للمحافظة على مستوى الماء في الأنهر من جهة أخرى.

أما الثوار فكانوا قد احتلوا «سدة الهندية» بعيد احتلالهم «الكفل» كما تقدم، فلما علموا بزحف قوة الأمير لواء كونكهام على «المسيب» و «السدة» أرادوا قطع الجسر القائم على فرع «نهر الحلة» في «السدة» لمنع الجيش من التقدم فلم تمكنهم الظروف من ذلك، وأخيراً استقر الرأي على تقسيم جموعهم

إلى قسمين: فيضبط أحدهما ضفة السدة اليمنى، ويضبط الثاني ضفتها اليسرى، فكان لهم ما أرادوا.

أما القوة فقد خرجت من «الحلة» في اليوم العاشر من شهر آب (٢٥ ذي القعدة) ودخلت «المحاويل» بدون مقاومة، ثم تقدمت إلى خاني الناصرية والحصوة فاحتلتها بيسر، وكانت تحرق في طريقها القرى والمزروعات العائدة للقبائل، وتهدم معاقلمهم «قلاعهم» وتقتل مواشيهم، فخشيت «المسيب» سوء المغبة «وكان قد احتلها الثوار من قبل» فخرج أهلها المسلحون إلى مسافة بعيدة، وانقسموا أربعة أقسام ليحيطوا القوة بحركة التفاف، فلما اقتربت منهم، اشتبك الطرفان في معركة حامية كان النصر فيها في بادئ الأمر للثوار، غير أن القوة هاجمتهم هجوماً عنيفاً، وكبدتهم خسائر طفيفة، وتمكنت من احتلال صوب المسيب «الكبير» ثم صوبها «الصغير» ثم أخذت تتقدم إلى «السدة» لاحتلالها.

وعند وصولها «السدة» قاومها قسم من القبائل فاشتبكت وإياه في معركة شديدة، وتمكنت من احتلال المراكز التي كان فيها، فاضطر هذا القسم إلى اللحاق بصحبه، وعندئذ انقسمت القبائل إلى قسمين: أناخ أحدهما على «صدر الحسينية» لمقابلة «نقطة السدة» من جهة، واعتصم الثاني «بالوند» لمقابلة «نقطة المسيب» من جهة أخرى، فكان هذان القسمان من حمى «كربلاء» كقبا قوسين أو أدنى، لأن «كربلاء» كانت بحاجة إلى من يحميها باعتبارها مقرّ الثوار، كما كانت «النجف» مقرّ الحركات والنظام.

وبعد أن أخذت القوة مراكز الدفاع الصالحة، واعتصم الثوار «بالحسينية» و«الوند» على النحو الذي ألمعنا إليه، أرادت أن تهاجم القبائل لاحتلال

مواضعها، فتصدى لها هؤلاء، والتحموا وإياها في قتال شديد استمرّ عدة ساعات، وانتهى برجوع كل من الفريقين إلى محله، والاعتصام بمعاقله.

وبقي الحال على هذا المنوال أشهر الثورة كلها، إلا أن المناوشات بين الطرفين لم تبطل خلالها، فلما قام الجيش البريطاني بهجومه العام، وشرع في استرجاع القرى والقصبات التي احتلها الثوار، وفك الحصار عن «حامية الكوفة» تشتت شمل الثوار.

عاشراً: جبهة الدليم:

فاجأت جريدة Baghdad Times الرأي العام في العراق بالنبا التالي: «ننعي بكل أسف وفاة اللقنتت كولونيل جيران أي لچمن . سي . أي . ثي من آلاي سبكس الملكي، الملحق بالإدارة الملكية في العراق المتوفى في خان النقطة، في ١٢ آب، وعمره ٤٠ سنة، والظاهر أن قتله جرى عمداً، وأن قاتله هو خميس، أكبر أولاد الشيخ ضاري المحمود، زعيم عشيرة الزوبع، وقد فتك به وهو ضيفه، وفي الليلة التي كان فيها نائماً تحت خيمته، وقتل معه حوذي سيارته، وهو من أبناء العرب، ووجد جثمان المقتول بعد قليل في الخان، فحمل إلى القلوجة، ودفن في إحدى المحطات العسكرية»^(١).

أما أسباب القتل فهي:

أوجس الحكام السياسيون في المدن والقصبات العراقية، خيفة من رؤساء القبائل كافة على أثر شوب نار الثورة في «الرميثة» وخشوا أن تسري

هذه النار إلى مختلف المناطق فتكلف الحكومة البريطانية جهداً كبيراً لإخمادها، فصاروا يتشبثون بمختلف الطرق لكسب ولاء الرؤساء، أو لضمان حيادهم على الأقل فكانوا يجزلون العطاء تارة، ويرعدون ويزبدون تارة أخرى.

ومن هؤلاء الحكام الكولونيل لچمن^(١) «الحاكم السياسي للواء الدليم» الذي دلت التقارير - التي كانت في حوزته - على أنه قد كان «الشيخ ضاري المحمود معروفاً عند الانكليز بنزغته وميوله، ومناوآته لهم، سواء كان ذلك في العهد العثماني، أم في زمن الاحتلال، كما أنه لم يسبق له أن تقرب إلى الحكام السياسيين كما كان يتقرب إليهم غيره من الرؤساء... وخلاصة القول أن الشيخ ضاري كان عدواً لدوداً للانكليز كما كانوا هم يعرفونه كذلك»^(٢) وقد دعا الكولونيل لچمن، الشيخ ضاري المحمود، إلى مقابلته في «خان النقطة» بين بغداد والفلوجة في الساعة العاشرة والنصف زوالية من صباح يوم الخميس الموافق ٢٧ ذي القعدة ١٣٣٨ و ١٢ آب ١٩٢٠ فحضر الشيخ في الوقت المعين، وحضر معه ولداه «خميس وسلمان» مع جماعة من أولاد عمه بينهم «صكب وصعب» ولما حضر لچمن صار يقصّ على الشيخ ضاري قصة قبض حكومته على الشيخ أحمد الداود في اليوم الفائت «١١ آب ١٩٢٠» وكيفية تخلص كل من السادة: جعفر أبو التمن، ويوسف السويدي، وعلي أفندي وهريهم إلى منطقة الفرات الأوسط، وكيف أن الحكومة جادة في استئصال أعمال الشغب في بغداد،

١ - Lieut. Colonel LEACHMAN.

٢ - عبد الجبار الجسام في ص ٢١ من كتابه «٣٠ سنة في الوظيفة» وقد كان «قائد الشبابة» في المنطقة.

وإنهاء المواليذ النبوية، وإعلان الإدارة العرفية... الخ كما كان في الوقت نفسه يوزع المال على الناس بدون حساب^(١).

وفيما هو يتحدث بهذه المواضيع، اتصل به أن عصابة من الأعراب هاجمت سيارة أهلية على مقربة من «خان النقطة» الذي اجتمع فيه، فأوعز إلى «قائد الشبانة» أن يصطحب «الشيخ خميس الضاري» مع اثني عشر من رجاله لتعقيب الجناة، واستعادة ما سلبوه من السيارة، وما لبث أن عاتب الشيخ ضاري على هذا العمل، موجهاً إليه تبعته، ثم أسمعته كلاماً لا يمكن لرئيس قبيلة - مثله - أن يتحمله فما كان من الشيخ إلا أن خرج من «الخان» والألم يحزّ في نفسه، وبعد لحظات عاد، وعاد معه ولده سلمان، وابنا عمه صكب وصعب، فوجه كل من سلمان، وصكب، وصعب، فوهات مسدساتهم إلى رأس الكولونيل لچمن وأطلقوا النار عليه فأردوه قتيلاً وبذلك ثأروا لكرامة زعيم قبيلة الزوبع، كما قتلوا حسناً الهندي «سائق سيارة لچمن» واتجهوا إلى قبيلة المحامدة، قرب الصقلاوية، حيث أخذ الشيخ ضاري يرسل زعماء الثورة في كربلاء، فعم الهياج منطقة الديلم من «خان النقطة» إلى «عانه» وصدر البلاغ البريطاني التالي:

«قطع الشيخ ضاري، رئيس عشيرة الزوبع، السكة الحديدية الممتدة بين بغداد والفلوجة قرب خان النقطة لكن السكون سائد في فلوجة ورمادي - كذا - والحاميات القوية القائمة في هاتين البلدين هي سالمة ولم تزعج، على أن الأنباء تفيد أن ملاحى بعض المراكب الصغيرة التي بين رمادي وفلوجة - كذا -

١ - يقول آيرلند في ص ٢١٠ من كتابه إن المبالغ التي كانت تحت تصرف الكولونيل لچمن ارتفعت من خمسين ألف ربية في عام ١٩١٩ إلى (٢٧٩,٠٠٠) ربية في عام ١٩٢٠.

قد ضايقهم الثوار فاضطروهم إلى إخلاء مراكزهم والسكون سائد في عانة التي يحتلها الدليم»^(١).

و «المراكب» التي يشير إليها هذا البيان، هي البواخر الثلاث التي أرسلتها القيادة العسكرية من «الرمادي» إلى «الفلوجة» في يوم ١٥ آب لتمون «حامية الفلوجة» بالعتاد والأرزاق، وكانت تصحبها باخرة صحية لإسعاف الجرحى ونقلهم، وتحميها دارعة حربية صغيرة خشية أن يصيبها خطر ما، فاستهدفت البواخر الخمس أخطاراً جمّة، حتى إذا قاربت «الفلوجة» جلست باخرتان من بواخر الأرزاق على الشاطئ فقتل الثوار ربابتهما، وتولت الدارعة حماية الباخرة الثالثة والباخرة الصحية فهجم زهاء خمسمائة أعرابي من «قبيلة زوبع» عليها، واضرموا النار فيها، وغنموا كل ما كان في أربع بواخر فاستفادوا من هذه الغنائم كثيراً.

أما الشيخ ضاري، فإنه بعد أن راسل زعماء الثورة في «كربلاء» انتقل إلى أراضي النعمية فكتب إليه «الشيخ علي سلمان» رئيس قبائل الدليم، أن يرحل عنها، ولا يخرج موقفه مع الانكليز، فانتقل الشيخ الثائر إلى «أراضي الرزّازة» فحاول الشيخ فهد الهذال، رئيس قبيلة «عنزة» أن يقبض عليه ويسلمه إلى خصومه، ولكن ضاري استطاع أن يفلت من هذا الشرك، وتوجه إلى «خان العطيشي» بين «كربلاء» و «المسيّب» حيث اتخذ مركزاً لقيادة الجماعة التي صحبتها من قبيلته «زوبع» واشتركت في الثورة، ويقول البلاغ البريطاني الصادر في ١٩ آب ١٩٢٠ ما يلي:

«ما زالت السكة الحديدية إلى الفلوجة مقطوعة من قبل الزوبع. أما الدليم

فإن شيوخهم قابضون عليهم قبضاً تاماً، وتصرفهم حسن جداً، وقد زار الشيخ علي السلطان والشيخ محسن رمادي اليوم، وأكدوا للحكومة صدقهما وولائهما الدائم نحوها، وعمل مثلهما فهد بك ابن هذال شيخ جميع عشائر العنزة، وهو مقيم الآن قرب الفلوجة، ووافت الحكومة رسائل من ولده مهروت بك (يريد الشيخ محروث) ويمكن الآن السفر بصورة منتظمة على الطريق بين بغداد والحلة»^(١).

ولقد وقعت هذه الأنباء وقع الصاعقة على الحكومة المحتلة في «بغداد» فبعث الكولونيل وليم Williams قوة كبيرة من «الرمادي» لإعادة النظام حول «الفلوجة» وفي يوم ٣ أيلول أصدر الجنرال هالدين أوامره العسكرية بوجوب إعادة خطوط المواصلات بين «بغداد» و«خان النقطة» و«الفلوجة» وخصص قوة «مختلطة» لهذا الغرض، فسارت هذه القوة إلى الخان المذكور في هذا اليوم، ولقيت في الطريق مقاومة شديدة، وما لبثت أن هُدمت «قلعة الشيخ ضاري» وقطعت المياه عن مزارعه فماتت عطشاً، وفي الوقت نفسه فإن الثوار احتلوا قرية «حديثة» على «الفرات» وأحرقوا «سراي عانة» إذ يقول البلاغ البريطاني المؤرخ ٢ أيلول:

«احتلت بلدة حديثة فرق معادية، ولم تتعداها إلى الجنوب (و) نشبت النار في سراي عانة بعد خروجنا من هذه البلدة فالتهمتها، ودخل البلدة عدد كبير من الراويين تصحبهم جماعة من العشائر فنهبوا»^(٢).

وفي ١٨ أيلول ١٩٢٠ اضطر الثوار إحدى الطائرات البريطانية إلى

١ - جريدة العراق: العدد (٧٠) التاريخ ٢١ آب ١٩٢٠.

٢ - جريدة العراق: العدد (٨١) التاريخ ٤ أيلول ١٩٢٠.

النزول قرب «الفلوجة» فحطموها وأسروا ركايبها ثم أعادوهم إلى القيادة العسكرية نزولاً عند وساطة الشيخ فهد الهذال رئيس عنزة، ويقول البلاغ الحربي:

«اضطرت إحدى طائراتنا إلى النزول هناك - قرب الفلوجة - وركايبها مأسورون عند فخذ من أفخاذ عشيرة زوبع»^(١).

وفي يوم ١٠ المحرم ١٣٣٩ و ٢٤ أيلول ١٩٢٠ سار قطار مدرّع من «بغداد» إلى «الفلوجة» فبلغها بأمان، وشرع الجيش في بناء المعادل والحصون على طول طريق المواصلات، كما أنه شيد حصناً منيعاً مقابل «قناة الصقلاوية» بجوار الفلوجة خشية أن يحطم الثوار «سدة الهندية» في «جنوب المسيب» فتتعطل الحركات العسكرية في الدليم. وهكذا استردت الحكومة سطوتها على «لواء الدليم» جزءً بعد جزء.

ولا يمكن لمؤرخ منصف أن يختم البحث عن «جبهة الدليم» دون أن يشير إلى حادثين مهمين:

الأول: أن الشيخ علي السلطان، رئيس قبائل الدليم، حال دون توسع الثورة في هذا اللواء، وساعد السلطة المحتلة على مكافحة الثورة كثيراً. فلو أنه كان قد انضم إلى قبائل «الفرات الأوسط» انضمام الشيخ ضاري المحمود، لأخرج موقف الانكليز، وكبدهم خسائر لا حد لها. وقد ساعد الشيخ علي كل من الشيخ فهد الهذال، رئيس عنزة، والشيخ محسن، أحد رؤساء الدليم، وقد قدّرت الحكومة لهؤلاء الشيوخ الثلاثة جليل خدماتهم، ونوّعت بفضلهم عليها.

١ - جريدة العراق: العدد (٩٤) التاريخ ٢٠ أيلول ١٩٢٠.

وتقول المس بل في ص (١٦٥) لكن عشائر الدليم برئاسة الشيخ علي السلطان، وعنزة برئاسة فهد الهذال وابنه محروث الذي تمكن لجمن بواسطتهم من السيطرة على منطقة الفرات من الفلوجة إلى عانة ظلوا مواليين للحكومة اهـ.

أما هولدن فيقول في ص (١٠٤) من كتابه:

«ومن حسن الحظ أن الشيخ علي السلطان رئيس الدليم قد تعهد لنا بحماية (هيت) حتى نصبح قادرين على إعادة احتلالها. وكان الشيخ علي وفهد بك ابن هذال وابنه محروث من المخلصين للحكومة طيلة أيام الثورة، وكانوا يستلمون منا مبالغ تجاه هذه الخدمة كما كافأناهم أخيراً على حسن خدماتهم للحكومة، وقد مكنتنا مساعدة هؤلاء الشيوخ على تركيز جيوشنا في الرمادي والفلوجة» اهـ.

الثاني: أن بين الراويين والعانيين عداوة قديمة، وقد انتهز الطرفان انشغال الحكومة المحتلة في كفاح الثوار في الفرات الأوسط، وفي جهتي ديالى والدليم، فأكثر من الاغارات على بعضهما، وقاما بأعمال يحرّم لها وجه الثورة الوطنية، وفي المجلد الأول من جريدة العراق (١ - ٩٣) تفاصيل كثيرة عن ذلك.

أما الشيخ ضاري المحمود، رئيس قبيلة الزوبع، فقد استثناء المندوب السامي «السر برسي كوكس» من قرار العفو العام الذي أصدره في ٣٠ آيار ١٩٢١ م فبقي شريداً طريداً يجوب الفيافي والقفار، وقد أرصدت الحكومة البريطانية مبلغاً من المال لمن يأتي به حياً أو ميتاً.

وفي خريف سنة ١٩٢٧ استكرى الرجل سيارة للذهاب إلى «حلب» فجاء به سائق السيارة الأرمني «ميكايل» إلى السلطات الحكومية في «سنجار» فاعتقلته ونقل منها إلى «بغداد» حيث جرت محاكمته أمام «محكمة

الجزء الكبير» فيها. ويرأس هذه المحكمة قاض بريطاني فقضت المحكمة بإدائته، والحكم عليه بالإعدام شقاً^(١)، ولكنها أبدلت عقوبة الإعدام بالسجن المؤبد فلم يبق المحكوم في السجن أكثر من بضعة أيام إذ انتقل إلى جواربه في يوم أول شباط ١٩٢٨ م وكان يوم دفنه يوماً مشهوداً مشيت فيه بغداد كلها في جنازته.

حادي عشر: جبهة ديالى:

لا نشك في أن قبائل كثيرة اندفعت إلى الاشتراك في «الثورة العراقية الكبرى» اندفاعاً بعد أن شبّ أوارها بجوار «الرميثة» فقد ساقّت الحمية بعضها إلى مناجزة الحكومة المحتلة، كما ساقّت الدعاية البعض الآخر إلى هذه المناجزة.

وهذا «الجنرال هالدين» يقول: إن قبائل «لواء بعقوبا» ثارت في وجه الحكومة، وهي متأثرة بالدعايات التي كان يبثها المشاغبون من «بغداد» بواسطة رسلهم إليها، وأن هذه القبائل لم تكن مسلحة تسليح قبائل الفرات ويعترف بأنها لو كانت مسلحة تسليحاً منتظماً، لما أمكن حصر الاضطرابات التي حصلت في هذا اللواء، في منطقة صغيرة.



خشي الحكام السياسيون الانكليز في الألوية العراقية من توسع الثورة التي قامت في «الفرات الأوسط» ومن سريانها إلى ألويتهم، فصاروا يتشبهون

١ - كانت المحكمة مؤلفة برئاسة المستر بريجارد وعضوية الحاكمين أحمد طه ويوسف جميل خوشابه.

بالطرق الممكنة لدفع هذه الغائلة.

وكان «الميجر هايس»^(١) حاكم «لواء بعقوبا» من أشد هؤلاء الحكام يقظة وحذراً، فدعا رؤوس القبائل في لوائه إلى مقابله في «بعقوبا» فلما اجتمعوا به، ناقشهم في قضية سلب طفيفة، كانت قد وقعت في الطريق العام، ثم حذّره من الانصياع إلى أوامر رؤساء الثورة ورسّلها الذين كانوا منتشرين في اللواء لحملهم على الاشتراك فيها، وما لبث أن ودّعهم على أن يجتمع بهم مرة أخرى، وقد منعهم من الخروج إلى ديارهم إلا بإجازة منه، ولكنه عاد فسمح لهم بذلك عدا الشيخ حبيب الخيزران فقد أمره بالبقاء في «بعقوبا» وعدم الخروج منها.

ومرض «الميجر هايس» فذهب إلى «بغداد» للاستشفاء، بعد أن أناب منابه الكابتن «لويد»^(٢) الحاكم السياسي في «دلتاوة» فجاء الشيخ حبيب إلى الوكيل، وطلب السماح له بالذهاب إلى «بغداد» في شغل مستعجل على أن يعود إلى «بعقوبا» بعد بضعة أيام، فلم ير «لويد» بأساً من إجابة الطلب فلما وصل «شيخ العزة» إلى «بغداد» وجد المحافظ الوطنية تغلي غليان الرجل، وما لبث أن ألم بموضوع الثورة، وبالبطولة التي أبرزها الفراتيون في منازلة الجيوش المحتلة. وكانت «واقعة الرستمية» ملء الأسماع، فصمم على المساهمة في هذه الخدمة الوطنية، وما عتَمَ أنه اتصل بالوطنيين فأفهموه بأن خير طريقة يستطيع «رئيس قبائل العزة» أن يخدم الثورة بها هي العبث بخطوط السكة الحديدية، التي تربط «العراق» بإيران، والتي تمر بلواء ديالى على طوله، فعاد «الشيخ

Major Hayes. - ١

Captain LLOYD. - ٢

حبيب» إلى «دلتاوة» بدلاً من أن يعود إلى «بعقوبا» وجمع طائفة من رؤساء القبائل المجاورة، فتحالف وإياهم على أن يشد بعضهم أزر بعض، وأن يكونوا يداً واحدة في حماية أرواح الأهلين، وصيانة أموالهم، وممتلكاتهم إذا ما ثار اللواء. وكان «السيد حبيب العيدروسي» حلقة الاتصال بين رؤساء بعقوبا وبين زعماء الثورة في «بغداد».

أما في «بعقوبا» فقد عقد اجتماع في دار «السيد محمود أفندي المتولي» تقرر فيه ما تقرر في «دلتاوة».

وفي اليوم الثامن من شهر آب شرعت القبائل من ألبو هيازع في تخريب السكة الحديدية، فتعطلت المواصلات بين «العراق» و «إيران» وهو ما أراده زعماء الثورة، وانقطع سير القطار فوراً، وشعر الحاكم السياسي في «بعقوبا» بالخطر يحيق به فخرج منها هارباً، فاحتلها الأهلون وأقاموا السيد محمود المتولي حاكماً عليهم، واتخذوا دائرة البريد مقراً للحكومة ورفع الضابط الكركوكي حسين علي العلم العراقي عليه.

وأما في «دلتاوة» فإن حاكمها الكابتن لويد، الذي ناب مناب الميجر هابس في حاكمية بعقوبا، ما كاد يعود إلى مقر عمله حتى قبض «الشيخ حبيب الخيزران» عليه، وعلى مهندس الريّ المستر استراخن، وموظف آخر يدعى المستر ريكان واعتقلهم في «دلي عباس» بعد أن وفر لهم أسباب الراحة والعيش الهنيء، وما لبث أن احتل «دلتاوة».

وأما في «شهربان» فقد أبى رجال المخفر أن يستسلموا إلى الثوار على الرغم من اتساع الثورة، وانقطاع خطوط المواصلات، فاضطر هؤلاء إلى قتالهم في اليوم الخامس عشر من آب ١٩٢٠ فتحررت هذه البلدة على أيدي الجبور

والكرخية وقد أقرَّ قتل بعض الضباط البلاغ الحربي الآتي:

«إن الحاكم الملكي العام، يعلن بكل أسف وقوع وفيات الآتية أسماؤهم:

القبطان رايتلي، معاون الحاكم السياسي، والقبطان بردفلد، زعيم رجال المخفر، والمستر بوككن، والسارجن ميجر نيوتن، ونسيت البوليس، وقد قتلهم العرب في شهربان في ١٥ آب عند هجومهم على مركز رجال المخفر بعدد عديد وقد قاتل الخفراء العرب مقاتلة الأبطال، مدة ثلاثة أيام، حتى نفذت ذخيرتهم فمات منهم كثير قتلاً مع ضباطهم»^(١) واعتقل الناجون في «بلدروز».

وما كادت أنباء الثورة في «لواء ديالى» تصل مسامع «القيادة العامة» في «بغداد» حتى جنَّ جنونها فجرّدت قوتين عقدت لواء القوة الأولى إلى الميجر يونغ^(٢) والثاني إلى الكولونيل وليم^(٣).

ويقول الجنرال هولدن: إن القيادة أرادت بهذا العمل أن تحصر الثورة في منطقة صغيرة جداً، ولكن فقدان المواصلات بين «بغداد» و «بعقوبا» وعدم انتظامها حال دون ذلك، كما أن الثوار سرعان ما تقدموا إلى قرية «قزلباط» واحتلوها.

تحركت القوتان المذكورتان من «بغداد» في اليوم العاشر من شهر آب فاتجهت الأولى إلى «مهرت» لاستردادها من أيدي الثوار أولاً، وكان يقودها دليل محلي أتعبها كثيراً، لعدم معرفته بالطريق معرفة تامة، فلما أصبحت القوة على مسيرة ستة كيلومترات من القرية المذكورة، هاجمها الثوار في ٢٧ ذي

١ - جريدة العراق العدد (٧٢) التاريخ ٢٤ آب ١٩٢٠.

٢ - Brig. General H. O. Young

٣ - Lieut Colonel J. Williams.

القعدة و ١٢ آب هجوماً عنيفاً، أذهل خيَّالَها، وجعل الذعر يتسرَّب إلى حيواناتها، فلما استرجعت رشدها وتجمعت قواها، شرعت مدفعيتها في قصف الثوار قصفاً شديداً، وبينما هي كذلك شاهدت سحب الدخان تتصاعد من بُعد إلى عنان السماء فاستدلت بذلك على أن القوة الثانية التي يقودها «الكولونيل وليم» قامت في مهمتها، وهي حرق القرى القائمة على مسافة (٣٠) كيلومتراً من شمالي «سكة حديد بعقوبا» بزعم أن أهلها كانوا من الثوار، أو أنهم كانوا يأوون النافرين.

ولم يمض طويل وقت حتى اتصلت القوتان ببعضهما، وتعاونتا على إنجاز مهمتهما، ولما ظهر للقبائل أن لا قبل لها بمصارعة هاتين القوتين، ترك رجالها المسلحون ميدان القتال في الحال، وكانت خسائر الطرفين طفيفة، وصدرت الأوامر إلى القوتين المذكورتين بالعودة إلى «بغداد» للذهاب إلى «الحلة» فالكفل، فالكوفة لفك الحصار عن الحامية البريطانية المتحصنة في بعض خاناتها، فعادتا إلى «بعقوبا» واضطرَّ بعضهما أن يرجع إلى «بغداد» مشياً على الأقدام، بينما رجع القسم الآخر بالقطار.

وكانت هنالك حامية عهدت إليها مهمة حراسة عبور القطار على الجسر القائم على «نهر ديالى» بجوار «بعقوبا» وحماية المحطة اللاسلكية القريبة من الجسر، فلما شعر معاون الحاكم السياسي في اللواء بقرب مهاجمة الثوار بعقوبا استنجد بهذه الحامية، فعزَّزت «القيادة العامة» الحامية المذكورة بنجدة من «بغداد» ولكن الثوار احتلوا مركز اللواء كما قدمنا فلم تستطع «حامية الجسر» ولا النجدة التي جاءت إليها، أن تقوموا بأي عمل.

وعلى الضفة الأخرى من ديالى - على مسافة كيلومترين من الجسر -

كان معسكرات الآتوريين الذين نزحوا من «أرومية» فأنزلهم الانكليز في هذا المحل، يغدقون عليهم بنعمهم ويغذونهم من خالص حسابهم، فاستخدمهم الجيش البريطاني في مكافحة الثوار، في هذا اللواء فأبلوا بين يديه بلاءً قدّره لهم كل التقدير، ولما لم تكن الأسلحة المتيسرة بين أيديهم كافية للاستمرار في هذا الكفاح، بعثت القيادة من «بغداد» قطاراً خاصاً يحمل إليهم العتاد، والسلاح والأرزاق، فاستطاع الثوار أن ينسفوا هذا القطار، على مسافة ٦ كيلومترات من «بعقوبا» ولكن الآتوريين أسرعوا إلى محل النسف فحاولوا بين المؤن وبين الثوار. وقد فقد الآتوريون (٤٥) قتيلاً في حوادث اشتراكهم في الحوادث المذكورة، ولم تكن خسائر القبائل أقل من ذلك، وتمكنت «حامية الجسر» من احتلال «بعقوبا» فصدر البلاغ الحربي التالي في ٢٩ آب:

«عدنا فاحتلنا بعقوبا بدون صعوبة، وقد خرجت قوة للاستطلاع من قره تو فوصلت قزلباط ووجدت أن السكة الحديدية هي سالمة تقريباً، وقد شنت بنار المدافع شمل بعض العصاة في قزلباط»^(١).

«وقصد أحد الضباط منزل قاضي البلدة المدعو حسين أفندي -البهري- فأطلق عليه رصاص مسدسه انتقاماً منه لأنه كان من أكبر المحرّضين على القيام بالثورة، ولفظ القاضي نفسه الأخير حالاً، وقتل برصاص بنادق الجنود عدد كبير من الأهليين»^(٢).

وقد اهتمت القيادة العامة بأمر إرجاع المواصلات بين «العراق» و «إيران» فدعي أمير اللواء كوننكهام من «الحلة» للقيام بهذه المهمة، وأذاع

١ - جريدة العراق العدد (٧٧) التاريخ ٣١ آب ١٩٢٠.

٢ - البصير في كتابه «تاريخ القضية العراقية» ص ٢٤٠.

قائد القوات البريطانية هذا التحذير:

منشور إلى مشايخ لواء بعقوبة وعشائرها

نخبركم بأننا قد صممنا على إرسال العساكر إلى السكة الحديدية في بعقوبة وقره تو و «كنكربان» لفتح خط مواصلتنا مع إيران (العجم) وكما تعرفون أن هذه الثورة قد صارت سبباً للألام والشدائد وإزهاق النفوس في نقاط عديدة من لواء بعقوبا وقد تعطلت التجارة وأصبح الناس خائفين من السفر إلى أوطانهم، وقد سررت جداً حينما علمت أن بعض العشائر لم تشترك في هذه القلاقل الأخيرة والأمل أنهم سيبدلون خصوصاً جهدهم كي لا يقع هجوم على الحكومة فيما بعد، وتقطع دابر المفسدين الذين يقطعون الطريق الآن ويسلبون الأبرياء في قراهم.

فقد صدرت الأوامر إلى العساكر أن لا يبادروا بقتال العشائر أو القرى أثناء سيرهم إلى السكة الحديدية إذا لم تقع لهم معارضة أو لم يهاجموا على السكة الحديدية، ولكن يمكنكم أن تروا بأنفسكم أن الجيوش المحتشدة تتكون من رجال أقوياء يتمكنون من عقاب أي عشيرة تتجرأ على المهاجمة.

ولذلك نعاهدكم باسم الدولة البريطانية المعظمة، ونؤمن مشايخ العشائر والفخوذ الذين لم يشتركوا في القلاقل الأخيرة، فليرفعوا علماً أبيض ويحضروا حالاً بين يدي حضرة الجنرال كونتهام رئيس الأعمال العسكرية ونائبي العسكري ولهم حظ وبخت، وعندئذ تقدر على مساعدة الجنرال المشار إليه لإعادة الأمن في لواء بعقوبا.

وأما بعض الفخوذ الذين جاھروا بالعداء وارتكبوا القتل والمظالم فلهم يوم عصيب.

صدر ببغداد في ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٣٨ الموافق ٣ أيلول سنة ١٩٢٠.

الإمضاء أ. هولدين القائد العام لجيوش الاحتلال^(١)

وفي التاسع من شهر أيلول ١٩٢٠ احتل الجيش البريطاني «شهربان» وأقرّ احتلالها هذا البلاغ الحربي:

«وصلت كتيبة من الجنود شهربان صباح هذا اليوم، واحتلت المدينة بدون أن يقع حادث، وأفرج عن المسز ريكان^(٢)، والمستريين والأسرى الهنود»^(٣).

وفي اليوم الثاني صباحاً «الجمعة ١٠ أيلول ١٩٢٠» أعدم الجيش أحد الأهليين بزعم أنه «أحد قتلة المستريكان»^(٤).

وبعد أن وطد الجيش قدمه في «بعقوبا» و «شهربان» سار الآلاي الـ (٧٥) على «قصبة دلتاوة» التي تبعد ٢٠ كيلومتراً عن «بعقوبا» شمالاً بشرق فاحتلها بعد مقاومة طفيفة، وأعلن الأحكام العرفية فيها، وكانت هذه القصبة أول من ثار من «لواء بعقوبا» كما كان للسيد محمد الصدر - الذي غادر «بغداد» منظماً إلى مراكز الثورة في هذا اللواء - مركز ممتاز فيها، وكان وجوده هناك مبعث قلق لسلطات الاحتلال، ولم يغادرها إلا بعد أن احتلها الجيش، ويقول البلاغ البريطاني الصادر بمناسبة احتلال هذه القصبة:

١ - جريدة العراق العدد (٨٢) التاريخ ٦ أيلول ١٩٢٠.

٢ - الظاهر أنه: المستريكان، كما ورد ذكره قبل عدة صفحات.

٣ - جريدة العراق العدد (٨٧) التاريخ ١١ أيلول ١٩٢٠.

٤ - جريدة العراق العدد (٨٨).

«وقد حرقت بيوت جميع الذين اشتركوا في الثورة في دلتاوة، وصودرت أموالهم»^(١).

ثم انتقل الجيش إلى «السندية» القائمة على «دجلة» تعضده الطيارات من الجو، والمدافع من البر، وفي ٢٨ أيلول احتل الجيش «قرية قزلباط» بدون مقاومة، وبذلك انتهت الثورة في «لواء ديالى».

ملاحظات حول الثورة في هذا اللواء:

قلنا في صدر بحثنا عن «جبهة ديالى» إن قبائل كثيرة اندفعت إلى الاشتراك في «الثورة العراقية الكبرى» اندفاعاً بعد أن شبَّ أوارها، وأن الدعاية عملت عملها في هذا الاشتراك.

ومن المؤلم أن تتطوّر الحركات المشرّفة، التي بدأت في هذا اللواء، إلى أعمال نهب، وسلب، وقتل، وتخريب، وأن تتذكر بعض القبائل المجاورة عداءها السابق مع غيرها، فتلجأ إلى السلاح لأخذ الثأر في تلك الآونة، وأن يعتمد السراق، والنهاب إلى القيام بأعمال الشقاوة وغيرها من الحركات التي تسودّها الوجوه.

ولهذا، لما أعادت السلطات البريطانية نفوذها إلى هذا اللواء، لم تنظر إلى قبائله وأهله النظرة التي كانت ترمق بها سكان «الفرات الأوسط» وقبائله، فقد فرضت عليهم توقيع صكوك تتضمن وجوب اجتناب أفعال السرقة والتخريب، وأن لا يقبلوا دخالة أحد من «بغداد» أو غيرها، وأن يعيشوا «بسلم تحت لواء

الحكومة المؤسسة بموجب الوصاية» أي الحكومة البريطانية، وهذا هو نص العهد الذي وقعوه:

عهد الاسترقاق

نحن الموقعين والمأهرين أدناه، مشايخ لواء دياللي، نرغب في استرجاع الأمن في اللواء، وفي أن نعيش بسلم تحت لواء الحكومة المؤسسة بموجب الوصاية المعطاة لحكومة بريطانيا العظمى، من قبل عصبة الأمم، ونمهر هذا السند أصالة عن أنفسنا، ونيابة عن عشائرننا، بدليل قبول الشروط الآتية:

أولاً: لا نحن ولا عشائرننا، التي هي تحت سيطرتنا، تشتبك فيما بعد في حرب ضد الحكومة المؤسسة في العراق، ولا تخرب ولا تسرق أموالاً ملكاً تابعاً للحكومة المذكورة.

ثانياً: أن ندفع جميع الرسوم المطلوبة منا إلى الحكومة المذكورة.

ثالثاً: أن نقدم جميع تفك، وخيل، وغيره، المنهوبة من الحكومة، بدون مماطلة، التي هي عندنا، وأن نعيد إلى الحكومة جميع الأشياء الأخرى التابعة لها، وجميع الأموال الخصوصية المسروقة، والتي هي في حوزتنا.

رابعاً: أن ندفع تعويضات عن الأموال التي سرقها عشائرننا، والتي لا يمكننا استرجاعها عينا.

خامساً: أن ندفع تعويضات الأضرار التي لحقت بخطوط السكك الحديدية، والأبنية، وغير ذلك من أملاك الحكومة.

سادساً: أن نساعد الحكومة حق المساعدة في تشخيص هؤلاء الذين

ارتكبوا جرائم في أثناء الهيجان في هذا اللواء، وعلينا أن نعرّف أسماءهم للحكومة.

سابعاً: أن لا نقبل دخالة هؤلاء الذين حرّضونا على إثارة الحرب ضدّ الحكومة، سواء كان من بغداد، أو الأماكن الأخرى، والذين هم هاريين من الحكومة، عملاً بما سلف ذكره.

أنا الميجر جنرال كوننكهام أتعهد نائباً عن الحكومة البريطانية فيما يأتي: أولاً: لا تؤخذ الإجراءات الحربية ضدّ العشائر، أو الفرق، الذين اتبعوا الشروط السابقة، وعملوا بموجبها.

ثانياً: إن جميع الأشخاص الخاضعين تحت البند السادس يحاكمون محاكمة معتدلة.

ثالثاً: وإن من قبل من العشائر الشروط المندرجة أعلاه حالاً، ولاحظها بصدق، فالحكومة ستدبر وسائل سياسية سهلة في تقدير التعويضات التي تدفع عن الأموال المنسقة والأضرار المحدثّة وفي عقاب الأفراد عن المجرمين غير هؤلاء المجرمين المسؤولين شخصياً عن قتل موظفي الحكومة.

رابعاً: إن تقسيم التعويضات مشتركاً بين العشائر وأهل البلدان ستنظر في شؤونها لجنة مؤلفة من ثلاثة شيوخ، وممثل واحد من كل بلدة، تختارهم الحكومة، ومن اثنين من موظفي الحكومة.

خامساً: إن أراد مشايخ هذا اللواء عمل أي مضبطة كانت بخصوص نظام الحكومة، أو بخصوص رسوم أو غيرها من الأمور المتعلقة بالحكومة فستقبلها الحكومة وتنظر فيها بكل إمعان، وإن الأشخاص الموقعين أو المقدّمين تلك

المضبطة لا يعتبرون غير موالين للحكومة من جهة أي شيء يذكر في المضبطة. قد وقع هذه الشروط المشايخ المذكورة أسماؤهم أدناه^(١).

ثاني عشر: جبهة كفري:

كان «أهل كفري» يتشكون من سلوك حاكمهم السياسي «الكبتن سلمن»^(٢) من الشكوى، لما كان يوجهه إليهم من إهانات مقصودة، وما يفرضه عليهم من غرامات لا مسوغ لها، وكان في «بلدية كفري» موظف بريطاني - هندي لا يقل عن سلمن في سلوكه الشائن، وتعسف البغيض.

وقد مرّ بقصبة «كفري» في آب ١٩٢٠م السيد سليمان فتاح، أحد الشبان الوطنيين في «بغداد» فلما سمع الأهليين يتشكون من هذين الموظفين، أخذ يسرد على الرؤساء، والمتنفذين حوادث الثورة في «الفرات الأوسط» وكيف أن ظل الاحتلال البريطاني في العراق يسير نحو الزوال بخطى سريعة، الأمر الذي أدخل في روعهم أن قيامهم في وجه الحكومة أمر لا مناص منه، وعلى هذا جمع إبراهيم خان، رئيس قبائل الدلو؛ لقيفاً من أفراد قبيلته، وجماعة من الجاف وصعد بهم إلى جبل «بابا شمسوار» الذي يطل على «كفري» وشرع في إطلاق

١ - جريدة العراق العدد (١٠٨) التاريخ ٧ تشرين الأول ١٩٢٠.

وعلى كل فقد أدت «جبهة ديالى» خدمات جليلة لـ «الثورة العراقية الكبرى» من ناحيتين: الأولى: لتسببها في قطع خطوط المواصلات البريطانية بين العراق وإيران، الأمر الذي أدى إلى أن يطول أمد الثورة.

الثانية: لتسببها في توزيع القوات البريطانية على عدة جبهات، الأمر الذي أضعف مقاومتها للشوار مدة الزمن.

الرصاص على سراي الحكومة فيها، فهالت هذه الحركة الكبتن سلمن، وهم بالخروج إلى الجبل المذكور، فنصح السيد سعيد الوندائي أن لا يقوم بهذه المجازفة، لأن القوم في حالة هيجان شديد، ولكنه أصرَّ على الخروج بزعم أن شيخ الثائرين «إبراهيم خان» صديقه، فلا بد أن يقبل نصحه ويصرفه عن حركته العدوانية، فما كاد الحاكم يرتقي الجبل حتى أوقفه الثوار فيه، وهجموا على السراي فجردوا «الشبانة» من سلاحها، ونزعوا العلم البريطاني عن ساريتها، ونهبوا ما كان في الدوائر الأميرية من مال، وعتاد، وأثاث، فأصدرت الحكومة في «بغداد» هذا البلاغ:

«أما قبائل لواء كركوك^(١) فإنهم غير ساكنين، وقد هجموا على كفري، وأسروا معاون الحاكم السياسي، على أن فصائلنا المرابطة على طول الخط الممتد من كفري إلى ديالى هي سالمة، وتفيد الأنباء أن العصاة الذين هجموا على مواقعنا منوا بخسائر فادحة»^(٢).

ووصلت أخبار «كفري» إلى الميجر لونكريك^(٣) الحاكم السياسي في «كركوك» فجمع لفيماً من الطالبانيين برئاسة الشيخ حميد، وآخر من الزنكنة برئاسة عبد الكريم، وغيرهما من الشبانة برئاسة مراد رحمة الله، وسار بهم نحو «كنكربان» التي تبعد ٣٠ كيلومتراً عن كفري تعزّزه مفرزة من الجيش بمدافعها ورشاشاتها، فلما بلغ هذه القرية، كتب رئيس الشبانة مراد بك رسالة شخصية إلى السيد سعيد الوندائي يطلب إليه التوسط بين الحكومة والثوار، فأبى هذا

١ - كفري قضاء من أقضية لواء كركوك.

٢ - جريدة العراق العدد (٧٦) التاريخ ٣٠ آب ١٩٢٠.

٣ - Major. S. H. LONGRIGG.

القيام بالوساطة لخطورة الموقف، فواصلت القوّة سيرها شاخصة نحو «كفري» واشتبكت مع الثوار في معركة قتل فيها نجل كوخه عبد الرحمن الكهريزي مع نفر من الثوار، وقتل مثل عددهم من الجيش، وقد ساء خبر مقتل نجل الكوخه في نفوس الثوار فقتلوا حاكمهم سلمن في يوم ٢٦ آب ١٩٢٠ م. انتقاماً لمقتله وأخفوا جثمانه.

وجمع «الميجر لونكريك» السادة بهجت بابان، وجميل بابان، وسعيد ونداوي، ومحسن آغا، والسيد عمر آغا، في سراي الحكومة ورجاهم البحث عن الحاكم القتل، فلما عثروا عليه، ووجد الميجر أن إحدى يديه قد قطعت فرض غرامة على «كفري» قدرها عشرة آلاف ربية وخمسمائة بندقية، سلمها الأهلون صاغرین، وعین الشيخ حمید الطالباني قائم مقاماً على «كفري» وعاد مع القوة إلى «كركوك».

ثالث عشر: جبهة كركوك:

والى جانب الثورة التي قامت في «كفري» قامت ثورة أخرى في «كركوك» لكنها كانت دينية - سياسية.

أما سببها الديني: فلأن الحكومة المحتلة كانت قد فتحت محلاً خاصاً بالبغاء العلني، وأكثر من منح الاجازات لبائعي الخمر في المدينة، وقامت بمشروعات أخرى لا تقرها عادات المدينة وععناتها فكان لابد من الثورة عليها.

وأما سببها السياسي: فقد كان تشكلت في «كركوك» جمعية سرية تبشر بعودة الترك إليها، وتعمل مع الوطنيين في سائر أنحاء «العراق» على مناهضة

الاحتلال وأوضاره. وكان الشيخ قادر السياه منصور الطالباني^(١) قد انتخب معتمداً لرؤساء القبائل الذين انتموا إلى هذه الجمعية السرية في حينه.

وقد رأس الناحية الدينية في «ثورة كركوك» الشيخ رضا الواعظ، ورأس ناحيتها السياسية مصطفى أفندي يعقوبي، وكانت الاجتماعات تعقد في دار يعقوبي، ولما كان لهذه الدار طابقان: علوي وسفلي فقد كان جواسيس الانكليز يخبئون أنفسهم في الطابق السفلي من هذه البناية عندما يجتمع الأهلون في طابقها العلوي فاستطاعت السلطة أن تكتشف مواطن الخطر قبل أن يقوم الأعضاء بعمل يذكر إذ ما كادت تثور «كفري» ثورتها التي ألمعنا إليها فويق هذا، وتستنجد بحكومة «كركوك» حتى اتخذ «الشيخ قادر السياه منصور» التدابير اللازمة لقطع المواصلات بين البلدين فما كان من «الميجر لونكريك» إلا أن هاجم قرية «سياه منصور» واشتبك مع جماعة الشيخ قادر في معركة دامت عدة ساعات، اشتركت فيها الطيارات لقهر الأهلين فما وسع الشيخ غير الفرار بعد أن دمرت قريته، وأهلك مواشيه، فبقي شريداً طريداً حتى شمله «قرار العفو العام» الصادر في ٣٠ آيار سنة ١٩٢١.

أما بقية أعضاء الجمعية فقد قبضت السلطة على بعضهم واستطاع البعض الآخر أن يفلت من إجراءاتها.

١ - سياه منصور اسم لقرية معروفة لكنه أصبح جزءاً متمماً للقب «الشيخ قادر سياه منصور» المار ذكره.

رابع عشر: جبهة لواء المنتفق:

الوضع العام:

لما أتم الانكليز احتلال «لواء المنتفق» في عام ١٩١٥ م، كانت رحى الحرب لا تزال تدور بفضاعة في بقية أنحاء «العراق» فأرادوا أن يصانعوا الأهلين لكسب ودّهم، وحفظ خطوط مواصلاتهم، فأظهروا عناية فائقة في تنظيم القرى والقصبات، وفي تحسين وسائل الريّ وحفظ الصحة، وفي حسم المنازعات القبلية وإشاعة شيء من العدل بين الناس، كما رتبوا المشاهرات الضخمة لزعماء القبائل وكبار دهاقنتها، وأيدوا سلطان الرؤساء على الأفراد تأييداً مطلقاً.

فلما تثبتت قواعد الاحتلال، وانتفت الغاية إلى مصانعة الرؤساء، انقلبت تلك السياسة رأساً على عقب، وأظل الناس عهد إرهابي لم يروا مثله من قبل، فكانت تفرض عليهم الغرامات الثقيلة لأتفه الأسباب، وتلهب ظهورهم بالسياط الغليظة لأبسط المخالفات، ويساقون إلى أشق الأعمال وأحقرها سوق الأنعام، لا فرق في ذلك بين شريف ووضيع، وكبير وصغير، وغني وفقير.

وكان «الشيخ بدر الرميض» رئيس بني مالك في «سوق الشيوخ» أول من نقم على هذه السياسة الهوجاء، وكان بينه وبين الشيخ سكر آل نعمة، رئيس آل عيسى في «لواء العمارة» نزاع على الحدود التي تفصل بين أراضيها المتجاورتين، فحاولت السلطة أن تفض هذا النزاع على حساب الشيخ بدر، فهدد هذا بتحكيم السيف، فعمدت هي إلى قواتها، ولكن بدران صمد أمام هذه القوات حتى اضطرها إلى الملاينة خشية أن تتسع حركته، فكان ذلك أول ما

جوبه به طواغيت الاحتلال لا في هذا اللواء حسب، بل في «ألوية العراق» كافة. وكان المبشرون الوطنيون في «لواء المنتفق» أضراب: الشيخ باقر الشيبلي، والسيد عبد المهدي، والشيخ محمد حسن حيدر، وعبد الكريم السبتي... الخ لا يألون جهداً في إيقاظ الشعور القومي، وفي توسيع الفجوة بين الحكومة والأهلين، وكان لهؤلاء السادة ولغيرهم من وطنيي المنتفق المتطرفين علاقات متينة «بجمعية حرس الاستقلال» السرية في «بغداد» فكان من الطبيعي أن يبنوا مبادئ هذه الجمعية في هذا اللواء.

ومما يذكر بهذه المناسبة أن قد زار السيد عبد المهدي «مدينة النجف» في أول شعبان ١٣٣٨ وعرج منها على «كربلاء» و«بغداد» فوجد الوطنيين في هذه الحواضر يتذمرون من ركود الحالة في «لواء المنتفق» وعدم تحسس غالبية أهله بالحس الذي يسود أهل «بغداد» والفرات الأوسط، واقترحوا عليه أن يعود إلى مسقط رأسه، ويعمل على توسيع الحركة الوطنية في اللواء، فعاد إلى «الشرطة» في ٢٤ رمضان واتصل بالرؤساء والشيخ البارزين في «سوق الشيوخ» و«الناصرية» و«الشرطة» و«قلعة سكر» كالشيخ قاصد آل ناهي «رئيس حجام» وعبد الكريم السبتي، والشيخ خيَّون العبيد «رئيس العبودة» والشيخ موحان الخير الله «رئيس آل حميد» ومحمد الحاج شلال، ومزعل الحميدة، من رؤساء بني ركاب، وغيرهم، فتعاقدوا بأغلظ الأيمان، وأعظم الموائيق، على أن يشد بعضهم إزر بعض، وأن يعملوا يداً واحدة في السيطرة على مشاعر الأهلين، وتوجيههم وجهة الثورة على الاحتلال، وإخماد كل صوت لمن يسمون بالمعتدلين، وسرعان ما تطورت الحالة في هذا اللواء، فانقطع مراجعو الدوائر الحكومية عن مراجعاتهم، وانكمش الحكام السياسيون

عن الناس في بيوتهم.

ثورة قلعة سكر:

وكانت لهب الثورة قد اندلعت في «الرميثة» و «أبو صخير» وغيرهما من قرى «الفرات الأوسط» فحاول «الكبتن كرافورد»^(١) حاكم «قلعة سكر» السياسي أن يخفف من نشاط الوطنيين في «القلعة» فصمد له بعض المتحمسين وأطلق النار عليه، ولكنه نجا من الموت بأعجوبة، وطلب إلى الحاكم الملكي العام أن يوافيه ببعض الطائرات لإرهاب الأهلين، ولكن الحاكم المشار إليه أوعز إليه بالسفر جواً إلى «الناصرية» بموجب هذا الأمر:

«تلقيت كتابك وبرقيتك، وتباحثت مع القائد العام حول ما جاء فيهما. إن نقص الطائرات لدينا يجعل من المستحيل إرسال طائرات كافية، وفي مدد منتظمة إلى الغراف، وذلك لأن أية طائرة الآن يمكن الاستفادة منها بصورة أكثر فعالية في مكان آخر، ومن الصعوبة بمكان أن نستطيع إنقاذك بالجو إذا تحرّج الموقف في قلعة سكر حيث يتوقف تهدة الخواطر في الكوت والناصرية على وصول فرق جديدة إلى الناصرية، وعليه أوعز إليّ القائد العام أن أمركم بالسفر حالاً في هذه الطائرة إلى الناصرية إلى حين إرسال أوامر أخرى إليكم»^(٢).

وهكذا غادر الكبتن كرافورد «قلعة سكر» في منتصف ذي الحجة ١٣٣٨ فعمد الأهلون إلى دار الحكومة وداره فانتهبوهما، وإلى الحرس المحلي «الشبابة» فجرّدوه من السلاح، وإلى العلم البريطاني فأنزلوه، واجتمع على الأثر

لفيف من الزعماء، والرؤساء، في جوار القلعة، في موضع يسمى «المصيفي» فوقعوا هذا الميثاق:

أولاً: المطالبة باستقلال العراق، استقلالاً تاماً ناجزاً، وانتخاب الأمير عبد الله ملكاً عليه.

ثانياً: المحافظة على المؤسسات الحكومية المفيدة: كالمستشفيات، والجسور، وغيرها، والانتفاع بها عند الحاجة.

ثالثاً: اتباع ما يأمر به العلماء المجتهدون.

رابعاً: أن تتعهد كل قبيلة بمحافظة الطريق الذي يخترق حدودها، وأن تضمن أرواح المسافرين فيها، وكذا أموالهم.

خامساً: تأليف هيئة محلية في كل بلد يحتله الشوار، تكون مهمتها المحافظة على الأمن، والسهر على أرواح العالمين اهـ.

موحان الخير الله، محمد الحاج شلال، السيد دخيل السيد فياض، السيد عبد المهدي، إبراهيم اليوسف، خيّن العبيد، صكبان العلي، سلمان الشريف، مزعل الحميدة.

وهناك أيضاً تواقع أخرى لرؤساء «الشويلات» و «القراغول» و «بني سعيد» وغيرهم.

ثورة الشرطة:

لم يكد الرؤساء والزعماء يفرغون من التوقيع على «ميثاق المصيفي» حتى توجه إلى «الشرطة» مائتان من الفرسان المدججين بالسلاح، محاولين

تجريد القوة المحلية «الشبابة» من سلاحها، والقصة من حاكميتها، والسراي من العلم، كما فعلوا في «قلعة سكر» فلم يوفقوا إلى أكثر من تجريد القوة من سلاحها، فارتاع الحاكم «وهو يومئذ برترام تومس» من هذه المظاهر فدخل بيته وأصبح كالمحجور عليه.

وكان «حاكم الشرطة» هذا قد اصطفى «الشيخ صكبان العلي» فخشي الشيخ خيون العبيد أن يفشي زميله صكبان أسرار «ميثاق المصيفي» ونحوه من أنباء المساعي الوطنية السابقة، فقرر التفاهم مع الحاكم المذكور، فقصده في داره، وبعد حديث طويل صارحه قائلاً:

«صاحب! كنا غالباً نتعارض في الرغبات، ولكننا أصبحنا الآن صديقين منذ الليلة فلا تخشى شيئاً من العزاف»^(١).

فلما وصل رؤساء «قلعة سكر» إلى «الشرطة» لحمل «الشيخ خيون» على قطع علاقة ممثلي الحكومة بهذه القصة إما بالقتل، أو الأسر، أو الطرد، واستنفار القبائل المحيطة بها للزحف على الناصرية، استمهلهم أياماً بزعم تهيئة الأسباب، ولكن الرؤساء خامرهم الشك من ذلك، ولما كانت الطريق إلى الناصرية تمر بأراضي هذا الزعيم، كان لابد لهم من مصانعة لاستمالته، ولكن بدون جدوى، فلما علم الحاكم الملكي العام في بغداد بما تقدّم وصلت الشرطة طائرتان تحملان أمره إلى «المستر برترام توماس» حاكم الشرطة بهذا النص:

«أرسلت إليكم طيارتين لنقلكم إلى الناصرية، وعليه ينبغي لكم مغادرة الشرطة على الفور، ومهما تغيرت الأحوال بعد إرسال هاتين الطائرتين لا يصح

لكم قط البقاء» ويعتبر هذا الكتاب كأمر نهائي لمغادرة «الشرطة»^(١).

ويقول «برترام توماس» إنه لما تلقى هذا الأمر اصطحب «الشيخ خيون العبيد» وسائر الشيوخ الموالين، إلى المطار، وكذا قائد الشبابة، وألقى عليهم كلمة موجزة بهذا النص:

«إني سأعود إليكم بعد أن يستتب الأمن والنظام، وإني أودع منصبي إلى الشيخ خيون».

فخفت الجماهير إلى دار الحاكم البريطاني ودار زميله قائد الشبابة، وإلى دار الحكومة في الشرطة فنهبوا ما فيها، وأنزلوا العلم البريطاني^(٢) فصدر في «بغداد» هذا البيان الرسمي:

«بسبب عدم سكون العشائر في لواء المنتفق قد ترك معاون الحاكم

١- 111. P. Bertram Thomas.

٢- كتب إلينا أحد معارفنا الثقات في المنتفق يقول:

«كان الشيخ خيون العبيد قد أحضر سيارة خاصة نقلت حاكم الشرطة وقائد الشبابة من داريهما إلى المطار، وسط الجموع الهائجة من الذين كانوا يتطلبون قتلهم»، وأن هذه الجموع سارت خلف السيارة المذكورة إلى المطار تطلب مساعدة الشيخ خيون للفتك بهما ولكنه أركبهما بسلام، فلما عاد إلى الشرطة، أراد أن يخفف من غلواء الأهلين فأمرهم بانتهاج السراي وداري الحاكم والقائد، فلما عادت السلطة البريطانية كافأت خيوناً بمائة ألف ربية فأبى قبولها فمنحته مقاطعة الصديفة الأميرية.

ويقول الجنرال هالدين في ص (٢٢٠) من كتابه: إن الشيخ خيون لم يصغ لنداء الجهاد الذي أعلنه العلماء ضدنا، واحتفظ بولائه لنا حتى الأخير اهـ.

ثم يقول في ص ٢٩٠ «إن جهود الشيخ المذكور كانت السبب الرئيسي في عدم توسع الثورة وشمولها لمنطقة شط الحي».

السياسي وقائد الشبانة بلدة الشرطة»^(١).

ووصل خلال هذه الفترة، قادماً من «النجف» الشيخ محمد نجل المجتهد الشيخ حبيب الله حاملاً راية خضراء لاستنهاض القبائل فجمع حوله لفيماً من المسلحين التابعين لقبائل «خفاجة» وآل «أزيرج» و «أهل الشرطة» والقرى المجاورة، وعسكر بهم في «البطيحة» وتبعهم جمهور كبير من «البو سعيد» و «بني زيد» فمكثوا مع الثوار زهاء أربعة أشهر يهاجمون «الناصرية» بين الفينة والفينة، دون نجاح، كما لحق بهم «الشيخ عبد الحسين مطر» ذلك العالم الديني الذي كان المثل الأعلى لرباطة الجأش، وعدم المبالاة.

ثورة سوق الشيوخ:

ولم يكد رؤساء «سوق الشيوخ» وزعماءها يتلقون أنباء الثورة في «الرميثة» وأطرافها حتى أعلنوا خصومتهم للسلطة الحاكمة، فاضطر معاون الحاكم السياسي فيها إلى ترك القصة، والفرار إلى «الناصرية» وقد أطلقت النار عليه ذات يوم وهو في زورقه البخاري فنجا من الموت بأعجوبة، وتبعه الموالون من الرؤساء خوفاً على أنفسهم من بطش الجمهور، فتسلم الثوار إدارة القصة، ورفعوا العلم العربي بدل العلم البريطاني على المؤسسات الحكومية، وكونوا حرساً محلياً لحفظ الأمن على نحو ما فعلوه في «قلعة سكر» و «الشرطة» ثم جردوا قوة وطنية تمثل «سوق الشيوخ» والقبائل المحيطة بها، رأسها الشيخ قاصد «رئيس حجام» وعسكر بها في جبهة الناصرية الشرقية لتشديد الحصار على الحامية البريطانية المتجمعة فيها من أطراف اللواء،

واستمرت في المناوشات معها طوال أيام الثورة، على شدة القصف الجوي الذي كانت تعرضت إليه. ويقول البلاغ البريطاني الصادر في بغداد بتاريخ ١١ تشرين الثاني:

«إن القتال الجاري بين قبائل بني خيكان وآلحسن هو المانع الوحيد للشيخ حموده ابن مزعل والشيخ فارس الياسر من المجيء إلينا في الناصرية، وقد عرض المفاوضة على ممثلنا في سوق الشيوخ في ٥ تشرين الثاني شيوخ المجرة، وقد كان هؤلاء أنشط من غيرهم في هذا اللواء، والحاكم السياسي في اتصال مع جميع شيوخ المنتفق، ويستدل من الرسائل التي وافت مؤخراً أنه حدث تبدل حسن في موقف القبائل العام»^(١).

استرداد المبادأة:

لما انسحبت الحاميات البريطانية والممثلون السياسيون من «قلعة سكر» و«الشرطة» و«سوق الشيوخ» إلى «الناصرية» تجمعت حول «الناصرية» جموع غفيرة من «بني سعيد» و«بني زيد» و«بني ركاب» ولقيف من «خفاجة» وآخر من «الأزيرج» و«حجام» وغيرها، فكانت هذه الجموع تغير على معسكرات الجيش البريطاني في بعض الليالي - كما قدمنا - وتوقع فيها بعض الأضرار، ولكن عند انتهاء الثورة في «الفرات الأوسط» ذابت «جبهة المنتفق» قبل أن يحدث أي التحام منظم بينها وبين قوات الاحتلال، كما حدث في أواسط الفرات، وعاد الناثرون إلى منازلهم بمجرد أن ترامت إليهم الأخبار بانصراف

إخوانهم، فأصدرت الحكومة في بغداد هذا البيان:

«أشعر حاكم سياسي الناصرية في ١٧ ت ٢ أن الموقف في المنتفق أخذ بتحسن، وقد جاء إلينا ٤ شيوخ من أبو سعيد في الغراف. وقد كتب لنا موحان خير الله يقول إنه ينتظر أن يسود الأمن في الطريق ليأتي إلينا. وفاتحنا بالمفاوضة ثلاثة آخرون من كبار الشيوخ، وقد رفعت جميع خيم قلعة سكر التي كانت ضاربة في الشطرة، وعاد رجال القبائل إلى قراهم وقد تفرقت أيضاً مضارب سوق الشيوخ التي كانت قرب السكة والزعماء الآن في المدينة يتفاوضون مع الحكومة»^(١).

وحين شعرت القيادة البريطانية بهذا الانهزام سيّرت رتلين على «لواء المنتفق» سار أحدهما من «الكوت» إلى «قلعة سكر» وسار الآخر من «الناصرية» إلى «الشطرة» فتمكن الرتلان من إعادة احتلال «الغراف» دون كبير عناء، وجرّت محاكمات صورية لبعض الزعماء انتهت بـ «لا شيء» فقد مثل الشيخ خيون العبيد دور الوسيط بين زعماء الحركة وبين السلطة المحتلة، واستغل مقامه لديها في تخفيف الأضرار.

أما في سوق الشيوخ فيقول البلاغ البريطاني:

«خضع جميع زعماء سوق الشيوخ الذين اشتركوا في الاضطرابات الأخيرة»^(٢).

١ - جريدة العراق العدد (١٤٥) التاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠.

٢ - جريدة العراق العدد (١٤٨) التاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٠.

وعلى كل فلو أن «الشيخ خيون العبيد» كان قد ساهم مع بقية «زعماء المنتفق» في استعداداتهم للثورة في «لواء المنتفق» لتغير مجرى الثورة لا في هذا اللواء حسب، بل في بقية جبهات القتال في «الفرات الأوسط» ولكن الرجل ظل يماطل ويسوف، حتى إذا قتل الشيخ عبد الله الياسين «رئيس الميَّاح» في «الحي» أخاه الشيخ محسن الياسين، الذي كان محبوباً من كافة الطبقات، فأدَّى قتله إلى نزاع مسلح بين قبيلتي القتال والقتيل، اعتذر الشيخ خيون عن كل عمل يقوم به لصالح الثورة.

ومما يذكر بهذه المناسبة أن القبائل الضاربة على سيفي «دجلة» من «الصويرة» إلى جنوب «العمارة» وأخصها ربيعة وزبيد والبو محمد وبني لام... الخ لم تكتف بوقوفها من «الثورة العراقية الكبرى» موقفاً سلبياً وإنما كانت تناهض القائمين بها، وتسد الأبواب في وجوه الهاريين من السلطة المحتلة بسببها، ويقول Ireland في كتابه:

«وعندما ضغط على أمير ربيعة بدفع ما كان مستحقاً عليه من بقايا الضرائب في ١٩٢٢ أفاد بأنه قد كان وعد من قبل البريطانيين في سنة ١٩٢٠ بأن يعفى من الضرائب لقاء مساعدتهم في إيقاف انتشار نيران الثورة في وادي دجلة وهو وحده الذي حال دون نشوبها هناك»^(١).

الفصل الثامن:

الهجوم البريطاني العام

توطئة:

ذكرنا في مناسبات مختلفة أن القوات البريطانية كانت تصطاف في ربوع «كرند» الإيرانية يوم اندلع لهيب الثورة في العراق. وكانت هذه القوات - على فرض وجودها في العراق - لا تكفي لمقاومة شعب ثائر يريد الانعتاق من ظلم الاحتلال، وينشد استقلالاً سياسياً ناجزاً للبلاد بأي ثمن كان. فقد سرّحت انكلترا جيوشها إثر توقيعها «هدنة موندوس» واكتفت بجيش صغير لا يسد الحاجة عند الاقتضاء.

يقول «الجنرال هالدين» قائد الجيوش البريطانية في العراق: إنه أبرق إلى وزارة الحرية البريطانية في لندن أن تأذن له بسحب فرقة كاملة من «الهند» لإخماد الثورة التي شب أوارها في «الفرات الأوسط» فكان جواب الوزارة أنها لا تستطيع إجابة هذا الطلب، قبل أن ينتهي شهر تموز ١٩٢٠، وهو الشهر الذي اندلع في أوله لهيب الثورة، وعلل الجنرال سبب هذا التأجيل بأن معظم الضباط

والقادة كانوا في الإجازة الطويلة^(١).

فلما انتهى شهر تموز أخذت القوات البريطانية تتوارد على «العراق» وانتقلت القيادة البريطانية في الوقت نفسه من «كرد» إلى «بغداد» فتعزز موقف الحكومة، وكثر الاحتياطي لديها، وتسلم الجنرال هالدين في الوقت نفسه برقية من وزير الحرية المستر تشرشل قال فيها:

أغتئم هذه الفرصة لأهنتك على نجاحك في العمل الشاق الذي عهد إليك القيام به، وأعلمك أن الوزارة قد قررت وجوب القضاء على الثورة، وسأعمل جهدي في تلبية جميع طلباتك. إن الجيوش والطائرات التي طلبتها هي في طريقها إلى العراق، وأن الوزارة على استعداد - بقدر الإمكان - لتلبية طلباتك من جيوش وطائرات غير التي أرسلت فعلاً^(٢).

أما الثوار، فإنهم كانوا صرفوا القسم الأعظم من نشاطهم وجهودهم، حتى عتادهم، خلال الشهرين تموز وآب سنة ١٩٢٠ م. ولما كان أمد الثورة قد تجاوز الخمسة أشهر، كان لزاماً - والحالة هذه - أن تهبط كميات المؤن لديهم، وأن يتسرب الوهن إلى قواتهم، والخور إلى عزائمهم، ولا سيما ولم تأتهم إمدادات، ولا ذخائر ولا أموال، لا من خارج العراق، ولا من داخله. يضاف إلى ذلك كله أن سلطات الاحتلال البريطانية ركنت إلى الطائرات والمصفحات فكانت الأولى تمطر الثوار وابلاً من قنابلها «جواً» والثانية تكتسح جموعهم اكتساحاً «براً» في وقت لم يكن في أيدي هؤلاء غير البنادق، والسيوف، والمقاوير، وغير بعض المدافع الرشاشة التي استولوا عليها في بعض جبهات القتال، ولولا

١ - The insurrection in Mesopotamia 1920 P. 79.

٢ - المصدر نفسه ص ٢١٥ وقد كان تاريخ البرقية ٢٦ آب ١٩٢٠.

العتاد الذي غنموه في واقعتي «الرستمية» و «العارضيات» لما كتب لهم نجاح.

احتلال طويريج:

أدركت الحكومة المحتلة هذه الحقائق المرّة، بعد أن أخمدت نار الثورة في «لواء ديالى» وبعد أن أرجعت «الفلوجة» إلى حظيرة الطاعة، واستردّت «هيت» في «لواء الدليم» ورأت أن الوقت قد حان للقيام بهجوم عام على جبهات القتال في «الفرات الأوسط» فعهدت إلى الآلايين الـ (٥٣) و (٥٥) القيام بهذه المهمة، فتحرك الآلاي الـ (٥٣) على «طويريج» في يوم الثلاثاء ٢٨ المحرم سنة ١٣٣٩ الموافق ١٢ تشرين الأول سنة ١٩٢٠ واشتبك مع الثوار في معركة حامية حتى أجلاهم عن ثلاثة خطوط متتابعة، وحاول الأخيرون أن يضرّموا النار في الجسر القائم على الفرات فأحبط الجند محاولتهم، ويصف البلاغ البريطاني ذلك بقوله:

«وسارت جنود أخرى إلى طويريج لإنشاء الحصون في الطريق، فصادفت مقاومة، واقتحمت جنود غيرها ثلاثة خطوط دفاع، وخط قناة الجورجية، تسندها في قتالها المدافع والرشاشات، فاستولت عليها، وطاردت السيارات والجنود الثوار إلى جسر طويريج، الذي كانت النار تضطرم فيه، فعبرت جنودنا النهر، وأصلحت الجسر تحت النيران التي كانت تطلق عليها من الدور على الضفة اليمنى، ثم استولت على هذه الدور، وقد اشتركت الطيارات مع الجنود، وأطلقت رشاشاتها، ورمّت قنابلها على الثوار حينما كانوا يعبرون جسر طويريج منهزمين. وبلدة طويريج هذه هي أحد مراكز الثورة، وبلغ مجموع

خسائرنا نحو (٤٠) ويظن أن الثوار منوا بخسائر كبيرة»^(١).

و«واصل الآلاي الـ (٥٣) أعماله التأديبية حول طويريج، وفي المناطق التي في غربي الفرات وطهرها من العدو، إلى مسافة ٩ أميال شمالاً وجنوباً، وإلى ٦ أميال شرقاً وغرباً»^(٢). وبقيت الحال على هذا المنوال زهاء ٢٠ يوماً.

استسلام كربلاء:

لم ترَ «كربلاء» بعد دخول الانكليز «طويريج بدأ من الاستسلام للسلطة، وهي لا تبعد عنها بأكثر من (٢٤) كيلومتراً خشية أن يزحف الجيش عليها ويدخلها عنوة، وهي تزدهم عادة بالزوار وبالأغراب ويعتصم فيها العلماء والزعماء، فقررت حكومتها المؤقتة إرسال وفد يعرض على مقر الآلاي الـ (٥٣) طاعة المدينة، ويذكر استعدادها للتسليم.

وتحرك هذا الوفد إلى مركز الآلاي في يوم الثلاثاء سادس صفر ١٣٣٩ و ١٩ تشرين الأول ١٩٢٠ فصدرت الأوامر إليه بالسفر إلى «بغداد» تواء، ومقابلة المندوب السامي فيها، وسرعان ما صدر هذا البلاغ الحربي البريطاني:

«حَضَرَ وفدٌ قوامه أعضاء الحكومة المؤقتة التي ألفها الثوار في كربلاء لدى القائد العام للجنود التي في تلك المنطقة، وعَرَضَ الخضوع رسمياً بالنيابة عن المدينة، والوفد سائر إلى بغداد ليتلقى أوامر فخامة المندوب السامي»^(٣).

١ - جريدة العراق العدد (١١٧) التاريخ ١٨ تشرين الأول ١٩٢٠.

٢ - جريدة العراق العدد (١١٩) التاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٠.

٣ - جريدة العراق العدد (١١٧) التاريخ ١٨ تشرين الأول ١٩٢٠.

وفي يوم ٢١ من تشرين الأول ١٩٢٠ أذاع «ديوان المندوب السامي» في بغداد هذا البيان:

«مثل بين يدي فخامة المندوب السامي مندوبو كربلاء أمس فأبلغوا الشروط الآتية:

(١) تسليم سبعة عشر شخصاً للحكومة البريطانية في مدة لا تتجاوز الـ ٢٤ ساعة للمحاكمة حيث إن هناك أسباباً تبعث إلى الاعتقاد بأنهم مجرمون.
(٢) على أهالي كربلاء أن يسلموا في مدة ثلاثة أيام أربعة آلاف بندقية، ومائة رصاصة مع كل واحدة منها، ويجب أن يكون نصف عدد البنادق من الطراز الحديث، والنصف الآخر صالحاً للاستعمال. وإذا لم تقم البلدة بهذه الشروط فتؤدي غرامة قدرها ٢٠ ليرة عثمانية عن كل بندقية جديدة، وعشر ليرات عثمانية عن كل بندقية صالحة للاستعمال، وريية واحدة عن كل رصاصة لا تسلم.

(٣) إرجاع جميع الأموال، العائدة إلى الحكومة، ودفع تعويض عن الخسائر التي لحقتها، وسيقدر مقدار هذا التعويض، وسيبلغونه في فرصة أخرى.

(٤) الطاعة لأوامر الحكومة.

(٥) أن لا يقبلوا من يلتجئ إليهم من الفارين من وجه العدالة.

(٦) إذا لم ينفذ الشرطان الأول والثاني، المذكوران أعلاه في المدة المعينة، ولم يقدم سبب مقبول لذلك، فتفوض السلطة العسكرية عندئذ باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك اهـ»^(١).

وعينت الحكومة ممثلاً لها في «كربلاء» لمراقبة تنفيذ هذه الشروط^(١) وتمكن الأهليون من تسليم أكثر كمية ممكنة من عدد البنادق والخراطيش، وفيما يلي قائمة بأسماء الأشخاص المطلوبين وهم:

١- السيد محسن أبو طيخ.

٢- الحاج مرزوك العواد.

٣- عمران الحاج سعدون.

٤- الحاج سماوي الجلوب.

٥- السيد هبة الدين الحسيني.

٦- السيد أبو القاسم الكاشاني.

٧- السيد محمد الكشميري.

٨- السيد حسين القزويني.

٩- المرزّه أحمد الخراساني.

١٠- الشيخ محمد الخالصي.

١١- عبد الجليل العواد.

١٢- عبد الرحمن العواد.

١- كان الشيخ فخري كموه - الرئيس المشهور - ممثل السلطة المحتلة في تنفيذ هذه الشروط. وقد أُلّف قوة من البوليس المحلي لهذا الغرض. ويقول البلاغ البريطاني الصادر في ٣٠ تشرين الأول المنشور في العدد (١٢٨) من جريدة العراق «نظمت في كربلاء قوة من البوليس المحلي والمدينة الآن في يد ممثلنا وقد سلم إلى الآن ٢٠٠ بندقية وسلم أيضاً معظم رؤساء الفتنة» اهـ.

١٣ - طليح الحسون.

١٤ - رشيد المرهد.

١٥ - السيد حسين الدهد.

١٦ - السيد عبد الوهاب آل الوهاب.

١٧ - الشيخ محمد حسن أبو المحاسن.

وقد سلم هؤلاء الأشخاص إلى السلطة في الوقت المعين، عدا الثلاثة الأول «السيد محسن أبو طيخ، والحاج مرزوك العواد، وعمران الحاج سعدون» حيث لجأوا إلى خارج «العراق» واعتقل الباقون في «الحلة» فلبثوا فيها أياماً عديدة جرت خلالها محاكمتهم، وحكم عليهم بأحكام مختلفة. لكنها لم تبلغ إليهم، حتى صدور قرار العفو العام، وإطلاق سراحهم في آخر آيار سنة ١٩٢١.

وفي اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني ١٩٢٠ سارت كتيبة من الآلاي الـ (٥٣) على «كربلاء» فأطلقت النار عليها في الطريق، فقام الآلاي بأعمال عسكرية في الحال.

وأذاعت السلطة في اليوم الثاني أن جنود الآلاي المذكور أقامت «مواقع للمراقبة حول مدينة كربلاء، وطوّقت المدينة بالمدافع والأسلاك الشائكة»^(١).

احتلال سدة الهندية:

تقع «سدة الهندية» بين «طويريج» و «المسيب» وقد «تقدم الآلاي الـ (٥٣) في فصائل ثلاث إلى «سدة الهندية» وقام بأعمال تأديبية، ولم يلقَ مقاومة وطهر المنطقة كلها»^(١).

وباحتلال «السدة» يكون الجيش البريطاني قد امتلك «مفتاح الفرات الأوسط» وأصبحت المبادأة بيده فكان لابد من اتخاذ الثوار جميع الخطوات اللازمة لإنهاء القتال، على أنهم لم يتخلوا عن قتال المشاغلة، الذي كانت حاجتهم تتطلبه. وقد أذيع أن قافلة كانت ذاهبة من «السدة» إلى «المسيب» في ٢٢ تشرين الأول فأطلقت النار عليها فلم تلحقها خسارة:

الزحف على الكفل:

في اليوم الذي خرج الآلاي الـ (٥٣) من «الحلة» لاحتلال «طويريج» خرج منها أيضاً الآلاي الـ (٥٥) لاسترجاع «الكفل» من أيدي الثوار، فتقدم نحو «خط قناة الحمصانية» إلى مسافة ٦ أميال على طريق «الكفل» وقناة «نهر الشاء» فأنشأ فيه الحصون، وسوّى الطريق، وكان الثوار قابضين على خط «قناة الحمصانية» بقوات كبيرة مع ١٤ علماً فأجلاهم عنه، تعضده المدافع»^(٢) بعد معركة استغرقت عدة ساعات، وانتهت بالاخلاء المذكور إذ لم يكن في إمكان الثوار الصمود أمام قوات تفوقهم عدة وعدداً.

١- جريدة العراق العدد (١٢٢) التاريخ ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٠.

٢- جريدة العراق العدد (١١٧) البلاغ البريطاني الصادر في ١٨ تشرين الأول ١٩٢٠.

على أن القيادة البريطانية لم تكف بالجيش الزاحف على «الكفل» فأمدته بقوات إضافية كبيرة، ويقول البلاغ البريطاني الصادر في ١٥ تشرين الأول ١٩٢٠ م إن الثوار أسقطوا إحدى الطائرات وأسروا نوتيتها^(١) ولكن ما لبث الآلاي الـ (٥٥) أن واصل تقدمه نحو القصة فاحتلها، ونصب جسراً لعبور الفرات إلى الضفة الأخرى، فحاول الثوار تخريب الجسر إلا أن الجيش دحرهم، وعبر النهر ليقوم بعمليات التطهير، فهذم البيوت، وفتك بالأبرياء، وسبى النساء، فانسحبت القبائل إلى جهة جسر الكوفة، تاركة وراءها بعض الخسائر الطفيفة فلاحق الجيش بها إلى الموضع المسمى «أبو فشيكة» فاستراح فيه ليلته، ولما كان اليوم التالي استأنف تقدمه نحو الكوفة، فأبلى الثوار في الدفاع عنها بلاءً مجيداً، ولكن دون جدوى، لأن الحامية المحصورة في أسواق الجسر اشتركت في القتال، وهددت القبائل بقطع خط رجعتها.

فك الحصار عن حامية الكوفة:

لم يمكن الثوار الآلاي الـ (٥٥) من احتلال «الكوفة» بيسر، فقد استمروا في إطلاق النار «على الفرسان الكشافة وعلى الطيارات التي كانت ترمي الرسائل إلى الحامية»^(٢) بشدة ثم اشتبك الطرفان في معركة حامية، وأمطرت الطائرات أبناء القبائل وابلاً من قنابلها حتى ألجأتهم إلى الانسحاب من مواضعهم الدفاعية، فدخل الجيش «الكوفة» في الساعة التاسعة والنصف من صباح اليوم الخامس من شهر صفر سنة ١٣٣٩ هـ الموافق ١٨ تشرين الأول

١ - جريدة العراق العدد (١١٧) التاريخ ١٨ تشرين الأول ١٩٢٠.

٢ - جريدة العراق العدد (١١٩) التاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٠.

١٩٢٠ م وأفرج عن الحامية المحصورة وفي ذلك يقول البلاغ البريطاني:

«يقدّر عدد الثائرين الذين كانوا مرابطين في المواقع أمام الكوفة بـ ٢٥٠٠ واستمر القتال في المدينة، وقد بلغت جنود الطابور الـ ١٠٨ المشاة محل الحامية قبل غيرها، واشترك في القتال جنود منجستر، والسيك، والمهراتا، واشتبكت فرسان الطابور الـ ٣٥ السندي مع جمع كبير من الثوار في الفضاء، واشتركت الطيارات في المعركة، وفتكت بالثائرين المنهزمين، وقد حرق قسم من المدينة بقنابل المدفع الذي كان قد غنمه الثوار، وحرق أيضاً قسم من السوق بمحاولتهم إضرام النار في معاقلنا»^(١).

أما مجموع الخسائر في الكوفة في مدة الحصار، فإنه يبلغ ٢٢ مقتولاً أو ميئاً من جراء الجروح، بينهم ضابطان بريطانيان وثلاثة مفقودون و ٢٧ مجروحاً»^(٢).

على أن مناوشات الجيش البريطاني الذي استقر في ضواحي «الكوفة» ظلت مستمرة مدة شهر كما أيدت ذلك البلاغات الحكومية.

النجف تعلن خضوعها:

تبعد «النجف» عن «الكوفة» غرباً نحو عشرة كيلومترات، وترتبط بها سكة حديد «ترامواي» أنشأتها شركة أهلية عام ١٣٢٥ هـ^(٣) وقد رأى «المجلس العلمي الأعلى» في هذه المدينة المقدسة، أن مدينة النجف، التي

١- جريدة العراق العدد (١٢٠) التاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٢٠.

٢- هكذا يقول البلاغ البريطاني في جريدة العراق الصادرة في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠.

٣- رفعت هذه السكة في عام ١٩٤٨ م.

اتخذت عاصمة للثورة، أصبحت هدفاً للآلاي الـ (٥٥) كما أن المجلس المذكور تلقى إنذاراً من القادة في هذا «الآلاي» بوجوب تسليم الأسرى المعتقلين في هذه المدينة قبل بزوغ شمس اليوم السابع من شهر صفر، والعشرين من شهر تشرين الأول فقرر إرسال وفد يمثل المدينة ليعرض طاعتها على مركز الآلاي من جهة، وليوصل الأسرى المعتقلين في «النجف» إلى المقر المذكور من جهة أخرى، وقد جرى تسليم الأسرى في الموعد المحدد فصدر البلاغ الرسمي التالي:

«جيء أمس من النجف بـ ٧٩ أسير حرب بريطاني و ٨٨ أسير حرب هندي، وأنزلوا في معسكر الآلاي الـ (٥٥) في الكوفة، والظاهر أن صحتهم جيدة، وقد عوملوا معاملة حسنى، وفي الأخص معاملة النجفيين لهم»^(١). وفي أثناء وجود الوفد النجفي في مقر الآلاي الـ (٥٥) في «الكوفة» كلف بتوقيع عهد يتضمن قبول كل الشروط التي تترأى السلطة فرضها على المدينة، مع تسليم البلدة تسليماً مطلقاً، فلم يسع الوفد التردد فوق العهد وصدر هذا البيان:

«في الساعة الـ ٤ بعد ظهر اليوم الـ ٢٠ من شهر تشرين الأول، وقّع وفد يمثل النجف تمثيلاً خاصاً، على عهد سلم به بدون قيد وشرط، وقيل مقدماً كل الشروط التي تعدها الحكومة مناسبة لأن تفرضها عليهم، وتفيد الأنباء أن الضعف باد على القبائل، وهي تتشتت بسرعة»^(٢).

١ - جريدة العراق العدد (١٢١) التاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٢٠.

٢ - جريدة العراق العدد (١٢٢) التاريخ ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٠.

وطلبت السلطة كلاً من:

١- الحاج عبد المحسن شلاش.

٢- الشيخ محمد جواد صاحب الجواهر^(١).

٣- السيد محمد رضا الصافي.

٤- السيد عزيز الله.

٥- الشيخ حسن نجل شيخ الشريعة.

فسلموا إليها في الحال واعتقلوا في الكوفة أياماً، ثم نقل بعضهم إلى الحلة، ولم يفرج عنهم إلا بعد إعلان العفو العام^(٢).

وفرضت على «النجم» كمية كبيرة من السلاح، والعتاد، كغرامة حرية، فبلغ مجموع ما سلمته ١٢٧٦ بندقية حديثة الصنع و ١٤٢٩١ بندقية صالحة للاستعمال، مع ثمانية مدافع لويس، ومدفعين من طراز هوشكس ونحو ٢٠٠,٠٠٠ خرطوشة^(٣).

وفي يوم ١٥ ربيع الأول ١٣٣٩ و ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٠ زحف الآلاي

١- لعل الصواب: الشيخ محمد جواد آل صاحب الجواهر.

٢- كذلك اعتقل كل من الحاج حسون شربة، وغازي شربة، ونجم شربة، وجبر شربة، ونجم العبود، والسيد هادي زوين، والحاج عبد الرسول تويج، والحاج أمين كرماشه، ومتعب آل رشاد، وسلمان البراك، ودليمي البراك، وشخير اللهمص، والشيخ حسن الدخيل، ودوهان الحسن، ومهدي شنجيل، وجدعان الضيدان آل تويلي، وسلمان العكيد، والشيخ إبراهيم السماوي، رئيس قبائل خفاجة، والشيخ علوان الشلال، ومحسن ابن سعدون الجراح، وغيرهم فلبثوا في السجن حتى إعلان قرار العفو العام.

٣- جريدة العراق العدد (١٤٨) تاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٠.

الـ (٥٥) على «مدينة النجف» ودخلها قبيل الظهر، ولما كانت المدينة مسورة، وكان للسور أربع بوابات فقط، فقد أمر الأهليون بالدخول إلى المدينة، وما لبث أن سد أبواب السور تاركاً ستين ألف نسمة بدون ماء وطعام، إلا ما كان في العلاوي وفي بعض البيوت الثرية، فانتشرت المجاعة بين السكان وفتكت الأمراض في الصفوف، واضطر الأهليون إلى استعمال مياه الآبار المالحة ولم يسمح لأحد بالدخول إلى المدينة أو الخروج منها، إلا بجواز. واستمرت الحال على هذا المنوال شهراً لقي السكان - لا سيما الزوار والغرباء وكنا في عدادهم - من البلى والرزايا ما لا طاقة للبشر تحمله حتى كتب الله الفرج عليهم.

الثوار يستمرون في الكفاح:

بعد أن احتل الآلاي الـ (٥٥) جسر الكوفة، وأفرج عن الحامية المحصورة في الخانات، على النحو الذي فصلناه، بدأ الثوار يحتشدون في بساتين «أبو صخير» للدفاع عن أنفسهم، إذ لم يبق أمامهم غير أحد أمرين: الاستسلام للسلطة، وفيه ما فيه من المحاذير، أو الدفاع حتى النهاية، فاختروا الدفاع حتى ينجلي الموقف، وتعلن سياسة المحتلين.

يقول البلاغ البريطاني الصادر في ٢٦ تشرين الأول ١٩٢٠:

«هجمت الطيارات على أبو صخير، وعلى الحيرة، في ٢٣ تشرين الأول وقذفت عليها طنين ونصف طن من القنابل ففتكت بهما»^(١).

وفي ٢٨ تشرين الأول صدر هذا البلاغ أيضاً:

١ - جريدة العراق العدد (١٢٤) التاريخ ٢٦ تشرين الأول ١٩٢٠.

«هجمت الطائرات في ٢٧ تشرين الأول على جموع من الثائرين في جوار أبو صخير، وفي ليلة الـ ٢٧ هجم مقدار ٤٠٠ أو ٥٠٠ تائر على معسكر الآلاي الـ (٥٥) في الكوفة، وكانت تسانداهم قوة كبيرة، وعندما أصبحوا على مسافة أربعمئة يردة صوّبت النار عليهم فجأة، ودّحر جنود الانكليز، والمهراتا، وفصيطة الرشاشات، الهاجمين، فتقهقروا تحت نيران مدافعنا، وأنشأت معبرة، ورابطت جنودنا في الجانب الأيسر إزاء معسكر الآلاي الـ (٥٥) من حيث كانت تطلق النار على المعسكر»^(١).

وقد استمر تبادل إطلاق الرصاص بين الثوار وبين رجال الجيش البريطاني أكثر من أسبوعين بعد صدور هذا البيان.

الزعماء في قبضة السلطة:

وصدر بلاغ رسمي آخر في يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٢٠ يفيد أن بعض زعماء القبائل في «الفرات الأوسط» استسلم إلى السلطة في اليومين ١ و ٢ من شهر تشرين الثاني ١٩٢٠ دون قيد وشرط وظهر أن الذين استسلموا في أول الشهر هم:

١- الشيخ حمد البدن.

٢- الحاج جاسم الجياد.

٣- جاسم الصعب.

٤ و ٥- صبغان ومحسن الحاج عبود.

١- جريدة العراق العدد (١٢٩) التاريخ ١ تشرين الثاني ١٩٢٠.

٦- محمد الفليح.

٧- السيد حبيب وادي.

أما الذين استسلموا في اليوم الثاني من تشرين الثاني فهم:

١- السيد كاظم السيد نور.

٢- السيد جعفر أبو طيخ.

٣- جبار الصالح.

٤- عباس العلوان.

٥- سلمان الظالم.

٦- حمزة العفريت.

٧- مراد خليل.

٨- محمد العبطان.

٩- سلمان العبطان.

وقد عفت السلطة عن شيخي الخزاعل «محمد العبطان وسلمان العبطان» عفواً مطلقاً، وأمرت بتسريحهما فوراً، وأشارت إلى عملها هذا في بيان رسمي نشرته في جريدة العراق الصادرة في يوم ٦ تشرين الثاني كما سرحت بقية شيوخ الخزاعل.

شيخ آل فتلة:

وكانت قضية استسلام «الشيخ عبد الواحد الحاج سكر» عقدة العقد، فقد

كانت السلطة البريطانية تعتبره المسؤول الأول عن ثورة آل فتلة ضد الحكومة، وكان الرجل يعتبر نفسه وطنياً قام بواجبه نحو وطنه المفقدي، ولما لاحظ أن الطيارات لا تزال تطارد أفراد قبيلته، وتفتك بالأبرياء منهم، صرح لبعض جلسائه أن الحكومة البريطانية ليس لها أي حساب مع قبيلته، وإنه قرر أن يفدي هذه القبيلة بنفسه^(١) جزاء إخلاصها له إلى أن تلقى دعوة من القيادة البريطانية للاستسلام وحقن الدماء، فأسرع إلى تسليم نفسه فجأة، على الرغم من نصائح أصحابه بأن لا يقدم على ذلك. وصدر البيان الرسمي التالي في ٤ تشرين الثاني ١٩٢٠:

«سلم اليوم إلى قائد الفرقة في الكوفة تسليماً مطلقاً بدون قيد ولا شرط، الشيخ عبد الواحد، من شيوخ آل فتلة المشهور عنه أنه قائد قوات الثائرين، وقد أسكن في دار في الكوفة يخفّره ضباط بريطانيون إلى أن تصدر الأوامر في شأنه، وقد سلم إلى الآن بدون شرط أغلب الفخوذ الذين في لواء الشامية ما عدا فخذ بني حسن»^(٢).

١ - أخبرني السيد علوان الياسري أنه اجتمع والسيد عبد زيد، والشيخ عبد الواحد الحاج سكر، وشعلان الجبر، بعد اندحار الثوار، للمذاكرة فيما يجب عمله، وإنه اقترح اتخاذ السوارية «وتسمى اليوم الفيصلية» مقرهم العام فإذا فشلوا كان النهر بينهم وبين الانكليز فقبلوا الفكرة وانتقلوا إلى مضيف الحاج عبد الواحد فيها، وبينما هم نيام في هذا المضيف قرر الحاج تسليم نفسه كما تقدم.

٢ - جريدة العراق العدد (١٣٥) التاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٢٠.

انتهاء حالة الحرب في الشامية:

على أثر تسليم الشيخ عبد الواحد نفسه إلى السلطات البريطانية أسرع كل من:

١- الشيخ مجبل الفرعون.

٢- الشيخ تكليف المبدر.

٣- الشيخ عبد الكاظم سكر.

٤- الشيخ علي المزعل.

فسلموا أنفسهم إليها في اليوم السادس من تشرين الثاني، وقد أقر البلاغ البريطاني ذلك، وجاء في ختامه ما نصه:

«وبذلك قد سلمت منطقة المشخاب بأسرها، ما عدا السادة الذين لم يسلم أحد منهم وقد جاء إلينا اثنا عشر سر كالأ من عشيرة بني حسن مع كاظم الغازي، أكبر زعماء هذه العشيرة وأقواهم، وترتب أن يأتي شيوخ لواء الشامية وسراكيه ويسلموا في صباح اليوم الـ ٧ وقد بطلت الحرب في هذا اللواء»^(١).

آخر بلاغ حربي:

وكان آخر بلاغ حربي أصدره «ديوان فخامة المندوب السامي» عن الثورة هو البيان الصادر في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٠ وهذا نصه:

١- جريدة العراق العدد (١٣٧) التاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٢٠.

«أذاع قائد الفرقة ١٧ بين أهالي لواء الشامية، أن قبائل تلك المنطقة قد سلمت بأجمعها وأعطت عهداً عن عزمها الصادق على إنجاز الشروط التي فرضت عليها، وأن العداء الذي كان قائماً في تلك المنطقة قد انتهى من تاريخ هذه الإذاعة، ويرغب الأهالي في الرجوع إلى بيوتهم واستئناف أعمالهم بسلام، وينظر الآن الحاكم السياسي هناك في الاقتراحات بشأن شكل الإدارة الملكية الذي سيتبع في اللواء، وستعرض على المراجع الخاصة، وقد سلمت قبائل الشامية حتى اليوم الـ ٢١ من تشرين الثاني ثمانية آلاف بندقية و ٢٠٠,٠٠٠ خرطوشة، والتسليم مستمر»^(١).

الفرارون إلى الحجاز:

وقد هرب إلى الحجاز كل من:

- ١- السيد علوان الياسري.
- ٢- السيد نور السيد عزيز.
- ٣- محمد جعفر أبو التمن.
- ٤- الحاج صلال الموح.
- ٥- الحاج مهدي الفاضل.
- ٦- الشيخ شعلان الجبر.
- ٧- السيد هادي المكوטר.

- ٨- الحاج رايع العطية.
- ٩- السيد محسن أبو طيخ.
- ١٠- الحاج مرزوك العواد^(١).
- ١١- علوان الحاج سعدون.
- ١٢- عمران الحاج سعدون.

وقد رجع الشيخ عمران الحاج سعدون من «البطن» إلى قبيلته في «الهندية» ليشاركها مصيرها فاعتقل وبقي في الاعتقال حتى صدور قانون العفو العام، أما أخوه الشيخ علوان الحاج سعدون فقد واصل سفره إلى «حاييل» ولبث

١- لما وصل هؤلاء العشرة «جبل حاييل» كتبوا إلى الملك حسين يعلمونه عن أمرهم، فجاء الجواب إلى «ابن رشيد» أن يؤمن إيصالهم إلى المدينة، فقام الأمير هذا بالواجب، فوصلوا المدينة في اليوم السادس والعشرين من شهر رجب، ونزلوا ضيوفاً على الملك علي، ثم طلب إليهم الملك أن يذهبوا إلى مكة «لأن الأمير فيصل قادم من أوربا» فذهبوا إليها سراعاً، وكانوا ضيوف الملك حسين - بالطبع - فأخبرهم جلالته بأن الأمير فيصل عاد من لندن، وهو يحمل استقلال العراق، لأنه لا يريد العودة إلى سوريا، بسبب ما حدث له مع الفرنسيين، وطلب إليهم أن يتنازلوا عن البيعة «التي بايعوا بها الأمير عبد الله» من قبل إلى الأمير فيصل فأجابوه إلى ذلك، فلما قرر الأمير فيصل الحركة إلى العراق صحبه خمسة منهم وبقي الخمسة الآخرون في مكة لأداء فريضة الحج.

أما الذين عادوا فهم:

- ١- السيد نور السيد عزيز.
- ٢- السيد علوان الياسري.
- ٣- الحاج مهدي الفاضل.
- ٤- الحاج صلال الموح.
- ٥- شعلان آل جبر.

فيها أسبوعين ثم عاد إلى العراق بسبب وضعه المالي وذهب كل من السيد محمد الصدر، ويوسف أفندي السويدي، وعلي أفندي إلى «سوريا» والتجأ السيد قاطع العوادي إلى «إيران» حيث اتصل بالقنصلين الأفغاني والروسي في «طهران» وطلب إليه الأخير الذهاب إلى «موسكو» فلم يذهب.

وباستسلام الذين ذكرنا أسماءهم، وهرب المذكورين أعلاه إلى الحجاز وسوريا وإيران، اضطرت قبائل «لواء الشامية» إلى إلقاء السلاح، وأخذ الرؤساء الباقون يتوافدون على المراكز العسكرية لعرض الطاعة، وتسليم ما كان لديهم من سلاح.

ولكن على الرغم من كل ذلك، بقيت غارات القبائل «الفردية» على الحصون، والمعازل البريطانية، غير منقطعة، كما بقيت الطائرات تواصل قصف الثائرين كلما وجدت للقصف سبيلاً.

وتركت قبائل «الجبور» و«ألبو سلطان» و«عفك» و«الدغارة» خطوطها الدفاعية، بعيد هذه التطورات، وعادت إلى منازلها الأصلية بعد مناوشات طفيفة، وتمكنت من إسقاط إحدى الطائرات في أول تشرين الثاني ١٩٢٠ في موضع يبعد خمسة عشر كيلومتراً عن الحلة جنوباً بشرق ويقول البلاغ البريطاني الصادر في اليوم الرابع من الشهر المذكور أن الطائرة - موضوعة البحث - اضطرت للنزول فأحرقها الثوار، وأن طائرة أخرى حطت فأنقذت سائقها ومراقبها منهم.

الحركات حول السماوة:

كانت «جبهة السماوة» أقوى جبهات القتال في «الثورة العراقية الكبرى» ففي اليوم الثلاثين من تموز ظهر السيد هادي المكوطر في منطقة السماوة قادماً من النجف، وركز نفسه في الخضر، والمزعوم أنه كان مزوداً بمبالغ جسيمة من الذهب، ولذا أصبح الشخصية المرموقة بين الثوار، وهو يضرم نيران الثورة بين القبائل، ويدعوهم إلى الجهاد من أجل هدف واحد فقط، وهو القضاء على الإدارة الملكية في الفرات الأسفل، ولقد انضم إليه عدد آخر من السادة والعلماء، وراحوا يبشرون في الغراف، والشطرة، والخضر، بالجهاد الذي أعلن في كربلاء في السادس من شهر آب فكان تأثير هذا النشاط في القبائل مضاعفاً إذا ربطناه بالانتكاسات التي توالى على البريطانيين»^(١).

وكانت «السماوة» لا تزال في قبضة الثوار، يوم استردت القوات البريطانية المبادأة، وسأقت قواتها على «طويريج» و «السدة» و «المسيب» و «الكوفة» ويوم بسطت سلطانها على «كربلاء» و «النجف» وسائر أجزاء «لواء الشامية» وقد جرّدت الحكومة البريطانية قواتها الخاصة لاسترداد «السماوة» فتحرّكت عليها في اليوم الثاني عشر من شهر تشرين الأول، أي في اليوم الذي تحرك الآلايان الـ (٥٣) والـ (٥٥) على «طويريج» وعلى «الكوفة» ويقول البلاغ البريطاني الصادر في ١٥ من هذا الشهر:

«في ليلة الـ ١٣ من الشهر الحالي حطت جنودنا ترحالها في موقع على

بعد ميلين من محطة السماوة لقضاء الليل هناك، وفي الـ ١٣ لاقت كتابتنا مقاومة شديدة في بساتين النخل، على ضفة النهر اليمنى، لكن الكوركا مرّوا عنوة في هذه البساتين في الساعة الـ ٣ والنصف بعد ظهر ذلك اليوم يعضدهم الكويلي حتى بلغوا شمالي السكة الحديدية، وأجلوا الثوار عن مواقعهم، وفي مساء ذلك اليوم أطلقت مدافعنا قنابلها على عدة مئات من الثوار كانوا يخلون السماوة وفتكت بهم فتركوا وراءهم في البساتين قتلى كثيرين، أما خسائرنا فكانت جميعها نحو الخمسين، وفي صباح يوم الـ ١٤ استولت جنودنا على السماوة بدون أن تلقى مقاومة»^(١).

و «قامت كتيبة السماوة بأعمال تأديبية على الضفة اليسرى، وشوهد الثائرون ناشطين للعمل في جبهة إمام عبد الله، فأغارت الطيارات على الجموع المحتشدة، وعلى القرى، وحاول الثوار قطع الأسلاك التلغرافية بين تل اللحم وتل الجبارة فذهبت مساعيهم سدى»^(٢).

أما البلاغ البريطاني الصادر في ٢٨ تشرين الأول فيقول:

«قامت كتيبة الجنود، بأعمال تأديبية في شمالي السماوة، وفي شماليها الشرقي، وضيق على الكتيبة، أثناء انسحابها، ألف وستمئة من الثائرين من الشمال ومن الشرق، واجتاز النهر ٤٠٠ منهم عند إمام عبد الله، وتقدموا محاذين للسكة الحديدية، فكانوا هدفاً لنيران المدافع التي كانت تحمي الجنود في انسحابها، أما خسائرنا فإنها طفيفة»^(٣).

١- جريدة العراق العدد (١١٧) التاريخ ١٨ تشرين الأول ١٩٢٠.

٢- البلاغ البريطاني المؤرخ ٢٠ تشرين الأول في العدد (١٢١) من جريدة العراق.

٣- جريدة العراق العدد (١٢٩) التاريخ ١ تشرين الثاني ١٩٢٠.

والواقع أن «قبائل بني احجيم» التابعة لقضاء السماوة، أبت أن تلقي السلاح «وهي صاغرة» وقد نذبت السلطات البريطانية السيد محمد السيد محمود «من وجوه السماوة» لمفاوضة رؤسائها في أمر إنهاء القتال صلحاً، فقبل الرؤساء هذا العرض، وعينوا وفداً برئاسة الشيخ غيث الحرجان للمفاوضة، والظاهر أن السلطة ندمت على ما عرضته، أو أنها أرادت إذلال القبائل حرباً لحملها على قبول الشروط التي تراها - هي - ملائمة لوقف القتال، فاشتبكت معهم من جديد في معركة حامية كلفت الطرفين خسائر فادحة في الأموال والأنفس، ووصفها الجيش البريطاني بالبلاغ الحربي التالي:

«حدث قتال عنيف في اليوم الـ ١٢ من هذا الشهر في منطقة الإمام عبد الله، وقد هجم بالحراب عند الظهر مقدار ٢٠٠ رجل من الثوار على جنود السيك، فكرّ عليهم السيك، لكنهم لم يتلقوا الكرة، وعند الفجر وقع هجوم على مواقع خارجية في يمنتنا فتلقته جنودنا بغللة من نيران رشاشاتنا وبنادقنا، وتقدر خسائر الثوار بنحو خمسين قتيلاً، وبكثير من الجرحى، أما مجموع خسائرنا فإنها تتراوح بين أربعين وخمسين»^(١).

وعلى أثر ذلك استؤنفت المفاوضات فتوصل الطرفان إلى توقيع الاتفاق التالي في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٠:

أولاً: أن تكون للعراق حكومة عربية مستقلة.

ثانياً: أن لا يطالب عرب قبائل بني احجيم بكل شيء خسرتة الحكومة أثناء الثورة، عدا ما تراه أعين رجال الحكومة باقياً في أيديهم.

ثالثاً: أن لا يؤدي عرب القبائل المذكورة شيئاً من الضرائب الأميرية لسنة ١٩٢٠ لأنهم لا يستطيعون أن يسلموا هذه الضرائب، بسبب ما لحقهم من الأضرار الفادحة، من جراء القيام بالثورة.

رابعاً: أن يأخذوا على عهدتهم محافظة السكة الحديدية التي تمر بهم على طول منطقتهم.

خامساً: أن يتعهدوا بتوطيد الأمن، وحماية السلم، في جميع أراضيهم.

سادساً: أن يسلموا إلى الحكومة ٢٤٠٠ بندقية^(١).

وبديهي أن الشرط الأول كان شرط الثوار بأسرهم، بل كان شرط العراقيين قاطبة، ولهذا رأينا في ختام الثورة أن الوزارات المتعاقبة تؤيده وتسعى لتنفيذه بكل معنى الكلمة. أما بقية الشروط الخمسة فقد نفذت حرفياً، فأدت القبيلة عدد البنادق المفروض عليها مع الخراطيش، وأخذت على عاتقها حماية السكك الحديدية المارة بها، وتوطيد دعائم الأمن في منطقتها ولم تسلم ضريبة ما عن سنة الثورة لعدم وجود نتاج تدفع عنه الضريبة، كما أن الحكومة لم تجد في حوزة هذه القبيلة ما يستحق المصادرة.

وعلى أثر توقيع الطرفين على هذه الشروط، صدر البلاغ التالي:

«وقع في السماوة في ٢٠ تشرين الثاني ممثلو القبائل وفخوذها على شروط التسليم، ومن جملتها إعادة ٢٤٠٠ بندقية، ويخمن هذا العدد مجموع ما في يد هذه القبائل من البنادق»^(٢).

١ - كتاب «تاريخ القضية العراقية» لمحمد مهدي البصير ص ٣٢٠.

٢ - جريدة العراق العدد (١٤٩) التاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٠.

الحكومة البريطانية تغير سياستها:

رأت الحكومة البريطانية، أن سياسة القمع والشدة، التي سار عليها السير اي. تي. ولسن «نائب الحاكم الملكي في العراق» لا يمكن أن تؤدي إلى نتيجة حاسمة في قطر كالعراق، برهنت الأيام على أن أبناءه لن يرضخوا لأي استعباد أو استرقاق، فقررت ابدال الحاكم المشار إليه بالسر برسي كوكس، الذي رافق الحملة البريطانية في فتحها للعراق سنة ١٩١٤ م بصفة كونه «مشارواً سياسياً للحملة» فصدر هذا البيان:

«سيمثل السر برسي كوكس الحكومة البريطانية في العراق، بصفة مندوب سام وستقع عليه مسؤولية إدارة الحكومة الملكية في البلاد، إلى أن يتمكن من تنفيذ سياسة حكومة جلالة الملك، لتأسيس حكومة عربية في العراق، وستكون مهمته هذه الأولى التي يقوم بها عند سنوح الفرصة، وينتظر ورود السر برسي كوكس في البصرة في أول الشهر المقبل (تشرين الأول)» اهـ^(١).

وقد وصل المندوب الجديد ثغر العراق بعد ظهر اليوم الأول من تشرين الأول سنة ١٩٢٠ وواصل سفره إلى بغداد فبلغها في اليوم الحادي عشر من هذا الشهر، فأصدر البيان التالي في الـ ٢٦ منه:

منشور عام إلى جميع طوائف العراق وعشائرها

«إن فخامة نائب الملك، السر برسي كوكس يعلن لجميع أفراد العشائر، وطوائف العراق، بأن حكومة بريطانيا العظمى انتدبته ليعود إلى العراق، لتنفيذ مقاصد الحكومة الثابتة بمساعدة رؤساء الأمة، ولتشكيل حكومة وطنية في العراق بنظارة حكومة بريطانيا، ولقد يصعب جداً على فخامته تنفيذ منويات الحكومة البريطانية، ما دامت بعض أقسام العشائر، والطوائف في العراق تعادي الحكومة، ويظن أن الأحوال الحاضرة نتجت عن الشكوك الواهية التي تخامر أفكار بعض طبقات الأمة، في نوايا الحكومة البريطانية، ويعتقد فخامته بتوصله لإزالة كل شك، أو ريب، خامرت أفكار الذين قابلوه حتى الآن، ولا يعلم فخامته غرض العشائر الذين يشغلون أنفسهم بالحرب. فإذا كان هناك سوء فهمية يمكن إزالتها فيسر فخامته أن يبلغ العشائر ذلك بواسطة أقرب حاكم سياسي إليهم»^(١).

وهناك فرق كبير بين طلب السر برسي كوكس، في بيانه هذا، إلى رؤساء القبائل أن يبلغوا مرامهم إلى أقرب حاكم سياسي إليهم، وبين طلب السراي تي ولسن إلى شيخ الشريعة في كتابه المؤرخ ٢٠ آب ١٩٢٠ أن يعين «معتمداً معتبراً أو معتمدين لكي يلاقوا الكولونيل هاول في محل مناسب» فلم يوافق الشيخ على إجابة طلبه.

حكومة الثورة

لم يقيم العراقيون بثورتهم الكبرى متمردين على النظام، أو خارجين على القانون، كما توهم الانكليز في بادئ الأمر، ولم تكن نهضتهم المسلحة ثورة هوجاء لا تستند إلى عقل، ولا يسيرها منطق، فقد ثاروا في وجه الظلم والاستبداد، ثاروا على الجور والاستعباد، على سياسة الكيد، والدس والتعسف، فكانت شؤون ثورتهم منتظمة انتظام شؤون الحروب الدولية، وكانت أمورهم العامة مرتبة، ترتيب أمور الحكومات الراقية، فقد جبيت الضرائب في أيامها، وانتظمت المواصلات بين أرجائها، وساد الأمن كافة الطرق المؤدية إلى جبهاتها، وتألفت حكومات محلية في البلاد التي استولى الثوار عليها، وقامت هيئات علمية تشرف على شؤونها، وتموّن القائمين بها، وتجيبي ما يقتضي لها من الرسوم، وتوصل الأخبار اللازمة إلى من يهمهم الأمر، أنى كانوا، وحيثما أرادوا.

فقد أنشئ في مدينة النجف «عاصمة الثورة» مجلس بلدي قوامه ثمانية أشخاص، لكل محلة من محلات المدينة الأربع شخصان، فكان هؤلاء الثمانية:

محلة المشرق:

١ - عبد الرزاق شمس.

٢ - عباس شمس.

محلة البراك:

٣- أحمد ناجي.

٤- محمد جواد أبو عجينة.

محلة العمارة:

٥- كردي أبو كلل.

٦- علوان الخرسان.

محلة الحويش:

٧- سعيد كمال الدين.

٨- حسين الظاهر.

وكانت وظائف هذا المجلس جمع الضرائب، وجباية الرسوم المحلية، والإشراف على الأمور الصحية، والقضايا البلدية، ولهذا أنشأوا حرساً خاصاً للأمن، ومراقبين صحيين للنظافة، وموظفين ماليين للجباية.

وقامت إلى جانب «المجلس البلدي» هيئتان محليتان:

الأولى: هيئة أعضاء مجلس الإدارة: وكانت مكونة من:

١- الشيخ جواد صاحب الجواهر^(١) رئيساً.

٢- الحاج عبد المحسن شلاش ناظراً للمالية.

٣- السيد مهدي آل السيد سلمان «أحد رؤساء النجف» رئيساً للقوة

الاجرائية.

١- لعل الصواب: الشيخ جواد آل صاحب الجواهر.

الثانية: هيئة القوة التنفيذية: وكانت مكوّنة من:

١- كردي آل عطية أبو كلل.

٢- الحاج حسين آل ظاهر.

٣- السيد علي جريو.

٤- السيد مهدي السيد سلمان.

٥- الحاج عبد الله الشمرتي.

٦- غيدان عدوه.

٧- الحاج حسون شربة.

٨- الحاج محمد الشرباوي.

وإلى جانب هاتين الهيئتين، قامت «الهيئة العلمية الدينية العليا» فكانت تشرف على شؤون الثورة العامة، وتدير أمورها، وتصدر التعليمات المقتضية لهيئتي «المجلس البلدي» و «القوة التنفيذية» وتقضي في المشكلات التي تحصل آتياً أي أنها كانت تجتمع أثر كل حادثة أو مشكلة لتجد لها الحلول والمنافذ وكان الاجتماع تحت رئاسة شيخ الشريعة أما أعضاء هذه الهيئة العلمية العليا فكانوا:

١- الشيخ فتح الله شيخ الشريعة.

٢- الشيخ عبد الكريم الجزائري.

٣- الشيخ جواد الجواهري.

٤- الشيخ مهدي الملا كاظم.

٥ - موسى تقي زابير تهام.

٦ - الشيخ إسحق حبيب الله.

٧ - الشيخ مشكور الحولاي.

٨ - الشيخ علي الحلبي.

٩ - الشيخ عبد الرضا الشيخ راضي.

١٠ - الشيخ أحمد الملا كاظم.

١١ - عبد المحسن شلاش.

١٢ - السيد محمد علي بحر العلوم.

١٣ - السيد محمد رضا صافي.

١٤ - السيد علي السيد حسين.

١٥ - الشيخ علي المانع.

هكذا كان تكون الحكومة المحلية وتفرعاتها في مدينة النجف، أما في «كربلاء» موطن الإمام الحائري، فقد اجتمع الوجوه، والسراة، والأشراف فيها في دار البلدية، واستدعوا السيد محمد بهادر خان، ممثل الحكومة البريطانية فيها، وكلفوه بتسليم الممتلكات الحكومية في كربلاء إلى لجنة أهلية تكون لهذا الغرض، بعد أن انسحبت الحاميات البريطانية من «الشامية» و «أبو صخير» و «النجف» واعتصمت في بعض «خانات» جسر الكوفة، فطلب «بهادر خان» إمهاله لمدة يومين فقط، وكان في قرارة نفسه أن يستنجد بالسيد محمد الأمين، مدير شرطة كربلاء فيتحصن وإياه، ومن معهما من أفراد الشرطة المحلية - وجلهم من أهل كربلاء - في سراي الحكومة حتى تنجده الحكومة المحتلة

بقوات من بغداد، وقد أجيّب طلب الإمهال فذهب إلى مدير الشرطة واتفقا على التحصّن في السراي، وشرعا فعلاً في ادخار الأرزاق، وإملاء أكياس الرمل، وحفر بئر في السراي لتأمين الماء، ولما وقف السيد محمد أمين في وسط الأفراد يشحذ همهم، ويحثهم على المقاومة، ويمنيهم بالوعود المعسولة، جوبه بهذه الهوسه:

«منطيعك، منطيعك، يا عبد السوجر، منطيعك».

فرددها الأفراد، وفروا إلى آلهم وذوهم، فاضطرب السيد محمد خان بهادر والتجأ، ومعه مدير الشرطة، وعريف بريطاني، إلى دور أحد الوجهاء في المدينة وتولّى الشيخ فخري كمونة نقلهم إلى الحامية البريطانية المراقبة على الضفة الأخرى من «المسيّب» ثم استولّى الزعماء على ما في السراي من أموال، وأعتدة، ونقود.

وتألف على الأثر مجلسان: سمي أحدهما «المجلس الحربي الأعلى» وكان أعضاؤه:

١- السيد أحمد الخراساني.

٢- السيد هبة الدين الحسيني.

٣- الشيخ عبد الحسين الحائري.

٤- السيد أبو القاسم الكاشاني.

فكانت وظائف هذا المجلس استشارية للمجلس الملي، ورئاسة عليه، فيما يعود إلى القوات الوطنية المحاربة، وكان يعقد برئاسة أكبر الأعضاء سنّاً، فيودع الأمور القضائية إلى علماء كربلاء لحسمها، ومنازعات القبائل إلى شيوخ

التوار في «صدر الحسينية» للبت فيها.

ودعي المجلس الثاني «المجلس الملي» فكان أعضاؤه من سادات كربلاء، ومن رؤساء القبائل فيها، أما الأعضاء السادة فكانوا:

- ١- السيد عبد الوهاب.
 - ٢- السيد أحمد ضياء.
 - ٣- السيد عبد الحسين الدهده.
 - ٤- السيد حسين نصر الله.
 - ٥- السيد إبراهيم الحسيني.
 - ٦- السيد محمد حسن روضة.
 - ٧- السيد أحمد الوهاب.
 - ٨- السيد محمد علي ثابت.
- وأما الأعضاء من الرؤساء فكانوا:
- ٩- عن آل عواد: عبد النبي آل عواد.
 - ١٠- عن الوزون والسلالة: كمر آل نايف.
 - ١١- عن النصاروة: هادي الحسون.
 - ١٢- عن الحميرات: عبد علي الحميري.
 - ١٣- عن بني سعيد: علوان جار الله.
 - ١٤- عن الطهامزة: عبد العزيز آل هر.

١٥ - عن آل المعلّة: محمد الشهيّب.

١٦ - عن المناكيش: علي الحمد المنكوشي.

وكان الشيخ الحاج محمد حسن أبو المحاسن، الشاعر الموهوب، يمثل السادة العلماء في هذا المجلس كما كان السيد خليل عزمي سكرتير المجلس. أما وظائف «المجلس الملي» فكانت على الأكثر إدارية لشؤون كربلاء وما حولها، وتنفيذية لأوامر المجلس الأعلى، وكانت الجلسات تعقد برئاسة أكبر الحاضرين سنّاً، وكان الأمر المطاع على المجلسين معاً: العلامة الشيخ محمد تقي الحائري.

وقد تألف في «الوتد» «مجلس حربي أعلى» آخر أنيطت به «القيادة العليا للثورة» وكان أعضاؤه من كبار رجال الثورة وزعمائها، فأناط هذا المجلس «قيادة الثورة» إلى الشيخ محمد العبطان «رئيس الخزاعل» وعين السيد محسن أبو طيبيخ «متصرفاً للواء كربلاء» وجرت حفلة تنصيب السيد أبو طيبيخ في دار البلدية بكرلاء يوم الخميس ٢٣ المحرم ١٣٣٩ (٦ تشرين الأول ١٩٢٠)^(١) حيث رفع «العلم العربي» فوق تلك البناية، وأنشد «السيد جميل رمزي القبطان» مقطوعة للسيد خليل عزمي من أبياتها:

بشراك يا كربلاء قومي انظري العلما

على ربوعك خفاقاً ومبتسما

وشاهدي كيف أمسى الشعب ملتهاً

من الحماس ويرمي أن يريق دما

ظلم وجور أبت أرواحنا شمعاً

أن تستكين لمن لم يرعها الذمما

فقوبل رفع العلم بهوسات شعبية هزت المحتفلين برفعه، وألهبت نار الحماسة في قلوبهم، وكان بينها هذه الهوسة «رف لا ترتاعش يلهيبه». وتألف في «الديوانية» مجلس محلي سمي «المجلس الإداري» البلدي من السادة:

١- جواد مدير الطابو.

٢- ناجي الصالح.

٣- سلمان الجبار.

٤- محمد الحاج محمد.

٥- محمد العبد الله.

٦- عباس العبود.

٧- صالح الجبار.

٨- محمد الحاج حمزة.

وقسمت «السماوة» إلى قسمين: شرقي وغربي، فكان السيد طفار يحكم القسم الأول، والشيخ رباط السلطان يحكم القسم الثاني، وكان نهر الفرات يفصل بين القسمين.

أما بقية المدن والقصبات، التي احتلها الثوار، أو أخلاها البريطانيون من تلقاء أنفسهم فكانت تدار شؤونها من قبل القبائل المجاورة، أو بواسطة مجالس

محلية على غرار المجالس التي تكونت في «الديوانية» و «السماوة» و «مندلي» فكان الرؤساء يفصلون في المنازعات طبق أحكام الشريعة.

وقد أقرت «الحكومة البريطانية» الإجراءات التي اتخذت من قبل الهيئات والمجالس المذكورة، بعد أن كتبت لها العودة، واعتبرت الرسوم المجبأة من زعماء الثورة كما لو كانت قد جبيت من قبل الحكومة نفسها أو سلمت إلى «بيت المال» من قبل المكلفين، وفي هذا دلالة على انتظام أمور الثورة، وشهادة حسنة لها «والفضل ما شهدت به الأعداء».

صحافة الثورة

كانت «الثورة العراقية الكبرى» منتظمة انتظام الحروب الدولية. وكما أن الثوار أنشأوا حكومات محلية تشرف على أمورهم وتموّن جبهاتهم، وتجيبي الرسوم من الأهلين، وتقيم قسطاس العدل بينهم، وتناهض الباطل في ربوعهم، فقد أنشأوا صحافة تنشر «أخبار الثورة» وتذيع ما يقع في جبهاتها من قتال، وما يغنمه الثوار من عتاد وسلاح، وما يقبضون عليه من الأسرى، فأصدر الأستاذ الشيخ محمد باقر الشيبيني «جريدة الفرات» في غرة المحرم عام ١٣٣٩ «١٥ أيلول ١٩٢٠» في «مدينة النجف» فكانت تلقي على النار وقوداً.

وأصدر الأستاذ «السيد محمد عبد الحسين» جريدة «الاستقلال» في النجف أيضاً يوم ١٨ المحرم ١٣٣٩ وأول تشرين الأول ١٩٢٠ فكانت تذيع أخبار الجبهات وتنشر كل ما يتعلق بهذه الحركة المباركة^(١) وقد صدر من جريدة «الفرات» خمسة أعداد فقط ومن جريدة «الاستقلال» ثمانية أعداد، لأن أيام الثورة كانت قد تصرمت، وقارب نجمها الأفول.

على أن الأستاذ الشيبيني «محمد الباقر» لم يقتصر في جهوده الصحفية

١ - لم تكن الدعاية للثورة في بدء الأمر منتظمة، وكانت الأخبار المشوشة التي يذيعها دعاة السوء مدعاة إلى زعزعة الشعور فرأى جماعة من النجف أن يصدر الأستاذ السيد محمد عبد الحسين جريدة تتولى نشر أبناء القتال وسائر ما يجري في البلاد فكانت «جريدة الاستقلال» النجفية، الصحيفة التي حققت هذه الرغبة.

التي أداها للثورة على إصدار جريدته حسب فقد كان يصدر مناشير يومية «تقريباً» يذيع فيها أخبار القتال في شتى جبهاته، وينشر كتب الزعماء التي كانت ترد على العلماء عن سير الحركة، ويديج المقالات الوطنية والنصائح المفيدة، وهذا نموذج من هذه المناشير وقد صدر في يوم ١٤ ذي القعدة من عام ١٣٣٨ هـ:

إن الوطن الذي ألزم كل فرد منكم بالدفاع عنه، يلزمكم أيضاً بأن تراعوا الشروط الآتية:

أولاً: يجب على كل رئيس قبيلة أن يفهم كافة أفرادها بأن المقصود من هذه النهضة إنما هو طلب الاستقلال التام.

ثانياً: أن يهتف للاستقلال كل من في ميادين القتال.

ثالثاً: يجب تأمين الطرق، وحفظ المواصلات بينكم وبين مناطق الثورة في البلاد.

رابعاً: يلزم التمسك بالنظام، وتدير الحركات، ومنع الاعتداء، فلا نهب ولا سلب، ولا ضغائن قديمة ولا أحقاد.

خامساً: من الواجب بذل الهمة لحفظ الرصاص، فلا يجوز إطلاقه في الهواء بدون فائدة.

سادساً: يجب الاعتناء بالأسرى، ضباطاً أو جنوداً، انكليزاً أو هنوداً.

سابعاً: يجب إبقاء أدوات التلغراف، والتلفون، وحفظ الأعمدة، فإن في حفظها منافع عظيمة للأمة. نعم يجب قطع الأسلاك البرقية إلى حد تنقطع معه مخابرات الحكومة المحتلة.

ثامناً: يجب الاهتمام بقلع السكك الحديدية، ولا سيما نسف الجسور، والقناطر، التي يمرّ منها القطار.

تاسعاً: يجب الاحتفاظ بما يقع تحت أيديكم من عربات النقل، والسيارات، والمراكب.

عاشرًا: يجب حفظ المدافع، والرشاشات، ولا يجوز تخريب آلاتها أو تفريقها مطلقاً، لأنها من أكبر وسائل الفوز، وأعظم وسائل النصر.

حادي عشر: يلزم حفظ الذخيرة المغتنة: كالرصاصة، والقذائف، والقنابل وسائر أنواع البارود.

ثاني عشر: إذا أسقطتم مدينة أو قرية فلا تتركوها منحلة، بل الواجب ترتيب حكومتها المؤقتة.

ثالث عشر: لا تهدموا محلات الحكومة وأبنيتها إلا إذا كانت معقلاً، ولا تتلفوا أثاثها لاحتياجكم إليها في المستقبل.

رابع عشر: حافظوا على المستشفيات وكافة أدواتها وأجزائها.

خامس عشر: ارفقوا بجرحى خصومكم الساقطين في الحرب، فلا شيء يستحق الرفق والعطف مثل الجريح، الذي يعاني من ألم جراحه ما يعانيه القلب، ويكي العيون. اهـ.

وفي الوقت الذي كانت هذه المناشير تصل مع أعداد جريدتي «الفرات» و«الاستقلال» إلى مناطق الثورة، فتناولها الأيدي، وتفاعل فعلها في النفوس، كانت الصحف المأجورة التي تصدرها الحكومة المحتلة في بغداد، والبصرة، والموصل، وكركوك، تحمل على الثوار حملات منكرة، وتسيء إلى هذه الحركة

المباركة بما استطاعت من الكيد والدس.

على أن الأحزاب السياسية العاملة في بغداد لتأييد «الثورة العراقية الكبرى» ودعمها، لم تنسَ واجبها الصحفي إزاء مطالب «الثوار» فأنشأ فرع حزب العهد «جريدة الاستقلال» البغدادية بتاريخ ١٤ المحرم ١٣٣٩ و ٢٨ أيلول ١٩٢٠ وكان يصدرها الوطني المعروف السيد عبد الغفور البدري، ويتولى تحريرها الأستاذ السيد قاسم العلوي ويؤسفنا أننا لم نعثر على صورة للسيد البدري لنثبتها هنا.

أما «جمعية حرس الاستقلال» فكانت تعتمد على المناشير الخطية في جهادها الصحفي وكان الحرسيون يتفنون في كيفية كتابة هذه المناشير وفي لصقها على الجدران في غسق الليل.

أسرى الثورة

ذكرنا في بحثنا عن «جبهة الرستمية» أن الجنرال هالدين ذكر في كتابه «الاضطرابات في العراق عام ١٩٢٠» أن «رتل مانجستر» خسر في «وقعة الرستمية» في يوم ٢٤ تموز ١٩٢٠ عشرين قتيلاً، وستين جريحاً، و ٣١٨ مفقوداً، وقلنا إن الثوار أسروا من هذا العدد المفقود ١٦٠ جندياً بينهم ٧٩ انكليزياً، و ٨١ هندياً.

وقد استاق الثوار هؤلاء الأسرى إلى «الكوفة» لإبقائهم فيها، فجاءت كتب عديدة من كبار الانكليز في بغداد، إلى علماء النجف وأشرافها، يسترحمون فيها معاملة الأسرى بما تقتضيه أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، وبما أوصى به الرسول الأعظم ﷺ، غير أن قادة الثورة لم يستصوبوا بقاء هؤلاء الأسرى في الكوفة، في موقع يقرب من الحامية الانكليزية المحصورة فيها، فأرسلوهم إلى الجعارة «ناحية الحيرة» وكانت تلوح على ملامحهم أمارات الهلع والاضطراب، ممزوجة بالاستسلام التام. والظاهر أنهم كانوا لا يرجون السلامة ما داموا في قبضة الثوار، نظراً للدعاية المضللة التي تشربوا بها ضد الثوار، بما كان ينسب إليهم من الوحشية، والقسوة، في حين أن أوامر الشريعة السمحة، كانت تصدر في كل يوم تقريباً، بلزوم معاملة هؤلاء بالحسنى، وبالإشفاق عليهم، والإحسان إليهم. وقد ظهر بعدئذٍ بطلان هذه الدعاية بما شاهدوه من العطف والرحمة من كل من قابلهم من الجماهير

المتفرجة عليهم كما أقر ذلك البلاغ الرسمي الذي أصدرته الحكومة الانكليزية في بغداد، على أثر تسليم هؤلاء الأسرى إلى الحامية المحصورة في الكوفة، بعد فك الحصار عنها، فجاءت هذه الشهادة أحسن دليل على بطلان تلك التخرّصات التي كان يقوم بها أعداء الثورة «والفضل ما شهدت به الأعداء».

بات الأسرى ليلتهم في دار «السيد هادي زوين» في «الجعارة» فلما كان اليوم التالي نقلوا إلى مركز الناحية وبقوا فيه يومهم الأول، ولما وجد أن هذا المركز لا يكفي لإيوائهم فقد أعد لهم «خان السيد هادي زوين» وأحضرت إليهم أواني الطبخ، والماء، ومقادير كبيرة من الرز، والسمن، واللحم وسائر ما يقتضي لراحتهم، ومعيشتهم، ثم جلبت لهم الألبسة كافية كانت في مراكز الحكومة، التي احتلها النجفيون، وأخرجوا إلى النهر بين سماطين من القوة المسلحة، فاستحموا فيه ووزعوا بينهم الألبسة المذكورة، فهدأ روعهم، وعادوا إلى مقرهم فرحين، مستبشرين، وكانوا لا يتأخرون عن إظهار امتنانهم وشكرهم للشوار المعتنين بهم، وبراحتهم.

ورأت «الهيئة العلمية» في النجف الأشرف أن تبالغ في إكرام الأسرى، وتضاعف العناية بهم، طبقاً لأوامر الدين الإسلامي الحنيف، فطلب المغفور له آية الله شيخ الشريعة إلى الحاج عبد المحسن شلاش أن يقوم بهذه المهمة، ولما كانت المصلحة تتطلب وجود الحاج عبد المحسن في النجف، كانت قضية الأسرى، والمحافظة عليهم وتنظيم شؤونهم، من القضايا التي تستحق البحث والتفكير، فأوكل المشار إليه شؤونهم إلى السيد عبد الوهاب الصافي، الذي صادف وجوده هناك، وبذلك تأمنت الراحة التامة، وتحققت رغائب «الهيئة العلمية».

على أن عدد الأسرى لم يقتصر على الذين قبض عليهم في «واقعة الرستمية» فقد بدأ يأخذ بالازدياد بما جاء به الثوار من الجبهات الأخرى، لهذا تقرر نقلهم إلى النجف واعتقالهم في الدار المعروفة حتى الآن بالـ «شيلان» بعد أن توفرت لهم أسباب الراحة والمعيشة^(١).

وقد زرنا الأسرى غير مرة - وكثراً إذ ذاك في النجف - وكلمناهم بلغتهم، فأكدوا لنا أنهم كانوا يائسين من الحياة، نظراً لما امتلأت به أدمغتهم من الإشاعات الكاذبة، والأقوال التي ظهر أنه لا ظل لها من الحقيقة، وقد قال ضباطهم «نحن الآن نرتع في بحبوحة من الهناء والراحة والسعة، وأن الأكل الذي يقدم إلينا في كل يوم، أفضل بكثير من ذلك الذي كانت تقدمه إلينا الأمم الأوربية، يوم كنا أسرى الحرب العامة لديها» اهـ.

وكان في «مدينة النجف» طبيب هندي مستخدم في مستوصف الحكومة، فلما جلت الهيئة الحكومية عن هذه المدينة المقدسة، وشبت نار الثورة في «الفرات الأوسط» احتفظ زعماء الثورة بهذا الطبيب وكلفوه بإدارة المستشفى الحكومي كالعادة. ولما جيء بالأسرى إلى النجف، عهدوا إلى هذا الطبيب أيضاً بزيارتهم، ومداواة مرضاهم، كما كانوا يسمحون للأسرى بالتجوال في خارج المدينة للرياضة «وكانت تخفرهم قوة خاصة بالطبع».

ومما يجمل ذكره في هذه الصفحة الخالدة من صفحات الثورة أن الحاج

١ - وتألفت هيئة للإشراف على شؤونهم والاعتناء بأمورهم وتأمين معيشتهم فعرفت بهيئة شؤون الأسرى وكان أعضاؤها الشيخ عبد الكريم الجزائري، والحاج عبد المحسن شلاش، وهادي جلو، والشيخ عبد الحسين الحلي. وكانت وظيفة ثالث هؤلاء كتابة الأرزاق ووظيفة الرابع «سكرتارية اللجنة».

عبد المحسن شلاش جاء بمن يحسن اللغة الانكليزية إلى «الجعارة» فألقى على الأسرى خطبة مطولة بالانكليزية، شرح فيها الأسباب التي أدت إلى اضطراب العراقيين، وامتشاقهم الحسام في وجه السلطة المحتلة، التي نكثت بعهودها للعرب، ولم تف بوعودها، ونزّه الثوار مما يلصقه بهم رعايد الاستعمار وصناعه، وقد بالغ الفقيده في تظمين أفكارهم، فلما انتهت من خطابه، هتف الأسرى بحياة العراق، وحياة شعبه، وثورته هتافاً عالياً.

وقد جرى تسليم الأسرى المذكورين إلى حامية الكوفة، بعد فك الحصار عنها مباشرة، وفيما يلي نص البلاغ الصادر بحقهم من قبل حكومتهم الانكليزية: «جيء أمس من النجف بـ ٧٩ أسير حرب بريطاني و ٨٨ أسير حرب هندي وأنزلوا في معسكر الآلاي ٥٥ في الكوفة، والظاهر أن صحتهم جيدة وقد عوملوا معاملة حسنة، وفي الأخص معاملة النجفيين لهم»^(١).

والغريب في هذا البلاغ الرسمي أن الحكومة البريطانية بينما تعترف بتسلمها (١٦٧) أسيراً من النجفيين، نرى الجنرال هالدين يدعي في كتابه أن مجموع عدد الأسرى بلغ (١٦٤)^(٢) وإذا كان «الجنرال» قد أوهم الناس بهذا الفرق الصغير من عدد الأسرى، فما قول القارئ الكريم في عدد القتلى والجرحى والمفقودين وهم - كما يقول الثوار - أضعاف العدد الذي أثبتته الجنرال في كتابه؟

١ - جريدة العراق العدد (١٢١) التاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٢٠.

٢ - The insurrection in Mesopotamia P. 352.

ضحايا الثورة

لم يكن لدى العراقيين حين ثاروا في وجه الانكليز غير الأسلحة البدائية التفاهة المفعول كالفالة، والمكوار، والخنجر، والسيف، والقليل من البنادق القديمة المنوعة، وغير العدد الضئيل من الرشاشات والمدافع المعطلة التي غنموها من أعدائهم الانكليز بعد قيام الثورة بشهر أو أكثر، على حين أن الجيوش البريطانية كانت مجهزة بأحدث الأسلحة من المدافع، والدبابات، والقنابر والطائرات والقطارات، وأدوات الفتك والدمار المختلفة فالتكافؤ بين الجانبين المتحاربين مفقود إن في السلاح والعتاد وإن في الأموال والرجال.

المسؤولان عن ضحايا الثورة سياسياً وعسكرياً:

وقد سقط في جبهات القتال المختلفة عدد من القتلى والجرحى، بالغ فيه الثوار كثيراً، وحرص الانكليز على كتم حقيقته حرصاً عظيماً. ومع أننا لا نستطيع أن ندلي بالأرقام الصحيحة لهذه الخسائر، فقد رأينا أن نركن إلى الإحصاء الذي أثبتته الجنرال هالدين في كتابه فنشره بحذافيره. وهو وإن لم يرض الثوار، ولا يؤيد الواقع، فإنه صادر عن رجل مسؤول يجعل له قيمته، ولا يمنع المؤرخ من الركون إليه، ما دامت المصادر العربية لم تفرد هذا العدد بإحصاء وهذا ما نشره الجنرال في ص ٣٢٥ من كتابه

أولاً: القوات الانكليزية في العراق:

المحاربون من البريطانيين ٩٠٠٠ ومن الهنود ٣٨,٠٠٠ ومن الأتباع ٦٠,٠٠٠
غير المحاربين من الانكليز ٣٠٠٠ ومن الهنود ٢٣,٠٠٠ ومن الأتباع ٠٠٠
المجموع من البريطانيين ١٢,٠٠٠ ومن الهنود ٦١,٠٠٠ ومن الأتباع ٦٠,٠٠٠

ثانياً: جدول الخسائر من ٢ تموز إلى ١٧ تشرين الأول ١٩٢٠^(١):

- ١- القتلى من الضباط الانكليز (١٩) ومن الضباط الهنود (٧) «المجموع ٢٦».
- ٢- الجرحى من الضباط الانكليز (٤٣) ومن الضباط الهنود (٣٩) «المجموع ٨٢».
- ٣- المائتون بجروحهم من الضباط الانكليز (٢) ومن الضباط الهنود (٤) «المجموع ستة».
- ٤- المفقودون من الضباط الانكليز (٥) ومن الضباط الهنود (٤) «المجموع تسعة».
- ٥- القتلى من الرتب السائرة من الانكليز (٢٨) ومن الهنود (٢٤٣) ومن الأتباع (١٥).
- ٦- الجرحى من الرتب السائرة من الانكليز (٥٧) ومن الهنود (١٠٤٠) ومن الأتباع (٤٩).
- ٧- المائتون بجروحهم من الرتب السائرة من الانكليز (٥) ومن الهنود (١٠٠) ومن الأتباع (٢).
- ٨- المفقودون من الرتب السائرة من الانكليز (١٣٩) ومن الهنود (٢٧٥) ومن الأتباع (٢٨).

١- وقعت معارك دامية بين الانكليز والشوار في يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٠ بجوار «الساو» خسر فيها الانكليز (٥٠) قتيلاً بموجب بلاغهم الحربي الصادر في جريدة العراق رقم (١٤٢) وتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٠ م. ووقعت حروب أخرى بين الطرفين في العشرة الثالثة من شهر تشرين الأول ١٩٢٠ كانت خسائر الحكومة فيها غير قليلة، بينما يشمل هذا الإحصاء الخسائر التي وقعت بين ٢ تموز و ١٧ تشرين الأول ١٩٢٠.

- ٩- المأسورون حرباً من الانكليز (٧٩) ومن الهنود (٧٤) ومن الأتباع (١١).
- ١٠- المائتون في الأسر من الانكليز (١) ومن الهنود (٠٠٠) ومن الأتباع (٠٠).

ثالثاً: مجموع الخسائر:

- ١- القتلى (٣١٢).
- ٢- الجرحى (١٢٢٨).
- ٣- المائتون بجروحهم (١١٣).
- ٤- المفقودون في الحرب (٤٥١).
- ٥- المائتون في الأسر (١).
- ٦- المأسورون في الحرب (١٦٤).
- ٧- المجموع العام (٢٢٦٩).

يدخل في هذه الأرقام الأفراد والضباط والعمال، من الانكليز، والهنود والأتباع، من مختلف الدرجات، ولا نشك في أن المفقودين في الحرب، هم الذين ضاعت أشلاؤهم، ولم يذكر الجنرال هوياتهم. فإذا أضفنا عددهم إلى عدد القتلى المذكورين أصبح مجموعهم (٧٦٣) قتيلاً، وإذا أضفنا إلى ذلك عدد الذين ماتوا من جراء جروحهم وفي الأسر أصبح المجموع (٨٧٧) قتيلاً و (١٢٢٨) جريحاً و (١٦٤) أسيراً، وبذلك يصبح المجموع (٢٢٦٩) بين قتيلاً، وجريح، وأسير.

رابعاً: خسائر الثوار:

قلنا فويق هذا أن المصادر العربية لم تفرد الثورة حتى الآن بأي إحصاء «لضحايا الثورة» لأن جيش الثورة لم يكن جيشاً نظامياً ولم تكن لديه سجلات رسمية تحصي عدد المقاتلين لتعرف عدد ضحاياهم؛ وأضفنا إلى ذلك أن ليس هناك ما يمنع المؤرخ من الالتجاء إلى «المصادر الأجنبية» وقد آثرنا أن ننقل هنا رواية الجنرال هالدن عن خسائر الثوار على الرغم مما فيها من ارتباك ومبالغة وهذا تعريف ما جاء على الصفحة ٣٣١ من كتابه

The Insurrection in Mesopotamia 1920

قال:

«يعسر علينا إعطاء فكرة صحيحة عن خسائر العرب، ولكنها كانت قد قدرت بـ (٨٤٥٠) ما بين قتيل، وجريح. وهذا الإحصاء يستند إلى التقارير التي كانت ترد إلينا من منابع مختلفة سواء كانت عدائية أم غيرها، وكذلك من الإحصاءات المأخوذة عن مدافن المحلات المقدسة في النجف، وكربلاء. فقد أكد لنا أن ٣٥٠٠ جنازة سجلت في النجف، ومن المحتمل أن قسماً كبيراً منها كان من قتلَى الثورة».

«وقد خمن الشيخ عبد الواحد الحاج سكر الذي بقي خصماً لنا حتى آخر لحظة، خسائر العرب بألفي قتيل دفن في النجف. وبما أن هذا الشيخ قد حارب ضدنا، فمن المحتمل أنه بالغ في ذكر وفيات الثوار. وقد دفنت في كربلاء ١٦٧ جنازة من جثث القتلى بدون إجازة رسمية غير أنه لم تقع معارك قرب هذه المدينة كالتي وقعت بقرب النجف، وفي المحلات الأخرى ما عدا أعالي الفرات

وأوسطه، فقد كانت ضحايا العرب فيها تقدر بـ (٥٥٠) فقط» اهـ.

أما مجموع الغرامات التي استلمتها الحكومة المحتلة من الثوار فيقول هالدن في ص ٢٩٨ من كتابه «موضوع البحث» إنها كانت (٦٣,٤٣٥) بندقية صالحة للاستعمال بينها (٢١,١٤٥) بندقية من طراز حديث مع ثلاث ملايين و ١٨٥,٠٠٠ خرطوشة ومبلغ ٨٦٧,٦٥٠ ربية «أي ما يساوي ٥٤,١١٢ پاوناً».

خامساً: في رثاء الضحايا:

كانت البطولة التي أظهرها الثوار في منازلة الجيش البريطاني «في مختلف جبهات القتال» مثار إعجاب الشعراء والكتاب فضلاً عن إعجاب العسكريين والقادة، وقد نظمت في ذلك قصائد مختلفة اخترنا منها قصيدة الفيلسوف المعروف جميل صدقي الزهاوي وهذا نصها:

ماذا بضاحية الرميته	من غطارفة جحاجح
ولمن أقيمت في البيو	ت على كرامتها المناوح
ولأية نذبت من	الليل الحمامات الصواح
قوم إلى دار البوا	ر مشوا فمن غاد ورائح
طلبوا مساواة الحقو	ق فطوّحت بهم الطوائح
فزكت دماء قد أرب	قت فوق هاتيك الأباطح
قتلى الدفاع عليهم	ناحت من الحزن النوائح
فهو المراثي اليوم تن	شد فيهم عوض المدائح

ولقد أصاب القوم ما
 إذ هاجموا يوم الوغى
 من فتية خاضوا عجا
 ومعرضين وجوههم
 ومطوحين بأنفسهم
 ترك العدى فتیانهم
 وكأن طياراتهم
 وإذا أحاطت قوة
 ما كان حقاً كل ما
 أقلوك من عيد به
 إذ باد حيّ كامل
 لهفي على الفر الشبا
 ولقد تفور جروحهم
 أنظر إلى تلك الوجو
 بعد الذين تجندلوا
 أبكى العيون من الفواح
 غلب المدافع بالصفائح
 جتها على الشقر السواح
 بيضاً لنيران لوافح
 خوف المذلة في المطاوح
 صرعى على طول المسارح
 في الجو عقبان جوارح
 يستسلم البطل المشايح
 قضت السوانح والبوارح
 كثرت من العرب الذبائح
 عن عز بيضته يكافح
 ب مجندلين على الصحاصح
 بين الترائب والجوانح
 ه فما تغيرت الملامح
 بالأمس وجه الدهر كالح^(١)

الفصل التاسع:

آراء وأفكار

في العراق اليوم، كما في غيره من أقطار الشرق الأوسط، فوضى قلمية غريبة، ومما حركات كناية لا طائل تحتها، وكثيراً ما لمس القراء آثار التناقض والاضطراب بين سطور الذين كتب لهم نحس الطالع أن يشتركوا في هذه الفوضى، وفي تلك المماحكات.

والذين قدر لهم أن يكتبوا عن «الثورة العراقية» اختلفوا في بيان مقدماتها وعواملها وأسبابها حتى نتائجها، اختلفاً جعل دارس تاريخ هذه النهضة - على حداثة عهدها - غير مطمئن إلى ما وصلت إليه يد البحث، ولا مؤمن بما نشر عنها. فقد وصفها فريق من الكتاب بأنها كانت جزءاً من ثورة «الملك حسين» وادعى آخر بأنها كانت من متممات حوادث «دير الزور» و«تلعفر» وغالى غيرهما فقال إنها كانت ثورة فراتية بحثة.

ولما شاءت الظروف أن نكون من بين الباحثين في هذه الثورة، اضطررنا أن نطالع كل ما كتب عنها في اللغتين العربية والانكليزية تقريباً والتزمنا بمراجعة

جميع الصحف التي صدرت في العراق في أيامها كما استعنا بمجموعة الاستفتاءات التي أجرتها السلطة المحتلة في العراق لتقرير مصيره، وبالبلاغات الحربية التي أصدرها الطرفان المتحاربان، حتى أصبح كتابنا، وقد جمع بين دفتيه مختلف الآراء والأفكار، مما يحسن الوقوف عليه.

وعلى الرغم من ذلك كله استطلعنا آراء لقيف من زعماء الأحزاب التي دعمت الثورة من بغداد، وعلماء الدين الذين غدّوها بكتاباتهم، وفتاواهم، ورؤساء القبائل التي تولت القتال، في الأسئلة الثلاثة التالية:

أولاً: ما هي العوامل التي أدت في نظركم إلى إعلان الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠؟

ثانياً: هل تلقى الثوار مساعدات عسكرية أو مالية من بغداد أو من خارج العراق؟

ثالثاً: هل استفاد العراق من ثورته هذه؟

وفيما يلي:

أولاً: أجوبة أصحاب الفخامة: ناجي السويدي، وناجي شوكت، وعلي جودت الأيوبي.

ثانياً: أجوبة أصحاب المعالي: جلال بابان، وعبد المحسن شلاش، والسيد علوان الياسري.

ثالثاً: أجوبة حجج الإسلام: الشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ محمد جواد صاحب الجواهر^(١)، والسيد هبة الدين الحسيني.

رابعاً: أجوبة الزعماء الكرام: الحاج عبد الواحد الحاج سكر، والسيد محسن أبو طيخ، والشيخ علوان الحاج سعدون.

خامساً: وقد ضمنا إلى ما تقدم رأي الوجيه الحاج عبد الرسول تويج، ورأي الأستاذ سلمان الشيخ داود في معرض الرد على مقال نشرته «بغداد تايمس» في شباط ١٩٢٢.

سادساً: ثم وقفنا على رأيين خطيرين أدلى بهما صاحباهما في عام ١٩٢٠ أولهما لمزاحم الباجه جي، السياسي العراقي المعروف، والآخر للسر ولسن الحاكم الملكي العام في العراق، فرأينا أن نضمهما إلى هذه الأجوبة وإن كانا يفترقان عنها في الأسلوب والهدف.

وسيرى القراء لأصحاب هذه الأجوبة وزنهم الخاص، وجهادهم المعروف راجين أن نكون قد مكناهم - بهذه المحاولة - من الوقوف على مختلف الآراء.

١ - جواب السيد ناجي السويدي

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني حفظه الله.

إن المرض الذي اعتراني بعد أيام العيد، منعني من الإسراع بالإجابة على الأسئلة التي وجهتها إليّ فمعدرة.

فيما يلي تجد بعض ما ورد على الفكر، حول تلك الأسئلة وما أعلم إذا تصلك خلال الأجل المضروب، أو بعد فوات الفرصة فيكون نصيبها الإهمال؟
أولاً: العوامل الدافعة للشورة كثيرة، وتختلف باختلاف مشارب

الأشخاص، والجماعات، وبحسب ثقافتهم، وعقائدهم، ومآربهم. وفي كثير من الأحيان يكون لكل جماعة أو شخص دافع خاص للتحفز، ثم تتجمع هذه الدوافع، فتسوق الجماعات لتوحيد المساعي ضد الخصم المشترك، وتظهر النتيجة بصورة حركة عامة وموحدة.

لذلك على الناقد البصير أن لا يضع طابعاً ما على أي ثورة، نظراً لعامل واحد يتعلق بشخص، أو بجماعة خاصة، ومع ذلك يجوز أن تعتبر بعض الأسباب المهمة التي تسوق القسم الأعظم من الناس إلى الثورة، والقيام بوجه السلطة، كعوامل رئيسية لها. فأنا بإمكانني أن أذكر البعض من العوامل الهامة في «الثورة العراقية» على سبيل المثال:

أ - نزوع الشعب العراقي وميله إلى الحرية، وعدم رضوخه إلى الميل الأجنبي. فتوراته المتوالية على الحكومة العثمانية، وعدم استسلامه إلى حكمها، طيلة مدة بقائها في هذه البلاد، أكبر برهان على ذلك.

ب - الدعاية الواسعة التي قامت بها العناصر العربية، بعد إعلان الدستور العثماني، من أجل الحصول على الحكم الذاتي، والمنازعات الشديدة، والاختلافات العديدة، التي تكونت بين الاتحاديين وبين رجال العرب، مما حدا بأولئك لاضطهاد هؤلاء، جعلت أكثرية سكان العراق شديدي الأمل بتحقيق ما تصبو إليه من نيل الحرية على يد الحلفاء بعد زوال الحكم الذاتي.

ج - بيان القائد مود، ومواد ويلسن الأربعة عشر، وعود الحلفاء المتكررة بتخليص الشعوب المحكومة من حكم المتفقيين، وتبليغات انكلترا وفرنسا بعد عقد الهدنة، وفي ٨ تشرين الأول ١٩١٨ إلى سكان سوريا والعراق، ثم النكول عن تحقيق ذلك كان من أهم الأسباب الدافعة للشعب إلى القيام.

د - سوء تصرف الحكام السياسيين والعسكريين، وتقريبهم للعناصر المنحلة والفاصلة إلى الوظائف، وأخذهم بمشورة هؤلاء للخط من كرامة الناس.

هـ - غطسة الضباط والجنود الانكليز، وتحكمهم في الرفاء بصورة غير قانونية، ولا مألوفة.

و - التضييق الشديد على الناس في تحقيق الأموال الأميرية وجبايتها، واستثناء بعض المتزلفين والمتملقين إليهم من ذلك.

ز - شيوع فكرة إلحاق العراق بحكومة الهند، والإفراط في توظيف الهنود واستخدامهم.

ح - تأسيس الحكومة العربية في سوريا، وحرمان العراق من ذلك.

ط - الاختلاف الديني، والمدني، الموجود بين البريطانيين والعراقيين.

ي - بعض الدعايات التي تبثها الجمعيات، والمؤسسات العراقية، من خارج العراق، وفي داخلها.

فهذه وأمثالها من الأمور، والمسائل الدقيقة والحساسة والماسة بالشعور القومي، والديني والوطني، هي التي حدت بالعلماء، والزعماء، وبعض منوري الأمة، إلى توحيد الصفوف، وجمع الكلمة، للقيام بوجه السلطة المحتلة.

ثانياً: لم أسمع بورود شيء من الأموال، أو الذخائر، من سوريا إلى العراق، سوى ما قد بلغني من إعطاء مبلغ، أظنه لا يتجاوز الأربعمئة جنيه، دفع في أوائل سنة ١٩١٩ أي قبل نشوب الثورة بسنة لكي يصرف على بعض الجمعيات العراقية، التي كانت حينئذ في إبان تأسيسها.

ثالثاً: نعم! قد استفاد سياسياً، ولو قدر له أن ينظم شؤونه الإدارية، والاجتماعية، والمالية، بأيادي أكثر مقدرة، وأعلى ثقافة، وأشد إخلاصاً، وأوسع تجربة، واطلاعاً، لكانت استفادته أتم وأكمل.

وفي الختام تقبّل يا عزيزي المودة والاعتبار من صديقك.

ناجي السويدي

بغداد ٢٠ / ١ / ١٩٣٥

٢ - جواب السيد ناجي شوكة

بغداد ٩ شباط ١٩٥٢

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني

أود، قبل كل شيء، أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن تقديري الفائق للجهود المتواصلة التي لازلتם تبذلونها لخدمة «تاريخ العراق الحديث» ولأسجل إعجابي بنشاطكم المستمر في هذا السبيل.

أما أجوبتي على أسئلتكم الثلاثة فهي:

أولاً: إن أهم العوامل التي أدت - بنظري - إلى إعلان الثورة العراقية في عام ١٩٢٠ هي موضوعية، دينية، قومية:

أ - موضوعية: بالنظر إلى القبائل التي قامت بالثورة.

ب - دينية: بالنسبة إلى المجتهدين من رجال الدين، وبعض رؤساء

القبائل.

ج - قومية: بالنسبة إلى الجمعيات السرية التي غدّت الثورة بآرائها، ووجهتها نحو الأهداف القومية والوطنية للتخلص من ربقة الحكم الأجنبي المباشر.

ولا زلت أعتقد أن «الثورة العراقية» كانت جزءاً متمماً لـ «الثورة العربية الكبرى» ولا استمرار الكفاح القومي في سبيل حرية العرب واستقلالهم. ثانياً: لم أسمع ولا أظن.

ثالثاً: نعم إن كيان العراق الحاضر بني على دعائم الثورة، كما أن العراق مدين بوحده الوطنية واستقلاله السياسي لهذه الثورة.

وأود، بهذه المناسبة، أن أقول إنه كان ينبغي أن تعقب «ثورة العراق السياسية» ضد الحكم الأجنبي، ثورة اجتماعية ضد الأساليب والعادات البالية التي ورثها العرب منذ أجيال بعيدة، والتي كانت من أهم العوامل في تأخيرهم عن ركب الحضارة والمدنية. ولكن الذي يؤسفني كثيراً هو أن العراق اكتفى بثورته السياسية، وتأخر عن ثورته الاجتماعية، آخذاً من المدنية الأوروبية القشور دون اللباب، ودمتم محترمين.

بغداد ٩ شباط ١٩٥٢ المخلص - ناجي شوكة

٣- جواب السيد علي جودة الأيوبي

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني

أخذت كتابك الذي تسألني فيه عن الأسباب التي أدت إلى اندلاع «الثورة العراقية الكبرى» في عام ١٩٢٠ وعما إذا كان الثوار قد حصلوا على مساعدات خارجية، وعن الفائدة التي حصل العراق عليها من هذه الثورة وفي الجواب على هذه الأسئلة أقول:

أولاً: انتشار الوعي العربي في العراق يعزّزه نشاط الجمعيات العربية ورجال الثورة في سوريا وفي الأقطار العربية الأخرى، وظهور مبادئ ولسون الأربعة عشر بخصوص تقرير المصير، وسوء إدارة الحكام العسكريين في عهد الاحتلال اجتمعت فسببت قيام الثورة المذكورة.

ثانياً: ليس لي علم ولم يترك سمعي بأن الثوار العراقيين نالوا مساعدات تذكر من مال أو عتاد أو سلاح. وإنما الذي أعرفه هو أن التضحيات في النفوس والأموال كانت من العراقيين أنفسهم.

واسمح لي أن أقول بهذه المناسبة إن أسطورة غريبة سطرها السيد علي البزركان في كتابه (حقائق عن الثورة العراقية) زعم فيها أنني (أثناء الثورة المذكورة وحينما كنت في دير الزور) بعثت إليه كتاباً بيد ضابط اسمه سلمان الجنابي أطلب فيه عشرة آلاف ليرة ذهب لأمدّ الثورة بما لدي من مدافع ورشاشات وأعتدة. والذي يكذب هذه الأسطورة:

أ- ليس من المعقول أن أطلب مبلغاً كهذا من ثوار وطنيين كانوا في أمس

الحاجة إلى المال وهم قائمون في عمل مقدس كان مجيئي إلى دير الزور وإخواني لأجل خدمة ذلك العمل.

ب - إنه لم ينشر صورة كتابي الموهوم لتأييد زعمه الباطل من أساسه. سامحه الله وسامح أمثاله الذين يلذ لهم أن يغيروا وجه الحقائق التاريخية لغرض في نفوسهم. إنه يعترف بكتابه هذا بأني كنت السبب في تنحيته عن وظيفته وذلك لأسباب لم يتجاسر هو أن يذكرها عفى الله عنه.

ثالثاً: إن الفوائد التي جناها العراق من ثورته المذكورة لا تعد ولا تحصى، ولعل انتهاء حكم الاحتلال وانتهاء حكم الانتداب بعده وقيام الحكم الوطني وتأسيس كيان العراق السياسي وتطور البلاد السياسي والاجتماعي والعسكري من آثار تلك الثورة المباركة.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام. ٢٩ / ٤ / ١٩٦٣

المخلص: علي جودت

* * *

٤ - جواب السيد جلال بابان

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني

بعد التحية

استلمت كتابكم الحاوي على الأسئلة الثلاثة، التي وجهتموها لمعرفة العوامل المؤدية إلى ثورة العراق سنة ١٩٢٠ ونتائجها وعليه أجب بما يلي:

أولاً: إن القطر العراقي، كسائر الأقطار العربية الأخرى، سبق له أن تشبع بالروح القومية والنزعة الاستقلالية بسبب الجهود التي قام بها الكثير من الأحرار، من أبناء البلاد العربية، بما فيهم عدد غير قليل من أبناء العراق، فكانت لهذه الجهود ثمارها ونموها السريع في كل قطر من الأقطار العربية.

وعندما وقعت الحرب العالمية الأولى، كانت هذه من أهم العوامل المؤثرة لظهور الحركة القومية في البلاد العربية بدرجة أوسع وبسرعة غير منتظرة، حيث انتهت بثورة المرحوم الملك حسين، وإعلانه استقلال البلاد العربية بحدودها الطبيعية. وقد تقبّلت الأقطار العربية المذكورة هذه الحركة أحسن قبول، لما لها من أثر في تحقيق الآمال التي كانت تصبو إليها بوجه عام، الأمر الذي جعل الحلفاء من مؤيديه ومناصريه فعلاً بحكم الأمر الواقع، والجهود المشتركة في الحرب القائمة وخوض غمارها، والتضحيات الثمينة التي قدمتها الأمة العربية في هذا السبيل في ثورتها هذه التي ركزتها على الأسس والعهد التي قطعها الحلفاء على أنفسهم في هذا الأمر. وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى بفوز الحلفاء، وما ظهر من عوامل النكول من قبلهم في تحقيق آماني العرب، وعدم الوفاء بالعهد، رغم ما كان من بيان القائد الجنرال مود إلى العراقيين عند دخوله بغداد، بأنهم جاؤوا العراق محررين لا فاتحين، ورغم ميثاق الرئيس ولسن بمواده المدونة المنطوية على ضمان حرية الشعوب وتأمين استقلالها، وما قطعه الحلفاء على أنفسهم من وعود إلى الملك حسين مما أولدت هذه النتائج التذمر الكلي في النفوس في كافة الأقطار العربية، وبالأخص القطر العراقي الذي كان له من شواهد الماضي في ثوراته المتوالية، ونزعه الاستقلالية إبان الحكم العثماني، وعدم رضوخه واستسلامه للحكم الأجنبي، لما جبل عليه من عزة نفسية وكرامة وطنية لا تلين، مهما بلغت غطرسة

العابثين وقسوتهم من شدة، فلهذه العوامل ونتائجها شعر العراقيون بأن من واجبهم العودة إلى الجهاد والتضحية في سبيل حريتهم، والوصول إلى أهدافهم المقدسة، لتحرير العراق مهما كلفهم الأمر.

وأرى هنا أن من الواجب أن أذكر بأن حصول الحجاز على استقلاله كدولة مستقلة، وما كان جارٍ من قبل الملك فيصل بن الحسين من جهود فعالة لضمان استقلال سوريا، ومقاومة الاستعمار الفرنسي لها، والحركة الاستقلالية التي قام بها العراقيون في دير الزور، وتلعفر، فقد كان لهذه النتائج الأثر البالغ في نفسية العراقيين، في حين كان القطر العراقي يئن تحت نير الاستعمار البريطاني، وغطرسة الحكام السياسيين وسوء تصرفاتهم، مع ما كانوا يبدونه من شدة وصرامة للحط من كرامة الأهليين دون رعاية ما لهم من عزة نفسية، وكرامة وطنية يعتزون بها حسب تقاليدهم الموروثة، مما أدت هذه الأمور إلى سهولة توحيد الكلمة بين أبناء البلاد، على اختلاف الطبقات، وبدون تفريق بين العناصر لمقاومة الاستعمار الغاشم، واستخلاص البلاد منه.

وعندما بدأت الحركة الوطنية السرية ضد الاستعمار فقد آزرت كافة الطبقات بوجه عام هذه الحركة أشد المؤازرة، مؤازرة العلماء الأعلام لهذه الحركة لتخليص البلاد الإسلامية من نير المستعمرين، غير المسلمين، والقضاء على سلطانهم في قطر إسلامي كالقطر العراقي مما كان لها أعظم النتائج في سرعة توحيد الكلمة بين أبناء العراق، ونهضتهم الجبارة للذود عن كرامة البلاد، فكان ما كان من نشوب الثورة العراقية وما آلت إليه من نتائج.

ثانياً: لم يحصل العراقيون في ثورتهم هذه على أي شيء من خارج العراق، سواء كانت هذه من الذخائر الحربية أو الأسلحة أو النقود، وإنما قاموا

بتغذية حركتهم هذه بما كان مخزوناً لديهم من الأسلحة والعتاد حسب التقاليد والضروريات القبلية، وكذلك بما حصلوا عليه من الغنائم أثناء الثورة. وإن ما قام به البعض من الرؤساء الذين كان لهم شرف القيام بهذه الثورة وتنظيمها من تضحيات في الأموال والأنفس سوف تذكر بالإعجاب والتقدير لهم، وستبقى هذه الذكرى فخراً للعراق والعراقيين بشخصياتهم المحترمة مهما طال الزمن.

ثالثاً: نعم إن ما ناله العراق من مركز سام بين الأمم، وما اكتسبه من وضع دولي هو نتيجة أساسية لهذه الثورة - دون ريب - وإن ما يثبت صحة هذا القول هو ما كان عليه الحلفاء من جفاء تجاه القضايا العربية، وعدم اهتمامهم بما قطعوه على أنفسهم من وعود وعهود، ورغم ما كان يديه الملك حسين من اهتمام بالغ في المطالبة والوفاء بالعهود. فقد هاجمت الحكومة الفرنسية سوريا لفرض استعمارها عليها كما أنها أرغمت فيصلاً على ترك البلاد السورية عنوة دون رعاية ما كان للسوريين من حقوق مشروعة لضمان حريتهم وإعلان استقلالهم تحت تاج فيصل. وكانت الحكومة البريطانية في الوقت نفسه تقابل الحركة الفرنسية هذه بالسكوت والرضى رغم عهدا للعرب، وكذلك ما كان يقاسيه العراقيون من شدة الأحكام والحكام السياسيين للحط من كرامة الأهلين والضغط بكل قسوة على الأحرار من أبناء البلاد سواء بإرسالهم إلى غياهب السجون، أو نفيهم إلى الهند وهنجام بقصد القضاء على الروح الوطنية وإماتة الشعور القومي.

ولكننا رأينا بعدما اشتعل لهيب الثورة العراقية وتحطمت السلاسل وأغلال العبودية، أن هذه الأحوال قد تبدلت فعلاً، بل إنها انعكست إلى ضدها، وذلك بدعوة فيصل بن الحسين إلى العراق لغرض ترشيح نفسه لتبوء العرش

العراقي، كملك مستقل في بلادنا، تطميناً لرغائب العراقيين وثورتهم المباركة في الوقت الذي كان كل من ينادي بحياة فيصل، قبل الثورة، يحبس أو ينفى. ولأجله أعتقد جازماً أن للثورة العراقية أشد التأثير على تأسيس كيان العراق السياسي، وبزوغ الدولة العراقية كدولة بين الأمم الحرة التي لها كياناتها ولها استقلالها وهذا حسب ما أعتقد أحسن ثمناً له قيمته البالغة لقاء ثورته الوطنية الخالدة.

بغداد ٩ شباط ١٩٥٢

المخلص - جلال بابان

* * *

٥ - جواب العلامة الجزائري

بسم الله الرحمن الرحيم

جناب المذهب الصفي، الكامل، السيد عبد الرزاق الحسني دام توفيقه وتأييده:

السلام عليك ورحمة الله وبركاته.

اطلعت على ما كتبت، وإني أشكرك شكراً جزيلاً على هذه الهمة، من وضع هذا الكتاب القيم، ساعدك الله على إتمامه، وأسعدك. ما ذكرته من الأسئلة:

الجواب عن السؤال الأول هو:

أ - إن الحكومة المحتلة كانت أجنبية عنا خلقاً وخلقاً ومنطقاً ودينياً.

ب - سوء معاملة حكامها مع عموم العراقيين.

ج - استغاثة الزعماء بالعلماء، وإظهار أنهم قادرون على دفع الأجنبي مع حفظ النظام وعدم الإخلال بالأمن.

الجواب عن السؤال الثاني: لم تأت أي مساعدة من الخارج، لا مال ولا عتاد، بل خرجت المساعدات من النجف إلى الخارج بما جمعناه من النجف من الأموال.

الجواب عن السؤال الثالث: نعم وضع الحجر الأساسي، وهو تشكيل حكومة إسلامية عربية ونرجو من الله عز وجل أن يتم بها ما أملناه من الاستقلال، وبسط العدل، وحفظ النواميس الإسلامية.

الجواب عن السؤال الرابع^(١): أما علاقتنا بالثوار فهي انقيادهم الديني، كانقيادهم إلى الإمام وإلى صاحب الشريعة منهم، ومن كافة بلاد الشيعة. وأما العلاقة بالثورة فهي بعد الأسباب التي ذكرتها صارت من واجبهم الديني، لهذا قاموا بها.

هذه أجوبة الأسئلة التي سألت عنها وأرجو من الله أن يوفقك لخدمة بلادك بمثل هذا الكتاب ويجعلك قدوة لأقرانك لا زلت موفقاً لكل خير إن شاء الله تعالى.

عن النجف الأشرف - ٨ شعبان ١٣٥٣ عبد الكريم الجزائري

١ - أضفنا إلى الأسئلة الثلاثة المذكورة في صدر هذا البحث، سؤالاً رابعاً عندما وجهنا هذه الأسئلة إلى حضرات العلماء الأعلام. أما السؤال الرابع فهو: ما هي علاقة العلماء الأعلام بالثورة من جهة، وبالثوار من جهة أخرى؟

٦ - جواب حجة الإسلام صاحب الجواهر

حضرة العزيز النبيل الأديب، والسيد الوجيه الحسيب، السيد عبد الرزاق الحسيني المحترم دام علاه.

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نبدي أن كتابكم المؤرخ ٨ شعبان وصلنا وسررنا به فوق ما يتصور لخدماتكم السابقة، ولهذه الخدمة الفعلية التاريخية الكاشفة عن نهضة الأمة العراقية، وأن لكتابكم هذا شأنًا عظيمًا، وإظهار حق جسيم لم أزل أتمنى برونه للميدان، وليظهر بمظهر العيان. والحق إن عملكم مشكور، وسعيكم مأجور، لا زلت موفقاً إن شاء الله تعالى.

قرة عيني: تسألوني أسئلة متعددة: أولها ما هي الأسباب التي أدت بنظركم إلى إعلان الثورة؟

فأقول في الجواب: بعد أن شق الأتراك العصا، وميزوا بين العنصر التركي وسائر العناصر، صار ميل النفوس العراقية إلى أخذ الاستقلال الإداري، أو ما شابهه، يزداد آنًا فآنًا، وكان هذا المعنى في عهد الأتراك يختلج في النفوس السليمة، حتى أنه كان بيننا وبين المرحوم السيد طالب مكاتبات سرية بهذا الخصوص، ولكن سطوة الأتراك، والخوف من بطشهم، جعلنا نحتاط غاية الاحتياط في الكتمان، حتى إذا صارت الحرب العامة، وأسفرت عن احتلال بريطانيا للعراق، صار ذلك المعنى يقلق الأحشاء.

وفي هذه الأثناء ذكرت الصحف أن بريطانيا وفرنسا تعاهدتا على أن

يمنح العراق وسوريا الاستقلال الذاتي، ليحكم أنفسهما بأنفسهما، فامتدت الأعناق، وطالت الألسن، ونطقت الأفلام، وقام زعماء العراق، وبالأخص الفرات، وبالأخص النجف الأشرف، يطالبون بحقوقهم المشروعة، ويطلبون أن تبرّ الحكومتان بما وعدتا به، حتى جاء ولسن إلى النجف، وتذاكر في الموضوع. وكان من جملة مذكراته انتخاب ملك للعراق وعلى هذه المذاكرة صارت تعقد الاجتماعات العديدة، وأخذ الهتاف بانتخاب أحد أنجال الملك حسين طاب ثراه يشق الآذان. وهو أول نطق نطقه الفراتيون، واستقرت عليه الكلمة، ثم تشكلت لجنة تحت رئاستي لمفاوضة حاكم النجف في هذا الشأن، إلى أن ظهرت للعيان أنها كانت مواعيد لا طائل تحتها وأخذت الحكومة بالتضييق، والتبديد، فآل الأمر إلى الثورة وقامت قيامة الفرات.

السؤال الثاني هل جاءت امدادات حربية أو أموال من بغداد أو من خارج العراق؟

فأقول في الجواب: إني من المباشرين والمطلعين، إلى ساعة إلقاء القبض علي، فما رأيت، وما سمعت، أن الثوار استعانوا برجال بغداد، أو غير بغداد، لا بإمدادات حربية، ولا بأموال نقدية، بل يمكنني أن أقول إن المساعدات والتجهيزات للمجاهدين كانت تحمل من النجف، بفضل رجال الدين، ولولا لواء ديابي لكانت الثورة فراتية بحتة.

السؤال الثالث ما هي الفوائد التي جناها العراقيون من هذه الحركة المباركة؟

فأقول في الجواب: إن الغاية تشكيل حكومة عربية، وطنية، يرأسها ملك مسلم هاشمي، وفي يومه قلنا أحد أنجال الشريف، والحمد لله قد تم ذلك، وأن

تلك الحكومة ذات دستور وقوانين معقولة ومتبعة، وبساط الأمن العام ممتد في عموم أنحاء العراق، والمحافظة عليه بحمد الله تعالى موجودة، وإنما الكلام في رجال التطبيق، نسأل الله تعالى لنا ولهم التوفيق.

السؤال الرابع ما هي علاقة رجال الدين بالأعلام بالثوار أولاً، وبالثورة ثانياً؟

فأقول في الجواب: إن العلاقة الأولية الرجوع إليهم في الفتوى، وهي علاقة التقليد. وأما العلاقة الثانية فإن الجهود التي بذلها حضرة آية الله المرزاه محمد تقى الشيرازي، طاب ثراه، هو ومن اعتمد عليهم، من الإرشاد للزعماء، وتقوية عزائمهم، وإخراج الغل من صدورهم، وتوحيد كلمتهم، ومخالفتهم على الوحدة والاتفاق، وفتواه بوجوب الجهاد، والدفاع عن إخواننا المجاهدين إلى آخر يومه الذي أجاب به دعوة ربه. وقد خشينا النكسة في الأعمال، فعمدنا إلى المرحوم آية الله شيخ الشريعة، قدس الله روحه، وأخبرناه بحراجة الموقف، ثم جئنا به إلى الصحن العلوي الشريف، وأصعدناه المنبر، وكان إذ ذاك منحرف المزاج لا يستطيع الكلام، فدعاني وأصعدني المنبر، ونبت منابه في البيان، ومضمونه أن المرحوم الشيرازي انتقل إلى رحمة الله تعالى، ولكن فتواه بقتال المشركين باقية، فجاهدوا، واجتهدوا، في حفظ وطنكم العزيز وأخذ استقلالكم، وأمثال ذلك ودم مؤيداً محروساً والسلام.

النجف الأشرف - ١٠ شعبان ١٣٥٣

جواد نجل المرحوم صاحب الجواهر رحمته الله

٧- جواب العلامة الحسيني

عزيزي الفاضل الأديب، والكاتب الشهير، السيد عبد الرزاق أفندي الحسيني المحترم.

سلام الله وتحياته عليكم أهل البيت ورحمته وبركاته.

أما بعد: فقد وافى كتابك الزاهي فأوجب شكري الوافر لاهتمامك بتدوين تاريخ العراق، ولا سيما الثورة، التي كانت النواة لهذه التشكيلات الحاضرة، وتسجيلك خدمات أهلها الصادقين، فالله تعالى أسأله أن يوفقك للحسنات، كما هو أهله.

ثم إنك سألت المخلص عن رأيي في الثورة، وعواملها، ونتائجها، فدونت الجواب أمام كل سؤال، حسبما سمح الحال والمجال، وإليك المعذرة من القصور، ومن الله المغفرة عن العثور.

السؤال الأول: ما هي العوامل التي أدت بنظركم إلى إعلان الثورة؟

فالجواب: أن نهضة الملك حسين في الحجاز، وملوكية فيصل في الشام، واتصال رجاله ببغداد، وحركة الكماليين في الشمال، هي أسباب انعاش الروح الوطنية في العراقيين، والإلحاح لمطالبة الحلفاء باستقلالهم حسب الوعد. وأن خشونة الحكام العسكريين البريطانيين مع الأهليين، وعدم عدالة الحكام السياسيين في الشيوخ والأشراف والعلماء هي أسباب تنفر الرأي العام من السلطة المحتلة، فانقذت نار الثورة من هذه الصخرة، ومن ذلك الزناد القادح.

الثاني: هل جاءت مساعدات مالية، أو عتاد للثوار من بغداد، أو من

خارج العراق؟

والجواب: أما من خارج العراق فلم يرد أي شيء قط لمساعدة الثائرين، لا أسلحة، ولا ذخائر، ولا أموال. لا من الترك، ولا من طريق العجم، ولا من العرب، ولا من غيرهم.

وأما بغداد فلم نستفد منها أية فائدة مادية سوى القامة التي رُقِعَ بها الثوار مدفعهم بالكوفة، فدمروا بها باخرة انكليزية هناك. نعم قامت الثورة ببقايا أسلحة العرب من العهد التركي، وبما غنموه من الجيش البريطاني أثناء الثورة.

الثالث: هل استفاد العراق من هذه الثورة؟

الجواب: نعم استفاد العراق وجود واسطة مثل المرحوم فيصل لحسن التفاهم مع البريطانيين وتأسيس مملكة عربية بمعنى الكلمة، تدرّجت في سبيل استقلالها إلى هذا القدر، الذي تتمنى سوريا وغيرها أن تنال مثله، مضافاً إلى مساعيهِ في تحسين العلاقات بيننا وبين الأمم المجاورة، فوق المأمول، فيما إذا سلك العراقيون فيها مسلك الاخلاص، والثبات والاتحاد.

الرابع: ما هي علاقة العلماء بالثورة أولاً، وبالثوار ثانياً؟

فالجواب: أن علاقة العلماء، أي علماء الدين بالثورة، هي نفس علاقاتهم بالثوار، أي أنهم لا يزلون واسطة حسن التفاهم بين الحكومة والرعية، وهم القدوة الحسنی للعوام في شؤون الحياة، وتذليل مصاعبها، وهم المفزع للأمة في كل ملّة.

بغداد ١٧ شعبان ١٣٥٣

هبة الدين الحسيني

٨- جواب الحاج عبد المحسن شلاش

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني

أخذت كتابكم الذي تسألوني فيه عن العوامل التي أدت إلى نشوب الثورة في بلادنا عام ١٣٣٨؟ وعما إذا كانت قد جاءت ذخائر حرية، أو أموال من بغداد أو من خارج العراق؟ وعما إذا كانت البلاد قد استفادت من هذه الثورة؟

وبعد أن أشكركم على الجهود التي لا زلتم تبذلونها، والتحريات التي تقومون بها للمحافظة على تاريخ البلاد الحديث، أجييبكم عما أتذكره، وأعتقد به، من الأمور التي قد تساعدكم في هذا الباب:

أعتقد أن منشأ الثورة العراقية هو الشعور العربي المحض، الذي كانت تتحسس به جميع الشعوب العربية ضد كل سلطة أجنبية. ولهذا أرى أن الثورة ليست وليدة سنتها المذكورة ولا وليدة الحرب العامة، ولم تكن لغاية عدائية ضد الانكليز، فقد كان منشؤها النعرة القومية الراسخة في قبائل العراق، واندفاعها إلى مبدأ التحرر من السلطات الأجنبية، بدليل أنهم ثاروا في وجه الحكومة التركية مراراً قبل الحرب.

نعم لا زلت أتذكر الحوادث التي وقعت في أوائل القرن الرابع عشر، والضحايا التي كانت تتوارد على النجف من جرائها، بين عامي ١٣٠٥ و ١٣١٢ بسبب الثورات التي كانت تقوم بها قبائل الفراتين «الأوسط والأدنى» وأحياناً قبائل دجلة، ضد الحكومة التركية.

هذا عدا ما كنا نسمعه عن الآباء، من الوقائع التي تشيب لذكرها الأطفال، كحادثة نجيب باشا في كربلاء عام ١٢٥٨، وواقعة سليم باشا في النجف عام ١٢٦٨، وقضية مدحت باشا مع عشائر الدغارة عام ١٢٨٢، وحادثة شبلي باشا حوالي سنة ١٢٩٠ في الشامية مع الخزاعل، الذين كان نفوذهم يمتد يومئذ من الحلة، إلى خضر الدراجي، شرقي السماوة، وواقعة يوسف باشا مع عشائر الغراف، وغيرها من الحوادث الكثيرة ضد امرة المنتفق، الذين كان نفوذهم يمتد آنئذ من الخضر، إلى البصرة، وغيرها من الوقائع التي لا تحصى.

أجل إن وقوع هذه الحوادث الدامية، والوقائع الخطيرة، بين الحكومة التركية والعشائر العراقية، ربما كانت أحسن دليل على صحة ما كنا نعتقد به، من تغلغل الشعور الوطني العربي في النفوس، الأمر الذي لم يمكن السلطات التركية من إخضاع هذه القبائل إلى قوانينها، وأنظمتها، كما كانت تريد، ولم تتمكن من ترسيخ لغتها في هذه الأصقاع، رغم جميع الوسائل التي اتخذتها لذلك فقد كانت العشائر تتشاءم من هذه اللغة، وتسمي أصحابها بالأروام، وترى أن قوانينها غير مشروعة، ولا حاسمة للمنازعات التي تقع عندها بصورة مرضية، ولا سيما وقد كانت القبائل العراقية - ولا تزال - تعتمد على أنظمتها، وعاداتها الموروثة، وتقاطع التوظيف في الحكومة مقاطعة، وإن كان منشؤها الشعور الديني، إلا أنها كانت تلاقي رواجاً أكثر من أية مقاطعة أخرى.

يضاف إلى ذلك أن قبائل العراق لم تكن لترى نفسها محكومة بحكم مشروع واجب الطاعة، وإن كانت النزعة العامة في الحكم التركي إسلامية، إذ كانت تعتقد أن التحزب القومي ما زال يفعل فعله في نفوس القوم ضد الجامعة العربية القديمة، ولهذا كان سوء التفاهم بين هذا الحكم ومطلق القبائل العربية في

الجزيرة مستحكم الحلقات.

فلما أعلن الدستور العثماني في عام ١٣٢٦ أخذ المفكرون من النجفيين، والسادة، والزعماء، من الفراتيين يسعون لتأسيس كتلة وطنية قوية من العراقيين، تحاسب الحكومة التركية على ما للشعوب العربية من حقوق مضطهدة، وواجبات مضاعة، بوسيلة الانتخابات والحياة النيابية، فعقدوا اجتماعات خاصة في النجف وغيرها لهذا الغرض، جرياً على مبادئ الحرية والاتحاد، اللذين كفلهما الدستور، ولكن غرور شباب الأتراك وتطرفهم الشديد، كانا لا يمكنانهم من التروّي والتفكير فيما قد تقتضيه مصلحة الامبراطورية العثمانية، أسوة بالأمم الأخرى، فصاروا يتشائمون من هذه النهضة، ويتجسسون على مثل هذه الاجتماعات، ورغم ضروب الارهاق الذي أنزلته الحكومة بأحرار النجف والفرات، قبيل الحرب العامة، لإخماد هذه الحركة، فإن ذلك لم يؤخر العاملين بها عن المضي في أعمالهم.

ولما نشبت الحرب العامة عام ١٣٣٢ توقفت هذه الفكرة لأسباب كان فيها العلماء يفتون بالدفاع عن الثغور الإسلامية، الأمر الذي أوجب اشتراك معظم القبائل في هذا الدفاع، تحت قيادة رجال الدين، من النجف وغيرها ولما كانت معدات الجيش التركي غير متكاملة، حسب الفنون الحربية، ولا مجهزة بالأساطيل لصدهجمات الانكليز المعززة بكل شيء، فشلت الحكومة في مواقتها المذكورة في العراق، إلا أن قوادها، وأركان حريبتها، كانوا لا يعترفون بخطأهم، ولا بقلّة ما في أيديهم من المعدات والأموال، فكانوا يلقون تبعة هذا الفشل على القبائل، تخلصاً من مسؤولية المغلوية، وصاروا يتهمون بعض الشخصيات، من الزعماء، بالخيانة رغم ما كان يندفع به هؤلاء وقبائلهم

لمحافظة الثغور.

وبهذا وأمثاله، من سوء النية والمعاملات، وقع سوء التفاهم الشديد، وسلبت الثقة، وحل الخوف في النفوس مما تسرب إلى أذهان العراقيين بأن الحكومة تريد أن تبطش بهم، وتنتقم منهم، أكثر من حرصها على الدفاع عن الثغور التي كان العراقيون يرون أنفسهم أنهم أحرص من غيرهم عليها، الأمر الذي سبب وقوع الاضطرابات والثورات ضد الأتراك في النجف، وكربلاء، والحلة، وغيرها، في عام ١٣٣٣ فسببت زوال نفوذ الأتراك عن الفرات مدة الحرب العامة.

على أن هؤلاء تمكنوا، في آخر مرحلة من مراحلهم، أن ينزلوا الحلة مرة ثانية، فأوقعوا بأهلها ضروب الاضطهاد، وشنق عاكف بك جماعة كبيرة من أحرارها، وساداتها، وزعمائها، وسبى عائلاتهم في مجاهل الانضول، فترك هذا الانتقام أسوأ الأثر في النفوس، وجعل العراقيين ينظرون إلى عمل الترك نظرهم إلى عمل العدو، ولم يتمكن عاكف بك من الزحف على النجف، وكربلاء، وغيرهما من مدن الفرات الأوسط، التي كان ينوي الهجوم عليها، كما أن الظروف لم تمكنه من البقاء في الحلة، فانسحب عنها، وترك الفرات لأهله، فساد الأمن والسكون هذه الربوع مدة طويلة، حتى دخل الانكليز بغداد، وكان الفرات يحكم إذ ذاك نفسه بنفسه، ولم تكن فيه أية سلطة أجنبية.

ووضعت الحرب العامة أوزارها، وانسلخت الجزيرة من جسم الامبراطورية العثمانية، بمقتضى مقررات مؤتمرات الصلح الدولية المنطوية على مبدأ تحرير الشعوب بالاستقلال، فعندئذ نهض أولئك الأشخاص، الذين كانوا يشتغلون بالقضية العربية قبل إعلان الدستور العثماني منتهزين هذه الفرصة

من الحوادث التاريخية، ومعتبرين الحكومة الانكليزية حكومة أجنبية كالأتراك، وأمثالهم من الأجانب، وأخذوا يطلبون من علماء النجف المساعدة على توحيد كلمة العراقيين لمطالبة السلطة المحتلة بالحقوق التي أقرتها نتائج الحرب، إذ لم يبق بعدها ما يحول دون تحقيقها، من وجهة نظر الشرع الإسلامي، بل بالعكس فقد أصبح القيام بهذا الأمر - بناء على تبدل الموضوع الذي نشأ عن انسلاخ جزيرة العرب من سلطة الأتراك المسلمين - ضرورياً في حينه، فرحب العلماء بهذه الحركة، المنطبقة على المبادئ التي يتمسكون بها حينذاك، وأيدوا رجال النهضة العربية.

وبعد أن وقع الاتفاق بين العلماء والزعماء في النجف وكربلاء والكاظمية وبغداد، تقرر مطالبة السلطة المحتلة بحقوق البلاد الطبيعية، حسب وعود الحلفاء وتصريحات قواد الجيش المحتل، وكانت هذه المطالبة سلمية بحتة، إلا أن السياسة التي سلكها رجال السلطة المحتلة أخيراً، والشدة التي استعملوها في البلاد من إلقاء القبض على الوطنيين وبعض رجال الدين في كربلاء، والحلة والديوانية والرميثة، وأخيراً في بغداد، ومحاولتهم ذلك في النجف، وأبو صخير والشامية والكوفة، كل ذلك سبب اضطراب القبائل وأهل المدن بوجه عام، كما وأنه سبب اتساع الخرق على الراقع ولهذا قررت القبائل في اجتماعاتها الأخيرة مع علماء كربلاء والنجف، قراراً نهائياً، بوجود الذب عن الأوطان، والمحافظة على الكرامات القومية.

وبعد أن أعلنت فتاوى العلماء، ونزل الزعماء في ميادين التضحية والقتال، شبت نار الثورة في الفرات، فرنّ صداها في دجلة، وديالى، والغراف، ولم أرَ، ولم أسمع، بوصول مدد، أو مال، أو غيره إلى الفرات الثائر، لا من داخل

العراق ولا من خارجه، إنما كانت التبرعات تجمع، والضرائب الشرعية تجبى، في النجف وعن النجف، وكربلاء، بأوامر العلماء، وفتاواهم، ومما كان يبذله الزعماء، ورؤساء العشائر أنفسهم لمشروع الثورة مدة بقائها. وأما الذخائر والأسلحة فهي مما كانت محفوظة عند العشائر ومما اغتنموه أثناء الثورة في الرميثة، والسماعة، والرارنجية وغيرها من مواقع الثورة.

هذا ما أعلمه كتبته إليكم، عسى أن تجدوا فيه ما يفيدكم والله العالم بالسرائر، ولا زلت موقنين في أعمالكم المفيدة والسلام.

النجف - ١٥ رجب ١٣٥٣

عبد المحسن شلاش

* * *

٩ - جواب الزعيم الحاج عبد الواحد الحاج سكر

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الأستاذ الفاضل السيد عبد الرزاق الحسيني المحترم

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخذنا كتابكم الذي تذكرون فيه عزمكم على طبع كتابكم عن «تاريخ الثورة العراقية» وتسالون فيه منا عن ثلاثة أسئلة:

الأول عن عوامل الثورة.

فجوابي إليكم هو: طلبنا الاستقلال التام من الحكومة البريطانية، بناء على

ما سبق من وعودها وتعهداتها، فكان جوابها لنا السجن والتبديد لأحرار كربلاء، فطالبنا بإطلاق سراحهم فلم تجب، وكانت حينذاك قد قدمت مضابط من لواء الحلة، والديلم، والكوت، طالبين إبقاء العراق تحت التاج البريطاني، فأصررنا على طلبنا الذي تقدمنا به، وهو استقلال العراق بحدوده الطبيعية من شمالي الموصل إلى الخليج العربي، تحت إمرة أحد أنجال الشريف حسين، رضوان الله عليه، فلم يجب ذلك الحكام السياسيون البريطانيون الذين هم في العراق. وحيث إن العراقيين لا يرضيهم إلا الاستقلال التام لبلادهم، وهم يسعون للحصول عليه منذ القديم، فلهذه الأسباب حدثت الثورة العراقية للحصول على الاستقلال التام.

وأما سؤالكم الثاني «عن وصول إمدادات ومساعدات للشوار»، فإني أطمئنك، وتأكد من قلبي، بأنه لم يردنا أي شيء من المساعدات المادية أو المعنوية لا من العراق ولا من خارجه، وإنما قامت الثورة برجالنا وأموالنا.

وأما سؤالكم الثالث «هل استفاد العراق والعراقيون من ثورتهم» فهو العكس مما قد حصل إذ أن الذين ثاروا لم يحصلوا إلا على الضرر.

هذا ما لزم الجواب عليه والسلام.

بغداد - ٢٣ جمادى الأولى ١٣٧١

الحاج عبد الواحد الحاج سكر

١٠ - جواب السيد علوان الياسري

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسنسي المحترم

بعد التحية: وصلني كتابكم الذي تسألوني فيه عن العوامل التي أدت إلى وقوع الثورة في العراق، وإنه هل جاء تنا أمداد من بغداد أو من خارج العراق؟ لا يخفاكم أن هذه الثورة كانت منتطرة الوقوع مع حكومة الترك لتحقيق الحكم الوطني، ولكن حالت دون وقوعها الحرب العامة. ولما جاء الانكليز العراق، وصرّح الحلفاء مراراً بأنهم محررون للشعوب العربية، كانت هذه التصريحات وأمثالها من الوسائل التي طمنت خواطر العرب، وسكنت نفوسهم الطامحة للاستقلال، غير أن الأحوال التي بدت أخيراً من رجال السلطة المحتلة كانت تختلف كثيراً عما كان ينتظره الوطنيون في العراق، من تحقيق الأماني القومية، وهذا هو الأمر الذي سبب وقوع الثورة مع الانكليز.

أما الامداد التي تطرقت إليها، فلم يصل منها شيء لا من بغداد، ولا من خارج العراق، ولم نسمع بهذا وأمثاله، إنما كان العلماء والزعماء من أهالي الفرات، يبذلون من أموالهم الخاصة، ومما يتبرع به اخوانهم المحليون.

ولا يخفاكم أن بغداد كانت قبل هذا منظورة بنظر القبائل بأنها ميالة إلى الحكم التركي، لاتصالها الوثيق بهذا الحكم^(١) وكانت معروفة بأنها كانت مركز

١ - ومما يؤيد هذا القول أن الملك فيصل، بعد أن بوع بالبيعة الشرعية ملكاً على العراق، بقيت خطبة الجمعة تلقى في مساجد بغداد باسم الخليفة وحيد الدين العثماني حتى أواخر

التجاوز على العشائر في العراق، ولم تكن هذه القبائل واثقة بها لتحقيق الأمان الوطني التي كانوا يتمسكون بها قبلاً إلا بما قل فيها من بيوتات بغداد العربية، المعروفة باتصالها مع قبائل العراق اتصالاً خاصاً بالمبدأ القومي.

ولما انسلخت سلطة الأتراك عن العراق، صارت بغداد، بل ومطلق موظفي الدولة العثمانية في البلاد العربية يميلون إلى الاتصال بالمبادئ العربية، والحكم الذاتي، التي نهضت من أجله القبائل العربية على الإطلاق.

هذه هي الحقيقة التي عرفتها، وإننا ثرنا في وطننا بالدافع الوطني الحق، الذي لم يدفعه أي دافع سوى الإخلاص، والمحافظة على كرامتنا القومية من التجاوز، ودمتم محترمين مؤيدين.

المشخاب «أبو صخير» - ١٩ شعبان ١٣٥٣

السيد علوان الياسري

* * *

١١ - جواب الزعيم أبو طبيخ

حضرة الماجد الفاضل السيد عبد الرزاق الحسني المحترم.

بعد الاحترام:

لقد وقفت على ما دوّنتموه بخصوص ثورة الفرات الأوسط، وكونها كانت مستقلة عن ثورة أهالي بغداد الفكرية، وعن حركات العرب في سوريا، والحجاز، وإنني أؤيد لكم أن ما ذهبتم إليه، وتحققتموه، هو الصحيح والأسباب

التي دفعت العلماء والزعماء إلى ذلك ما هي إلا حب الوطن وتخليصه من نير الاستعمار. هذا ولكم فائق الاحترام.

بغداد - ٨ تشرين الأول ١٩٣٤

محسن أبو طيخ

* * *

١٢ - جواب الزعيم الشيخ علوان

لحضرة الأستاذ الكامل السيد عبد الرزاق الحسني المحترم

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

قرأنا الفصل المختص عن الثورة العراقية من كتابكم الجديد، فأنسنا بأسلوبه، وأعجبنا وثائقه.

أما الدافع الذي دفعنا إلى الاشتراك في الثورة المذكورة فهو ديني، وطني، عربي، فاعتمدنا أن نضحي كل ما عندنا من عزيز، وقد ضحينا به فعلاً.

أما استفساركم عن وصول دراهم إلينا من ضباط سوريين، أو من الشرفاء، فأخبر جنابكم بأنه لم يأتنا شيء لشراء عتاد أو غيره للثورة، بل بالعكس جاءتنا تحارير من رمضان الشلاش ورفقائه أن نمدهم بالمساعدة والمال لتقوية جيشهم، كما أنه لم يأتنا عتاد، ولا كل مساعدة من أجنبي. وقد اعتمدنا على أموالنا الشخصية، ورجال عشائرننا وما نملكه من عتاد.

وكانت ثورتنا لوجه الدين، والوطن، والمبدأ العربي، ولم نكن على اتصال

بحركات الشمال، فقد كانت حركاتنا مستقلة لم يسيطر عليها أحد من بغداد، وإنما كانت تحت إرشاد وزعامة رجالنا الدينيين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الشهائية «الكفل» - ١٠ رجب ١٣٥٣

علوان الحاج سعدون رئيس قبائل بني حسن

* * *

١٣ - جواب الوجيه عبد الرسول تويج

حضرة الأخ الأستاذ السيد عبد الرزاق الحسني المحترم، متعنا الله بطول حياته.

بعد التحية والاحترام

جواباً على كتابكم بخصوص أسباب الثورة والأموال التي أنفقت عليها. إن عدم برّ الحلفاء بوعودهم، وسوء إدارة الحكام السياسيين الانكليز في الفرات الأوسط، وعدم تمكن الناس ولا سيما الفراتيين من البقاء تحت سلطة أجنبية ويبيدها الأحكام كان ذلك من جملة مبررات الثورة فلما صدرت فتوى الإمام الشيرازي بلزوم مقاتلة الانكليز أصبحنا تجاه أمر شرعي لا محيص عنه. أما الأموال التي أنفقت على الثورة فكانت مما تبرع به رؤساء القبائل والمدن وساداتها. فلم يردنا شيء من بغداد، ولا من خارج العراق. لا من مال ولا من ذخيرة. وقد صرفت من حلالتي نحو ألف ليرة ذهب على هذه الثورة بغض النظر عن نتائجها التي سببت هدم أملاكي وسجني.

أما الذين يقولون لكم بأن أموال وذخائر جاءت إلينا من خارج العراق أو من بغداد فهم بعيدون في ادعاءاتهم عن الحقيقة بُعد السماء عن الأرض ودمتم عوناً للحقيقة والتاريخ وتفضلوا بقبول احترامي.

الكوفة - ٤ تشرين الأول ١٩٣٤

المحب لكم

الحاج عبد الرسول تويج

* * *

١٤ - كلمة للأستاذ سلمان الشيخ داود

كانت جريدة التايمس الانكليزية في بغداد قد نشرت في أواسط شباط ١٩٢٢ عدة مقالات عن ثورة العراق حاولت أن تذكر فيها أن لضباط الشام يداً فيها، فانبرى الأديب الكبير الأستاذ السيد سلمان الشيخ داود لتفنيد هذه المزاعم في مقال نشرته له جريدة العراق الصادرة في ٢٧ شباط ١٩٢٢ وعدد ٥٣٩ تقتطف منه الكلمة الآتية:

أما ما زعمه الكاتب، من أن لدمشق الشام يداً في إشعال نار الثورة في العراق، فذلك مردود ويؤيده تمسك العراقيين بانكلترا اليوم، بعد أن برّرت بعهودها، وتأسست حكومتهم الوطنية بعضدها، إذ أن خبر الثورة قد تلقي في الأندية العراقية في الشام بكل دهشة واستغراب حيث لم تكن أي صلة سياسية بين زعماء الثورة ودمشق، وإذا كان من المحتمل أن بعض الأحزاب السياسية العراقية في دمشق كانت ترسل بعض الوطنيين في العراق فإن هؤلاء الرجال

ليسوا هم الذين قاموا بالحركات الأخيرة حتى يمكن أن أقول بكل صراحة إنهم لم يشتركوا فيها وليس لهم أي علم بكيفية حدوثها، ويفهم من هذا أن ليس لأحد يد في النهضة الأخيرة سوى اليد العراقية التي كانت ضمن حدود العراق - انتهى المراد -.

رأيان آخران:

١٥ - رأي السيد مزاحم الباجه جي

قضت السياسة البريطانية في أواخر سنة ١٩٢٠ م أن يستبدل الحاكم الملكي العام في العراق، السراي . تي . ولسن بالممثل الانكليزي في طهران، السر برسي كوكس، فأقيمت مآدب مختلفة في بغداد والبصرة لتوديع الحاكم السابق، وقد وقف السيد مزاحم الباجه جي خطيباً في الحفلة التي أقامها عبد اللطيف باشا المنديل في البصرة وقال:

«إني لآسف جد الأسف لأن تؤدي الأعمال الجنونية التي ارتكبتها بعض الأفراد العرب إلى خيبة أمل الأمة البريطانية في التزاماتها المشرفة. إن هذه الأعمال يعزى ارتكاب البعض منها إلى أحلام لا يمكن تحقيقها، والبعض الآخر إلى مصالح مادية نفعية.

إن الحركة الحالية ليست حركة عربية خالصة، بل إنها حركة اختلط بها عنصر أجنبي كان مع أسفي الشديد موقفاً في استخدام السمعة العربية، والثورة العربية، والدم العربي، لمنفعته الخاصة بأمل إضعاف مركز بريطانيا العظمى في

أماكن أخرى، فلا تصدقوا المظاهر التي تكون خادعة على الأكثر، وخاصة في الشرق، ولا تعتبروا الثورة الحالية، التي قامت بها بعض القبائل الرحالة ثورة وطنية في الواقع تسعى وراء الاستقلال، فإن هذه الحركة لا يمكن أن تعتبر ممثلة لشعور المجتمع برمته. فالعائلات المتنفذة في بغداد لا تعطف على حركة دمرت بلادها.

هذا هو شعور الأفراد الذين يحملون آراء لها وزنها، فهم حريصون على إيصال ما يفكرون فيه، وما يشعرون به، إلى أولئك الذين يدعون في انكلترا إلى انسحاب بريطانيا من هذه البلاد، ذلك لأن أولئك لا يستطيعون أن يدركوا بأن الانسحاب لا يعني إلا الإخلال بالنظام، ودمار شعب يعقبهما فوضى تجتاح أنحاء القطر كله، وقد تؤدي إلى حرب آسيوية لا تستطيع بريطانيا أن تقف منها موقف المتفرج»^(١).

١ - Sir Arnold. T. Wilson, Loyalties Mesopotamia P. 321.

ويقول السيد علي البازركان في ص (١٠٨) من كتابه «الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية» ما نصه:

«لما احتل الانكليز بغداد تعين السيد مزاحم الباجه چي موظفاً في حكومة الاحتلال فقد أشغل منصب معاون حاكم الحلة السياسي، ولأسباب دونتها في مذكراتي عزلته السلطة عن وظيفته بعد ستة أشهر من اشغاله لها ثم أرسلته إلى البصرة بعد أن أودعت إليه النظر في كافة الدعاوي التي يقيمها الأهالي، وقد أثنى إثراء فاحشاً من جراء هذه الوظيفة» اهـ.

١٦- رأي السراي . تي . ولسن

طير السراي . تي . ولسن، الحاكم الملكي العام في العراق، البرقية التالية إلى وزير الهند بتاريخ ١٢ آب سنة ١٩٢٠ م عن أسباب نشوب الثورة العراقية، كما كان يراها. وكانت هذه البرقية جواباً على برقية لوزير خارجية بريطانية بتاريخ ٥ آب ١٩٢٠ طلب فيها بيان أسباب الثورة وأهدافها:

أولاً: تدلنا تجاربنا في الشهور الثلاثة الماضية، على أننا أخطأنا في التسرع كثيراً، في بعض الشؤون الإدارية المتعلقة بالقبائل، وجريرة هذه تقع على الإدارة المدنية، وشيوخ القبائل، وبقية زعمائها على حد سواء، وجريرتنا هي في أننا سرنا على سياسة مؤازرة الشيوخ وتعزيز سلطانهم، وجريرتهم هي في محاولتهم إثقال كاهل رجالهم، وإكثار أتعابهم، بتنظيف الترع، وإنشاء السدود، متظاهرين بأن سبب ذلك، الرغبة في تحسين الزراعة، وجلب المحصول الجيد، في حين أن كثيراً من الفوائد المادية يرجع إلى جيوبهم الخاصة، ولم يفهموا الشيوخ إلا في وقت متأخر جداً بأنهم ليس لديهم النفوذ الذي تصور لهم على قبائلهم، وهاهم يلقون جزاء ذلك

ثانياً: والعامل الثاني، الذي يشارك فيه العراق بقية البلدان الأخرى، وأدى إلى إثارة سخط الناس، هو ظهور الأحوال التي نسميها أحوال بعد الحرب، ظهوراً تدريجياً، فكان هنالك صعود في الأسعار، وقلة في بعض الضرورات، وغير هذه من أمور إذا لم تحس بها طبقات الناس، بما جاءها من جيش الاحتلال من ثروة، فقد أثرت على أكثرية الناس وصارت علينا بصفتنا المنتصرين في الحرب العظمى في العراق وفي غيره، جريرة المجيء بهذا الحال.

ثالثاً: وربما كان العامل، الذي يلي هذين العاملين في الأهمية، إدراك الناس ضعفنا العسكري وقد تعود الشرقيون طوال القرون، على أن يغتصموا فرصة تضعضع العدو للإيقاع به.

رابعاً: عدااء المجتهدين، الذين قاوموا كل الحكومات من بعد الخلفاء الراشدين.

خامساً: نقاط الرئيس ويلسن الأربع عشرة، وما أنتجته من هياج، وتأثير زاده أثرأ الشريف، والأترك، والبلشفيك، ومن متطوعين ومأجورين.

سادساً: الخلاف العنصري بين العرب والانكليز، وقد استعمل هذا ذريعة أكثر منه سبباً.

سابعاً: التأخر في تعيين وضعيتنا في العراق، وبقاء الحكم البريطاني المباشر بعد الهدنة بمدة طويلة، وإذا لم تخني الذاكرة، فإنني أتذكر أنني منعت حتى في تشرين الأول ١٩١٩، من اتخاذ أي تدبير، أو الإدلاء بأي تصريح يفهم منه منحنا الانتداب على العراق، أو أننا قبلنا به.

ثامناً: ما أحدثه تأثير الوضعية في سوريا، التي ساعدت حكومتها الشريفة الإعانة البريطانية الوافية، التي كانت تتناولها على أن تدفع لموظفيها، ولا سيما من كان في الجيش منهم مرتبات تزيد كثيراً عما يمكن لهذه الإدارة، أو لاية إدارة أخرى، تسدّ مصاريفها بإيرادها الخاص دفعه.

تاسعاً: إجبارنا الناس على العمل في السداد أيام الفيضان، فالعربي يفضل أن يعرض نفسه لخطر الفيضان، الذي هو من صنع الرحمن، على أن يشتغل كثيراً في السداد، التي هي من صنع الانكليز، وظروف الاحتلال العسكري أثر كبير في هذه الوضعية، فقد كانت السلطات العسكرية - ولا تزال - تلحف علينا في

المحافظة على السداد، وجعلها بدرجة من القوة، تمنع عن السكك الحديدية والمعسكرات من الخطر رائحته، ولم تعطنا الإدارة العسكرية دائرة الري إلا على هذا الشرط وحده.

عاشراً: جمعنا ضرائب الأرض وغيرها.

حادي عشر: خوف الناس من أن يطغى عليهم سيل الاستعمار التجاري الغربي.

ثاني عشر: استعملنا الطائرات مع القائمين علينا.

ثالث عشر: عدم ارتياح الملاكين، الذين لا يرون أن على الملاك واجبات تقابل ماله من حقوق، ويرون أن كل محاولة تبذل لتخفيف أعبائهم على الفلاحين، غير مشروعة، في حين يرى الفلاحون أن كل محاولة تبذلها السلطات الحكومية لاستعمال قوات القانون والنظام لأخذ ما للملاكين عليهم بعين السخط، وقد طالما وقف الحكام السياسيون، بسبب العراقيل الموجودة في القانون التركي في هذا البيان في وضعيات عسيرة.

رابع عشر: يرى الكثيرون هنا، بين عراقيين وإنكليز، أنني أخطأت في عدم استعمالتي الشدة والصرامة مع كبار المهيجين، قبل أن تتوسع الحركة، ولكن هذا الرأي يستحق الجدل، فإن إدارة مدينة من هذا النوع طبيعي لها - في مثل هذا الموقف - أن تجد صعوبة كبرى في معرفة الحد الذي تستدعي به حركة دستورية تقوم في البلاد الشدة والصرامة وتبررها^(١).

الفصل العاشر:

من ثمار الثورة

محاولة استعمار العراق:

كانت الحكومتان البريطانية والفرنسية قد اتفقتا على تجزئة البلاد العربية إلى مناطق نفوذ فيما بينهما، قبل أن يتم انتزاعها من الامبراطورية العثمانية، وعقدتا لهذا الغرض اتفاقية سرية في ١٥ - ١٧ آيار سنة ١٩١٦ عرفت باتفاقية سايكس بيكو، ونصت على أن تكون هذه التجزئة كما يلي:

أولاً: المنطقة الحمراء: تكون تحت إدارة الحكومة البريطانية المباشرة، وتشمل ولايتي البصرة وبغداد من العراق، وثلثي حيفا وعكا من سوريا الجنوبية.

ثانياً: المنطقة الزرقاء: تكون تحت إدارة الحكومة الفرنسية المباشرة، وتشمل كليكية وجزء من الانضول وقطعة من سوريا الغربية.

ثالثاً: منطقة «A» وتكون جزءاً من دولة عربية تشكل تحت الحماية

الفرنسية، وتشمل ولايات دمشق وحلب والموصل فيكون لفرنسا حق الأفضلية في المشروعات والقروض المحلية، وفي تقديم المستشارين والموظفين الأجانب لها.

رابعاً: منطقة «B» تكون جزءاً من دولة عربية تشكل تحت الحماية الانكليزية، وتشمل الأراضي الواقعة بين فلسطين والعراق المسماة «شرق الأردن» فيكون لبريطانيا حق الأفضلية في المشروعات والقروض المحلية، وفي تقديم المستشارين والموظفين الأجانب لها.

خامساً: المنطقة السمرات: تكون تحت إدارة دولية، وتشمل القسم الجنوبي من سوريا «أي فلسطين» على أن تستشار روسيا في نوع هذه الإدارة. اهـ.

وكان الحلفاء قد عقدوا اتفاقات أخرى لاقتسام أملاك تلك الامبراطورية قبل أن يتم انهيارها، تحقيقاً لمطامحهم القديمة فيها. فكان الاستيلاء على «بغداد» و «الموصل» و «حلب» و «دمشق الشام» من الضرورات التي قضت بها أحكام اتفاقية سايكس - بيكو المذكورة.

ولما تم للانكليز احتلال «بغداد» في ١١ آذار سنة ١٩١٧ م، اتخذت الدوائر البريطانية المختصة القرارات الخطيرة حول كيفية إدارة المناطق المحتلة في «الخليج العربي» وفي «العراق» بلغها وزير الهند في «لندن» إلى سكرتير الشؤون الخارجية في سمل^(١) وإلى الدوائر العسكرية والملكية في «العراق» في برقية مؤرخة ٢٩ آذار ١٩١٧ م هذا نصها^(٢):

١ - مقر نائب الملك في الهند.

٢ - نقلها «آيرلند من السجلات الهندية الرسمية إلى كتابه:

أولاً: تدار المناطق المحتلة من قبل الحكومة البريطانية، وليس من قبل حكومة الهند.

ثانياً: تبقى البصرة، والناصرية، وشط الحبي، وبدره، بحدودها الغربية والشمالية، تحت الإدارة البريطانية بصورة دائمة.

ثالثاً: تكون «بغداد» مملكة عربية يديرها حاكم أو حكومة من أهلها، تحت حماية بريطانية، في كل شيء إلا الاسم «فإنه يبقى عربياً» وبطبيعة الحال سوف لا تكون لها علاقة مع الدول الأجنبية، التي يجب على قناصلها أن يقدموا براءاتهم إلى الحكومة البريطانية.

رابعاً: تدار بغداد خلف ستار عربي، كإقليم عربي، بقدر المستطاع، بواسطة وكالة وطنية وفقاً للقوانين والشرائع الموجودة؛ نخص بالذكر منها:

«أ» لا يستعمل القانون العراقي «الموضوع للبصرة» بل تبقى القوانين المحلية مرعية بموادها وموظفيها، على أن تحل فيها كلمة «العربي» محل كلمة «التركي».

«ب» يطبق التحويل نفسه فيما يتعلق بالادارتين: التنفيذية والإدارية، وتُبعث الإدارة القبلية، والمجالس الإدارية والبلدية وغيرها من جديد.

«ج» لا يُمس نظام جباية الأرض في الوقت الحاضر.

«د» لا يستخدم الهنود في فروع الإدارة كافة بصورة مطلقة، لأن ذلك يخالف المبادئ المقررة أعلاه. ولا يستخدم أي آسيوي خارجي إلا من كان عربياً، أو إيرانياً في الأصل، أو كان مقيماً في بغداد. كذلك يطبق هذا الأمر على «ولاية البصرة» مهما أمكن.

خامساً: في حالة ما إذا كانت «البصرة» لم تلحق ببغداد، فإن رئيس الإدارة العراقية العام يكون «المندوب السامي المقيم في بغداد» وتكون البصرة تحت إدارة حاكم يرتبط به. أما إذا ألحقت بها، فإن رئيس الإدارة العراقية يسمى آنئذ «حاكم البصرة ومندوب العراق السامي» على أن يكون له مقراسمي في البصرة، أما إقامته الدائمة فتكون في بغداد، ويكون له وكيل حاكم في البصرة، ووكيل مندوب في بغداد، فينوبان منابه عند غيابه.

سادساً: ينتخب الموظفون من خليطٍ من موظفي الخدمة الانكليزية، والسودانية، وسوريا ولبنان، على أن يكون ذلك وفق الأصول المرعية في تبادل الموظفين. أما إذا احتيج إلى خدمات ضباط بريطانيين من الخدمة الهندية المدنية، فيعارون مؤقتاً وفق أنظمة الخدمة الخارجية. أما الذين هم الآن في الخدمة فيسمح لهم بالتطوع للخدمة على أن ينقلوا إليها نهائياً.

سابعاً: تكون «أماكن الشيعة المقدسة» إدارة مستقلة، غير خاضعة للهيمنة البريطانية المباشرة، على أن ينتبه إلى عدم إدخال أراضي سقي، أو قابلة للسقي، فيها.

ثامناً: تكون مراقبة أعمال الري، والملاحة، وصيانة الأنهر، للولايتين «بغداد والبصرة» تحت إدارة بريطانية واحدة.

تاسعاً: تدار «الكويت» والبلاد العربية الساحلية، بما فيها «عمان» من قبل البصرة.

عاشراً: أما عدن، وحضرموت، فتنتقل إدارتهما إلى وزارة الخارجية.

حادي عشر: وأما جنوب إيران بما فيها عربستان، وفارس، فتكون منطقة نفوذ للحكومة الهندية.

ثاني عشر: ومن الأهمية بمكان أن تكون الإدارة في بغداد منطبقة منذ البدء على المبادئ المذكورة أعلاه. اهـ^(١).

ومع أن السلطات البريطانية المسؤولة لم تقرر - في هذه البرقية - منح العراقيين نوع الحكم الذي كانوا يشدونه، أو الذي وعدهم الحلفاء به حتى في المنشور الذي أذيع بتوقيع الجنرال مود، فاتح بغداد، قبل وصول هذه البرقية بعشرة أيام^(٢) فإن «موداً» المومئ إليه احتج على ما جاء فيها، لأنه كان يرى أن اتباع هذه السياسة «غير ضروري وفي غير أوانه، واعتبر أن هذا التصريح، وهذه السياسة، سيخلقان بلبلة في أذهان العرب حول نوايا بريطانيا المقبلة، ويشيران آمالهم ومطامحهم في وقت يجب أن تكون سلطة الجيش البريطاني هي العليا، ومطلقة في المناطق المحتلة»^(٣).

فرض الانتداب على العراق:

فلما قرر مجلس الحلفاء الأعلى في ٢٥ نيسان سنة ١٩٢٠ فرض «الانتداب البريطاني» على فلسطين والعراق والانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، كانت الحكومة البريطانية قد توصلت إلى تعديل اتفاقية سايكس - بيكو مع الحكومة الفرنسية قبل يوم واحد، تعديلاً جعل «ولاية الموصل» تحت نفوذها، بعد أن كانت لفرنسا في تلك الاتفاقية، فأخذ وزير الخارجية البريطانية «اللورد كرزن» يفكر في كيفية إدارة «العراق» ولا سيما وقد انتشرت فيه الروح

١ - Ireland, P. 96 - 97.

٢ - أطلب هذا المنشور في ص (٣٤) من هذا الكتاب.

٣ - Ireland, P. 99.

الاستقلالية انتشاراً سريعاً، وصار الأهليون يقاومون كل هيمنة أجنبية^(١).

ولما كانت المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم، التي فرض بموجبها هذا الانتداب، اعتبرت البلدان المنتزعة من الامبراطورية العثمانية مستقلة «على أن تستمد المعونة من إحدى الدول الكبرى حتى تصبح قادرة على السير بمفردها» فقد درست الحكومة البريطانية القضية العراقية في ضوء هذه التطورات، ورسمت الخطوط الأساسية لنوع الحكم الذي يجب أن يؤسس في العراق، فأذاع نائب الحاكم الملكي العام في بغداد في ١٧ حزيران سنة ١٩٢٠ البلاغ الذي أثبتنا نصه في موضع آخر.

ثم وقف وزير خارجية بريطانيا، في مجلس اللوردات في ٢٥ من هذا الشهر فقال:

«ليس أحب إلينا من تصريح يكشف من غير مواربة أو غموض عن تفضيل نظام معين أو حتى حاكم مقصود»^(٢).

وأخذ يبحث عن الشخص الذي يجمع بين رضئ العراقيين، ومحافظة مصالح البريطانيين في آن واحد، فكان هذا البحث مثاراً للتحاسد والتشاحن بين طلاب العروش أديا إلى عدم الاتفاق على الشخص المنشود. وكانت عوامل

١ - إن مزاج الحكومة البريطانية، الذي يأتي الاسترسال في شطط المآزق، والنفقات المالية بعد الحرب العامة، مع بلوغ القومية العراقية دور الرشد، والوثوق بنفسها وطموحها، إلى أن يلتقي حبلها على غاربها، كل هذا أمسك بالدولة المنتدبة عن محاولة الحكم البريطاني المباشر حتى ولو كان مثل هذا الاستعمار لا يعد من الوجهة الأدبية خيساً بالجهود المعطاة إلى أهالي البلاد.

السير نيجيل داوسن في كتابه «العراق أو الدولة الجديدة» ص ٦ - ٧.

الثورة العراقية قد تهيأت، واتخذت شكلاً خطيراً، فاندلع لهيبها بعد أسبوعين وسرت إلى سائر الأنحاء العراقية سريان النار في الهشيم حتى أنها عمت مدناً كانت السلطة لا تزال تعتقد بولاء أهلها فكان من الواجب على الحكومة البريطانية أن تمنع النظر في عوامل هذه الثورة وفي خطورتها.

وَقَفَدَ الأمير فيصل بن الملك الحسين عرشه في «سوريا» في ٢٥ تموز ١٩٢٠ واضطر إلى مغادرتها فأبرق اللورد كرز «بصفة كونه وزيراً للخارجية وكريس للجنة الشؤون الشرقية في تلك الوزارة» برقية إلى نائب الحاكم الملكي العام في «العراق» في ٣٠ تموز يبسط فيها ما أصاب الأمير العربي، ويطلب إليه بيان رأيه في الموقف. فردَّ النائب المذكور على البرقية المذكورة بما يلي:

«تنص برقيتكم المؤرخة ٣٠ تموز على أن الأمير فيصل قد جلا إلى درعا في منطقة النفوذ البريطاني، بناء على أمر الفرنسيين. ويرى من في بغداد أن ذلك يعني أحد أمرين: فإما أن يكون - الأمير - في طريق عودته إلى الحجاز، أو أنه ينوي البقاء في هذا الجزء من سوريا، المشمول بالنفوذ البريطاني. فإن بقي في درعا، واستمر على الادعاء بعرش سوريا، فإنه سيجمع حوله عدداً لا بأس به من موظفيه السابقين، فيكون مصدر ازعاج دائم للفرنسيين. أما إذا تنازل عن مطالبه في سوريا، وطالب بزعامة فلسطين فقط، فإن وجوده فيها سيخلق المتاعب لفرنسا، ويجعلنا في وضع صعب جداً، فهل لحكومة صاحب الجلالة أن تفكر في إمكان إسناد إمارة العراق إليه؟

إن الاعتراضات التي قامت هنا، بصدد إيجاد الإمارة، كانت تتجمع مبدئياً حول عدم وجود الشخص المناسب لها، وكنا نعتبر فيصلاً مهيباً لعرش سوريا.

وما من شيء سمعته خلال الأشهر القليلة الماضية، غير رأيي في عدم أهلية الأمير عبد الله، كما أن خبرتنا في بغداد خلال بضعة الأسابيع الأخيرة، دلت بوضوح على عدم وجود مرشح محلي، يستطيع أن يحوز على تأييد يمكنه من القيام بمهمته.

إن فيصلاً هو الوحيد بين زعماء العرب، الذي يدرك المشكلات العملية في إدارة حكومة متمدنة، بموجب الطرق العريية، وأنه لا يخطيء في التقدير بأن المساعدة الأجنبية أمر حيوي لاستمرار وجود دولة عريية، كما إنه يدرك الخطر الذي ينجم من الاعتماد على جيش عربي. فإذا قدمنا إليه إمارة العراق، فإننا لا نسترجع مكانتنا في نظر العالم العربي حسب، ولكننا قد ننجح إلى حد كبير في القضاء على التهمة التي قد توجه إلينا بخيانتنا لفیصل، ولأهل هذه البلاد، فإذا عزمت حكومة صاحب الجلالة إنقاص نفقاتها في هذه البلاد، انقاصاً محسوساً، فإن ذلك لا يتحقق بصورة أتم، إلا بواسطة فیصل، دون أي حلول أخرى» اهـ^(١).

تكوين حكومة عربية في العراق:

ارتاح كرزن لجواب نائب الحاكم الملكي العام في «العراق» وكان النائب قبلئذ يعارض فكرة إقامة حكومة عريية للأسباب التي ذكرها في تلابيب برقيته، كما أن كرزن كان يريد الأمير عبد الله ملكاً من قبل، فقررت الحكومة البريطانية دعوة الأمير فيصل إلى انكلترا فوراً، فجاء إلى «لندن» في ٢ كانون الأول ١٩٢٠ وقابل الملك جورج الخامس في اليوم الرابع من هذا الشهر لتقديم الشكر «على

الهدايا التي أهداها الملك جورج إلى والده الملك حسين»^(١).

وأوفدت وزارة الخارجية البريطانية المستر كورنواليس، الملحق بالوزارة المذكورة، إلى الأمير فيصل ليعرض عليه «عرش العراق» فاجتمع بسموه في ليلة ١٧ من هذا الشهر، ولما فاتحه بالمهمة التي جاء من أجلها، أجابه الأمير: أن العراقيين في الشام، كانوا قد نادوا بأخيه عبد الله ملكاً على العراق، في اليوم الذي نادى الشاميون فيه «بفيصل» ملكاً على سوريا، فكيف يسوغ له أن ينافس أخاه على عرش العراق^(٢).

وكان الأمير عبد الله يجمع قواته لثأر لأخيه في حادثة إخراجهم من «الشام» فندبت الحكومة البريطانية الكولونيل «تي. أي. لورنس» ليعرض عليه عرش «سوريا» لقاء تنازله لأخيه فيصل عن عرش العراق^(٣) فوافق على ما عرض عليه دون قيد وشرط.

فرجع لورنس إلى لندن مغتبطاً، بهذه النتيجة، فعُدَّت الحكومة البريطانية هذه الموافقة فوزاً لسياستها في الشرق الأوسط، وندبت المستر كورنواليس ليقابل الأمير فيصل مرة أخرى، ويعرض عليه موافقة أخيه عبد الله على تبوئه عرش العراق^(٤) فلم يشأ الأمير أن يستبق الحوادث، فأبرق إلى «الأردن»

١ - التايمس اللندنية الصادرة في ٥ كانون الأول ١٩٢٠ م.

٢ - Ireland, P. 310 - 311.

٣ - Ireland, P. 310.

٤ - اقتصر عرش «الأمير عبد الله» على «شرق الأردن» أي القسم الجنوبي من سوريا وفي ص ٣٣٠ من كتاب «على طريق الهند» ما نصه:

«وقد أراد الانكليز بتأسيس هذه الإمارة، وتنصيب الأمير عبد الله عليها، أن يجعلوا منها

ليتوثق من أخيه صحة الخبر، فجاء الجواب محققاً لرغبته، فما كادت وزارة الخارجية الفرنسية تحيط علماً بهذه المفاوضات، حتى احتجت عليها مدعية «أن تنصيب الأمير فيصل في العراق بعد إخراجه من سوريا مباشرة يعدّ بنظر الفرنسيين عملاً غير ودي»^(١).

و «ادعت الصحف الفرنسية أن انكلترا وعدت فرنسا بمساعدتها ضد الأمير فيصل لقاء وضع الموصل تحت الانتداب البريطاني»^(٢) بعد أن كانت قد خصصت للفرنسيين. فما وسع اللورد كرزن غير التسليم بواقع الحال، فأجل البحث في الموضوع ريثما تمسك قشرة الكرامة الفرنسية ويكتف حسّها، فيعمل إذ ذاك ما يشاء، ولكن إسناد منصب وزارة المستعمرات إلى المستر تشرشل في ١٤ شباط ١٩٢١ م، وفتح دائرة خاصة في هذه الوزارة تتوحد فيها قضايا الشرق، سهّلا حل المشكلة بعد أمد قصير.

السير برسي كوكس في العراق:

وصل السير برسي كوكس إلى «البصرة» في يوم ١ تشرين الأول من عام ١٩٢٠ م ليستلم المهمة التي أشار إليها البلاغ الصادر في «بغداد» يوم ١٧ حزيران ١٩٢٠ م^(٣) بعد أن عرج على «العجير» لمقابلة ابن سعود، وعلى «المحمرة» للاجتماع بالشيخ خزعل، وهما الأميران العريان اللذان يحادان

→ سوراً يدفع خطر البادية عن فلسطين، ووسيلة لدوام العداء بين العائلة السعودية والعائلة الهاشمية».

Wilson, P. 307. - ١

H. W. V. Temperley A History of peace Conference of Paris vol. II P. 184. - ٢

٣- تجد البلاغ في ص (١٢٩ - ١٣٠) من هذا الكتاب.

«العراق» واستقل في اليوم التالي طائرة لزيارة معارفه في «الناصرية» و«سوق الشيوخ» و«العمارة» و«الكوت» وغيرها من المدن القائمة على سيفي «دجلة» و«الفرات».

فلما كان يوم ١١ من هذا الشهر وصل إلى «بغداد» بالقطار فحيته المدفعية الانكليزية بسبع عشرة طلقة، واشترك في استقباله الرسمي أصدقاءه القدماء، وخطب أمامه السيد جميل صدقي الزهاوي، الشاعر الفيلسوف، خطبة حماسية استهلها بمقطوعة من الشعر جاء فيها:

عد للعراق، وأصلح منه ما فسد	وابث به العدل، وامنح أهله الرغدا
الشعب فيه عليك اليوم معتمد	فيما يكون كما قد كان معتمدا
حييت من قادم أبان حاجتنا	إليه نرجو به للأمة الرشدا
ارأف بشعبٍ بغاة الشر قد قصدوا	إثارة الشرّ فيه وهو ما قصدا ^(١)

ثم حمل على الثورة، وعلى القائمين بها حملة شعواء، وذمها ذمّاً أنكره عليه الوطنيون، ولا سيما وإنه كان قد رثى أبطالها من قبل بقصيدةٍ محجلة قال فيها:

ماذا بضاحية الرميثة	من غطارفةٍ جحاجح
ولمن أقيمت في البيوت	على كرامتها المناوح
قوم إلى دار البوار	مشوا فمن غاد ورائح

طلبوا مساواة الحقوق فطوّحت بهم الطوائح

فزكت دماء قد أريقت فوق هاتيك الأباطح^(١)

﴿والشعراء يتبعهم الغاؤون * ألم تر أنهم في كل واد يهيمون * وأنهم يقولون ما لا يفعلون﴾^(٢).

أما السير برسي كوكس، فقد ردّ على الزهاوي بلسان عربي فصيح قائلاً:
يا جميل أفندي ويا أيها المندوبون! إن دولة انكلترا أرسلتني للمساعدة،
والاتفاق مع أشرف ورؤساء العراق لنحصل على الغاية المطلوبة للطرفين،
وتأليف الحكومة العربية، حكومة مستقلة بنظارة دولة انكلترا، ولقد جئت لهذا
المقصد، ولكن ما زال الاغتشاش مستمراً، طبعاً لا يمكن العمل، وأنا حاضر
عندما تحصل الفرصة وهذا شيء بيدكم اهـ^(٣).

تدابير السير برسي كوكس:

كان بركان الثورة - على الرغم من الهزال الذي أصاب عمودها الفقري
وعلى الرغم من صمودها صموداً عسيراً - لا يزال محتدماً في بعض جبهات
القتال، وكانت القبائل تنازل القوات البريطانية بين حين وآخر، وتوقع فيها
الخسائر الفادحة، في الأموال وفي الأنفس، فأذاع السير برسي كوكس، البلاغ
الذي نشرنا نصه في نهاية الفصل الثامن من هذا الكتاب.

١ - الديوان المذكور ص ١٧٦.

٢ - سورة الشعراء، الآيات: ٢٢٤ - ٢٢٦.

٣ - جريدة العراق العدد (١١٤).

ثم رأى السير كوكس أن لابدّ من إشغال الرأي العام، أو إلفات نظر القسم المنوّر منه، للاشتغال بقضية البلاد السياسية، فقرر أن يؤلف حكومة محلية، من بعض العراقيين، الموالين للانكليز، على أن يكون لها مستشارون بريطانيون، يسيرونها على النحو الذي يحقق الأهداف البريطانية في «العراق»^(١) فجمع في يوم ٢١ تشرين الأول سنة ١٩٢٠ م مجلسه الاستشاري المؤلف من «السير بونام كارتر»، ناظر العدلية، والكولونيل هاول، ناظر المالية، ومساعد الكولونيل سليتر، والميجر بولارد، ناظر الأشغال والمستر فلي، ناظر الداخلية، والمس بل، السكرتيرة الشرقية لفخامته^(٢) وعرض عليه مشروعه قائلاً: إنه يرى أن يسلك طريقاً خاصاً في تنفيذ السياسة المقررة في البلاغ الصادر في ١٧ حزيران، فيحافظ على الروح، ويشدّ في طريقة البناء، وإنه يرى أن يؤلف حكومة مؤقتة، تكون كالجسر بينه وبين الشعب العراقي، وتأخذ على عاتقها تعبيد الطريق لإقامة الحكم المقرر، دون أن يمس جوهر السياسة المرسومة. وأضاف إلى ما تقدم، إنه قرر الاستعانة بالسيد عبد الرحمن الكيلاني «نقيب أشرف بغداد» ليؤليه رئاسة هذه الحكومة، لما له من المنزلة الاجتماعية والمقام الروحي، وذلك بعد أن اعترضته صعوبات وعقبات جمّة في ترشيح غيره^(٣).

وقد جرت حول هذا الاقتراح مناقشة حادّة استغرقت ثلاث ساعات،

١ - ولم يكن في الاستطاعة إيجاد رجل أقدر من السريسي كوكس لمهمة تأسيس حكومة وطنية في العراق.

«فoster» في «تكوين العراق الحديث» ص ٤٢٣.

٢ - كانت «المس بيل» المساعد الأيمن للسريسي كوكس في أعماله كافة.

٣ - تقول المس بل في ص ٥٦٢ من رسائلها: كانت نية السير برسي كوكس متجهة نحو «السيد طالب النقيب» لجعله رئيساً للحكومة المؤقتة، فصرفته عنه لأسباب يطول شرحها.

فقد كان بين الموظفين البريطانيين جماعة تحاذر تحقيق أهداف السير برسي كوكس في تأسيس حكومة بالشكل الذي يرتأيه على الرغم من إخلاصها له. ويقول «آيرلند» إن هذه الجماعة كانت لا تدرك هذه الأهداف. أما كوكس فكان يرى ويقول: إن الحالة تتطلب أحد أمرين: إما إقامة حكومة عربية في العراق، وإما الجلاء عنه، ومضى في سبيله يقنع هذا وذاك، حتى أسفر الاجتماع عن إقرار المشروع الذي جاء به^(١).

كيف تكونت الحكومة المؤقتة؟

وفرغ السير برسي كوكس من مفاوضة الأشخاص، الذين لبوا دعوته للاشتراك مع «نقيب أشراف بغداد» في تأليف «الحكومة المؤقتة» في ٢٥ تشرين الأول سنة ١٩٢٠ م بعد أن تغلب على جميع الصعوبات التي قامت في وجهه. فقد كان معظم الوجوه والأشراف يبدون مخاوف مختلفة من إجابة طلبه، كما أن علماء «الكاظمية» أصرّوا على وجوب تأليف حكومة منتخبة من قبل الشعب^(٢) وهكذا تم تكوين «الحكومة المؤقتة» على النحو التالي:

١- السيد عبد الرحمن، نقيب بغداد، رئيساً لمجلس الوزراء.

٢- طالب النقيب: وزيراً للداخلية.

٣- ساسون حزقيل: وزيراً للمالية.

٤- حسن الپاچه چي: وزيراً للعدلية.

١- Ireland, P. 280.

٢- The letters of Gertrude Bell P. 572.

٥ - جعفر العسكري: وزيراً للدفاع.

٦ - عزت الكركوكي: وزيراً للمعارف والصحة.

٧ - عبد اللطيف المنديل: وزيراً للتجارة.

٨ - محمد علي فاضل: وزيراً للنافعة.

٩ - السيد مصطفى الألوسي: وزيراً للأوقاف.

وقد اعتذر «المحامي حسن الپاچہ چي» عن الاضطلاع بأعباء أية مسؤولية في هذا العهد، فاختر «المعتمد السامي» السيد مصطفى الألوسي وزيراً للعدلية، بعد أن عين السيد محمد مهدي بحر العلوم وزيراً للصحة والمعارف، وبعد أن جعل عزت باشا الكركوكي وزيراً للنافعة، والسيد محمد علي فاضل وزيراً للأوقاف.

وأراد السير برسي كوكس، أن يحذو في العراق حذو الحكام البريطانيين في المستعمرات فيؤلف مجلساً استشارياً من بعض موظفي الحكومة المحلية، وممن كان يتفرّس فيهم الفائدة المتوخاة لتنفيذ أهدافه السياسية، من الوجوه والأشرف، فاختر، بمساعدة سكرتيرته الشرقية الـ «مس بل» اثني عشر شخصاً جعلهم وزراء، بلا وزارة، فكانوا بمثابة مجلس استشاري لمجلس الوزراء يتناولون المخصصات الوزارية ولا يأتون عملاً رسمياً إلا إذا دعوا للاشتراك في جلساته وهذه أسماءهم:

١ - حمدي بابان (بغداد).

٢ - عبد الجبار الخياط (بغداد).

٣ - عبد الغني كبة (بغداد).

٤- عبد المجيد الشاوي (بغداد).

٥- فخر الدين جميل (بغداد).

٦- عبد الرحمن الحيدري (بغداد).

٧- محمد الصيhood (الكوت).

٨- عجيل السمرمد (الكوت).

٩- أحمد الصانع (البصرة).

١٠- سالم الخيون (المنتفك).

١١- هادي القزويني (الحلة).

١٢- داود اليوسفاني (الموصل).

وقد اعتذر «حمدي بابان» عن الاضطلاع بالمهمة التي ندب إليها، فاختر بدله «الشيخ ضاري السعدون» من «المنتفك» كما اعتذر «السيد هادي القزويني» عن ذلك، فاختر بدله «الحاج نجم البدراوي» من «العمارة».

وهكذا نرى المعتمد السامي يؤلف المجلس الاستشاري للحكومة المؤقتة من شخصيات تمثل الأسر المعروفة في العراق، أو تنتمي إليها. وقد خصص راتباً لرئيس الوزراء قدره سبعة آلاف ربية في الشهر، وخصص لكل وزير، سواء أكانت له وزارة، أم لم تكن، ثلاثة آلاف ربية في الشهر.

واجتمع مجلس الوزراء لأول مرة في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٠، وكان اجتماعه في دار «النقيب السيد عبد الرحمن» لأن الرئيس مقعد لا يخرج من داره. وقد حضر هذا الاجتماع السير برسي كوكس فأعرب عن سروره، وارتياحه لتأليف حكومة وطنية في العراق، وقال: «إن حكومة

لندن مستبشرة بهذا الحادث العظيم» ثم اقترح أن تشكل لجنة برئاسة جعفر العسكري لدرس النظام العسكري للبلاد.

وتناول النقيب الحديث قائلاً:

أيها السادة الأجلاء، وجوه الوطن العزيز النبلاء!

تعلمون أن ما أندبتم إليه من القيام بالوظائف التي أودعت إلي عهدتكم، من أهم الأمور فيجب على كل منا، أن يتخذ صدق العزم شعاره، وقوة الإقدام دثاره، مع الثبات المكين عند مباشرة الأعمال، التي تعود إلي وظيفته. ويجب على كل واحد منا أيضاً أن يسند صاحبه ويعاضده في عمله، لتحصل الثمرة المطلوبة، وتلتقط الضالة المنشودة للجميع. وإني لا أحب أن أطيل الكلام في هذا الباب، لأنكم تعلمون أكثر مما أعلم، وواقفون على الأحوال أكثر مما أنا واقف عليه وأتمم. ومما هو ظاهر في الميدان، ومشاهد بعين العقل كالعيان، أن تمايز الرجال بالأعمال، وتشهد لهم على ذلك الآثار.

والقول إن لم يقرن الفعل به تصديقه فهو الحديث المفترى

سدد الله خطاكم. ووفقنا وإياكم لما فيه النفع للبلاد والعباد بمنه وكرمه^(١).

ثم جرت مذاكرة سطحية حول علاقة الوزراء العراقيين بمستشاريهم البريطانيين، فقرر تكليف السير برسي كوكس تثبيت ذلك في مذكرة رسمية للسير بمقتضاها، فتقبل المومى إليه هذه المهمة بالترحاب^(٢) وعهد إلى المستر

١ - جريدة العراق العدد (١٣٠).

٢ - رسائل «بل» ص ٥٧٢.

فلم يبايعها وكانت سلطة المجلس مقيدة من قبل المندوب السامي الذي أعطى الحق لنقص أو تعديل أحكام المجلس وقراراته^(١).

بلاغ للمعتمد السامي:

وفي ٧ تشرين الثاني ١٩٢٠ أذاع كوكس بلاغاً عاماً ذكر فيه العراقيين بالجهود التي صرفها في سبيل تأليف الحكومة المؤقتة، وقال: إن هذه الحكومة ستتهدي بهديه وتسير حسب إرشاداته، حتى يتم انتخاب المؤتمر العام ليقرر شكل الحكومة وهذا نص بلاغه:

إن فخامة المندوب السامي يرغب في أن يُطلع عموم الأهالي، على قدر الإمكان، على الإجراءات التي يتخذها لتنفيذ مقاصد حكومة جلالة ملك بريطانيا. أما هذه المقاصد فهي الإسراع في تمهيد الطرق التي يتوصل بها الشعب العراقي إلى إبداء رأيه في شكل الحكومة التي يرغب فيها، ثم تعجيل تأسيس هذه الحكومة بإرشاد حكومة بريطانيا العظمى ونظارتها.

أما الوضعية فهي أن اختيار شكل الحكومة أمر يجب أن يبت فيه العراقيون أنفسهم، ولا يمكن إصدار مثل هذا القرار بدون تأليف مؤتمر عام يمثل الشعب تمام التمثيل. ثم إن لجنة المبعوثين السابقين، المجتمعمة الآن، تشتغل في وضع التعليمات الانتخابية، وسوف يجري بالسرعة اللازمة كل ما يقتضي حسب اقتراحات اللجنة المذكورة، ويشرع في أمر الانتخاب في الأمكنة الخالية من الاضطراب غير أنه لا يخفى على الخاص والعام، عدم

١ - «لودر» في كتابه «القول الحق في تاريخ سوريا وفلسطين والعراق» ص ١٠٧.

إمكان إجراء الانتخاب في بعض الأمكنة ما لم يخضع سكانها للحكومة، ويلوذوا بالسكون المعتاد، وعلى كل حال فإن الاستعداد لإجراء الانتخاب لن يتم في مدة تقل عن شهرين، أو ثلاثة أشهر، ولما كان يلزم في غضون هذه المدة إشراك زعماء الأمة في أعمال الحكومة أكثر من ذي قبل، وتجنباً من تسرّب اليأس إلى قلوب المسالمين، والذين داوموا على ولائهم للحكومة، من تأخير إجراء الانتخابات، فقد دعا فخامة المندوب السامي، حضرة صاحب الفخامة والسماحة السيد عبد الرحمن أفندي، نقيب أشرف بغداد، إلى تأليف مجلس وزراء برئاسته حباً بالوطن.

أما وظيفة المجلس المذكور فهي القيام بالواجبات العمومية، بإرشاد فخامة المندوب السامي، إلى أن يصدر قرار المؤتمر ويسن قانون أساسي للبلاد، وسينشر في الوقت المناسب أسماء الوزراء الذين أجابوا دعوة فخامة النقيب بالقبول، وسينشر أيضاً عن وظائفهم عندما تكمل تفاصيلها. والذين يشاركون المندوب السامي في رغبته في تعجيل عقد المؤتمر العام وإصدار قراره، عليهم أن يشتركوا أيضاً في حضّ الأمة على الطاعة في الأماكن الثائرة، لكي لا تتأخر إعادة السلم والقانون والنظام إلى نصابها، ولا تتأجل المباشرة في الانتخاب.

وفي الختام إن فخامة المندوب السامي يصرّح للعموم أن تأليف مجلس الوزراء الحالي هو لتمهيد سبيل الإصلاحات القادمة ولا يعارض أحكام المؤتمر العام وقراراته»^(١) انتهى.

بلاغ ثان للمعتمد السامي:

وبعد أربعة أيام أذاع المعتمد بلاغاً آخر عن الوزارات وأسماء شاغليها

هذا نصه:

«بناء على ما ورد في المنشور الصادر في ١٧ حزيران سنة ١٩٢٠، بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا أذنت بتشكيل مجلس نيابي منتخب لسن قانون أساسي للعراق، فإلى أن يتم تأليف هذا المجلس، وسن قانون أساسي، يجدر أن تدير دفة الحكومة في البلاد حكومة وطنية مؤقتة بنظارتي وإرشادي، وبناء عليه أنا الميجر جنرال السير برسي كوكس . جي . سي . آي . ئي . ك . سي . آي . ئي . ك . سي . ايم . جي . بصفتي ندوباً سامياً في العراق أعلن ما يأتي:

أولاً: تؤلف هيئة وزارية من رئيس ووزراء للداخلية، والمالية، والعدلية، والأوقاف والمعارف، والصحة، والدفاع، والأشغال العمومية، والتجارة، ووزراء آخرين لا تكون لهم وزارات خاصة بهم.

ثانياً: ستقع مسؤولية إدارة شؤون الحكومة - ما عدا الأمور الخارجية والحركات الحربية والأمور العسكرية العمومية إلا ما يعود إلى القوات الوطنية - على هيئة الوزراء، وستجري أعمال هيئة الوزراء بنظارتي وإرشادي^(١).

بغداد في ١١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠

برسي كوكس

المندوب السامي في العراق

وأغرب ما في هذا البلاغ أن الوزارة المؤقتة تشتغل تحت نظارة المعتمد وإرشاده، ولكنها تكون مسؤولة عن أعمالها. وبذلك تطوى صفحة من صفحات «الحكم البريطاني المباشر» في العراق لتفتتح بدلها صفحة «الحكم المستتر» أو «الحكم ذو الوجهين».

لائحة تعليمات لهيئة الإدارة العراقية:

كان مجلس الوزراء، بعد أن استمع إلى الخطبة التي افتتح بها رئيسه الجلسة الأولى، قرّر تكليف المعتمد السامي أن يثبت علاقات المستشارين البريطانيين بالوزراء العراقيين في مذكرة تحريرية ليجري العمل بمقتضاها، وفيما يلي نص المذكرة التي أعدها المستر فلبي لهذا الغرض وعنوانها «لائحة تعليمات لهيئة الإدارة العراقية» وهي التعليمات التي بقيت نافذة العمل مدة بقاء العراق تحت الانتداب البريطاني «أي إلى ٣ تشرين الأول سنة ١٩٣٢».

١- ليعلم حضرات أعضاء مجلس الوزراء أنني بصفتي مندوب سامي، تقع مسؤولية إدارة شؤون البلاد على عاتقي وعلى شخصي، وأنا المسؤول عنها لدى حكومة جلالة الملك إلى أن ينعقد المؤتمر العام لسن قانون أساسي للعراق، بناء عليه سيكون الفصل في المسائل المقررة لي عند اختلاف الآراء بيني وبين الهيئة الوزارية.

٢- وبما أن لابدّ من مرور مدة لتأليف المؤتمر واجتماعه، قررت إذًا اتخاذ واسطة تمهيدية، يدور محور عملها الفعلي - ما عدا الذي يعود للأمور الخارجية والتدابير العسكرية - تحت نظارتي، وهي الهيئة الوزارية الإدارية، يرأسها صاحب الفخامة والسماحة نقيب أشرف بغداد، ويؤلف تلك الإدارة

وزراء، يتولى بعضهم إدارة دواوين الحكومة، وهم النظار، وغيرهم وهم أعضاء في الهيئة الإدارية بلا نظارة خاصة.

٣- ويكون رئيس كل دائرة من دوائر الحكومة وزيراً من النظار، يتولى شؤون تلك الإدارة، مع مراعاة الأمور الآتية:

أولاً: مراقبة الهيئة الإدارية على أعمال تلك النظارة.

ثانياً: استماع الآراء التي يرفعها المأمورون البريطانيون، الذين أختارهم أنا لوظائف المستشارية لتلك الدوائر.

أما وظائف المستشارية ليست إجرائية، بل استشارية. والأمل أن مجلس الوزراء، وحضرات الوزراء المتولين شؤون الإدارة، يدركون أن الأشخاص الذين أختارهم لوظيفة المستشارية لاختبارهم الطويل شؤون الإدارة، وإلمامهم بتدبير أعمال الدوائر، التي ستضم إلى الوزارات، يقتضي أن يلتفت إلى آرائهم، وينظر فيها بكل دقة.

ثالثاً: في الدرجة القصوى تكون المراقبة العليا خاصة بشخصي.

٤- ويلوح لي أن أحسن طريقة لإدارة أعمال الدوائر، تكون برفع جميع المسائل، التي تعود إلى نظارة الوزير بواسطة مستشاره، وعلى المستشار أن يرفع المحررات، والأوراق، التي تأتيه إلى الوزير بلا تأخير، ليقوم الوزير بإجراء إيجابها، بعد مشاورة المستشار، وكذلك إذا أراد أحد الوزراء اتخاذ إجراءات جديدة، فيما يعود إلى وزارته، فينبغي إما أن يستشير المستشار أولاً، أو أن يرسل أوامره إلى الدوائر المقصودة بواسطته ليتمكن المستشار من إبداء رأيه قبل أن يأخذ الأمر صورته النهائية.

٥ - والحالة هذه تجب وضع الخطة التي ينبغي اتباعها إذا حصل خلاف في الرأي أو في غير ذلك بين أحد الوزراء ومستشاره:

أولاً: إذا أسدى مستشار رأيه في أمر إلى وزير، وتعدّر على الوزير قبول رأيه، فعلى الوزير أن يدعو المستشار إلى المذاكرة والمشورة، وبعد المذاكرة إذا لم يتوفقا على الاتفاق، واعتقد المستشار بأهمية الأمر وضرورة اتباعه، فله الحق أن يطلب من الوزير رفع الأمر إلى مجلس الوزراء للمذاكرة. فعليه يتوقف البت في أمر كهذا إلى أن يجتمع مجلس الوزراء وتعرض عليه المسألة.

ثانياً: إذا أراد وزير القيام بأمر وخالفه المستشار، فللوزير نفس الحق برفع الأمر إلى مجلس الوزراء، ويتوقف البت في الأمر المختلف فيه إلى أن يعرض على مجلس الوزراء. وفي الفترة التي ينتظر في نهايتها رفع الأمر إلى مجلس الوزراء، للوزير والمستشار الحرية التامة في رفع الأمر إلى بصفتي مندوب سامي، وبذلك أتمكن من إبداء رأيي لمجلس الوزراء بدون أقل تعرّض لما هو وارد في البند العاشر من هذا البرنامج.

٦ - أما مجلس الوزراء فمن الضروري أن يعقد اجتماعات منظمة مرة في الأسبوع أو أكثر إذا اقتضى الحال.

٧ - ولتسهيل أمور الإدارة الفعالة، يجب أن يكون لهيئة الوزراء سكرتير ذي كفاءة وهيئة كتاب، ويجب اتخاذ التدابير اللازمة لتعيين هؤلاء بلا تأخير.

٨ - على كل وزير إخبار السكرتير عن كل مسألة يريد رفعها إلى مجلس الوزراء، وعلى السكرتير استحضار برامج لها ليرفع إلى هيئة الوزراء، وعليه أيضاً أن يرسل نسخة من هذا على الأقل ٢٤ ساعة قبل انعقاد المجلس أولاً إلى فخامة المندوب السامي. وثانياً إلى جميع الوزراء.

ومن القواعد العمومية أن لا يعرض في مجلس الوزراء أمر ما عدا المدرج في برنامج الجلسة، وإذا عرض فلا يجوز البت فيه على كل حال. وتستثنى المواد الضرورية التي يقتضي تسريعها فوراً.

٩- أما السكرتير فعليه أن يحضر جميع مجالس الوزراء ويدوّن وقائع الجلسات في صورة كشف وبيان للأمور التي يبت فيها، ثم يوزع هذا الكشف بتوقيع السكرتير، في مدة لا تزيد عن ٢٤ ساعة من انعقاد مجلس الوزراء أولاً على فخامة المندوب السامي، وثانياً على جميع الوزراء. وكل وزارة مسؤولة عن تنفيذ قرارات مجلس الوزراء العائدة إليها، وتبلغ ذلك التنفيذ إلى سكرتير مجلس الوزراء لاطلاع الوزارة عليه في الجلسة التالية. وحسب القواعد المرعية، تعتبر جميع مذكرات مجلس الوزراء خصوصية لا يجوز لأحد إفشاءها خارج المجلس.

١٠- تعتبر جميع قرارات مجلس الوزراء قاطعة، بشرط موافقتي عليها، بصفتي رئيس الحكومة الحالية، وبصفتي مندوب سامي، على أن أحافظ على الحق اللازم لي، وهو رد أو تعديل أي قرار من قرارات مجلس الوزراء، إن لم يكن موافقاً للمصلحة.

١١- وليطلع النظار تماماً على جميع المواد المدرجة في برنامج الجلسة، يجوز لأي من المستشارين الحضور في أي جلسة من جلسات مجلس الوزراء، ما دام في بساط البحث قضية عائدة للوزارة التي ينتمي إليها، فله عندئذ أن يبدي مشورته في المسألة، ولا مشاركة له عند أخذ الآراء.

١٢- والأمل وطيد بأن التعليمات، الموضوعة أعلاه، بخصوص سير أعمال مجلس الوزراء، والوزارات، وعلاقاتهم معي من جهة، ومع المستشارين

من جهة أخرى، تؤول جميعها إلى سير حثيث في الإدارة في مركز الحكومة، فالدوائر المركزية القائمة اليوم بأعمال الحكومة، من حيث إنه مضى عليها بضع سنين، وهي سائرة سيرها الحسن، لا يصعب إلحاقها إلى الإدارة الجديدة بعد إجراء التعديلات اللازمة فيها. أما إدارة شؤون الجهات فيحتمل أن تصادف فيها صعوبات جمة ولكنها ستتهون إن شاء الله.

١٣ - وكما تعلمون أن الأولوية والأفضية في العراق لم تزل، كما كانت، يدير شؤونها ضباط سياسيون بريطانيون، بمعاونة عدد من المأمورين الوطنيين، كمساعدى الحكام السياسيين، ومديري النواحي الخ. ولكن بما أن بعض الأفضية لم تزل مضطربة، وفيها جنود بريطانيون فعليه يتعذر استبدال الحاكم البريطاني بحاكم أهلي في الظروف الحالية. وهناك أفضية مطمئنة يمكن اتخاذ الاجراءات اللازمة فيها للحصول على المأمورين الأكفاء.

١٤ - حيث إن تعاطي أسباب لتأمين السكون والراحة في الخارج من جملة وظائف الهيئة الإدارية، فعلى الهيئة المذكورة أن تبادر عاجلاً بتحري وانتخاب مأمورين أكفاء، أهل خبرة من الوطنيين، لتعينهم في الأماكن التي تقضي المصلحة تعيينهم لها تدريجاً، وبعد انتخابهم ينبغي على الهيئة أن ترتب اقتراحاتها عن أسماء الأشخاص المصدق عليهم وتعرضها علي للملاحظة اللازمة وإصدار الأمر فيها.

بغداد: تشرين الثاني

P. Z. Cox

مندوب السامي في العراق

الحكومة المؤقتة تعمل:

يقول المتتبعون لأحوال العراق السياسية: إن «الحكومة المؤقتة» التي ألفها المعتمد السامي البريطاني برئاسة نقيب بغداد، كانت جسراً هزلياً بينه وبين الشعب العراقي الساخط على الانكليز وعلى صنائعهم^(١) وكان المعتمد المذكور يعتقد بأن هذه الحكومة ستعمل على إنهاء الثورة، وإقرار الأمن في البلاد، بيد أن الأيام لم تبرهن على صحة هذا الاعتقاد فاضطر إلى حشد القوات المسلحة الجرارة لإخمادها بالقوة.

أجل! كانت عقيدة المعتمد أن العراقيين سيخدعون بمثل هذه الألاعيب، ويتوهمون الاستقلال محققاً بمجرد إقامة «حكومة مؤقتة» تكون آلة لتنفيذ أوامره، وخدمة مصالح حكومته. بل كان يظن أن تشكيل هذه الحكومة، وما سيتبعها من دواوين، سيخلق طبقة من الموظفين تربط حسابها بمصالح بريطانيا في العراق، فتصبح آلة داخلية تعمل على خدمة النفوذ الاستعماري. ولكن الأيام التالية لتكوّن هذه «الحكومة المؤقتة» لم تظهر انخداع العراقيين في حينه بهذه اللعبة.

أما أعمال الحكومة فقد اقتصرت على إنشاء الدواوين الرسمية، وإشغال الوظائف الحكومية فقسمت «العراق» إلى عدد من الألوية، والألوية إلى أقضية، والأقضية إلى نواح وقرى، وعينت لكل لواء متصرفاً، وجعلت إلى جانب كل متصرف مشاورة البريطاني، ولكل مشاور سكرتيره وكتبته، ودائرته المستقلة،

١ - ويقول آيرلند في ص ٢٣٩ من كتابه: «كان الوزراء العرب في مبدأ الأمر شيئاً أكثر بقليل من الدمى لكن مناصبهم يجب أن تبقى مهمة».

وجعلت على رأس كل قضاء قائمقاماً، وعلى رأس كل ناحية مديراً.

أما في «بغداد» فقد أقامت إلى جانب كل وزير مستشاراً بريطانياً، وإلى جانبه معاوناً وسكرتيراً، ومكتباً خاصاً، وأنشأت عدة مديريات عامة، وجعلت على رأس كل مديرية مفتشاً بريطانياً، وإلى جانبه دائرته، وكتبته، وهكذا دواليك.

أما عدد الهنود والأرمن، والإيرانيين، الذين ألحقوا بالخدمة في تلك الدواوين، فيكاد لا يحصى. ومن هنا نشأت الإدارة المزدوجة في البلاد، وأخذ الأهلون يستقبلون نوعاً جديداً من الحكم في بلادهم، وصار معظم المراجعين يتقربون إلى رؤساء الدوائر البريطانيين، اعتقاداً منهم بأن أشغالهم لا تقضى إلا على أيدي الإنكليز، وبهذا الاعتقاد ضربت الحكومة المؤقتة، وكذا الوزارات التي أعقبتها، ضربة قاضية أليمة، وطبعت بنظر الشعب بطابع خاص، بقي أثره في المملكة زمناً طويلاً، وأشار إليه شاعره بهذين البيتين:

ألا بلغوا عني الوزير مقالة له بينها لو كان يخجل تويخ
أراك بحمام الوزارة نورة وأما جناب المستشار فزرنوخ^(١)

أما الكتاب، والمترجمون، وصغار الموظفين، فقد جرى اختيار معظمهم من الطبقات الوضيعة، ممن لم تبرهن الأيام على نزاهتهم، وعزة نفوسهم، ولم تكن لديهم المؤهلات العلمية والأخلاقية لأن الطبقة المتعلمة، المعترزة بكرامتها، المحافظة على تقاليدها كانت تستنكف الخدمة في الحكومة التي أنشأها

١ - البيتان للشاعر العراقي المعروف، الأستاذ معروف الرصافي، راجع «ديوان الرصافي»

صناديد الاحتلال. فمما عدد هؤلاء نمواً مطرداً، وتقدموا في المناصب التي عينوا فيها، تقدماً سريعاً، حتى صاروا يشغلون بعض الوظائف الكبرى، ويقربون آلهم وذوئهم في الدوائر المختلفة، فأصبحوا مصدر شؤم على «العراق» جعل الأهلين يرددون قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾^(١) واضطر الوزارات المتعاقبة، للتفكير في وجوب تطهير الجهاز الحكومي، من هذه الأدران فأصدرت المراسيم، وشرعت القوانين، بيد أنها لم تأت أكلها.

يضاف إلى ذلك أن «الحكومة المؤقتة» تألفت على أساس منهار من الوجهة المالية، لأن الحكومة المحتلة «سحبت موجود الخزائن في المراكز، والألوية، وقيدته إيراداً لحكومة الهند، مما أدى إلى مباشرة الحكومة الوطنية باستلام مهامها بدون رصيد نقدي مدوّر، أعني بدون دراهم في الخزائن»^(٢) وكان بين هذه الموجودات أمانة للأوقاف قدرها ٣٠٠,٠٠٠ ربية سحبتها أيضاً، وألزمت الحكومة الجديدة تسديد الديون الخاصة، التي ترتبت على العراق قبل أن يؤول أمره إليها.

العرش العراقي:

قلنا في (ص ٩٥) من هذا الكتاب إنه لما قرر المؤتمر السوري في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ م المناداة بالأمير فيصل ملكاً على سوريا، كان يقيم في «الشام» رهط من صفوة شباب العراق وكهوله يمثلون البلاد تمثيلاً لا بأس به، فاجتمعوا

١ - سورة النمل، الآية ٣٤.

٢ - رد الهاشمي على تقرير السر هلتن يانغ ص ٧.

في اليوم المذكور، ونادوا باستقلال «العراق» وبالأمر عبد الله ملكاً عليه^(١)، وقد توج الأمير فيصل فعلاً وبقيت بيعة الأمير عبد الله في عالم الخيال إذ كان «يصعب على العقل قبول قرار، أو النزول على حكم قررته جمعية التأمّت في بلاد غير بلادها بحق بلاد لا حول ولا طول لها بها»^(٢).

فلما حدثت «فاجعة ميسلون» في ٢٥ تموز من هذه السنة، وأخرج الأمير فيصل من دمشق، عبس الدهر في وجه البيت الهاشمي، وأفل نجم الدعوة له بصورة تأبأها المروءة، ويأبأها الوفاء. فلما أعلنت الحكومة البريطانية عن عزمها على تأسيس حكومة عربية في «العراق» يرأسها أمير عربي، كثر التنافس بين طلاب العروش على هذه الرئاسة، فأدى تنافسهم إلى عدم إيجاد المرشح اللائق.

فالمتمقعدون العثمانيون في «بغداد» كانوا يرشحون الأمير برهان الدين، نجل السلطان عبد الحميد العثماني للعرش العراقي، ويقولون إن الترك سيعودون إلى حكم العراق عن قريب.

ونقيب البصرة، السيد طالب باشا، الذي لعب دوراً مهماً في القسم الجنوبي من «العراق» ودانت «البصرة» لإرهابه وكرمه أياماً، ثم قدر له أن يكون وزيراً للداخلية في «الحكومة المؤقتة» كان يرى نفسه أفضل مرشح لهذا العرش.

والشيخ خزعل «أمير المحمرة» المعروف بجوده وكرمه، وبثقة الانكليز فيه، واعتمادهم عليه، كان يصرف آلافاً من «الخيال الانكليزي» للفوز بهذه الرئاسة، كما أنه كتب إلى المعتمد السامي البريطاني في العراق يطلب عضده في

١- ولسن ج ٢ ص ٣٠٥ من طبعة عام ١٩٣٦.

٢- لودر في ص ٩٥ من كتابه «القول الحق».

هذا الشأن.

وقد حذا حذوه أمير پشت كوه الايراني، وكان بين الانكليز المسؤولين من يرى وجوب إسناد هذا العرش إلى ابن سعود، وآخرون يرون تقديمه إلى آغا خان، زعيم الاسماعيلية في الهند، وإن كانت مصالحه أصبحت أوربية أكثر منها آسيوية^(١).

أما رئيس الوزراء، السيد عبد الرحمن، فتقول المس «بل» في المذكرة التي رفعتها إلى الحكومة البريطانية في شباط ١٩١٩ م، ونشرها «أي . تي . ولسن» في كتابه^(٢) إن النقيب صرح لها قائلاً:

«أما بالنظر إلى الحكومة العراقية فإن مقتي للإدارة التركية الحالية معروف لديكم، إلا أنني أفضل عودة الترك ألف مرة، على أن أرى الشريف أو أحد أنجاله يحكمون هذه البلاد».

فكان على بريطانيا أن تحسب لهذه المعارضة حسابها إلى بقية المعارضات التي جابهتها.

وكان المستر فليبي «مستشار وزارة الداخلية» يحث معارفه على لزوم الأخذ بالحياة الجمهورية للبلاد، إذا أرادت أن ترتاح من الفتن والاضطرابات، وقد استطاع أن يستميل إلى جانبه بعض الشخصيات البارزة في «بغداد» وفي غيرها، كالشيخ سالم الخيون، وعبد المجيد الشاوي، وفخر الدين آل جميل، والسيد محمود الكيلاني، الذي ألف بعد ذلك «الحزب الحرّ العراقي» في «بغداد»

١. - Ireland, P. 306.

٢. - Wilson. P. 340.

ليشد أزر والده رئيس الوزراء السيد عبد الرحمن، وكتوفيق الخالدي وغيرهم من الذين كانوا من أتباع رأي فليبي، وقد أخدمت هذه الفكرة كل الاخمداد بحمل صاحبها على اعتزال منصبه في «وزارة الداخلية» والخروج من «العراق» بصورة نهائية، ولكنها عادت إلى الظهور مرتين: الأولى في عام ١٩٢٤ حيث قتل بسببها توفيق الخالدي، وزير الداخلية في الوزارة النقيبية الثانية. والثانية في عام ١٩٣١ يوم اشتدت المعارضة لوزارة نوري السعيد الأولى، وهي الوزارة التي كان الملك فيصل يسندها، ويؤثرها على أية وزارة أخرى.

اجتماع في القاهرة:

كانت الخزانة البريطانية العامة تن من ثقل النفقات، التي أوجبتها تكاليف الحرب العالمية الأولى ونتائجها، فجاءت التدابير العسكرية، التي اتخذت لإخماد «الثورة العراقية الكبرى» ضغطاً على أباله^(١) مما حمل الرأي العام البريطاني على المناداة بوجوب الجلاء عن «العراق» والحكومة البريطانية على التفكير بوجوب إنقاص نفقاتها الناجمة عن الالتزامات الخارجية إلى أدنى حد ممكن، مع المحافظة على المصالح البريطانية العامة محافظة تامة، فنقل المستر تشرشل من «منصب وزارة الحربية» إلى «منصب وزارة المستعمرات» في ١٤ شباط سنة ١٩٢١ م. وعهد إليه بالبحث عن أفضل السبل لإنقاص النفقات المذكورة وإيجاد أسهل الطرق لمعالجة القضية العراقية، فألف تشرشل دائرة

١ - الأباله الحزمة من الحشيش والخطب، والضغث قبضة من الحشيش، مختلطة الرطب باليابس، ومعنى المثل بلية على أخرى، ويضرب مثلاً للرجل يحمل صاحبه المكروه ثم يزيده منه. (المنجد ص ١٠٧٤).

خاصة في «وزارة المستعمرات» تتوحد فيها المصالح والمسؤوليات البريطانية في الشرق الأدنى «رغبة في تخفيف عبء الضرائب على المكلف البريطاني بأسرع ما يمكن، كما جاء في التقرير الرسمي»^(١) وكانت المصالح والمسؤوليات المذكورة تدار قبل ذلك من قبل وزارة الهند، ووزارة الخارجية، ومن قبل وزارة الحرب^(٢).

وكان المستر مونتاكو، وزير الهند قد اقترح على الحكومة البريطانية في شهر مايس من سنة ١٩٢٠ م أن تعقد مع «العراق» معاهدة توضح الخطوط الأساسية للعلاقات بين الطرفين، وتتضمن بنود الانتداب ومبادئه، كما عهد به مجلس الحلفاء الأعلى قبل شهر، لتقضي على الغموض الذي كان يكتنف هذه العلاقات من جهة، ولتؤسس حكماً واضحاً يدين لها بالولاء من جهة أخرى، غير أن اللورد كرز، وزير الخارجية البريطانية يومئذ، لم يصغ إذ ذاك إلى هذا الاقتراح فأهمل، فلما عهد منصب «وزارة المستعمرات» إلى المستر تشرشل، وأنيطت به شؤون «العراق» بعث الاقتراح المذكور من مرقده، معتقداً أن إدارة هذه البلاد من قبل حاكم عربي، يكون مربوطاً معها بعرفان الجميل، وضامناً لعقد معاهدة تصاغ فيها بنود الانتداب صوغاً، وتؤمن فيها المصالح البريطانية العامة، ويرعاها الحاكم العربي المذكور بنفسه، أفضل كثيراً من أن تحكم حكماً مباشراً، يكلف دافع الضريبة البريطاني كثيراً، ويؤدي إلى انتشار روح الكراهة والعداء للسلطة الحاكمة، فاتصل بالأمير فيصل، وفاوضه بما يكره ويرتأيه. وبعد أن أطلعه على مشروع الانتداب البريطاني على «العراق» ومسؤوليات

١ - أمين الريحاني في كتابه «فيصل الأول» ص ٤٠ من الطبعة الأولى.

٢ - E. Main, Iraq from Mandate to Independence P. 77.

الحكومة المنتدبة تجاه عصبة الأمم، وعلى المصالح البريطانية فيه، قال إنه يعده بعقد معاهدة بين بريطانيا والعراق تقوم مقام الانتداب، إذا ما قدر له أن يكون الحاكم على «العراق» فاستحسن الأمير هذا الحل ووافق عليه.

ولأجل أن يحقق المستر تشرشل الآمال التي عقدت على خبرته وفطنته في معالجة القضايا التي ألمعنا إليها آنفاً، قرر دعوة الممثلين العسكريين والسياسيين البريطانيين، في مناطق الشرق الأوسط، والشرق الأدنى، إلى الاجتماع به في مؤتمر يعقد في «القاهرة» في ١٢ آذار سنة ١٩٢١ م فكانت مهمة المؤتمر أثناء عقده:

إنقاص النفقات البريطانية في المناطق المذكورة، وإعادة النظر في السياسة المتبعة فيها وذلك بتقرير:

أ - علاقات الدولة الجديدة المقبلة ببريطانيا العظمى.

ب - شخصية من سيتولى حكم العراق.

ج - نوع وشكل قوات الدفاع في الدولة الجديدة، التي ستمتع بمسؤولية أوسع في الدفاع عن نفسها.

وقد بحث المؤتمر أيضاً وضع المناطق الكردية وعلاقتها بالعراق^(١).

وسافر الأمير فيصل إلى القاهرة ليرقب الحوادث عن كثب، وتألف الوفد العراقي إلى المؤتمر المذكور من السير برسي كوكس، المعتمد السامي، والجنرال ايلمر هالدين، قائد القوات البريطانية في العراق، وجعفر العسكري، وزير الدفاع في «الحكومة المؤقتة» وساسون حسقيل، وزير المالية فيها، ومن مستشاري

المالية والأشغال «سليتر واتكنسن» ومستشار وزارة الدفاع بالوكالة، الميجر ايدي، والمس بل، السكرتيرة الشرقية للمعتمد السامي، فلما عرضت القضية العراقية على طاولة التشريح، قال كوكس، بعد مذاكرة الجنرال هالدن، وجعفر العسكري:

إن باستطاعة العراق أن يساهم بمدى واسع في المسؤوليات المترتبة على بريطانيا في العراق وذلك بتأليف جيش محلي من خمسة عشر ألف محارب، وتخصيص ١٥ في المائة من إيرادات العراق العامة له، على أن يزداد هذا المبلغ حتى يصل إلى ٢٥ في المائة، وأن تزداد قوة «الليفي» المحلية، التي ستقوم الحكومة البريطانية بإدارتها، ونفقاتها، من أربعة آلاف مقاتل، إلى ٧٥٠٠ وأن يعزّز ذلك كله بستة أسراب من الطائرات البريطانية، ترابط في محلات استراتيجية، فتسحب القوات الانكليزية من العراق بالتدريج، ويحل التفاهم والوئام، محل التشاكس والخصام، بين السلطة المنتدبة وأهل العراق، الذين يستتكرون كل هيمنة أجنبية^(١).

ارتاح تشرشل لاقتراح كوكس ارتياحاً كبيراً، فوقف بعد أيام قليلة في مجلس العموم البريطاني، معلناً إنقاص النفقات البريطانية في الشرق الأوسط، والأدنى من ٣٥ مليون باون إلى ٢٧ مليون ونصف المليون في ميزانية السنة ١٩٢١ المالية^(٢) ومؤكداً إمكان خفض ذلك إلى تسعة ملايين أو عشرة في

١ - Ireland, P. 313.

٢ - كانت النفقات البريطانية في العراق كما ذكرها آيرلند ص ٣١٢ كما يلي:

٣٢,٠٠٠,٠٠٠ في سنة ١٩٢٠ - ٢١ المالية.

٣٢,٣٥٥,٩٥٠ في سنة ١٩٢١ - ٢٢ المالية.

ميزانية السنة التي ستليها.

فلما عرضت فكرة ترشيح أمير عربي، يتولى شؤون العراق، استعرضت أسماء طلاب العروش. فالسيد عبد الرحمن النقيب رجل هرم ليس في عائلته من يصلح ليحل محله إذا انتقل إلى دار البقاء. والسيد طالب النقيب، وإن كان من الشخصيات التي تستطيع أن تؤدي خدمات ممتازة، فإن خصومه في البصرة، وبغداد في ازدياد مستمر، والأمير برهان الدين العثماني لا يمكن أن يحظى برضى البريطانيين، وابن سعود الذي رددت الدوائر الرسمية اسمه كثيراً، يخلق ترشيحه خللاً في التوازن في الجزيرة، وهكذا خلقت بعض الموانع للشيخ خزعل، شيخ المحمرة، ولغلام رضا خان «أمير پشت كوه» ولآغا خان «زعيم الاسماعيلية».

أما فكرة الجمهورية فقد قيل بصراحة «إن درجة العراق من الرقي لا تمكنه من ممارسة هذا الضرب من الحكم».

فلما عرض اسم الأمير فيصل، علت وجوه الحاضرين ابتسامة رقيقة فقال تشرشل: «إن فيصلاً من بيت ربيع، وهو ابن الملك حسين «شريف مكة» الذي وطد نفوذه بين عامة العرب، وثبت شخصيته بين رجال الدين، فهو خليف

→ ٧,٨٠٧,٣٨٤ في سنة ١٩٢٢ - ٢٣ المالية.

٥,٧٤٠,٣٥٨ في سنة ١٩٢٣ - ٢٤ المالية.

٤,٤٧٩,٧٥٤ في سنة ١٩٢٤ - ٢٥ المالية.

٤,١١٨,٤٠٠ في سنة ١٩٢٥ - ٢٦ المالية.

أما النفقات البريطانية في العراق في السنة ١٩١٩ / ١٩٢٠ المالية فكانت تتراوح من السبعين إلى الثمانين مليوناً من الباونات كما قدرها هنري فوستر في ص ١٧٩ من كتابه «تكوين العراق الحديث».

أن ينال تشجيع الحكومة البريطانية، إذا انتخبه العراقيون» فأومأت الرؤوس أن نعم! فهتف الناس ليحيي الملك فيصل، ملك العراق، وهمس إبليس في أذن الزمان ليحيي تشرشل.

وقد «أوجب تدخل البريطانيين في اختيار فيصل لعرش العراق مباحثات دقيقة وأقوالاً كثيرة»^(١).

يقول الكلونيل لورنس في هامش الصفحة ٢٧٦ من كتابه «أعمدة الحكمة السبعة» طبعة عام ١٩٤٣ م:

«عهدت الوزارة البريطانية المتضايقة، إلى المستر تشرشل تسوية قضايا الشرق الأوسط فاستطاع في بضعة أسابيع، أن يذلل كل معضلة بواسطة مؤتمر القاهرة، وأن يوجد حلاً تفي، على ما أظن، بعودنا نصاً وروحاً، على قدر ما يستطيع بشر، دون أن يضحي بأية مصلحة لامبراطوريتنا أو مصلحة للشعوب التي يهتمها الأمر»^(٢).

ويقول «الأستاذ هولمس ريتشر» في كتابه «مقاييس الكفاءة للاستقلال» ص ١٩:

«وبعد مفاوضات كثيرة عرض العرش - العراقي - على الأمير فيصل، الذي كان قد أخرج حديثاً من الدولة العربية التي شكلها في سوريا. ومع أن انتخاب الأمير يعود قسم منه دون شك، إلى النفوذ البريطاني، فكانت ثمة أدلة كافية، حتى قبل أن تعرف رغبة بريطانيا على أن سموه كان المنتخب عن طيب

١ - لودر في كتابه «القول الحق في تاريخ فلسطين وسوريا والعراق» ص ١٠٩.

٢ - Seven pallars of wisdom P. 276.

نفس من العناصر المهمة في العراق»^(١).

أما دار الاعتماد البريطانية في بغداد، فتقول في تقريرها الخاص عن تقدّم العراق:

«وفي الوقت نفسه كان الرأي العام العراقي يميل ميلاً محسوساً إلى الملكية، وأخذت الرغبة العامة تتجلى في أن يقدم الأمير فيصل نفسه للشعب العراقي، كمرشح للعرش، وقد كانت مكاتته وخدماته الثمينة لقضية الحلفاء إبان الحرب، تشفع له لدى الشعبين العراقي، والبريطاني على السواء. وبعد التأكد من أن سموه وقف تماماً على المسؤوليات المترتبة على حكومة صاحب الجلالة تجاه عصبة الأمم، وأنه سيكون مستعداً - إذا قدر له أن يصبح ملكاً على العراق - أن يتفاوض لعقد معاهدة انكليزية - عراقية، على المنوال المشروح في صك الانتداب، أعلنت حكومة بريطانيا موافقتها لترشيحه لعرش العراق»^(٢).

ومن لطيف ما يروى عن «مؤتمر القاهرة» أن ساسون حصيل «وزير مالية العراق» سأل المستر تشرشل قائلاً:

«جرت العادة في البلاد المنسلخة من الامبراطورية العثمانية أن يأتيها أمراؤها من الشمال إلى الجنوب، ولم يسبق أن جاءها أمير من الجنوب، فكيف تعلقون هذا الحدث؟».

فأجاب تشرشل أن ذلك لصحيح، ولكن لا تنسى يا ساسون أفندي أن المستر كرنواليس ذاهب مع الأمير فيصل وهو من الشمال^(٣).

١ - Criteria of capacity for independence P. 19.

٢ - التقرير البريطاني الخاص عن تقدم العراق خلال سنة ١٩٢١ - ١٩٣١ ص ١٤.

٣ - عبد الرزاق الحسني في كتابه «العراق في دوري الاحتلال والانتداب» ١ - ٢٠١.

والواقع أن كرنواليس أشغل منصب «مستشار وزارة الداخلية» في العراق من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٣٥. وكان سفيراً لحكومته البريطانية في العراق من عام ١٩٤١ إلى عام ١٩٤٥.

قرارات أخرى في القاهرة:

لم يكنف «مؤتمر القاهرة» بالقرارات التي اتخذها لإنقاذ النفقات البريطانية في الشرق الأدنى والأوسط، أو لإيجاد الحل الملئم «للقضية العراقية» فقد وضع منهاجاً خاصاً لترويج فكرة ترشيح الأمير فيصل لعرش العراق هذا نصه على ما أثبتته «آيرلند Ireland» في ص ٣١٧ - ٣١٨ من كتابه المسمى IRAQ. A Study in Political developement

أولاً: يصل المعتمد السامي إلى بغداد في ١٨ نيسان «من سنة ١٩٢١ م. بالطبع».

ثانياً: يصرح وزير المستعمرات بين ١٨ و ٢١ نيسان، أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية وافقت على ترشيح الأمير فيصل لعرش العراق، وسيصبح هذا التصريح إعلان عفو عام من قبل المعتمد السامي.

ثالثاً: يبرق الأمير فيصل إلى نوري باشا السعيد، وإلى طالب باشا، وإلى نقيب بغداد، في الثالث والعشرين، يعلنهم ترشيح نفسه لعرش العراق، ويأمل أن ينال مساعدتهم.

رابعاً: يبرق نوري باشا، وبعض العراقيين، إلى الأمير فيصل بين ٢٣ نيسان و ٨ مايس يدعونه للمجيء إلى العراق على أمل أن يصبح ملكه.

خامساً: يقدم الأمير إلى العراق بين ٨ مايس و ٨ حزيران، أو يرسل

ممثليه. يكون الوصول حوالي منتصف مايس، ويستقبله العراقيون، أو يستقبلون ممثليه، استقبالاً حاراً لا يدعون لأن يتدخل المجلس التأسيسي إلا في سبيل تصديق انتخابه ملكاً، أو تثبيت ذلك. اهـ.

لقد طبق هذا المنهاج بحذافيره، مع تحوير طفيف في التواريخ التي ورد ذكرها فيه، فعاد الوفد العراقي من القاهرة في ٩ حزيران ١٩٢١، وأذاع المعتمد بعد وصوله بثلاثة أيام بلاغاً بأهم ما جرى في مؤتمر القاهرة، دون أن يشير إلى قضية ترشيح الأمير فيصل قال فيه:

بيان

«كان السبب الأول الذي دعا إلى عقد المؤتمر الذي التأم في القاهرة، رغبة وزير المملكة الجديد في الاجتماع بالمثلين البريطانيين في المناطق الواقعة ضمن دائرة مسؤوليته، كالمندوبين الساميين للعراق وفلسطين، وحاكمي عدن وبلاد الصومال، وذلك لكي يطلع الوزير المذكور رأساً على مجرى الأمور في الأقطار المذكورة.

أما ما يختص بالعراق فكانت المسألة الموضوعة على بساط البحث ضرورة إنقاص المصروفات العسكرية إنقاصاً كبيراً، لكي تتمكن الحكومة البريطانية من القيام بأعباء المحافظة على حالة ثابتة الأركان في البلاد العراقية، ريثما تتمكن الحكومة الوطنية ذاتها من أن تأخذ على عاتقها مسؤولية الدولة العربية، التي ترمي الحكومة البريطانية إلى تأسيسها وتأييدها. وقد تمكن فخامة المندوب السامي، وجناب القائد العام، من أن يقدموا إلى المؤتمر اقتراحات ترمي إلى اقتصاد بعضه عاجل، وبعضه تدريجي، مما جعل وزير الدولة شديد

الآمال بأنها ستأتي مرضية لآراء حكومة جلالة الملك، والرأي العام البريطاني والعربي، وفي الوقت ذاته فإن الاتفاق الذي توصل إليه قد أحلّ مسائل المحافظة على الأمن الداخلي، وحماية الحدود، والترتيبات المالية اللازمة لترقية الجيش العربي، محلها من الاعتبار، وسيصدر في وقت قريب عفو عام، يشمل جميع الذين اشتركوا في الاضطرابات الأخيرة، عدا بعض أفراد ارتكبوا جرائم فظيعة، كقتل الكولونيل لجمان، وما أشبه من الجرائم.

وعند انتهاء المؤتمر، سافر وزير الدولة إلى فلسطين، ومنها إلى انكلترا، كي يقدم بذاته النتائج التي توصل إليها المؤتمر إلى مجلس الوزراء. والأمل وطيد أن سترد في بضعة الأيام الآتية برقية تنبئ بمصادقة مجلس الوزراء على تلك النتائج، وعندئذٍ يصدر فخامة المندوب بلاغاً آخر» اهـ^(١).

إعلان العفو العام:

كان قد مرت ثلاثة أشهر على انتهاء «الثورة العراقية» لما عقد مؤتمر القاهرة لتقرير السياسة البريطانية الواجب اتباعها في العراق، وإنقاص النفقات البريطانية في بلدان الشرق كافة، وكان قد تقرر في هذا المؤتمر أيضاً، إعلان العفو العام عن القائمين بهذه الثورة، فلما عاد ممثل بريطانيا في المؤتمر إلى العراق أذاع هذا البيان في ٣٠ آيار ١٩٢١ م:

بيان

بناءً على التحويل الصادر من حكومة جلالة الملك، يعلن فخامة المندوب السامي، بمزيد السرور، عفواً عاماً عن المجرمين السياسيين، يعمل به ابتداء من يوم ٣٠ مي «آيار» على القاعدة الآتية:

البند الأول: يشمل العفو جميع من كان لهم يد في فتنة سنة ١٩٢٠ وذلك فيما يخص الجرائم التي تعد مرتكبة ضد الحكومة، ومساعدة على الفتنة.

يطلق سراح المسجونين، والذين تحت التوقيف، ويؤذن للشاردين بالرجوع، ولا خوف عليهم من أن يحاكموا، ذلك مع استثناء الآتين:

أولاً: الأفراد الذين عند اشتراكهم في الفتنة، كانوا موظفين بالأجرة في إدارة (حكومة) المناطق المحتلة، فهؤلاء ينظر في أمر كل منهم على حدة حسب استحقاقه.

ثانياً: الأفراد المذكورون فيما يلي؛ المعتقد بأنهم مسؤولون عن اقتراف بعض الجرائم الشنيعة، أو التحريض على اقترافها، وهم الآن شاردون من وجه العدالة:

أ - الشيخ ضاري، وولده خميس وسلمان، وسرب، وسلوبي، ولدا محباس، ودهام ابن فرحان، وجميع هؤلاء تابعون لعشيرة الزوبع، وجميعهم متهمون بقتل الكولونيل لچمن أو التحريض على قتله.

ب - جميل بك^(١) وحמיד أفندي الدبوني المتهمان بالتحريض رأساً على قتل المرحومين الیوزباشي بارلو، والملازم ستيوارت، وغيرهما من الموظفين البريطانيين في تلّعفر.

ج - جاسم المويلي، من عشيرة المهديّة، المتهم بقتل المرحوم الیوزباشي ريکلي.

د - محمد الملا محمود، من البحاثة، المتهم بقتل المرحوم الملازم برادفيلد. حسن العبد وجاسم العوض، من عشيرة بني تميم، المتهمان بقتل المستر بוכانن.

هـ - ناصر بن اريضير، وعلاوي الجاسم، وابن اريميدي، والثلاثة متهمون بقتل بعض الأسرى البريطانيين.

و - بسيوس بن محاويس، ونعمه بن ضعيّة، وكلاهما من عشيرة الجوابر، ومتهمان بقتل بعض ضباط سلاح الطيران الملكي.

ز - فالح بن الحاج صفر العجيوب، من عشيرة الجوابر، والمتهم بالتحريض على قتل الملازم هداكار، وخمسة من رجال المدفعية البريطانيين على المركب كرين فلاي.

البند الثاني: أما بشأن الأفراد، الذين لم يكن لهم علاقة بفتنة سنة ١٩٢٠، ولكنهم معتقلون أو منفيون أو شاردون، لأسباب متعلقة بجرائم سياسية ارتكبت قبل الفتنة المذكورة، فقد حوّل فخامة المندوب السامي مبدئياً، أن يشملهم بالعفو، على أن ينظر في أمر كل منهم على حدة وبحسب استحقاقه، عند تقديم

١ - جميل صدقي آل خليل الموصلي وليس جميل المدفعي الوزير المعروف.

صاحب الشأن طلباً رسمياً إلى أقرب ممثل بريطاني، أو إلى فخامة المندوب السامي رأساً.

بغداد ٣٠ آيار ١٩٢١

ب. ز. كوكس

المندوب السامي في العراق

وقد أذن المندوب السامي لصاحب جريدة العراق أن يذيع، بعد صدور هذا المنشور بـ ١٨ يوماً بأن الحكومة البريطانية فوضت معتمدها في العراق بأن يشمل تنفيذ البند الثاني من هذا المنشور، الأشخاص الذين كانت لهم علاقة بالجرائم السياسية التي ارتكبت بعد فتنه سنة ١٩٢٠ وقبلها.

إبعاد طالب النقيب من العراق:

استطاع «مؤتمر القاهرة» أن يحل، خلال المدة التي بقي خلالها منعقداً، جميع القضايا التي تخص العراق، وأن يحبط المساعي التي بذلها طلاب العروش للفوز بعرشه.

أما السيد طالب النقيب، وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة، فكان يرى نفسه أحق من الأمير فيصل بهذا العرش، فاستمر في المنافسة، والتجأ إلى السيد عبد الرحمن النقيب، وتظاهر أنه يسعى لنصرة الحكم الجمهوري، وهو في الباطن يبتّ الدعاية لنفسه، وأبدى الجفاء للبريطانيين، وتحامل عليهم، لتحزيبهم للأمير فيصل، ظناً منه أن بعمله هذا يرضي النافرين من الحكم الأجنبي... ولكن

جهله بالأساليب السياسية، حملة على إيداء بعض التصريحات دون تيقظ أو ترو، فعرض نفسه للخطر وجعل السلطة البريطانية تعتبره خطراً على الأمن العام^(١).

ولما عاد المعتمد السامي إلى العراق، سأله عما تقرر في «مؤتمر القاهرة» فرد عليه المعتمد بما جاء في بلاغه، وأكد له أن الحكومة البريطانية تترك للعراقيين حرية انتخاب الشخص الذي يودونه.

وكان السيد طالب يعتقد أن في دار الاعتماد البريطانية في العراق، بعض الموظفين الذين لا يتقيدون بآراء حكومتهم، فانتهاز فرصة غياب المعتمد في «مؤتمر القاهرة» فسافر إلى البصرة بطريق دجلة نهراً في ٨ آذار ١٩٢١ م، وعاد إلى بغداد بطريق الفرات برّاً، فبلغها في ٢١ من الشهر نفسه. وقد نزل في أهم المدن القائمة على النهرين المذكورين، فأجريت له استقبالات فخمة، وأقيمت على شرفه مآدب وولائم كثيرة، وصرف خلال هذه الجولة آلافاً من الباونات الذهبية للرؤساء، أو الشيوخ الذين قابلوه أو اتصل بهم «ونشر دعاية واسعة النطاق، في الظاهر عن ترشيح نقيب أشراف بغداد، وبالحقيقة عن استئثاره لنفسه بعرش العراق»^(٢).

ولدى عودة السيد طالب إلى بغداد، وجد مراسل جريدة دايلي ميل اللندنية «المستر برسيفل لندن» فأقام له وليمة في يوم ١٤ نيسان ١٩٢١ م دعا إليها ثلاثة عشر شخصاً^(٣) من البريطانيين، والعراقيين وغيرهم، بينهم القنصل

١- لودر في كتابه «القول الحق في تاريخ سوريا وفلسطين والعراق» ص ١٠٨.

٢- فوستر في كتابه «تكوين العراق الحديث» ص ١٠٨.

٣- العدد المشؤوم في نظر الأوربيين.

الفرنسي، والقنصل الإيراني، ومحمد الصيهود، أمير ربيعة، وسالم الخيون، رئيس بني أسد، والسيد حسين أفنان، سكرتير مجلس الوزراء... الخ وقد سأل صاحب الدعوة ضيفه عما يعلمه من نيات الحكومة البريطانية نحو العراق ومستقبله، فأجاب به بما كان قد سمعه من المعتمد السامي، وما جاء في البلاغ الرسمي، فقال السيد طالب، وهو يصوّب نظره نحو أمير ربيعة، ورئيس بني أسد: إذا ظهرت أية بادرة عكس هذه التصريحات، فيجب أن يحسب لأمر ربيعة، وللعشرين ألف بندقية التي يملكها رجاله المسلحون، وللشيخ سالم الخيون، والقبائل التابعة له «وأضاف إلى ذلك قوله إن النقيب - السيد عبد الرحمن - لن يتردد عن رفع شكواه إلى الهند ومصر، حتى ياريس نفسها إذا حدث خلاف ذلك».

«وأدرك المندوب السامي بأن السيد طالب باشا، بمقتضى منصبه الاستراتيجي كوزير للداخلية، وبوصفه أقوى الرجال وأشدّهم تأثيراً في العراق قد يقضي على فرص نجاح فيصل في العراق، وبذا يقوّض جميع خطط حكومة صاحب الجلالة التي وضعت بدقة»^(١) فما كادت هذه الكلمات تصل مسامعه حتى أوعز إلى القائد العام باتخاذ التدابير السريعة لإخراج السيد طالب من العراق فتولت ثلثة من الجيش البريطاني تنفيذ هذا الأمر فأبعدته إلى البصرة في مساء يوم ١٦ نيسان ١٩٢١ ونفي منها إلى جزيرة سيلان بالهند وألّزمت الحكومة العراقية بتخصيص (٢٥٠٠) رية ترسل إليه في نهاية كل شهر، ثم سمح له بعد مدة بالذهاب إلى أوروبا، ولم يعد إلى العراق إلّا في عام ١٩٢٥ م.

لقد أجمع المراقبون الأجانب على أن السيد طالب النقيب كان منافساً قوياً للأمير فيصل على عرش العراق، وكان وجوده في منصب وزارة الداخلية

خطراً على المساعي البريطانية، التي كانت تبذل في سبيل تأييد الأمير الهاشمي، فأخرج السيد طالب من العراق هو الوسيلة الوحيدة التي تساعد على تحقيق المساعي المذكورة، وعلى إحباط مساعي بقية المنافسين حتى أن السيد عبد الرحمن النقيب، الذي كان يعارض فكرة تنصيب الشريف أو أحد أنجاله ملكاً على العراق معارضة شديدة، سحب اعتراضه هذا وصار يصرّح بوجوب اتباع السياسة التي ترتأىها الحكومة البريطانية في هذا الشأن. ومن البدهة بمكان أن المعتمد السامي كان يلتمس وسيلة ما لتنفيذ نواياه فكانت الوليمة التي أقامها السيد طالب للضيف البريطاني، وما دار فيها من حديث، أحسن فرصة تهتبل لذلك وهكذا كان.

المستر تشرشل في مجلس العموم:

حل يوم ١٤ حزيران ١٩٢١ «فوق المستر تشرشل في مجلس العموم البريطاني وألقى خطاباً عما جرى في مؤتمر القاهرة» وما تقرر فيه، ثم تناول القضية العراقية بالتفصيل فقال:

«... ولعلكم تتذكرون أنه نشر في العراق في حزيران سنة ١٩٢٠ م^(١) بلاغ جاء فيه أن السر برسي كوكس، عائد في الخريف، وقد عهد إليه إنشاء حكومة عربية محضة، وقد أنجز الشيء الكثير من ذلك، فأنشأ حكومة احتياطية، يرأسها سماحة النقيب، وأنا لنعترف بما قام به سماحته من الخدمات الجليلة والإخلاص في المعاونة، وفي النية الاستعاضة عن الحكومة المؤقتة هذه بإدارة أساسها جمعية عمومية منتخبة، وذلك في البضعة الأشهر المقبلة وإجلاس

حاكم عربي تقبله البلاد، وإنشاء جيش عربي لأجل الدفاع الوطني، وليس في النية إكراه الشعب على قبول حاكم مخصوص، وستطلق الحرية التامة في البحث، والإفصاح عن الرأي، سواء كان ذلك في أمر انتخاب الحاكم، أو انتخاب الجمعية العمومية، ولما كانت الدولة المنتدبة قد تكبدت نفقات باهظة، فلا يمكنها، والحالة هذه، أن تتغاضى عن مسألة حيوية هذا شأنها، فطبيعة الحال تقضي بأن تكون رغبتنا انتخاب أفضل المرشحين، ونحن واثقون بأن العراقيين يتخذون الحكمة رائداً لهم في انتخاب هم أحرار فيه، وذلك بإرشاد السربسي كوكس الذي نثق به كل الثقة...».

وقد بلغت حكومة صاحب الجلالة البريطانية الأمير فيصلاً أنها لا تعارض في ترشيحه، وأنه إذا تم انتخابه فالحكومة البريطانية تؤيده، وهو الآن في طريقه إلى البصرة، ولا شك في أنه إذا انتخب فيصل نكون قد توصلنا إلى حل فيه خير مستقبل سعيد ناجح اهـ^(١).

مناقشة خطاب المستر تشرشل:

هذا هو خطاب المستر تشرشل في مجلس العموم البريطاني، والتناقض فيه لا يحتاج إلى برهان، إذ بينما هو يقول: «وليس في النية إكراه الشعب على قبول حاكم خاص» يعود فيقول: «وقد بلغت حكومة صاحب الجلالة البريطانية الأمير فيصلاً أنها لا تعارض في ترشيحه... وأنه إذا انتخب فيصل نكون قد توصلنا إلى حل فيه خير مستقبل سعيد ناجح».

وقد سبق للمعتمد السامي أن ذكر في بيانه الصادر في ١٠ تشرين الثاني

١ - جريدة العراق العدد (٣٢١) الصادر في ١٨ حزيران سنة ١٩٢١ م.

سنة ١٩٢٠ م أن أعمال هيئة الوزارة في الحكومة المؤقتة ستجري بنظارتها وتحت إرشاده فمن يستطيع أن يخالف أمر المعتمد في انتخاب مرشح الحكومة البريطانية لعرش العراق؟

فيصل في العراق:

ذلت الحكومة البريطانية كل صعب فأبرقت إلى الحجاز، في الأسبوع الأول من شهر حزيران، طالبة سفر الأمير فيصل إلى العراق^(١) فاستقل الأمير الباخرة البريطانية «نورث بروك» من «جدة» في ١٢ حزيران ١٩٢١ م وتحرك نحو البصرة ﴿بسم الله مجراها ومرساها﴾^(٢). فانتهاز الملك حسين هذه الفرصة فأبرق إلى نقيب بغداد هذه البرقية:

بغداد: فرع الدوحة النبوية فضيلة السيد الأجل حضرة النقيب

ضروري بلغكم توجه ابني فيصل إلى طرفكم، بناء على طلبات الأهالي المتعددة، ولا متراج عائلتنا بكم فلا أحتاج أن أبحث عما يجب لسعيكم جميعاً فيما يستلزم راحة البلاد، ومضاعفة الرغبة وتأمين مستقبل الكل. هذا ما أنتظره من همم نجابتكم، والحسنة الدينية والقومية والله يتولانا وإياكم بالتوفيق.

عن مكة المكرمة في ١٧ حزيران ١٩٢١ م

التوقيع: حسين

ولما كان نقيب بغداد قرر تبديل موقفه السابق فقد رد على برقية الحسين بما يلي:

لحضور صاحب الشوكة والعظمة جلالة الملك حسين سلطان الحجاز أيد الله شوكته - مكة

لقد أخذت بيد التكريم والإجلال برقية جلالتك المشعرة بتوجه سمو الأمير، ذي القدر الخطير، الأمير فيصل حفظه الله إلى العراق. وقد ابتهجنا سروراً من هذه البشارة، ودعونا له بالسلامة، وصرنا ننتظر قدومه ساعة فساعة شوقاً للقياء فبمنه تعالى عند قدوم سموه نبادر إلى القيام بأداء الواجب علينا من خدمته حيث اتحاد النسب والحسب القديمين يقضيان بذلك على الداعي. وأما الأمر السامي الملوكي لهذا الداعي بالسعي جميعاً فيما يستلزم راحة البلاد فهو واجب الامتثال على كل حال لاقتضاء الحس الوطني ونسأل الله التوفيق.

عن بغداد ١٩ حزيران ١٩٢١ م

التوقيع: نقيب أشرف بغداد

وكان مع الأمير فيصل على الباخرة «نورث بروك» المستر كورنواليس، الذي عين بعد تتويج الأمير مستشاراً خاصاً لجلالته، ثم أسندت إليه «مستشارية وزارة الداخلية» فبقي يشغلها إلى عام ١٩٣٥ م. كما كان مع سموه سكرتيه الخاص السيد رستم حيدر وبعض الزعماء العراقيين. فلما قاربت الباخرة المذكورة المياه العراقية، أبرق سموه إلى نقيب بغداد هذه البرقية في يوم ٢٢ حزيران سنة ١٩٢١ م:

بغداد فخامة رئيس الوزراء حضرة النقيب

بمزيد السرور أخبر فخامتكم بأني واصل البصرة صباح الجمعة القادمة. شاكراً للمولى عزوجل الذي أسعدني بقرب لقاءكم، ومشاهدة البلاد التي هي محط مفاخر الأجداد، واثقاً بازدياد عواطفكم الودية أنتم وزملائكم وكافة الشعب العراقي الكريم.

«فيصل»

وقد أسرع النقيب «عبد الرحمن» إلى إرسال الجواب التالي برقياً:

الباخرة الحرية البريطانية نورث بروك

ضياء مصباح بيت النبوة والكوكب الدري في سماء الشرف سمو الأمير فيصل حفظه الله تعالى.

لقد أخذت بيد الاحترام برقية سموكم الدالة على عواطفكم الهاشمية نحو هذا الداعي، والمبشرة بقدوم سموكم البصرة يوم الجمعة فامتلاً القلب سروراً. فنشكركم شكراً وفيراً داعين لسموكم بسرعة الوصول بالسلامة مرحبين بقدومكم الميمون نحن والوزراء والشعب.

رئيس الوزراء: عبد الرحمن

لم يقتصر الترحاب الذي تقرر إجراؤه للأمير فيصل على البرقيات التي أثبتنا نصوصها أعلاه فقد ندب مجلس الوزراء خمسة من أعضائه للسفر إلى البصرة لاستقبال الأمير بصورة رسمية، كما أن أمانة العاصمة ألفت - بالاشتراك مع السلطات البريطانية - وفداً قوامه ستون شخصاً للاشتراك في هذا الاستقبال الرسمي.

وفي اليوم السابع عشر من شهر شوال سنة ١٣٣٩ الهجرية، والثالث والعشرين من شهر حزيران سنة ١٩٢١ الميلادية، رست الباخرة «نورث بروك» في ميناء البصرة فاستقبل الأمير الهاشمي استقبالاً حاراً، وأدّب له متصرف لواء البصرة «أحمد الصانع» مأدبة فخمة في اليوم التالي حضرها لقيف من الوجوه والأشراف والسراة، من عراقيين وبريطانيين، وخطب فيها الأمير الهاشمي خطبة حماسية حثّ فيها السامعين على الاتحاد والتضامن، وعلى رفع الضغائن والأحقاد، وعلى دفن الماضي لاستقبال عصر جديد، ومستقبل عتيّد^(١).

وتابع الأمير سفره إلى بغداد، فكانت الاستقبالات التي تجري لسموه في المدن، والقصبات، التي يمر بها تختلف باختلاف عقليات الحكام السياسيين، ونوابهم من البريطانيين والهنود، حتى العرب، فكنت ترى البعض يببالغ في مظاهر الإجلال والتكريم، والبعض الآخر يتعمد الحط من قيمة الحدث أو الزهد فيه. وقد نزل الأمير في الحلة فرج على الكوفة، والنجف، وكربلاء، لزيارة أجداده الرابضين في تربتها، وللتعرف على رجال الدين وحماة الشريعة، ورؤوس القبائل... الخ فلقي كل ترحاب وتأييد.

ولما وصل إلى بغداد في ٢٣ شوال ١٣٣٩ هـ «٢٩ حزيران ١٩٢١ م» استقبل استقبالاً منقطع النظير، وأخذت الولائم والحفلات التكريمية تقام لسموه من قبل الطوائف المختلفة، والنحل المتباينة، فتلقى الخطب فيها، وتنشد القصائد في أثنائها، ويرد الأمير على كل ذلك ردوداً تختلف باختلاف الزمان والمكان، حتى استطاع بخطبه وأسلوبه أن يمتلك القلوب، ويستهوّي الأفضدة، إذ كان جذاباً في حديثه، حكيماً في إرشاده، صريحاً في عوده.

١ - تجد نص الخطبة في كتابنا الآخر «العراق في دوري الاحتلال والانتداب» ٢١٠ / ١.

وأراد السربسي كوكس أن يستغل هذا الشعور، فأذاع البيان التالي في ٥

تموز ١٩٢١ م:

بلاغ إلى عموم العراقيين

لاشك أنه غير خاف على العموم أن قد انتهت إلى بغداد في ١٦ حزيران، الموافق ٩ شوال، بيان خطاب ألقاه جناب المستر تشرشل في مجلس العموم البريطاني، يوم ١٤ حزيران الموافق ٧ شوال. وقد شرح فيه وزير الدولة المذكورة لسامعيه الحالة السياسية في بلدان الشرق الأدنى، ثم أعطى بياناً شافياً عن سياسة حكوم جلالة الملك فيما يتعلق بهذه البلدان^(١).

إن ما ورد في ذلك الخطاب بشأن العراق قد صار نشره في الحال باذن مني، بصفة كوني المندوب السامي، في الجرائد الانكليزية، والعربية، في بغداد، والبصرة، وقد ظهر أن ما نشر قد أتى ببيان واضح عن سياسة الحكومة البريطانية.

على أنه بعد نشر ذلك البلاغ، عرض علي تكراراً بأن الأهالي يرغبون شديد الرغبة، في تصريح مني، بصفة كوني المندوب السامي ورئيس الحكومة العراقية المؤقتة، أشرح فيه بوضوح النقاط المهمة، كما وردت في الخطاب المذكور، فبناء عليه رأيت من الواجب علي أن أقوم بذلك فأقول:

مما يذكر أنه بعد بدءا الحرب العظمى، قطعت العهود مراراً لأهالي العراق، ولجلالة ملك الحجاز، بأنه لن يسمح بوجه من الوجوه أن تعود العراق،

١ - هو الخطاب الذي أثبتنا منه ما يخص العراق فويق هذا.

أو أي مقاطعة من المقاطعات المحرّرة إلى السلطات التي كانت تابعة لها عند نشوب الحرب، وأن الحكومة البريطانية تقصد المحافظة على هذه العهود بحزم وثبات، وتشعر أنها تكون مقصرة في القيام بواجباتها، بموجب هذه العهود، فيما لو أهملت تقديم المساعدة للعراق، في هذا الدور الابتدائي من حياته، وأنها تتركه بإهمال كهذا فريسة للاضطراب، وعدم النظام، وفي ذات الوقت إن بريطانيا العظمى غير مستعدة للاستمرار على حمل العبء المالي الثقيل، والتبعة «المسؤولية» السياسية بمراقبة الإدارة «إدارة العراق» للحدّ الذي كان ضرورياً ريثما تعاد الأمور إلى أحوال السلم.

إن الحكومة البريطانية، كانت دائماً ولا تزال، ترى أن أفضل طريقة للقيام بعهودها وواجباتها، هي مساعدة أهالي العراق على إقامة حكومة وطنية منهم بمساعدتنا، فتنشأ بذلك دولة عربية مصادقة، تكون بغداد عاصمة لها.

أما حكومة جلالة الملك نفسها، فترى أن أفضل أنواع الإدارات للعراق هو حكومة دستورية، برئاسة وازع «حاكم» مقبول لدى أهالي البلاد، على أن حكومة جلالة الملك ترغب أن تبين بوضوح، كما سبق فبينت تكراراً، بأن ليس لها من قصد، أو رغبة ما في إكراه الشعب على قبول وازع ما معين، بل الأمر بالعكس فإنها ترغب في وجود الحرية التامة في الاختيار وإبداء الرأي. ومع ذلك إن الحكومة البريطانية بصفة كونها الدولة التي تحملت مصاريف طائلة في العراق في أثناء السبع سنوات الأخيرة، لا يمكنها أن تقف موقف عديم الاكتراث أمام هذه المسألة، فلها الثقة بأن الشعب العراقي سيستعمل الحكمة والحرية في اختياره للوازع.

وهنا أود أن أشير بإيجاز إلى قدوم سمو الأمير فيصل إلى العراق فأقول:

إن موقف حكومة جلالة الملك في هذا الصدد هو كما يأتي:

إن عائلة الشريف، هي العائلة التي نشرت اللواء العربي في صف الحلفاء أثناء الحرب، التي لعبت دوراً ذات شأن في ربحها، وأن القضية التي من أجلها دخلت في صفوف المحاربين، كانت قضية حرية العرب، يعني عين القضية التي قد تعهدت بريطانيا العظمى بمظاهرتها ونجاحها في العراق فبناء على ذلك عندما سأل أنصار عائلة الشريف في العراق عن موقف الحكومة البريطانية إزاء دعوتهم للأمير فيصل ليأتي العراق، أجيبوا على ذلك بأن حكومة جلالة الملك لن تضع عثرة في سبيل ترشيح سمو الأمير لعرش العراق، وإذا وقع عليه انتخاب الشعب، سيلقى تأييد بريطانيا له.

فبناء على ذلك بينما وزير الدولة «المستر تشرشل» يورد رغبته في أن يستعمل أهالي العراق الحرية في الاختيار، يرى أن ليس هناك من سبب للامتناع من أن يبين بوضوح، بأن حكومة جلالة الملك تعتبر أن الأمير فيصل، هو مرشح موافق، بل حقاً أوفق مرشح في الميدان، وترجو أن ينال معاضدة أكثرية الشعب العراقي. وإذا تمّ انتخاب الأمير فيصل، فتعتقد حكومة جلالة الملك أنه يكون قد توصل بذلك إلى حل ينطوي على أكبر الآمال في مستقبل سعيد مقبل لهذه البلاد.

إن حكومة جلالة الملك تعلم أن قد بحث في حلول أخرى ممكنة: منها أولاً تأسيس جمهورية، وثانياً عرض أمير تركي.

أما فيما يخص الأول، فمن رأي حكومة جلالة الملك أن درجة العراق من الرقي غير موافقة قطعياً لتأسيس جمهورية، وأما فيما يخص عرض أمير تركي فهذا حل ليست الحكومة مستعدة لإفساح المجال له.

ومن المؤمل أن العبارات التي أوردت أعلاه، تفسر بوضوح، سياسة حكومة جلالة الملك وهي سياسة قد استحسناها بالإجمال الجمهور البريطاني، والصحافة البريطانية حسب ما بينت في خطاب المستر ونستن تشرشل، وإني أوافق عليها كل الموافقة، بصفتي المندوب السامي الذي من واجباتي، وواجبات وظيفتي تفسيرها بدقة. اهـ (١).

بغداد في ٥ تموز ١٩٢١

لا حاجة إلى مؤتمر:

كانت البيانات التي أصدرتها السلطات البريطانية في العراق، في مناسبات مختلفة، أوضحت بصراحة أن شكل الحكم في البلاد، سيقدر من قبل مجلس منتخب، يمثل الشعب تمثيلاً تاماً، وهكذا يكون المجلس قد انتخب «الوازع» الذي يدير دفة السفينة.

فلما حدث للأمر فيصل في سوريا ما حدث، وعقد مؤتمر القاهرة للبت في القضية العراقية سأل أحد المؤتمرين عما إذا كان الملك، المنوي تعيينه للعراق، سينتخب من قبل مجلس يمثل البلاد، كما كان قد تقرر سابقاً، فأجاب المستر تشرشل «إنه لا يعرف سابقة لمجلس تأسيسي ما أن اختار ملكه» (٢) فتقرر أن ليس من المرغوب فيه القيام بمثل هذا العمل، وأن المعتمد السامي في العراق سيعمل ما يراه مناسباً لانتخاب الملك من دون حاجة إلى مجلس

١ - جريدة العراق العدد (٣٣٦).

٢ - آيرلند ص ٣١٧ وقد ارتوي هذا الحل، وأن يجتمع المجلس التأسيسي بعد انتخاب الملك من قبل الشعب ليقر البيعة ويصدق القانون الأساسي للبلاد.

تأسيسي، أو تشريعي، فلما وصل الأمير فيصل إلى العراق، وجه سكرتير مجلس الوزراء إلى سكرتير المعتمد المذكور كتاباً برقم ١ / ٥٣٥ وبتاريخ ٨ تموز ١٩٢١ قال فيه:

سعادة سكرتير المندوب السامي في العراق

«أمرني فخامة رئيس الوزراء أن أشير إلى كتابي المرقم س ١٣١ والمؤرخ في ٧ نيسان ١٩٢١ وأرجوكم أن تتحققوا من فخامة المندوب السامي، السبب الذي أدّى إلى تأخير إكمال النظام المؤقت، لانتخاب أعضاء المجلس التأسيسي «قانون الانتخاب» ويود فخامة رئيس الوزراء أن يعلم إذا كان لدى فخامة المندوب السامي مانع لإكمال النظام المذكور، ونشره بأسرع ما يكون».

التوقيع - حسين افنان: سكرتير مجلس الوزراء

فرد سكرتير المعتمد السامي على هذا الاستفسار برقم س ١٦٣١ وتاريخ ٨ تموز ١٩٢١ م بما يلي:

سعادة سكرتير مجلس الوزراء

أجيب على كتابكم المرقم ١ / ٥٣٥، والمؤرخ في ٨ تموز سنة ١٩٢١، بأن فخامة المندوب السامي يأسف للتأخير الذي حصل في أمر الموافقة على قانون الانتخاب والناشئ - كما بين فخامته سابقاً - عن الإشكال الحادث في إيجاد حل موافق للمصالح الكردية في مناطق مختلفة بحسب معاهدة سيفر. ولقد زاد في الأمر إشكالاً تباين آراء الطوائف الكردية في موقفهم إزاء الحكومة

المركزية، وفخامة المندوب السامي البريطاني.

وفخامة المندوب السامي، يعرف الأسباب القاطعة التي تستفز مجلس الوزراء للبحث على نشر قانون الانتخاب، ومع علم فخامته بجميع الأحوال، مستعد لتنفيذ مواد القانون المذكور بشرط أن تكون المناطق الكردية مخيرة في الاشتراك في الانتخاب أو عدمه، وإلا يؤثر ذلك على قرارهم النهائي في خصوص موقفهم تجاه حكومة العراق، ومنزلتهم لديها:

وبناء على المعلومات الأولية التي وردت من وزارة الداخلية، وبلغت فخامة المندوب السامي، يخشى فخامته أن تستغرق المدة من تاريخ نشر قانون الانتخاب، إلى حين انعقاد المجلس التأسيسي، زمناً طويلاً لا يقل عن الثلاثة أشهر.

لا شك أنه لا بد من انعقاد المجلس التأسيسي قريباً، لسن قانون أساسي للبلاد، ولكن مطالب الأهلين تزداد يوماً فيوماً لفرصة ينتهزونها لتعيين حاكم للبلاد، وسيقيد مركز هذا الحاكم بنصوص القانون الأساسي وللحصول على ذلك بصورة سريعة، ينبغي أحداث طريقة سهلة وافية بالمرام، وفخامة المندوب السامي سيسهل جميع الوسائل، التي يقترحها مجلس الوزراء، للحصول على النتيجة المطلوبة والمتعلقة بهذا الأمر. اهـ.

الإمضاء: سي. سي. كارت: سكرتير المندوب السامي

مبايعة الأمير فيصل بالملك:

اجتمع مجلس الوزراء «للحكومة المؤقتة» في دار رئيسه السيد النقيب، في ١١ تموز ١٩٢١ وتلى كتاب سكرتير المعتمد السامي، المثبت نصه أعلاه،

وجرت المناقشة حوله، فاقترح النقيب أن ينادى بالأمر فيصل ملكاً على العراق فوراً فاتخذ المجلس هذا القرار:

أولاً: إحداث طريقة سهلة لإعطاء الشعب العراقي فرصة، يظهر فيها رغائبه، ويختار ملكاً للبلاد. فقرر مجلس الوزراء، بناء على اقتراح فخامة رئيس الوزراء، باتفاق الآراء، المناداة بسمو الأمير فيصل ملكاً على العراق، ويشترط أن تكون حكومة سموه، حكومة دستورية، نيابية، ديمقراطية، مقيدة بالقانون. وقرر أيضاً باتفاق الآراء، إبلاغ هذا القرار إلى وزارة الداخلية لتذيع ذلك في جميع الدوائر الحكومية الرسمية، ولإجراء اللازم.

ثانياً: المسألة الكردية: فما دامت الحكومة البريطانية تفسح للمناطق الكردية مجاًلاً للاشتراك أو عدمه في الانتخاب للمجلس التأسيسي، بحسب منطوق معاهدة سيفر، يرى مجلس الوزراء أيضاً أن لتلك المناطق الحرية التامة للاشتراك أو عدمه بحسب المعاهدة المذكورة، وألاً يعتبر اشتراك الأكراد أو عدمه حجة عليهم في المستقبل، والحكومة العراقية تود اشتراك المناطق الكردية معها، وترغب في عدم انفصالها عن جسم المملكة العراقية.

ثالثاً: بناء على ما ورد في القرارين السابقين، لا يرى مجلس الوزراء ما يمنع الشروع حالاً بتنفيذ مواد القانون الموقت، لانتخاب المجلس التأسيسي.

المنذوب البريطاني لا يقر البيعة:

يقول السير برسي كوكس في مذكرته المنشورة في المجلد الثاني من

رسائل «بل»^(١) إن النقيب لم يستشره في اقتراح المناداة بالأمر فيصل ملكاً على العراق، لهذا ما كاد سكرتير مجلس الوزراء يوافيه بالمقررات، التي اتخذها المجلس الوزاري في جلسته المنعقدة في ١١ تموز حتى أمر سكرتيه الخاص أن يرّد على كتاب سكرتير مجلس الوزراء بالكتاب الآتي «ولكي ما يكون لتولية سمو الأمير على العرش صفة حكومية، حائزة على رضئ تام من أهالي البلاد»^(٢).

الرقم ١٢٢١٠ / ٥ / ٣٠ التاريخ: ١٢ تموز سنة ١٩٢١ م

إلى سكرتير مجلس الوزراء

أجيب على كتابكم المرقم ١٠ / ٥٤٤، والمؤرخ ١٢ تموز ١٩٢١، وفي طيه مفاوضات مجلس الوزراء، المنعقد في ١١ تموز سنة ١٩٢١، بأن فخامة المندوب السامي أمرني أن أطلعكم على أن فخامته تلا بمزيد الاهتمام، اقتراح حضرة صاحب الفخامة، نقيب أشرف بغداد، الذي وافق عليه مجلس الوزراء باتفاق الآراء، وهو المناداة بسمو الأمير فيصل، ملكاً على العراق بشرط أن تكون حكومة سموه: حكومة، دستورية، نيابية، ديمقراطية، مقيدة بالقانون، ويعتقد فخامته بأن قرار مجلس الوزراء المذكور، يردد صدئ أفكار الأمة. غير أنه يجب قبل أن يوافق فخامته على القرار المذكور ويؤيده، أن يطلع على رأي الأمة في هذا الخصوص مباشرة، وعليه فخامته يرجو من مجلس الوزراء إصدار الأمر لوزارة الداخلية بوضع الوسائل المقتضاة، التي يوافق عليها لإجراء التصويت العام، ولا شك في أن إذاعة قرار مجلس الوزراء يستوجب اهتماماً

١ - The letters of Gertrude Bell P. 532.

٢ - تكوين العراق الحديث لفوستر ص ١٨١.

عاماً بهذا الأمر، ولكن لأجل تأييده بأجلئ وضوح، يقترح فخامة المندوب السامي نشر بلاغ في هذا الخصوص بموافقة مجلس الوزراء.

الإمضاء: سي . سي . كاربث: سكرتير المندوب السامي^(١)

مجلس الوزراء يذيع قراره:

ونشر مجلس الوزراء في الصحف المحلية كافة القرار الذي اتخذه في جلسته المنعقدة في ١١ تموز سنة ١٩٢١ دون أن يعلق عليه، فلم ير المعتمد في النشر الذي تمّ ما يحقق رغبته، فأعد بلاغاً صدر من ديوانه الخاص في ١٦ تموز وأذاعه على الرأي العام هذا نصه:

بلاغ إلى عموم أهالي العراق

حيث إن مجلس الوزراء، في جلسته يوم ١١ الجاري الموافق ٥ ذي القعدة سنة ١٣٣٩، قرّر بالإجماع، بناء على اقتراح صاحب السماحة والفخامة رئيس الوزراء، المناداة بسمو الأمير فيصل ملكاً للعراق، بشرط أن تكون حكومة سموه، حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون، وحيث إن هذا القرار قد أرسل إلى المندوب السامي لأجل التصديق، وذلك طبقاً للأصول المتبعة، فإن فخامة المندوب السامي يشعر، أنه مع وجود جميع الأسباب التي تحمله على الاعتقاد بأن قرار المجلس السالف الذكر يمثل شعور البلاد السائد، يرى أن من الواجب عليه أن يحصل على تصريح مباشر من الأمة بموافقتها، قبل أن يوافي المجلس بموافقة على القرار المذكور، وعليه قد طلب فخامته إلى

مجلس الوزراء، أن يوعز إلى وزارة الداخلية بأن تتخذ الوسائل الإدارية للحصول على تعبير رسمي عن رغائب الشعب. أما الطريقة المبينة للحصول على ذلك فستعلن في حينها. اهـ.

بغداد ١٦ تموز سنة ١٩٢١

الإمضاء: ب. ز. كوكس

المندوب السامي في العراق (١)

إعداد مضابط التوكيل:

وبناءً على طلب رئاسة الوزراء، المعطوف على أمر المعتمد السامي كتبت وزارة الداخلية ما يلي إلى متصرفي الأولوية لاستحصال مضابط من الأهلين ببيعة الأمير فيصل:

... بناءً على اقتراح رئيس الوزراء في جلسة ١١ تموز ١٩٢١ قد قرر المجلس بالإجماع المنادة بسمو الأمير فيصل ملكاً على العراق بشرط أن تكون حكومة سموه حكومة دستورية، نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون. وقبل تصديق هذا القرار، رأى فخامة المندوب السامي أنه من الضروري أن يستند إلى دلالة مباشرة على موافقة الشعب، وبناءً على ذلك فقد طلب فخامته إلى مجلس الوزراء أن يوحوا إلى وزارة الداخلية لكي تتخذ ما يلزم لذلك من التدابير، وبناءً على ذلك إن وزارة الداخلية تطلب أن تسجل الآراء في هذا القرار، بواسطة لجان نيابية، ممثلة لسكان جميع النواحي والملحقات، وذلك على الشكل الآتي،

وقد أنيط بمتصرفي الألوية تقديم المضابط إلى اللجان، وإرسالها إلى بغداد بعد إكمالها.

التوقيع: وزير الداخلية

صورة المضبطة

«نحن الموقعين أدناه، سكان محلة..... من ناحية..... من قضاء..... في لواء..... قد بلغنا قرار مجلس الوزراء، المدرج أعلاه، وفهمناه، وتأملناه بتمام الإمعان، فكانت النتيجة موافقة لرأي..... ومبايعتهم للأمير بدون معارض».

هذه صورة المضبطة التي نظمتها السلطات الحكومية، وجرت بموجبها بيعة الأمير فيصل ابن الملك حسين ملكاً على العراق، وقد أثبتنا نصها للتاريخ حسب، وقد أضاف إليها ممثلو بعض الألوية إضافات أملت عليها السلطات البريطانية في جهاتهم على الرغم من أن الأوامر الصادرة من بغداد كانت تمنع كل إضافة على هذا النص، حتى أن متصرف لواء بغداد السيد رشيد الخوجه نحى من وظيفته لمحاولته إضافة شيء عليها.

المبايعة الدينية:

رأى الإمام الشيخ محمد مهدي الخالصي الكاظمي، أحد العلماء الأعلام في زمانه، أن يبايع الأمير فيصلاً بالبيعة الشرعية الصحيحة، فأصدر فتوى دينية خطيرة كان لها أثر كبير في ترويج الدعوى للأمير الهاشمي هذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقني

الحمد لله الذي نشر لواء الحق على رؤوس الخلق، فأيدهم بالنصر برئاسة من حاز الشرف والفخر، الملك المطاع، الواجب له علينا الاتباع، الملك المبجل، عظمة مليكننا فيصل الأول دامت شوكته نجل جلالة الملك حسين الأول دامت دولته، فأحكموا بيعته، وأبرموا طاعته، واهتفوا باسمه، مذعنين لحكمه، ونحن ممن قد اقتفى هذا الأثر، وبايعه في السر والجهر، على أن يكون ملكاً على العراق، مقيداً بمجلس نيابي، منقطعاً عن سلطة الغير، مستقلاً معه بالأمر والنهي والله الأمر.

٧ ذي القعدة ١٣٣٩

الراجي عفوره

محمد مهدي الكاظمي عفي عنه

مما يروى عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام أو غيره من حكماء الكلام أنه قال: «ليت لي عنقاً كعنق البعير» يريد بذلك أن يكون عنقه طويلاً فلا تصدر من فيه كلمات مرتجلة، قبل أن تكون قد مرّت بمراحل التبصر فيندم على صدورها، فقد لزمّت بيعة الإمام الخالصي مقلديه، من المسلمين بمثل بيعته، فهل تحققت الشروط الواردة في صك البيعة على أن يكون الأمير فيصل ملكاً على العراق، مقيداً بمجلس نيابي، منقطعاً عن سلطة الغير؟

وعلى أي فقد هيأت وزارة الداخلية من رأت فيهم الكفاءة للقيام بالمهمة التي أشارت إليها في مذكرتها إلى الألوية، وقسمتهم إلى لجان: فأوفدت كل لجنة إلى أحد الألوية، فكانت اللجان المذكورة، بعد أن تحل المدن والقصبات والقرى، تدعو الأهليين إلى الاجتماعات في أماكن معينة، فيتلو أحدهم خطاباً عن مهمة اللجنة، ويعدّد فضائل الأمير الهاشمي، فتتعالى الأصوات «موافق، موافق» وبعد أن تملأ اللجنة المحلات الفارغة من المضابط، تعلن انتهاء مهمتها، وينفض الاجتماع.

ويجب أن نذكر للتاريخ فقط، أن لواء كركوك صوّت ضدّ الأمير فيصل، وأن اللوائين إربل والموصل اشترطا في نص البيعة ضمان حقوق الأقليات في تأسيس الإدارات التي وعدوا بها من قبل الحلفاء، في معاهدة سيفر، وأن لواء السليمانية لم يشترك في التصويت أصلاً.

وتقول المس «بل» في ص ٦٠١ من المجلد الثاني من «رسائل بل»:

أن قد زارها في دار الاعتماد ببغداد وفد كبير من أهل البصرة، وطلب مقابلة المعتمد السامي ليعرض عليه مطالب أهل الثغر، وهي تتلخص في أن يكون الملك فيصل ملكاً مشتركاً للعراق والبصرة، على أن يكون للبصرة مجلس تشريعي خاص، مع جيش وإدارة وشرطة، وأن تجبى الضرائب وتصرف من قبلها، وعلى أن تساهم في مساعدة الإدارة المركزية في بغداد مساعدة مالية معقولة... وتضيف «بل» إلى ما تقدم أن الوفد البصري طلب مساعدتها في تحقيق رغائب البصريين فلم يسعها غير تقديمه إلى المعتمد.

على أن كثيراً من العراقيين كانوا يوجسون خيفة من المفاوضات التي جرت في العاصمة البريطانية بين الأمير فيصل والمسؤولين من الانكليز، ولذا

كانوا يميلون إلى العمل بمقررات المؤتمر العراقي في دمشق، وتنصيب الأمير عبد الله ملكاً على العراق إلا أن الأمير فيصل أكد لمن اجتمع به من أحرار العراق أن بقاء الأمير عبد الله في شرقي الأردن أضمن للمصلحة العربية العامة إذ ينتظر أن يصبح ملكاً على سوريا أو على فلسطين، ولا سيما وأنه ليس بينه وبين الفرنسيين ما بينه هو وبينهم، هذا إلى أنه تنازل لأخيه عبد الله عن نصيبه في عرش سوريا لقاء تنازل أخيه له عن نصيبه في عرش العراق.

تتويج الأمير فيصل:

استطاع الأمير فيصل، بمساعدة المعتمد البريطاني سير برسي كوكس، أن يذلل الصعوبات التي قامت في سبيل نجاحه، مهما تنوعت أو تعددت، واقترح أن يتم تتويجه في يوم ٢٣ آب ١٩٢١.

ويصادف هذا التاريخ في الحساب الهجري، يوم ١٨ ذي الحجة ١٣٣٩، وهو يوم ذكرى عيد الغدير، الذي بويع فيه الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام بولاية العهد عن النبي العربي صلى الله عليه وآله ونص عليه بالخلافة، ليجمع بين عهدين تاريخيين، وعيدين ساميين: عيد التتويج، وعيد الغدير، فلم ير المعتمد السامي مانعاً من إجابة هذه الرغبة، وقبول هذا الاقتراح.

وأبرقت وزارة المستعمرات إلى معتمدها في بغداد في منتصف شهر آب من هذه السنة، أن يوعز إلى الأمير فيصل أن يذكر في خطبة التتويج، بأن السلطة العليا في العراق ستكون للمعتمد البريطاني، دون الملك العربي «إن فيصلاً احتج من فوره على عدم إمكانه الاستمرار على العمل إذا طلب منه هذا التصريح، وقد أوضح أنه كان قد قبل ترشيح نفسه للعرش في المفاوضات معه في لندن على

أساس إيدال الانتداب بمعاهدة يتفاوض عليها، وأن سمعته كملك ومهابته ستصانان... وقد شرح المعتمد السامي لوزارة المستعمرات الأثر السيء الذي سيتركه هذا التصريح على أهل البلاد وعلى فيصل نفسه، واعترف بأن استخدام طرق ملتوية أخرى قد يؤدي إلى سيطرة كافية»^(١).

وقد عمل المعتمد بهذا الأمر قبل أن يصل إليه الجواب.

وحل يوم ١٨ ذي الحجة ١٣٣٩ هـ. و ٢٣ آب ١٩٢١ م. فأقيمت حفلة التتويج في ساحة «برج الساعة» ببغداد في الساعة المعينة، وقد حضرها ممثلون عن الأولوية التي اشتركت في التصويت فقط^(٢) كما حضرها ممثلون عن الطوائف والأصناف كافة، وبعد بضع دقائق أقبل الأمير الهاشمي يحيط به سر برسي كوكس المعتمد السامي، وجنرال هولدن قائد القوات البريطانية في العراق وكولونيل كرنواليس، المستشار الخاص للأمير، ففتش سموه حرس الشرف المعد لتحيته، واقتعد مجلسه المعد لسموه، وهو مربع مرتفع عن الأرض بمقدار المتر، ومفروش بأحسن الرياش، جاعلاً المعتمد السامي عن يمينه، والقائد العام عن شماله، وجلس في الصف الثاني خلفه السادة رستم حيدر، وأمين الكسباني (من السوريين) وحسين أفنان (سكرتير مجلس الوزراء) (في الحكومة المؤقتة). وبعد لحظات معدودات ناول المعتمد السامي سكرتير المجلس الوزاري بلاغاً ليتلوه على الجمهور المحتشد فتلاه بصوت جهوري سمعه القاضي والداني وهذا نصه:

١ - Ireland, P. 335.

٢ - لم يشترك أحد من لواء كركوك والسليمانية في هذه الحفلة.

السير برسي كوكس في «رسائل بل» ج ٢ ص ٥٣٣

بلاغ من المندوب السامي

منشور من فخامة السرب برسي كوكس، الحامل للوسام الأكبر للامبراطورية الهندية، ووسام نجمة الهند العالي من درجة فارس، ووسام القديس ميخائيل، والقديس جرجس السامي من درجة فارس، المندوب السامي لجلالة ملك بريطانيا، إلى الأمة العراقية، بواسطة ممثلها الحاضرين.

لقد قرّر مجلس الوزراء باتفاق الآراء، بناء على اقتراح سمو رئيس الوزراء، المناداة بسمو الأمير فيصل ملكاً على العراق، في جلسته المنعقدة في اليوم الرابع من شهر ذي القعدة سنة ١٣٣٩ هـ الموافق لـ ١١ تموز سنة ١٩٢١ م، على أن تكون حكومة سموه حكومة، دستورية، نيابية، ديمقراطية، مقيدة بالقانون، وبصفتي مندوباً لجلالة ملك بريطانيا، رأيت أن أقف على رضى الشعب العراقي البات، قبل موافقتي على هذا القرار، فأجري التصويت العام برغبة مني، وأسفرت نتيجة التصويت عن أكثرية كلية ممثلة ٩٧ في المائة من مجموع المنتخبين المتفقين على المناداة بسمو الأمير فيصل ملكاً على العراق، وعليه أعلن أن سمو الأمير فيصل نجل جلالة الملك حسين قد انتخب ملكاً على العراق، وأن حكومة جلالة ملك بريطانيا قد اعترفت بجلالة الملك فيصل ملكاً على العراق فليحيى الملك اهـ^(١).

١ - إن فضل الحكومة البريطانية في تتويج الملك فيصل يوازي في الأقل فضل العراقيين الذين بايعوه.

أمين الريحاني في كتابه «ملوك العرب» ج ٣ ص ٢٧٦.

المراسيم الشعبية:

لم يكد سكرتير مجلس الوزراء ينتهي من تلاوة بلاغ المعتمد السامي، حتى نهض السيد محمود النقيب، أكبر أنجال السيد عبد الرحمن النقيب، رئيس الوزراء، وألقى دعاء موجزاً بمناسبة هذا الحدث التاريخي الجليل، ثم أطلقت المدافع ٢١ طلقة تيمناً بهذا العيد القومي.

ونهض الملك فيصل الأول فألقى خطاباً مدوناً استهله بشكر العراقيين على مبايعتهم إياه (مبايعة حرّة) وحياء أبناء النهضة العربية^(١) الذين استبسلوا مع أبطال الحلفاء، وذهبوا ضحية (أوطانهم العزيزة) وشكر الانكليز على جميل معروفهم، وحث الناس على الاتحاد والتآلف والتآزر ولأهمية هذا الخطاب رأينا من الحري أن نثبته بالنص وهو:

خطاب التتويج

أتقدم إلى الشعب العراقي الكريم بالشكر الخالص على مبايعته إياي مبايعة حرة دلت على محبته لي، وثقته بي، فأسأل الله عز وجل أن يوفقني لإعلاء شأن هذا الوطن العزيز، وهذه الأمة النجيبة، لتستعيد مجدها الغابر، وتنال منزلتها الرفيعة، بين الأمم الناهضة الراقية.

وإنه ليجدر بي في مثل هذه الساعة التاريخية التي برهنت فيها الأمة العراقية على خالص ودّها نحو أسرتنا الهاشمية، أن أذكر ما لجلالة والدي الملك

١ - يطلق الحجازيون على ثورة الملك حسين «النهضة العربية».

حسين الأول، من الأيادي البيضاء، فلقد رفع لواء العرب منضماً إلى الحلفاء، ونهض بالعرب لا غاية له سوى تحريرهم، وتأييد استقلالهم القومي، الذي كانوا ينشدونه منذ قرون، كما إني أرى من الواجب المحتم في مثل هذا اليوم، أن أذكر محبياً تلك النفوس الطاهرة الأبية من أبناء النهضة العربية، الذين استبسلوا مع أبطال الحلفاء، وذهبوا ضحية أوطانهم العزيزة، أولئك هم أصحاب الذكرى الخالدة، فسلام عليهم وألف تحية.

وهنا واجب آخر يدعوني لأن أرتل آيات الشكر للأمة البريطانية، إذ أخذت بناصر العرب في أوقات الحرب الحرجة، فجادت بأموالها، وضحت بأبنائها، في سبيل تحريرهم واستقلالهم، وإني اعتماداً على صداقتها، ومؤازرتها التي أظهرتها، وتعهدت لنا بها، أقدمت على القيام بهذه البلاد، شاكراً للحكومة المؤقتة همتها، ولفخامة المندوب السامي محبته وللحكومة البريطانية العظمى اعترافها في ملكاً للدولة العراقية المستقلة، التي دعيت لملكيتها بإرادة الشعب مباشرة.

أيها العراقيون الأعزاء:

لقد كانت هذه البلاد في القرون الخالية مهد المدنية والعمران، ومركز العلم والعرفان، فأصبحت، بما نابها من الخطوب والحوادث خالية من أسباب الراحة والسعادة. فقد فيها الأمن، وسادت الفوضى، وقلّ العمل، وتغلبت الطبيعة، وغارت مياه الرافدين في بطون البحار، فأقفرت الأرض بعد أن كانت يانعة نضرة، وطغت القفار على المعمور، وأضحت المدن - التي قويت على مقاومة النابثات - أشبه شيء بواحات واسعة، فنحن الآن تجاه هذه الحقيقة المؤلمة، ولا يجدر بشعب يريد النهوض، إلا أن يعترف بهذه الحقائق.

إننا لم ننهض إلا لمكافحة هذه العقبات، ولم نخض غمار الحرب إلا لإحياء هذه المعالم الدارسة، وإذا كان الناس على دين ملوكهم، فديني إنما هو تحقيق أمني هذا الشعب، وتشديد أركان دولته على المبادئ الدينية القويمة، وتأسيس حضارته على أساس العلوم الصحيحة، والأخلاق الشريفة، متوكلاً على الله، ومستنداً على روحانية أنبيائه العظام، ومعتمداً عليكم أنتم أيها العراقيون.

وقد صرّحت مراراً بأن ما نحتاج إليه، لترقية هذه البلاد، يتوقف على معاونة أمة تمدنا بأموالها ورجالها. وبما أن الأمة البريطانية أقرب الأمم لنا وأكثرها غير على مصالحنا، فإننا نستمدّ منها، ونستعين بها وحدها، على الوصول إلى غايتنا المنشودة، في أسرع وقت.

ولا يغرب عن الأذهان أنه: إذا كان الناس على دين ملوكهم، فالملوك على دين شعوبهم، فعلى قدر التضامن يكون النهوض. ونحن الآن أحوج الأمم إلى التضامن والتعاقد والعمل بجهد ونشاط، ضمن دائرة السلم والنظام، وإنني لا ألو جهداً بأن أستعين برجال الأمة على اختلاف مواهبهم وتباين طبقاتهم وتفاوت معتقداتهم، فالكل عندي سواء، لا فرق بين حاضريهم وباديهم، ولا ميزة لأحد عندي إلا بالعلم والمقدرة، والأمة بمجموعها هي حزبي، لا حزب لي سواها، ومصلحة البلاد العامة هي مصلحتي، لا مصلحة لي غيرها.

ألا وإن أول عمل أقوم به هو مباشرة الانتخابات، وجمع المجلس التأسيسي. ولتعلم الأمة أن مجلسها هو الذي سيضع، بمشورتي دستور استقلالها على قواعد الحكومات السياسية الديمقراطية، ويعين أسس حياتها السياسية والاجتماعية، ويصادق نهائياً على المعاهدة التي سأودعها له، فيما يتعلق

بالصلات بين حكومتنا والحكومة البريطانية العظمى، ويقرر حرية الأديان والعادات، شرط أن لا تخل بالأمن العام والأخلاق العمومية، ويسنّ قوانين عدلية تضمن منافع الأجانب ومصالحها، وتمنع كل تعرّض بالدين، والجنس، واللغة، وتكفل التساوي في المعاملات التجارية مع كافة البلاد الأجنبية.

وإني لوائق تمام الوثوق بأن، بالاستشارة مع فخامة المندوب السامي، جناب السير برسي كوكس، الذي برهن على صداقة للعرب خلدت له الذكر الجميل. سنصل إلى غايتنا هذه بأسرع وقت إن شاء الله.

فالإلى الاتحاد والتعاقد، إلى الروية والتبصر، إلى العلم والعمل، أدعو أمتي والله هو الموفق والمعين^(١).

ملك بريطانيا يهنئ ملك العراق:

ما كاد الملك فيصل ينتهي من إلقاء خطابه الخالد، حتى قدم إليه المعتمد السامي برقية كان ملك الانكليز جورج الخامس، طيرها إليه يبارك له فيها ارتقاءه عرش العراق (بفتوى الأغلبية الساحقة من أهالي العراق) ويذكره بأمر المعاهدة التي اتفق والمستر تشرشل على أن تصاغ فيها بنود الانتداب. وقد رد الملك فيصل على هذه البرقية رداً جميلاً شكر فيه الملك البريطاني على ما أسداه وشعبه «من الأيادي البيضاء في تحقيق آمال العرب» وأكد له أن المعاهدة، التي ستعقد بين الطرفين قريباً (ستؤكد صلات التحالف، التي شيدتها دماء العرب والبريطانيين، الممتزجة في ميادين الحرب الضروس) ولما كانت برقية التبريك والرد عليها تولفان جزءاً مهماً من موضوع الثورة آثرنا نشرهما

بالنص في هذه الصفحة.

صاحب الجلالة الملك فيصل: بغداد

أقدم لجلالتكم تهاني الخالصة على هذا الحادث التاريخي المؤثر الذي قد أصبحت به بغداد، مدينة العراق القديمة، مرة أخرى مركزاً لمملكة عربية بفتوى الأغلبية الساحقة من أهالي العراق. إنه لمن أشد دواعي الابتهاج لي ولشعبي، أن يتوج الجهاد العسكري المشترك للقوات العربية والبريطانية، وقوات حلفائهم، بهذا الحادث المجيد الذكرى. وإني لوائق بأن المعاهدة التي ستعقد بيننا قريباً لتوثيق عرى المحالفة التي دخلنا فيها أيام الحرب المظلمة، ستمكّنني من القيام بتعهدي المقدس، بافتتاح عهد سلام وإقبال مجدد للعراق.

٢٣ آب ١٩٢١

التوقيع: آر. آي. جورج: الملك الامبراطور (١)

صاحب الجلالة الامبراطورية الملك جورج - لندن

إنني لمسرور ومبتهج جداً باللفظ الملوكي، الذي أظهرتموه نحوي ونحو شعبي بيرية جلالتمكم وفي مثل هذا اليوم المبارك الذي أصبحت به بغداد، مدينة الخلفاء، ثاني مرة عاصمة مملكة عربية، أذكر مفاخر ما لجلالتكم ولشعبكم الكريم، من الأيادي البيضاء في تحقيق آمال العرب. وإني لوائق بأن الأمة العربية، ستحقق ما لجلالتكم من الاعتماد عليها، بإعادة مجدها القديم، ما دامت مؤيدة بصداقة بريطانيا العظمى. ولا شك في أن المعاهدة التي ستعقد بيننا قريباً،

ستؤكد صلات التحالف التي شيدتها دماء العرب والبريطانيين، الممتزجة في ميادين الحرب الضروس، وستكون مؤسسة على دعائم لا تتزلزل، هذا وإني مع شعبي أرجو لجلالتكم، ولشعبكم النجيب، السعادة الأبدية، والنصر الدائم.

٢٥ آب ١٩٢١

التوقيع: فيصل (١)

الحكومة المؤقتة تستقيل:

لما تكوّنت الحكومة التي شكلها السير برسي كوكس في أواخر تشرين الأول من سنة ١٩٢٠ م، ورأسها السيد عبد الرحمن النقيب، اعتبرت جسراً مؤقتاً بين السلطة المنتدبة، والشعب العراقي.

فلما توج الأمير فيصل على العراق في ٢١ آب من السنة التالية، كان لابد من زوال هذا الجسر، ليحل محله جسر ثابت آخر. وكان الملك فيصل، قبل أن يتوج بأسبوع، عهد إلى النقيب المومى إليه، أن يتهيأ لتشكيل وزارة جديدة (٢) فلما تمت حفلة التتويج، رفع النقيب إلى الملك فيصل كتاب استقالته من «الحكومة المؤقتة» بالنص التالي:

يا صاحب الجلالة! - ديوان مجلس الوزراء -

إن الأصول المرعية في الحكومات الدستورية تقضي بانسحاب هيئة الوزارة عن العمل عند حدوث تجدد في شكل الحكومة. ولما كان تبوء

١ - تاريخ الوزارات العراقية ج ١ ص ٢٤.

٢ - إيرلند ص ٣٣٣ ورسائل بل ص ٦١٨.

جلالتم عرش العراق وضرورة تأليف حكومة دستورية دائمة هما تجددان مباركان، قد انسحبت مع رفقائي الوزراء من مباشرة أعمال مجلس الوزراء، ولذلك بادرت بعرض الكيفية على أعتاب جلالتم والأمر لجلالتم.

١٨ ذي الحجة ١٣٣٩ هـ - ٢٣ آب ١٩٢١ م

التوقيع: عبد الرحمن النقيب^(١)

النقيب يبلغ المعتمد نبأ استقالته:

ورأى السيد عبد الرحمن النقيب أن لا يكفي بالرسالة التي بعث بها إلى الملك فيصل، فوجه رسالة ثانية إلى المعتمد السامي هذا نصها:

ديوان مجلس الوزراء في العراق

في ١٨ ذي الحجة سنة ١٣٣٩ المصادف ٢٣ آب ١٩٢١

إلى فخامة المندوب السامي، السربرسي كوكس.

بناء على تبوء جلالة الملك فيصل المعظم، في هذا اليوم المبارك، عرش العراق قد انتهت أعمال الحكومة المؤقتة. ولهذا قد انسحبت، مع رفقائي الوزراء، عن مباشرة أعمال مجلس الوزراء، لاقتضاء الحكم الدستوري، وسارعت بعرض القضية على فخامتكم.

وفي الختام أسدي الشكر الجزيل لما رأيته من فخامتكم من المعونة والمعاونة أثناء قيام الحكومة المؤقتة بالأعمال التي عهدت إليها، وانتظام

١- الحسناني في كتابه «العراق في دوري الاحتلال والانتداب» ج ١ ص ٢٢٠ - ٢٢١.

أمرها بسياستكم الرشيدة، وحكمتكم الرصينة.

عبد الرحمن النقيب (١)

فاتخذ المعتمد السامي «السير برسي كوكس» هذه المناسبة ذريعة لمنح السيد النقيب وسام الامبراطورية، الذي أنعم به عليه ملك الانكليز، لقاء الخدمات التي أسداها لحكومته، والمعونة التي بذلها في سبيل تذليل مهمتها، فلما تسلم الرسالة المدرج نصها أعلاه أجاب عليها بما يلي:

دار الانتداب: بغداد

الرقم س. د. / ٢٠٨١ التاريخ ٢٣ - ٢٤ آب سنة ١٩٢١

جناب صاحب السماحة والفقامة، الحسيب النسيب، السيد عبد الرحمن أفندي نقيب أشرف بغداد، ورئيس مجلس الأمة «كذا» المفخم.
يا صاحب السماحة!

تلقيت بمزيد الاحترام كتاب سماحتكم تاريخ اليوم، والذي به تفيدونني، أنه طبقاً لعرف الحكم الدستوري، قد رأيتم سماحتكم، وزملائكم أصحاب المعالي الوزراء، أن أعمالكم قد انتهت، بمناسبة جلوس سمو الأمير فيصل على عرش العراق، وتشكيل حكومة دائمية. وقد تلقيت رسالتكم هذه بسرور يمازجه الأسف.

أولاً: إن هذا المأتى السامي الذي أتيتموه سماحتكم ومجلسكم بعزمكم على انتهاج هذا المنهج قد صادف تحيذي، وأن الحادث السعيد، الذي كان

السبب في ذلك، لهو حادث تاريخي يدعو إلى ابتهاج جميع العراقيين وأصدقائهم، ابتهاجاً عظيماً. هذا من الجهة الواحدة، أما من الجهة الأخرى فإنني قد شعرت بأسف شديد عندما تحقق لي انتهاء مدة التكاتف، والتعاون بيني وبين مجلس الأمة «كذا».

ثانياً: إنني أشكركم جزيل الشكر على عبارات التقدير التي قد أشركم بها إلى معاضدتي. إنني عبرت لسموكم تكراراً عن تقديري الشخصي لما أبدتيموه من تضحية النفس، والغيرة على المصلحة العامة، بإجابتكم دعوتي إليكم، لمساعدتي في مهمة تشكيل حكومة مؤقتة.

والآن اسمحوا لي أن أكرر عبارات تقديري هذا مرة أخرى بأشد التعابير القلبية، ولولا تلك المعاضدة الفعالة لما كان لي أدنى أمل بالنجاح.

أما فيما يتعلق بأعمال مجلس الأمة «كذا» برئاسةكم الحكيمة، مع زملائكم أصحاب المعالي الوزراء، فإنني أقدم لكم أشد التهاني والتشكرات القلبية، وكل ما يوسعني أن أقوله: هو إنه بحسب رأيي أن أعمال المجلس، من حيث الكفاءة، والمقدرة، قد كانت ولا تزال موضوع إعجابي العظيم، وأن المجلس لم يقتصر على معالجة ما عرض عليه من المسائل بأحسن الطرق العملية، والحنكة، والسياسة الرشيدة، بل وجدت دائماً أنه عندما كانوا يجدون داعياً للاختلاف معي على نقطة ما، أو تأجيلها لزيادة البحث، كان دائماً توجد أسباب صحيحة لعملكم وإنني متأكد بأنهم يدركون كما أدرك أنا، كم نحن مدينون لإرشاداتكم السديدة، فأرجو من سماحتكم أن تتفضلوا وتقدموا لهم جملة وافراداً، تشكراتي القلبية على خدماتكم الثمينة.

وفي الختام لي الشرف، والسرور العظيم، بأن أبلغ سماحتكم بأن صاحب

الجلالة الامبراطورية، الملك جورج يسره أن ينعم عليكم، تقديراً لخدماتكم الجليلة، بوسام الامبراطورية البريطانية السامي، من الدرجة الأولى، ولي الشرف، يا صاحب الفخامة، بأن أكون خادمكم الأمين.

ب. ز. كوكس: المندوب السامي في العراق^(١)

الخلاصة:

هكذا تخلص العراق من الاحتلال البريطاني البغيض، وقامت فيه حكومة «مستقلة ذات سيادة في الظاهر ولكنها لم تكن كذلك في الواقع. فالاستقلال كان استقلالاً ملوثاً أو ناقصاً نقصاً فاضحاً، بل كان الحكم ثنائياً بين فريق من صنایعهم وأعوانهم في غالب الأحيان، وكان الغنم للسلطة البريطانية وصنایعها، والغرم على الشعب العراقي. واتضح لهذا الشعب الكريم أن هناك خطة استعمارية مرسومة اعتبرت الثورة العراقية الكبرى بموجبها جريمة منكرة وحركة مضادة لمظاهر التقدم والحضارة، وصرّح بذلك مع بالغ الأسف أكثر من واحد من المسؤولين عن السياسة من أبناء العراق، وهكذا عوقبت المنطقة الثائرة كلها بالحرمان» اهـ^(١).

١ - الشيخ محمد رضا الشيباني في «جريدة الأيام» العدد (١٢٤) بتاريخ ١٠ أيلول ١٩٦٢.

المحتويات

٧	ثبت بأهم المصادر
١٠	كلمة المؤلف
١٣	مقدمة الطبعة الثانية
١٥	مقدمة الطبعة الثالثة

الفصل الأول

الكفاح القومي العربي - ١٧

١٧	تغلغل الروح العربية
١٩	محاولات المستعمرين اليائسة
٢٠	أمل الخلاص
٢١	خيبة آمال العرب
٢٤	الوطن العربي كائن واحد
٢٥	أوهام الحلفاء
٢٦	غريزة العرب الجهاد
٢٩	فكرة الخلاص

الفصل الثاني

عهود الحلفاء ووعودهم وعبثهم بعهودهم وبوعودهم - ٣٣

- ٤٥ ما تقوله المس بيل
- ٤٦ الحلفاء يعبثون بعهودهم ووعودهم

الفصل الثالث

أسطورة الحكم الوطني - ٥١

- ٥١ تأسيس مجلس بلدي
- ٥٤ كيف تكونت المجالس البلدية؟
- ٥٦ استغلال المجالس البلدية
- ٥٧ خطبة الكولونيل ولسن
- ٦١ حكومة لندن لا تقر ولسناً
- ٦١ أسطورة الاستفتاء
- ٦٣ عهد جديد لكنه خطير
- ٦٥ الموقف في كربلاء
- ٦٦ صورة مضبطة كربلاء
- ٦٨ الموقف في الموصل
- ٦٩ الموقف في الحلة
- ٧٠ الموقف في الكاظمية
- ٧١ الموقف في بغداد

٧٣	صورة مضبطة بغداد
٧٥	الموقف في النجف
٧٩	ما تقوله المس بيل عن النتائج
٨١	ولسن يشوّه الحقائق
٨٢	تقرير ولسن عن مستقبل العراق

الفصل الرابع

الجمعيات السرية وأثرها في الثورة العراقية الكبرى - ٨٧

٨٧	جمعية العهد
٨٩	الانشقاق في جمعية العهد
٨٩	حزب العهد العراقي
٩١	احتلال دير الزور
٩٤	رجوع الضباط العراقيين إلى وطنهم
٩٥	إعلان ملكية الأمير عبد الله
٩٦	احتلال تلعفر
٩٩	فرض الانتداب على العراق
١٠١	جمعية حرس الاستقلال
١٠٦	فروع الحرس ومنهاجه
١٠٧	بين العهد والحرس
١٠٨	وفاة مجتهد الشيعة
١٠٩	تأسيس مدرسة أهلية
١١٠	إقامة المواليد

- ١١٤ حادث خطير
- ١١٥ مقابلة الحاكم الملكي العام
- ١١٨ خطاب الحاكم الملكي العام
- ١٢٤ مناقشة سياسة الحكومة
- ١٢٦ الوفد يقدم مذكرته
- ١٢٧ مندوب آخر ينطق
- ١٢٨ الحكومة البريطانية تقرر سياستها
- ١٣٠ بيان
- ١٣١ جمعية شورية أم مؤتمر عام
- ١٣٢ منشور
- ١٣٤ أثر هذا المنشور
- ١٣٥ إنهاء المواليين وإبعاد الزعماء
- ١٣٧ السلطة تسوغ الاضطهاد
- ١٣٨ منشور إلى أهالي بغداد
- ١٣٩ في دار عبد القادر الخضير

الفصل الخامس

الأسباب المباشرة للثورة - ١٤١

- ١٤١ توطئة
- ١٤٣ ١ - سوء الإدارة المحتلة
- ١٤٣ أ - بيانات الحملة العسكرية
- ١٤٦ ب - احتياجات الجيش المحلية

ج - شهادة قائد القوات البريطانية	١٤٧
د - سلب ثروة البلاد المعاشية	١٤٩
٢ - موقف علماء الدين	١٥١
٣ - تنبه رجال القبائل	١٥٣
٤ - المتزلفون والمتعلقون	١٥٥
٥ - الأحزاب السرية	١٥٧
٦ - سياسة الإرهاب	١٥٧
إيفاد الشيببي	١٦١

الفصل السادس

مقدمات الثورة - ١٦٥

الفرات مهد الثورة	١٦٥
معاملة فاضطهاد	١٦٦
استغلال النعمة	١٦٧
الاجتماعات السرية	١٦٧
الاستعداد للثورة	١٦٨
موقف الإمام الحائري	١٧١
مضابط التوكيل	١٧٢
النص الرسمي لمضبطة كربلاء	١٧٢
نص مضبطة النجف	١٧٣
الوفد النجفي يقدم مطالبه	١٧٤
نص المذكرة	١٧٥

- ١٧٦..... رجوع الحاكم عن وعده
- ١٧٧..... جواب الوفد
- ١٧٨..... كتاب من الحاكم الملكي العام
- ١٧٩..... المظاهرات في كربلاء
- ١٨١..... القبض على الوطنيين الكربلايين
- ١٨٣..... المظاهرات في الحلة
- ١٨٤..... المظاهرات في النجف
- ١٨٤..... محاولة القبض على العلماء
- ١٨٦..... الحائري يفتي بالجهاد
- ١٨٧..... توسط شيخ الشريعة
- ١٨٨..... الحاكم الملكي العام يرفض الوساطة
- ١٩١..... شيخ الشريعة يدحض مزاعم المحتلين
- ١٩٣..... زعماء القبائل يحتجون
- ١٩٤..... الزعماء يستنجدون بالمندوبين
- ١٩٦..... تدخل حاكم النجف
- ١٩٦..... جواب شيخ الشريعة
- ١٩٧..... تدخل الحكومة الإيرانية
- ١٩٨..... مؤتمر الثورة
- ٢٠١..... محاولات فاشلة
- ٢٠٤..... الحكومة تفاوض وتمكر
- ٢٠٨..... في عفك والدغارة
- ٢١٠..... وفاة الإمام الحائري

٢١١	الحكومة البريطانية تطلب المفاوضة
٢١٢	كتاب اي . تي . ولسن
٢١٥	خلاصة الموقف
٢١٧	رد شيخ الشريعة
٢١٩	مناقشة المراسلات
٢٢٠	استمرار الثورة
٢٢١	احتجاج لزعماء الثورة

الفصل السابع

جبهات القتال - ٢٢٥

٢٢٥	القوات البريطانية في العراق
٢٢٧	القوات الوطنية
٢٣٠	أولاً: جبهة الرميثة
٢٤٥	ثانياً: جبهة «أبو صخير»
٢٤٨	ثالثاً: جبهة الرستمية
٢٥٣	رابعاً: جبهة الحلة
٢٥٧	خامساً: جبهة السماوة
٢٦٦	سادساً: جبهة الدغارة
٢٦٩	سابعاً: كيفية الانسحاب من «الديوانية» إلى «الحلة»
٢٧٤	ثامناً: جبهة الجسر «الكوفة»
٢٧٨	بيان
٢٨٠	تاسعاً: جبهة الحلة - سدة الهندية

٢٨٢	عاشراً: جبهة الدليم
٢٨٩	حادي عشر: جبهة ديالئي
٢٩٧	ملاحظات حول الثورة في هذا اللواء
٢٩٨	عهد الاسترقاق
٣٠٠	ثاني عشر: جبهة كفري
٣٠٢	ثالث عشر: جبهة كركوك
٣٠٤	رابع عشر: جبهة لواء المنتفق
٣٠٤	الوضع العام
٣٠٦	ثورة قلعة سكر
٣٠٧	ثورة الشطرة
٣١٠	ثورة سوق الشيوخ
٣١١	استرداد المبادأة

الفصل الثامن

الهجوم البريطاني العام - ٣١٥

٣١٥	توطئة
٣١٧	احتلال طويريج
٣١٨	استسلام كربلاء
٣٢٢	احتلال سدة الهندية
٣٢٢	الزحف على الكفل
٣٢٣	فك الحصار عن حامية الكوفة
٣٢٤	النجف تعلن خضوعها

٣٢٧	الثوار يستمرون في الكفاح
٣٢٨	الزعماء في قبضة السلطة
٣٢٩	شيخ آل فتلة
٣٣١	انتهاء حالة الحرب في الشامية
٣٣١	آخر بلاغ حربي
٣٣٢	الفارون إلى الحجاز
٣٣٥	الحركات حول السماوة
٣٣٩	الحكومة البريطانية تغير سياستها
٣٤٠	منشور عام إلى جميع طوائف العراق وعشائرها
٣٤١	حكومة الثورة
٣٥٠	صحافة الثورة
٣٥٤	أسرى الثورة
٣٥٨	ضحايا الثورة
٣٥٨	المسؤولان عن ضحايا الثورة سياسياً وعسكرياً
٣٥٩	أولاً: القوات الانكليزية في العراق
٣٥٩	ثانياً: جدول الخسائر من ٢ تموز إلى ١٧ تشرين الأول ١٩٢٠
٣٦٠	ثالثاً: مجموع الخسائر
٣٦١	رابعاً: خسائر الثوار
٣٦٢	خامساً: في رثاء الضحايا

الفصل التاسع

آراء وأفكار - ٣٦٥

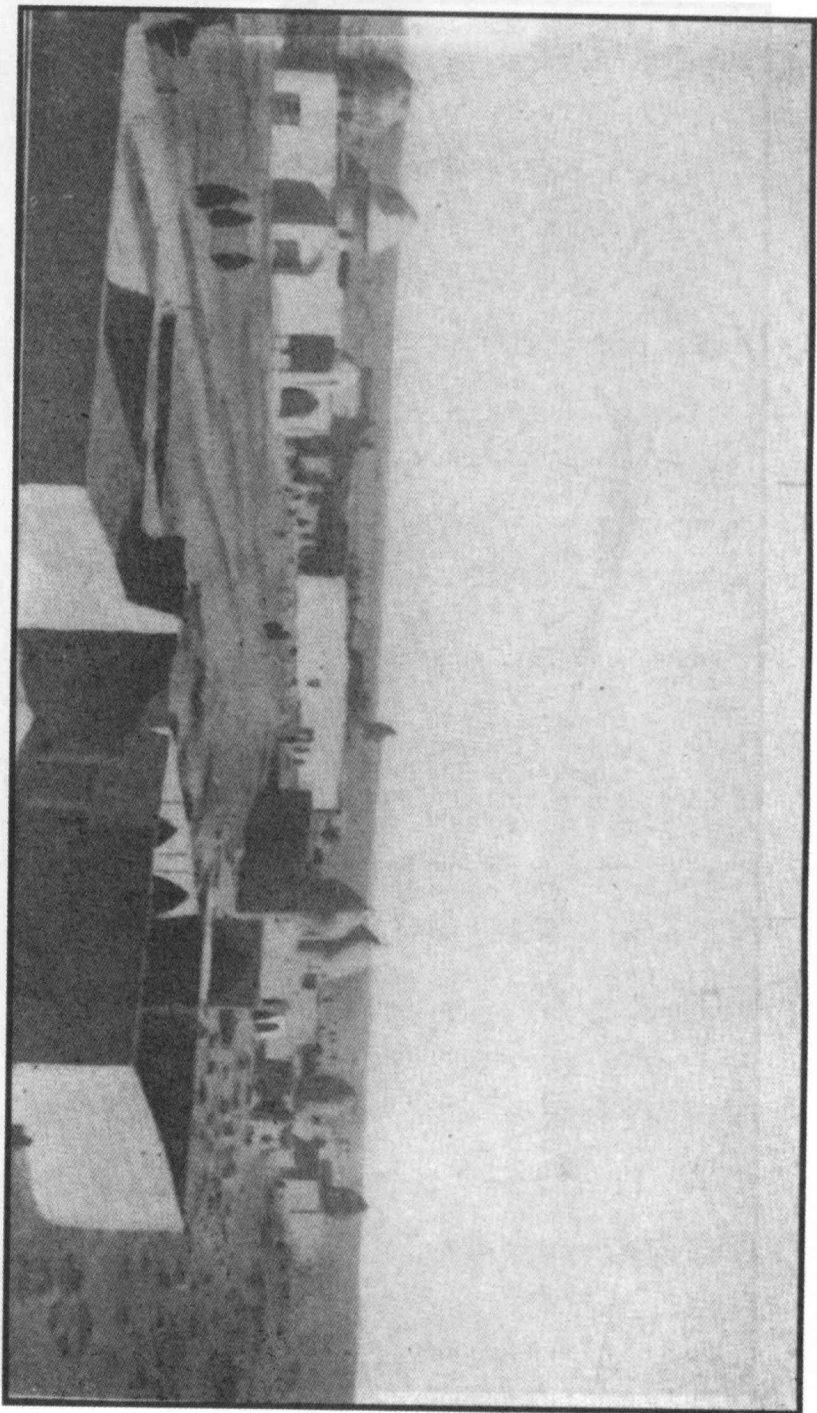
- ١- جواب السيد ناجي السويدي ٣٦٧
- ٢- جواب السيد ناجي شوكة ٣٧٠
- ٣- جواب السيد علي جودة الأيوبي ٣٧٢
- ٤- جواب السيد جلال بابان ٣٧٣
- ٥- جواب العلامة الجزائري ٣٧٧
- ٦- جواب حجة الإسلام صاحب الجواهر ٣٧٩
- ٧- جواب العلامة الحسيني ٣٨٢
- ٨- جواب الحاج عبد المحسن شلاش ٣٨٤
- ٩- جواب الزعيم الحاج عبد الواحد الحاج سكر ٣٨٩
- ١٠- جواب السيد علوان الياسري ٣٩١
- ١١- جواب الزعيم أبو طيبخ ٣٩٢
- ١٢- جواب الزعيم الشيخ علوان ٣٩٣
- ١٣- جواب الوجيه عبد الرسول تويج ٣٩٤
- ١٤- كلمة للأستاذ سلمان الشيخ داود ٣٩٥
- رأيان آخران ٣٩٦
- ١٥- رأي السيد مزاحم الباجه جي ٣٩٦
- ١٦- رأي السر آي . تي . ولسن ٣٩٨

الفصل العاشر

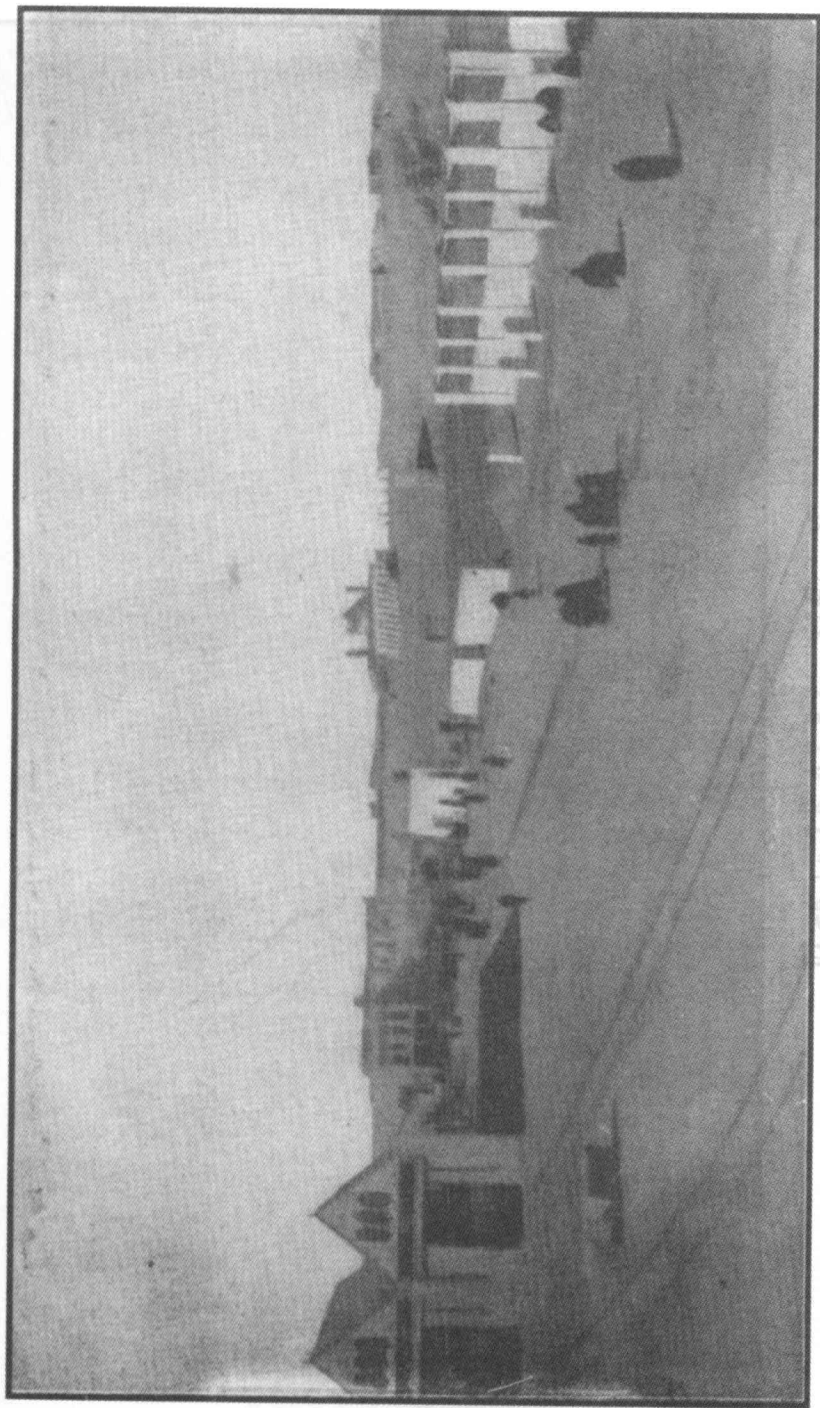
من ثمار الثورة - ٤٠١

- ٤٠١ محاولة استعمار العراق
- ٤٠٥ فرض الانتداب على العراق
- ٤٠٨ تكوين حكومة عربية في العراق
- ٤١٠ السير برسي كوكس في العراق
- ٤١٢ تدابير السير برسي كوكس
- ٤١٤ كيف تكونت الحكومة المؤقتة
- ٤١٨ بلاغ للمعتمد السامي
- ٤٢٠ بلاغ ثان للمعتمد السامي
- ٤٢١ لائحة تعليمات لهيئة الإدارة العراقية
- ٤٢٦ الحكومة المؤقتة تعمل
- ٤٢٨ العرش العراقي
- ٤٣١ اجتماع في القاهرة
- ٤٣٨ قرارات أخرى في القاهرة
- ٤٣٩ بيان
- ٤٤٠ إعلان العفو العام
- ٤٤١ بيان
- ٤٤٣ إبعاد طالب النقيب من العراق
- ٤٤٦ المستر تشرشل في مجلس العموم
- ٤٤٧ مناقشة خطاب المستر تشرشل

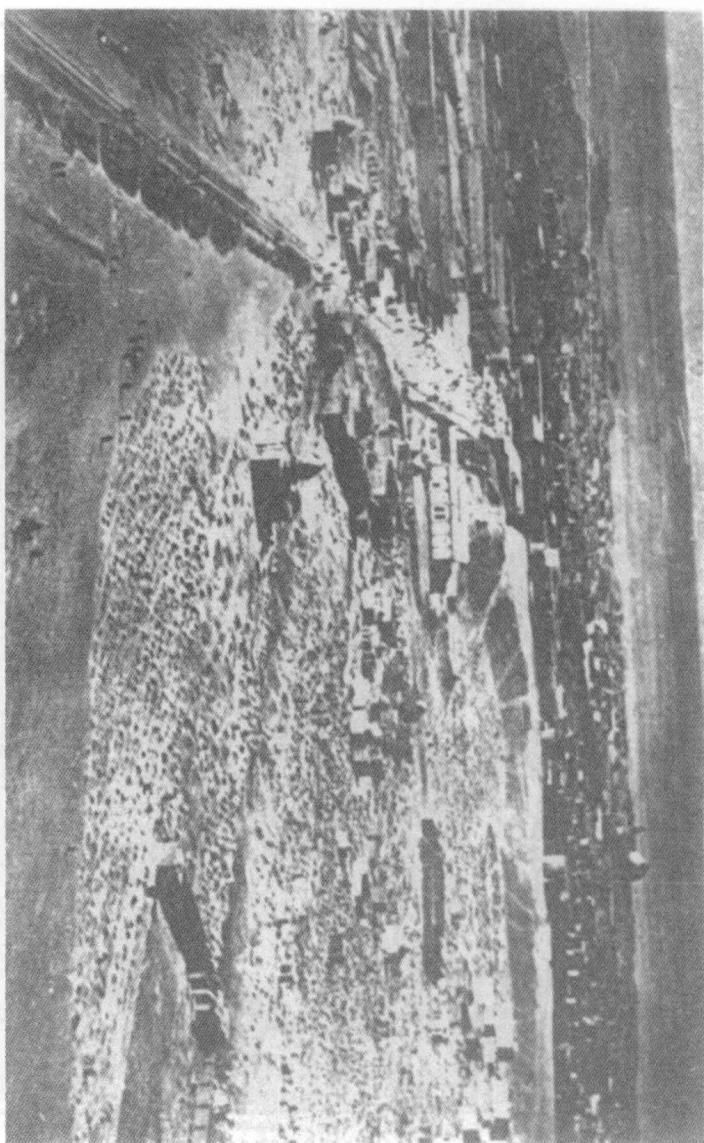
- ٤٤٨..... فيصل في العراق
- ٤٥٢..... بلاغ إلى عموم العراقيين
- ٤٥٥..... لا حاجة إلى مؤتمر
- ٤٥٧..... مبايعة الأمير فيصل بالملك
- ٤٥٨..... المندوب البريطاني لا يقر البيعة
- ٤٦٠..... مجلس الوزراء يذيع قراره
- ٤٦٠..... بلاغ إلى عموم أهالي العراق
- ٤٦١..... إعداد مضابط التوكيل
- ٤٦٢..... المبايعة الدينية
- ٤٦٥..... تتويج الأمير فيصل
- ٤٦٧..... بلاغ من المندوب السامي
- ٤٦٨..... المراسيم الشعبية
- ٤٦٨..... خطاب التتويج
- ٤٧١..... ملك بريطانيا يهنئ ملك العراق
- ٤٧٣..... الحكومة المؤقتة تستقيل
- ٤٧٤..... النقيب يبلغ المعتمد نبأ استقالته
- ٤٧٨..... الخلاصة



النجف سنة ١٩١٨ - منظر عام

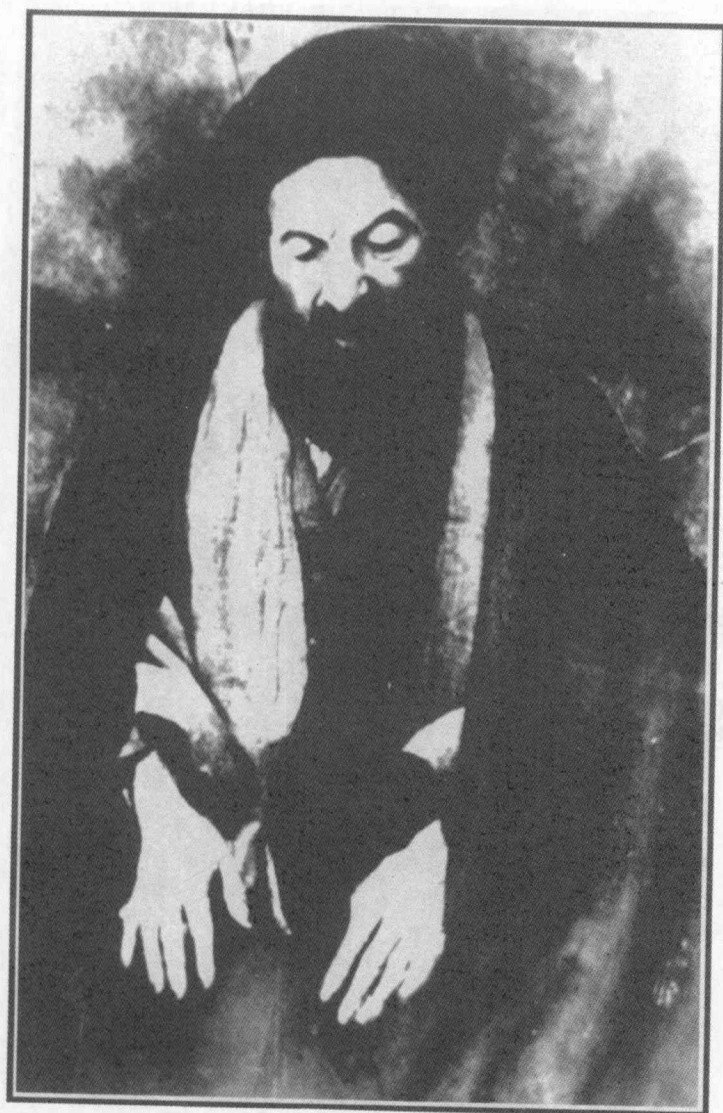


النجف سنة ١٩١٨ - منظر عام



النجف - منظر جوي من الشرق

النجف - منظر جوي من الشرق



السيد محمد كاظم اليزدي



الشيخ محمد تقي الشيرازي



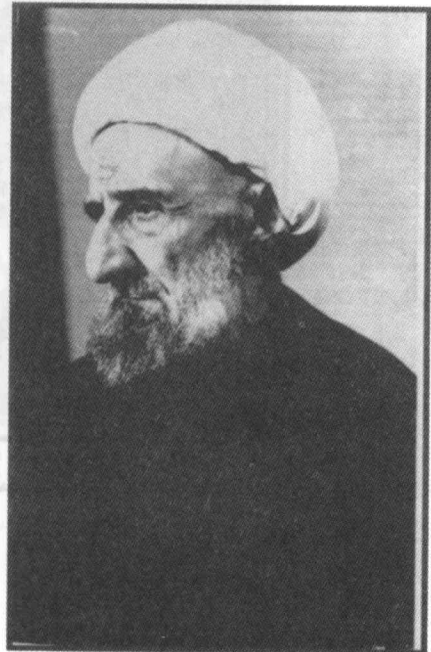
السيد محمد علي بحر العلوم



السيد ابو الحسن الموسوي الاصفهاني



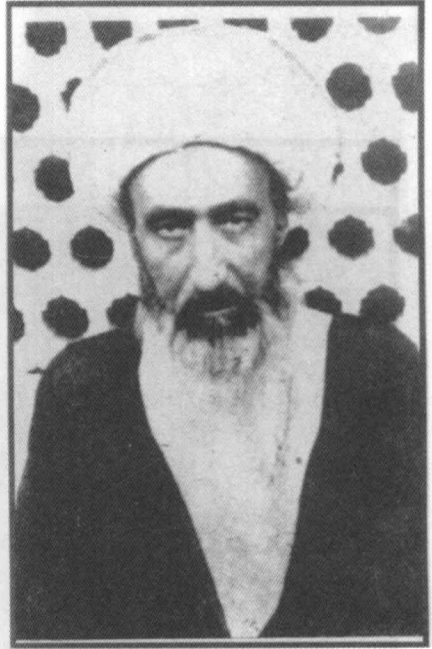
الشيخ جواد البلاغي



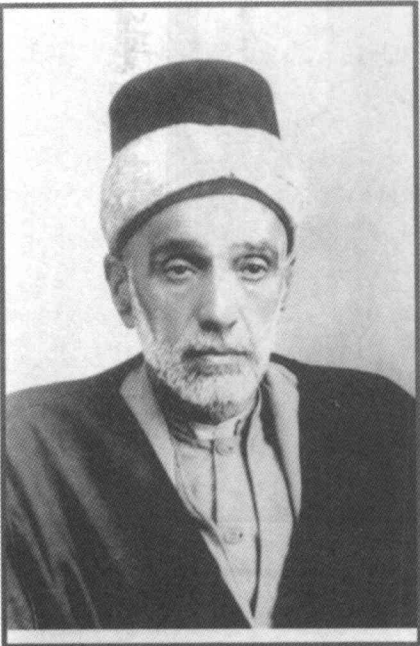
الشيخ حسين الحلي



شيخ الشريعة الاصفهاني



الشيخ محمد حسين النائيني



الحاج عبد المحسن شلاش



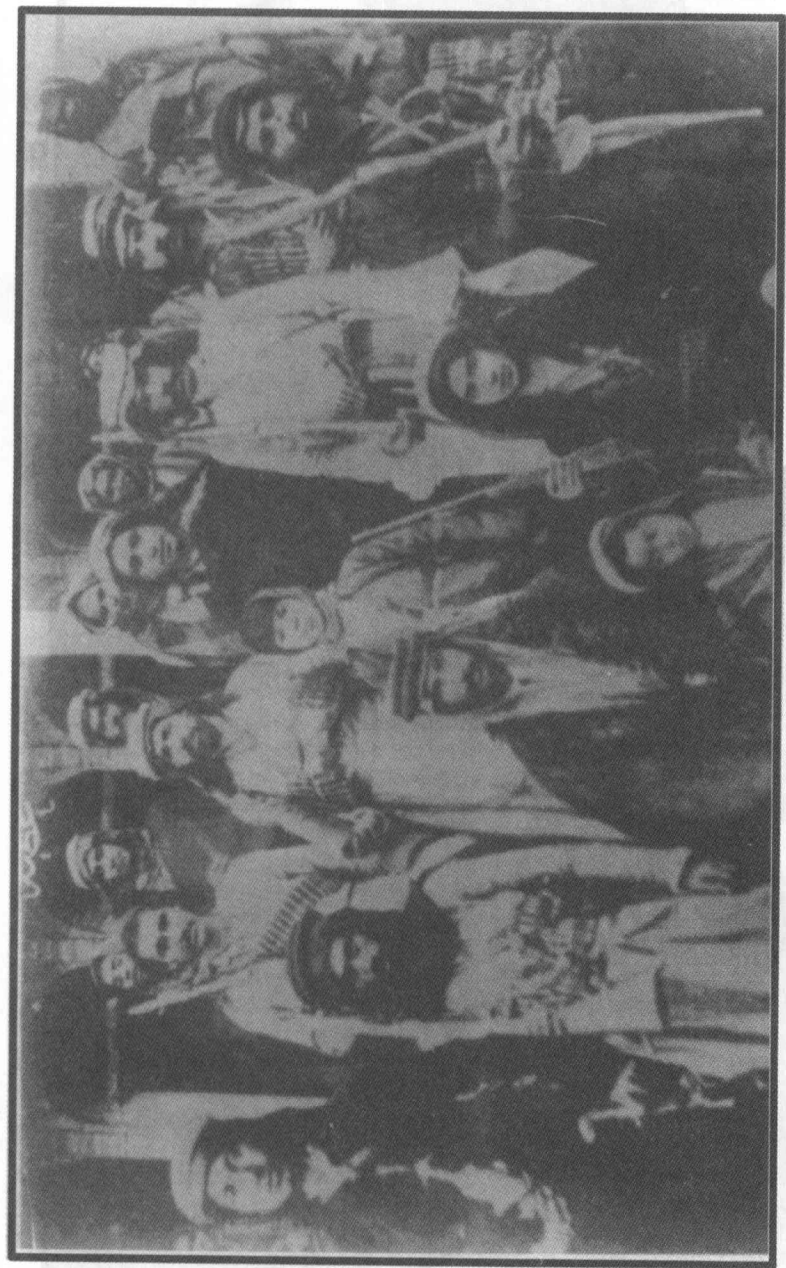
السيد عبد الكريم الجزائري

احد مجالس السيد محمد كاظم اليزدي





الاسرى الاكثري في خان الشيلان - النجف



الحاج عطيه أبو كلل يتوسط أولاده و اخوته و أبناء اخوته
و عدد من اصحابه و خلفهم الخدم في داره (الدرعية)

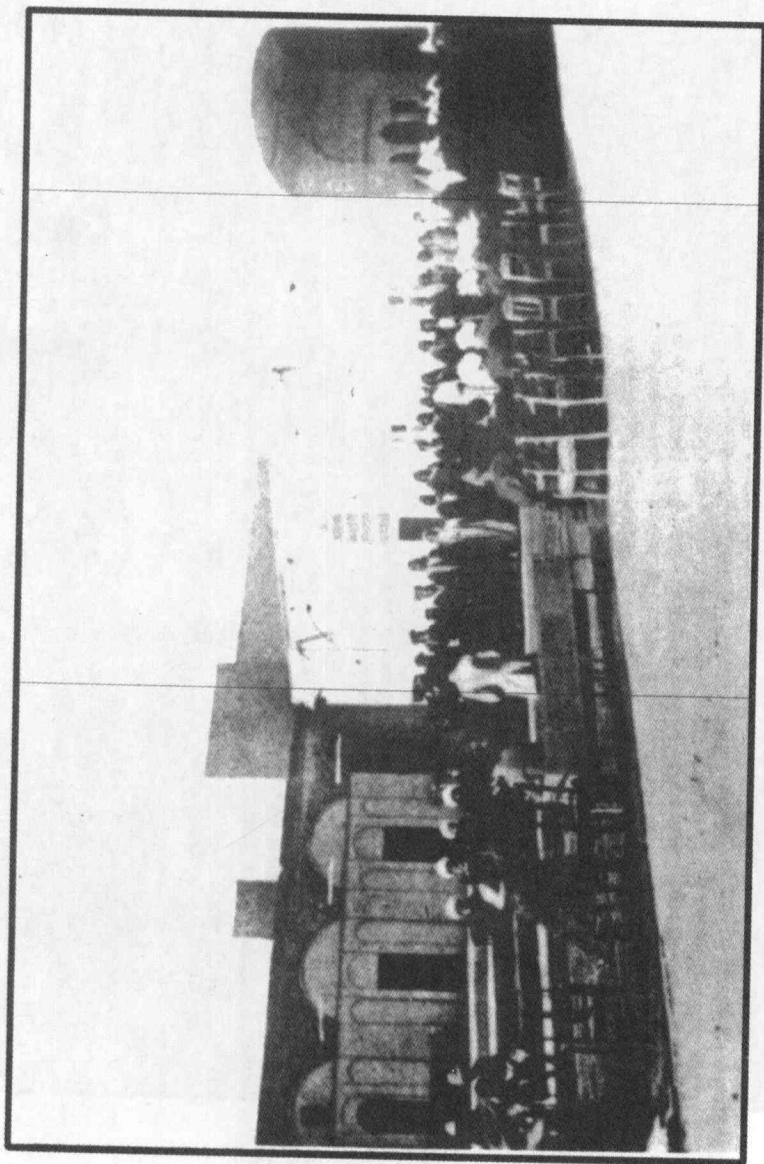


الحاكم السياسي ومشايخ الشامية

الجالسون: السيد محسن أبو طيخ، الحاكم السياسي، السيد نور الياسري

الواقفون: لفته الشمخي، الحاج عبد الواحد آل سكر

اعلان شروط التسليم في النجف - خان عطية





كردي عطيه ابو كلل و عن يمينه أخيه عجمي و عن يساره أخيه الآخر هندي و بينهما
عن اليمين نواف بن تركي و عن الشمال جهاد بن تركي وخلفهم محمد العصمان (عبد عطيه ابو كلل)



السيد سعد صالح جريو



الملك فيصل الأول

(في سنة ١٩٢٥م)



الشيخ حسين بن علي

(في سنة ١٩٢٥م)



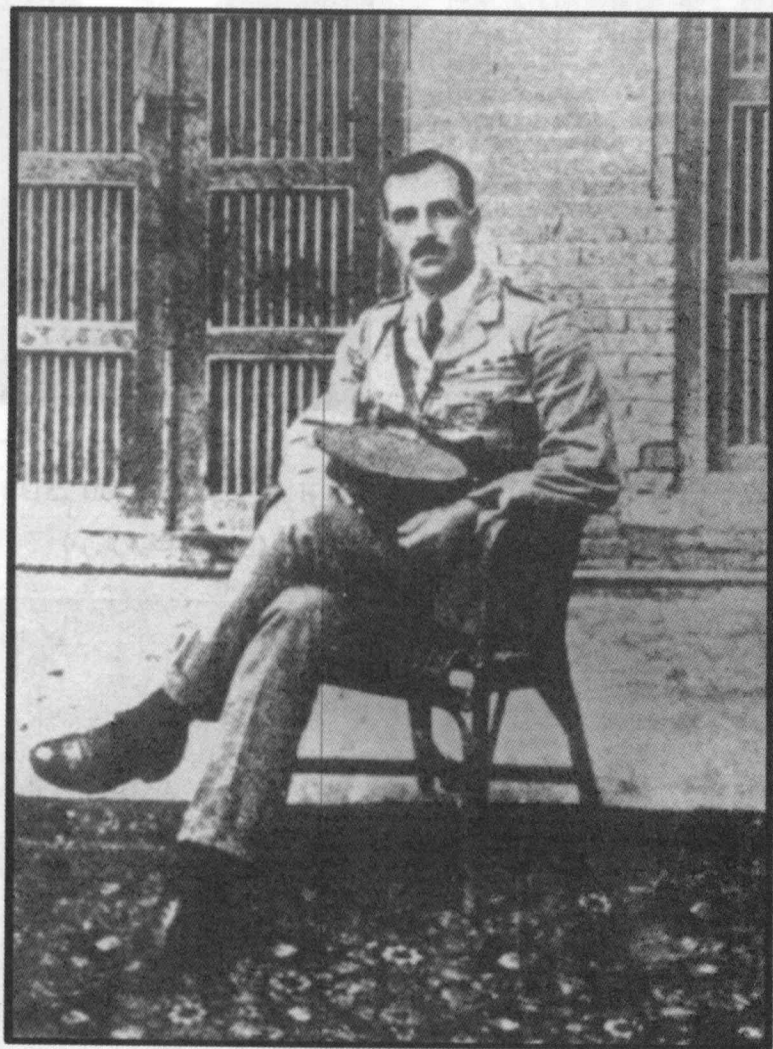
المس غرتروود بل
(من أرشيف الجبوري)



السير برسي كوكس
الحاكم الملكي العام في العراق
(من أرشيف الجبوري)



برترام توماس - يتوسط مشايخ سوق الشيوخ
(من أرشيف الجبوري)



السر أي.تي.ولسن
نائب الحاكم الملكي العام في العراق